

الباب الأول
الدراسة النظرية
المسائل الخلافية في كتاب
« الإرشاد إلى علم الإعراب »

الفصل الأول

الحدود

- المسألة الأولى : حد الاسم .
- المسألة الثانية : حد الفعل .
- المسألة الثالثة : حد الحرف .

حد الاسم (١)

* الكلام ثلاثة :

اسم ، وفعل ، وحرف ؛ ذلك أنه (أعني الكلام) عبارة عن المعنى ، والعبارة تكون على حسب ما يقتضيه المعبر عنه ، وهو لا يخلو من أن يكون ذات الشيء ، أو حدثاً من الذات ، أو واسطة بين الذات والحدث ، فعبر عن الذات بالاسم ، وعن الحدث بالفعل ، وعن الواسطة بالحرف ، فلو سقطت الذات لبقى الفعل بغير فاعل ، ولو سقط الفعل لبقيت الذات جامدة لا يخبر عنها بشيء ، ولو سقط الحرف لبقى ضعيف الأفعال منقطعاً لا يصل إلى الأسماء ، فصار المتكلم لا يستغني عن واحد من هذه الثلاثة ، ولا يفتقر إلى شيء فوقها (٢) .

• وحيث كان ذلك فلا بد إذن لكل واحد من هذه الثلاثة من حد (٣) يدل على حقيقته ، ويميزه عما عداه .

• وقد اختلف النحويون في ذلك على ضروب شتى لعلل كثيرة . سيعرض لها البحث - إن شاء الله - عند الحديث عن حد كل نوع منها .

• أما حد الاسم (٤) :

فقد أطال النحويون فيه فذكروا له حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حداً ، كما توقف

(١) تنظر المسألة في الكتاب ١٢ / ١ ، المقتضب ١٤١ / ١ ، الأصول ٣٦ / ١ ، الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٤٨ ، الجمل للزجاجي ص ١ ، شرح الكتاب للسيرافي ٥٣ / ١ ، الصاحبي لابن فارس ٨٩ ، إصلاح الخلل ٢٢ ، أسرار العربية ٩ ، التبيين ١٢١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٢ / ١ ، شرح المقدمة الجزولية ٢٠٥ / ١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٦٣ / ١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٢ / ١ ، شرح الكافية للرضي ٣٣ / ١ ، البسيط لابن أبي الريب ١٦٠ / ١ ، الكافي في الإفصاح لابن أبي الريب ٧٤ / ٢ .

(٢) كشف المشكل لعللي بن سليمان الحيدرة اليميني ص ١٣٢ .

(٣) الحد لغة : الحاجز بين الشيئين ، وحد الشيء منتهاه ، وهو أيضاً : المنع ؛ ولذا سمي العقاب المقدر من الشارع حداً ؛ لكونه مانعاً لفاعله من معاودة مثله ، ولغيره عن سلوك منهجه . واصطلاحاً : قول دال على ماهية الشيء ، ومعرفة حقيقته بجميع أجزائها . التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ٢٧٠ / ١ .

(٤) نظراً لشرف الاسم وأصالته ، ودلالته على معناه دلالة أحادية بريئة من أدنى ثقل ، واستقلاله بنفسه في تكوين الجمل نحو : « زيد عالم ، والعلم حسن » قفوت أثر القوم ، وبدأت بالحديث عنه ، مبينة خلاف النحويين في حده .

بعضهم فلم يجعل له حدًا ، وقد تعرض الكيشي لهذا الخلاف فقال : « ومن حد الاسم بأنه الذي يستحق الإعراب ، قيل له : « حدك غير مانع ، فإن الفعل المضارع يدخل فيه ، وهذا المعنى بعينه عدم الاطراد » ^(١) .

• وقال : « ومنهم من حد الاسم بأنه المستحق للإعراب بالذات ^(٢) ، واحترز باستحقاق الإعراب عن الحرف ، والفعل الماضي والأمر ، وبالذات عن الفعل المضارع ، ولعمري إنه مطرد منعكس ؛ لكنه مختل لما يلزم منه تعريف الشيء بما هو أخفى منه ، فإننا ما لم نعرف أن الكلمة اسم لا نعرف أنها تستحق الإعراب بالذات ، ويرسم الاسم : بأنه الكلمة التي يجوز الإخبار عنها سواء دلت على العين ، أو على المعنى مثل : « قام زيد ، والعلم حسن » ^(٣) ، وبأنه التي تلحقها التنوين ، وحرف التعريف ، ^(٤) وإنما كانت هذه أمارات ؛ لأن بعض الأسماء كـ « إذا ، ومتى » لا يخبر عنها ، وبعضها لا يدخله التنوين ، وهو ما لا ينصرف وبعضها لا يدخله حرف التعريف ، وهو الأعلام ، فلما كانت مطردة غير منعكسة سميت أمارات » ^(٥) .

* إذن فالكيشي يعرض من خلال نصه السابق خلاف العلماء حول تحديد ماهية الاسم ، ذاكراً بعض حدودهم ، مبيناً ما فيها من الاختلال ، وعدم الاطراد والانعكاس ، منسلخاً بذلك إلى اعتبارها أمارات ، ورسوم مشيراً بذلك من طرف خفي إلى اختياره القول بأن لا حد للاسم ؛ إذ لو رأى له من حدود العلماء حدًا مطردًا منعكسًا ، جامعًا مانعًا لأورده مبينًا وجوه صحته ، ودوافع إقراره ، وذاك (أعني : اختيار القول بأن لا حد للاسم) أمر فيه نظر ؛ ذلك أنه لم يذكر من حدود العلماء سوى ثلاثة ، وهذا عدد غير كاف لإصدار ، أو اعتقاد حكم عام كهذا .

• فإن قيل : « إن ما ذكره كان على سبيل التمثيل لا الحصر » ، قلت : « الحصر في ذلك

(١) الإرشاد ص ٦٧ .

(٢) لم أقف على نسبته ، ولم أجده إلا في أسرار العربية ٩ والتبيين ١٢١ ، وشرح عيون الإعراب ٤٦ .

(٣) هذا حد الفارسي للاسم ينظر الإيضاح ص ٧١ .

(٤) هذا حد الجرجاني ينظر الجمل ص ٣٧ .

(٥) الإرشاد ص ٧١ .

شيء صعب المنال ؛ نظرًا لضخامة التراث النحوي حتى القرن السابع الهجري الذي عاش فيه الكيشي » .

• ولئن سلم له ما ذكر ^(١) ، وما اعتقد ، فقد كان عليه أن يبدأ من حيث انتهى السابقون ، وأن يجبر الكسور التي لحقت بحدودهم - من وجهة نظره - ، ويحده هو الحد الصحيح .

• ولعله في ذلك متأثر بسيبويه ^(٢) الذي لم يحد الاسم حدًا فاصلاً مكتفيًا في تمييزه عن قسيميه بالتمثيل له فقد قال : « الاسم : رجل ، وفرس ، وحائط » ^(٣) .

• وقد اختلف العلماء في علة ذلك ، - فقال قوم : « إنه لم يحده ؛ لأنه لم ينقله عما تعرفه العرب ، فلم يحتاج إلى حد من حيث إنهم قد عرفوه ، فأشار إليه بما يعرفونه » ^(٤) .

- وقال بعض أصحابه : « إنه ترك تحديده ظنًا منه أنه غير مشكل ، وحد الفعل ؛ لأنه عنده أصعب من حيث كونه والحرف فرع ، والفروع تحتاج من البيان أكثر مما تحتاج إليه الأصول » ^(٥) .

- وقيل : « إنه لما رأى ما في تحديده من الإشكال الذي أوجب اضطراب كلام العلماء فيه نأى عن ذلك بالتمثيل له » ^(٦) .

(١) أعني ما ذكره من حدود ، وردود ، واعتراضات في نصيه ، حيث أقر بعض هذه الحدود قوم ، ودافعوا عنها يراجع في ذلك على سبيل المثال الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع ٧٨ : ٧٤ / ٢ .

(٢) هو : عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر ، ويقال : أبو الحسن ، فارسي الأصل ، أخذ عن الخليل ، ويونس ، وأبي الخطاب ، وعيسى بن عمر ، صنف الكتاب ، وله مع الكسائي مناظرة مشهورة ت (١٨٠ هـ) على خلاف ينظر البغية (٢٢٩ / ٢) .

(٣) الكتاب ١٢ / ١ .

(٤) قاله الرماني في شرحه للكتاب ١٠٨ / ١ ، والسهيلي في نتائج الفكر ص ٦٣ ، والشريف عمر بن إبراهيم الكوفي في البيان شرح اللمع ص ٩ ، وبيان ذلك : أن الاسم وقع في عبارة النحويين على ما هو في كلام العرب ، فلم يحتاج إلى تبيينه بحد ولا رسم ، وليس الفعل والحرف كذلك من حيث أنهما منقولان عن أصلهما في اللغة إلى صناعة النحو للحاجة إلى ذلك ، فأصل الفعل في اللغة : وجود الشيء بعد أن لم يكن موجودًا ثم نقل إلى : كلمة تدل على حدث يختص بالزمن ، والحرف : طرف الشيء وجانبه ، وعند النحويين : ما دل على معنى في غيره .

(٥) قاله الزجاجي في الإيضاح ٤٩ ، وابن السيد في إصلاح الخلل ص ٢٩ .

(٦) إصلاح الخلل ص ٢٩ .

- وقيل : « إنه لما حد الفعل ، والحرف تميز عنده الاسم ، وكأنه جعل تعريه من حد الفعل ، وحد الحرف حدًا له »^(١) .

• وتلك العلة وإن كانت أقرب من غيرها للقبول إلا أنه يمكن القول بأن المنطقة^(٢) قد تعارفوا على أن التعريف قد يكون بالمثال ، فلعل سيويه قد قصد على سبيل التقريب ، والتعليم ؛ إذ أكثر الأسماء على هذه الصفة فاكتفى بالأكثر .

• ويبدو للبحث أن جُلَّ النحويين بعد سيويه قد اقتفوا أثره في ذلك ، فوضعوا - تعضيدًا لما ذكره - تعريفات تقريبية تمثيلية تيسيرًا ، وتعليماً يدل على ذلك : - أنهم لم يسموا تعريفاتهم هذه حدودًا فتلزمهم الجمعية المانعة وقد كانوا أهل عقل ومنطق . - وأن النحو العربي كان ولا يزال في طوره الأول تعليميًا ، وتدريسيًا ، وتأليفيًا .

لذا ؛ فإنه (أعني البحث) سيقدم بعض هذه الحدود للدرس ، والمناقشة متدرجًا معها إلى حد جامع مانع سالم - من وجهة نظر الكثيرين - من الطعن والاعتراض ، لبناته الأولى تلك الحدود ، والرسوم ، والأمارات .

• أما سيويه فقد مضى بنا عهده بهذا الأمر .

• والكسائي^(٣) يحدّه : « بأنه ما وصف »^(٤) .

- وحده هذا منتقض بأن في لسان العرب أسماء لا يجوز وصفها كأسماء الشرط ، والاستفهام^(٥) ، كما أنه جعل الاسم مفتقرًا إلى غيره في الدلالة على اسميته ، فلقائل أن يقول : « قد علمت أن « محمدًا » في قولي : « رأيت محمدًا العالم » اسم لو صفه ، و « العالم »

(١) قاله ابن يعيش في شرح المفصل ٢٢ / ١ ، وابن السيد في إصلاح الخلل ص ٢٩ .

(٢) ينظر الدر النظيم في المنطق القديم ص ١٤٩ - ١٥١ .

(٣) هو : علي بن حمزة بن عبد الله ، مولى بني أسد ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين صنف : معاني القرآن وغيره ت (١٨٢ هـ) انظر البغية (٢ / ١٦٢ - ١٦٤) .

(٤) الصاحبى ٩٠ ، إصلاح الخلل ص ٢٤ .

(٥) الصاحبى ٩٠ ، إصلاح الخلل ص ٢٥ .

أيضاً اسم فكيف يستدل على ذلك إذن؟!!

• أما الفراء^(١) فقال : « الاسم : ما احتمل الإضافة ، والتنوين ، والألف واللام »^(٢) .
 - وهو - أيضاً - معارض بالأسماء التي لا تضاف ، ولا تنون ، ولا تدخل عليها الألف واللام كأسماء الشرط ، والإشارة والمضمرات^(٣) .
 - أضف إلى ذلك أنه يرد عليه ما ورد على حد الكسائي السابق من الافتقار إلى غيره .
 - فضلاً عن كونه أقرب إلى تحديد العلامات التي يعرف بها الاسم منه إلى حد الاسم نفسه .

• والأخفش^(٤) يقول : « الاسم : ما جاز فيه نفعي ، وضري » يعني ما جاز أن يخبر عنه^(٥) .

- ويقول - أيضاً - : « إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو قولك : « زيد منطلق » ، ثم وجدته - أيضاً - يثني ويجمع نحو قولك : « زيد ، وزيدان ، وزيدون » ، ثم وجدته - أيضاً - لا يمتنع من التصرف علمت أنه اسم »^(٦) .

* ويقرر البحث ما قرره سابقاً من أنه إنما أراد التقريب على المبتدئ اكتفاء بالأكثر ، ولم يرد التحقيق ؛ ولذا فإن ما اعترض به على هذا من أن هناك من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه ، أو تثنيته ، أو جمعه ، نحو : « كيف ، وأين ، ومتى ، وأنى ، وأيان » ، وغيرها مردود ، وكيف يعتبر المعترض الثاني^(٧) حداً ، يطبق عليه شروط الجمعية المانعة ، وصياغته ولفظه

(١) هو : يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي ، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، وكان يميل إلى الاعتدال ، صنف : معاني القرآن ، والمقصود والممدود ت (٢٠٧هـ) انظر البغية ٢ / ٣٣٣ .

(٢) إصلاح الخلل ص ٢٤ .

(٣) الصاحبي ٩٠ ، وإصلاح الخلل ص ٢٥ .

(٤) هو : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، قرأ النحو على سيبويه ، وكان معتزلياً ، صنف : المقاييس ، ومعاني القرآن وغيرهما ت (٢١٥هـ) البغية ١ / ٥٩ ، المزهر ٢ / ٤٠٥ .

(٥) الإيضاح في علل النحو ٣٩ ، إصلاح الخلل ٢٣ .

(٦) الصاحبي ٩٠ ، وإصلاح الخلل ٢٣ .

(٧) الإيضاح ٤٩ ، إصلاح الخلل ٢٣ .

يدلان على انه إنما هو رسم ، وأمانة تقريباً وتعليماً ؟!!!

- **وحده المبرد^(١)** : « بأنه ما كان واقعاً على معنى ، نحو : « رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو » ، وما أشبه ذلك ، ويعتبر الاسم بواحد فكل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم ، فإن امتنع من ذلك فليس باسم »^(٢) .
- وقد اعترض عليه بأمرين :

أحدهما : أن قوله : « ما كان واقعاً على معنى » يلزم منه أن يكون ما دل من حروف المعاني على معنى اسماً ، نحو : « إن ، ولم » ، وما أشبه ذلك^(٣) .

- ويمكن أن يجاب عليه بأن المعنى في الاسم يناقض المعنى في حروف المعاني ؛ لأنه في الأول يتحقق في نفس الاسم ، وفي الثاني لا يتحقق إلا في وجود كلمة أخرى .
والآخر : أن من الأسماء ما لا يدخل عليه حروف الخفض ، نحو : « كيف ، وصه ، وهيئات » وما أشبهها^(٤) .

- وقد دفع الزجاجي^(٥) ذلك :- بأنه إنما قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة الجارية بالإعراب ، أو المستحقة له ، وهي لا تنفك عما ذكره ، ولم يرد الإحاطة بالأسماء كلها .

- كما أن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ، ثم يخرج منه بعضه لعله تدخل عليه ، فلا يكون ذلك ناقصاً للباب ، بل يخرج منه ما خرج بعلته ، ويبقى الثاني على حاله ، ألا ترى إجماع النحويين على أن الإعراب أصل في الأسماء ، إذن فما القول فيما هو غير معرب منها لعل فيها ، أيكون ذلك مخرجاً لها عن الاسمية ؟!!!^(٦) .

(١) هو : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، إمام العربية ببغداد في زمانه ، أخذ عن المازني والسجستاني ، من مصنفاته المقتضب والكامل ت (٢٨٥هـ) البغية ١/ ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(٢) المقتضب ١/ ١٤١ .

(٣) الإيضاح ٥٠ ، شرح عيون الإعراب ٤٦ بتصرف كبير .

(٤) الصاحبي ٩١ ، إصلاح الخلل ٢٥ بتصرف .

(٥) هو : عبد الرحمن بن إسحاق ، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج ، لزمه حتى برع في النحو ، صنف الجمل ، والإيضاح وغيرهما ت (٣٣٩هـ) ينظر البغية (٢/ ٧٧) .

(٦) الإيضاح للزجاجي ٥١ بتصرف كبير .

* ويعضد البحث ذلك مشيرًا إلى أن ذلك إنما كان لاتساع اللغة اتساعًا كبيرًا ، الأمر الذي جعل كثيرًا من قواعدها غالبية لا لازمة ، ومما لا شك فيه أن ذلك واضح للدراسين .

• أما ابن السراج ^(١) فقد حده :

« بأنه ما دل على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصًا ، وغير شخص ، فالشخص نحو : « رجل ، وفرس » وأما ما كان غير شخص فنحو : « الضرب والأكل » ^(٢) .

• وقد اعترض على هذا الحد - أيضًا - بالاعتراض الأول الوارد على حد المبرد ، وقد مرت الإجابة عليه .

- كما اعترض عليه بأن « كيف ، وأين ، ومن » أسماء ، وقد دلت على شيئين (الاسمية والاستفهام) ^(٣) .

- وقد أجيب عن ذلك بأن هذا إنما يكون كاسرًا للحد لو كان الاسم على بابه من الاستعمال ، فأما وقد نقل عن بابه ، واستعمل مكان غيره على طريق النيابة فلا ، وذلك أن « من » تدل على معنى الاسمية بمجرد ما ، واستفادة الاستفهام إنما هو من خارج « من » فهزمة الاستفهام مقدرة معها ألا ترى أن أصل : « من عندك ؟ » ، « أمن عندك ؟ » فهما في الحقيقة كلمتان ^(٤) .

• هذا ، وقد نسب لابن السراج حد آخر وهو أن : « الاسم : ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل » ^(٥) .

(١) هو أبو بكر بن السري البغدادي ، من أصحاب المبرد ، خالف أصول البصريين في مسائل كثيرة ، صنف الأصول ، والموجز وغيرهما (٣١٦ هـ) انظر البغية ١ / ١٠٩ ، ١١٠ .

(٢) الأصول ١ / ٣٦ ، وبمثله قال ابن بابشاذ ينظر شرح المقدمة النحوية ٢٩ ، شرح الجمل لابن خروف ١ / ٢٥٣ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٢ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٢ .

(٥) نسب هذا الحد لابن السراج العكبري في التبيين ١٢٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٢٢ ، وهو ظاهر كلامه في الأصول ١ / ٣٧ ، وبه قال السيرافي في شرح الكتاب (١ / ٥٣) ، والصيمري في التبصرة (١ / ٧٤) ، والأعلم في النكت (١ / ١٦٥) ، من هنا يتبين لنا أن لابن السراج أكثر من تعريف ، فلا يستبعد أن يكون ما نسب إليه هو - أيضًا - تعريفه ، أخذه عنه تلميذه السيرافي وغيره .

- وقد اعترض الأصفهاني^(١) هذا الحد ، وأوضح أنه حد مكسور ؛ وذلك أنه قال : « إنها قلت : « ما دل في نفسه » احتراز عن الحرف ؛ لأن الحرف يدل على معنى في غيره » ، وقال : « قولي : على مفرد غير مقترن بزمان » احتراز عن الفعل ؛ لأن الفعل يدل على المعنيين : حدث ، وزمان ، والاسم ليس كذلك .. [ف] أنواع المصادر كلها تدل على معان في الفاعل ، فالضرب يدل على معنى في الضارب .. فإذا كان كذلك فقد بطل قوله : « الاسم ما دل على معنى في نفسه ؛ لأن قولهم : « ضرب يدل على معنى في الضارب » .

- وقوله : « على معنى مفرد » باطل بقولهم : « الاصطباح ، والاغتباق » ؛ لأنه يدل على معنيين : « وزمان وشرب فيه »^(٢) .

• وفي اعتراض الأصفهاني هذا نظر :- فقلوه : « الضرب يدل على معنى في الضارب » ليس كما ظن ، وإنما هي صلة معهودة بين أفراد الجذر الواحد في الاشتقاق ، ثم يضاف لكل صيغة ما تدل عليه من الفاعلية ، أو المفعولية ، أو غيرها لا أن أحدهما يدل على معنى في الآخر .

- كما أن طعنه بنحو : « الاصطباح ، والاغتباق » يمكن أن يجاب عليه بأن الشرب والزمان مفهوم واحد للفظ واحد أعنى أنهما مفهوم مركب ، وابن السراج يعني المفرد الذي هو خلاف المتعدد .

-أيضاً - اعترض الأصفهاني هذا الحد بما ذكره منسوباً لأبي على الفارسي ،^(٣) : « أنه يفسد بقولهم : « يضرب » ، وسائر المضارع ؛ لأن قولنا « يضرب » فعل ، وهو غير مقترن

(١) هو : أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الأصفهاني الباقر النحوي الضريير ، ولد بأصبهان ضنت كتب التراجم بالأحداث الرئيسية في حياته ، فلم يشر أحد إلى تاريخ مولده ، ولم يظفر البحث بأي من مشايخه صنف : شرح اللمع ، وكشف المشكلات (٥٤٣هـ) البغية ١٦ / ٢ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٤٧ .

(٢) شرح اللمع للأصفهاني ١ / ١٨٦ ، ١٨٧ ، والإصطباح : شرب الصباح ، والاغتباق : شرب العشي ، القاموس المحيط (ص ب ح ، غ ب ق) .

(٣) هو : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان ، أخذ عن الزجاج ، ومبرمان ، وابن السراج من تصانيفه : الحجة الحليات ، البغداديات ، الإيضاح ، وغيرها (٣٧٧هـ) البغية ١ / ٤٩٦ .

(٤) لم أجد ذلك في مظانه من مصنفات أبي علي التي وقفت عليها . ولكنني وجدته في الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ٦٥ / ١ ولم ينسبه .

بزمان محصل ألا ترى أنه يصلح للحال والاستقبال جميعاً ^(١) .

- وفي كلام أبي على هذا ما يمكن أن يكون ردًا عليه فقوله : « يصلح للحال والاستقبال » يعني أن بنية المضارع تصلح للزمانين معًا ، غير أنها عند الاستعمال لا تدل إلا على أحدهما بقرائن يعلمها القارئ والمخاطب .

• - أيضًا - فإنه من أشكل ما يرد على هذا الحد الأفعال التي لا تنصرف مثل : « نعم ، وبئس ، وليس ، وحبذا ، وعسى » فإنها تدل على معنى في نفسها من غير زمان فيجب دخولها في حد الاسم ، وهي أفعال عند البصريين .

- والجواب : أن هذه الأشياء دالة على الأزمنة في أصل الوضع تقديرًا في بعضها وتحقيقًا في بعضها ، والألفاظ إذا خرجت من دلالتها الأصلية لغرض آخر من الدلالة لا يخرجها ذلك عن حدها وإعرابها ، ألا ترى أنه إذا قيل : « بعت » مرادًا بها الإنشاء ، فإنه لا دلالة له على زمان أصلاً ، ومع ذلك فإنه يُحكَم بأنه فعل ماضٍ ^(٢) .

• أما الزجاجي فقد حده بقوله :

« الاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ، أو واقعاً في حيزهما ، أو دخل عليه حرف من حروف الجر » ^(٣) .

- وللعلماء على هذا الحد اعتراضات عدة منها :

١- ما ذكره ابن عصفور ^(٤) من أنه حد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً قبل أن يبين ما الفاعل ، وما المفعول في اصطلاح النحويين فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم .

٢- ما ذكره - أيضًا - بمن أنه أتى في الحد بـ « ما » ، وهي للإبهام ، و « أو » ، وهي للشك ، وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحد ؛ لأنه موضوع لتحديد اللفظ ،

(١) شرح اللمع للأصفهاني ١/ ١٨٧ .

(٢) الإيضاح شرح المفصل ١/ ٦٤ .

(٣) الإيضاح ٤٨ ، الجمل ١ .

(٤) هو : على بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشيلي ، أخذ عن الدباج ، والشلوين من مصنفاته : الممتع ، شرح الجمل ، شرح الجزولية ت (٦٦٣ هـ) على خلاف البغية (٢/ ٢١٠) .

والنص على المعنى ^(١) .

٣- ما ذكره السهيلي ^(٢) من أن الذي يكون فاعلاً ومفعولاً في الحقيقة إنما هو المسمى دون الاسم ^(٣) .

* ولا وجه لما اعترض به السهيلي ، ذلك أنه من الواضح أن الزجاجي إنما أراد الفاعل اللفظي ، وهو اللفظ دون مدلوله .

٤- ما ذكره ابن السيد ^(٤) من أن هناك من الأسماء ما لا يكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، ولا يدخل عليه حرف الجر ، وهي الأسماء التي ذكرها أبو القاسم في باب : « ما لا يقع إلا في النداء خاصة » ، وكذلك الأسماء التي يستفهم بها ، والأسماء التي يجازي بها ، وألفاظ القسم ، ونحو : « جير » ، و « عوض » وغيرها ^(٥) .

- وقد أجيب عن ذلك بأنه إنما قال : « ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً » ، أي : ما جاز من جهة تصور معناه ، وحقيقته أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ^(٦) .

٥- ما ذكره البعض من أن العرب تقول : « جئتك يوم خرج زيد » ، فأضيفت ظروف الزمان إلى الفعل ، ومما لا شك فيه أنها كلم يجوز خفض بها ^(٧) .

وقد أجيب عنه : « بأن الإضافة في مثل هذا إنما هي إلى المصدر ، والفعل دليل عليه ، وقد

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٩٢ / ١ .

(٢) هو : عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي الخثعمي الأندلسي المالقي ، كان عالماً بالعربية ، واللغة ، والقراءات صنف : نتائج الفكر ، والروض الأنف ، والتعريف والإعلام بها في القرآن الأسماء والأعلام ت (٥٨١) البغية ٨١ / ٢ .

(٣) نتائج الفكر ٦٣ .

(٤) هو : عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، كان عالماً باللغات والآداب ، صنف : شرح أدب الكاتب ، إصلاح الخلل ، شرح سقط الزند ت (٥٢١ هـ) البغية ٥٦ ، ٥٥ / ٢ .

(٥) إصلاح الخلل ٢٠ .

(٦) البسيط ١ / ١٦٤ .

(٧) البسيط ١ / ١٦١ .

كان قياسه « بما أو أن » ؛ لأن الفعل لا يكون في تأويل المصدر إلا بحرف يقترن به ، ولكن العرب اتسعت في ظروف الزمان بإضافتها إلى الفعل غير مقرونة بحرف ^(١) .

* ويرى البحث أنه يمكن دفع ذلك كله بما دفع به الزجاجي نفسه الاعتراضات الواردة على حد المبرد ؛ - ذلك أنه أوضح أن القصد من ذلك كله إنما هو الإبانة عن الأسماء المتمكنة الجارية بالإعراب ، أو المستحقة له ، وهي لا تنفك عما ذكره ، ولم يرد الإحاطة بالأسماء كلها.

- بالإضافة إلى أن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ، ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب ، بل يخرج به ما خرج بعلته ، ويبقى الثاني على حاله ^(٢) .

• -أيضاً - يمكن دفع ذلك بما قرره البحث سابقاً من أن ذلك إنما كان تقريباً ، وتعليماً لا تحقيقاً انظر لقول ابن السراج : « ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم ، احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلم » ^(٣) ، فتلك إذن سمة علماء هذا العصر ، وقد أبان ابن السراج عن الدافع إلى ذلك بما لا يدع مجالاً لأي قول .

• والفارسي يحد الاسم :

« بأنه ما جاز الإخبار عنه » ^(٤) .

- وقد اعترض على هذا الحد بأن هناك أسماء لا يخبر عنها ، ولا تستعمل إلا على طريقة واحدة ، وذلك نحو : « كيف وأين » ، والظروف التي لا تتصرف مثل : « عند ، ومتى » ، والمصادر التي لا تتصرف كـ « سبحان » ، والأسماء التي لا تستعمل إلا في النداء كـ « يا ملامان » .

• -أيضاً - أنه سمع من العرب - وإن كان قليلاً - أفعال قد أخبر عنها ، وذلك نحو ^(٥) :

(١) البسيط ١/ ١٦٥ .

(٢) الإيضاح ٥١ .

(٣) الأصول ١/ ٣٧ .

(٤) الإيضاح للفارسي ص ٧١ .

(٥) قائل هذا المثل : المنذر بن ماء السماء ، انظر جمهرة الأمثال مادة « د . ع . م » ١/ ٢٦٦ .

« تسمع بالمعيدي خير من أن تراه »^(١).

- وقد أجيب عن ذلك بأن الفارسي قال : « ما جاز » ، ولم يقل : « ما استعملته العرب » ، ولو قال ذلك لكان الاعتراض لازماً ، فقله : « ما جاز » أي ما جاز من جهة تصويره أن يخبر عنه ، وليس في وضعه ما يضاد الإخبار عنه ، ألا ترى أن : « سبحان الله » ؛ معناه معنى براءة الله من السوء ، فإذا صح ذلك فإنه يجوز من جهة تصويره أن يخبر عنه كما يخبر عن براءة ، لكن العرب ألزمتها طريقة واحدة ، وكذلك : « ملأمان » فإنه بمعنى « لئيم » ، ولا شك في أنه يخبر عنه فكما يخبر عن « لئيم » يجوز - أيضاً - أن يخبر عن « ملأمان » إلا أن العرب لم تستعمله إلا في النداء .

وكذلك جميع الأسماء التي لا تتصرف ، إذا رجعت إلى تصور مدلولاتها ، رأينا أن الإخبار عنها ممكناً سائغاً غير أن العرب ألزمتها طريقة واحدة .

- وأما قولهم : « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » يمكن أن يجاب عنه بأن الإخبار في مثل هذا إنما هو عن المصدر المنسبك من « أن » المقدرة والفعل فالأصل : « أن تسمع بالمعيدي » والتقدير : « سماعك »^(٢).

• - أيضاً - اعترضه العكبري^(٣) بأن قوله : « ما جاز الإخبار عنه » لا ينبئ عن حقيقة وضعه ، وإنما هو من أحكامه ؛ ولذلك لو ادعي مدع أن لفظة : « ضرب » يصح الإخبار عنها بأن يقول : « ضرب اشتد » كما يقول : « الضرب مشدد » لم يصح معارضته بالمنع المجرد حتى يبين وجه الامتناع ، والحد لا يحتاج إلى دليل يقام عليه ؛ لأنه لفظ موضوع على المعنى ، ودلالة الألفاظ على المعاني لا تثبت بالمناسبة والقياس^(٤).

* ولعل العكبري يريد أن الاسم قبل أن يخبر عنه فهو اسم ، والإخبار من أحكامه ، فلا بد للحد إذن أن يشتمل على ما يحكم به على الاسم قبل الإخبار ، وهو قول له

(١) المقتصد ١/ ٧٠ ، الكافي في الإفصاح ٢/ ٧٤ ، ٧٦ .

(٢) الكافي في الإفصاح ٢/ ٧٦ ، ٧٧ بتصرف كبير .

(٣) هو : عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي الضرير ، أخذ العربية عن ابن الخشاب ، كان ديناً كثير الحفظ ، من مصنفاته : التبيين ، اللباب ، إعراب الحديث وغيرها (٦١٦ هـ) البغية ٢/ ٣٨ ، ٤٠ .

(٤) التبيين ١٢٧ .

وجاهته ، إلا أنه يمكن القول بأن الفارسي إنما وضع هذا الحد ، وخاطب به ، وبكل ما ورد في إيضاحه من له خبرة وعناية بالنحو لا المبتدئ المتعلم الذي لا يعرف بعد ما الاسم ، وما الإخبار ، يدلنا على ذلك وضعه له على هيئة المتون الوجيزة مضمناً إياه كثيراً من القواعد والأصول النحوية التي تحتاج إلى شرح وتوضيح للمبتدئ ، الأمر الذي حداً بكثير من العلماء إلى شرحه وتوضيحه وتدريسه للمبتدئين إثراءً لمعلوماتهم ، وتوسيعاً لمداركهم العقلية ، وكأن الفارسي أراد أن يحد الاسم بحد يمنع الفعل والحرف من الدخول معه . بحيث لا ينازعانه فيه ، وذلك لا يكون إلا بشيء يضاد وضعهما ، وما كان ذلك إلا الإخبار فحد به الاسم ، وترك أمر التوضيح والتقريب بالإشارة ، أو التمثيل ، أو الرسوم ، أو الأمارات لغيره ، حتى إذا ما ثبت عند المبتدئ أمره ميزه له بهذا ، وحده به فكان أوقع في النفس ، وأثبت في الذهن ، ولا عبرة إذن بما خرج عنه لعله فيه .

- ولا ننسى أنه وضعه لعضد الدولة ، وهو ممن لهم خبرة في هذا المضمار .

- وأياً كان الأمر فهذا حد الفارسي ، وتلك النقود الموجهة إليه ، وذاك الجواب عنها .

• أما الجرجاني^(١) فقد حده بقوله :

« الاسم ما دخله التنوين نحو : « زيد » ، والألف واللام نحو : « الرجل » ، وحروف الجر نحو : « بزيد » ، وجاز الإخبار عنه نحو : « خرج زيد »^(٢) .

* ومما سبق يرى البحث أنه من الممكن إدراك الاعتراضات الواردة على هذا الحد ، والرد عليها ، وحيث كان ذلك فلا نعيدها خشية الإطالة .

• ومما تجدر الإشارة إليه أن الأصفهاني قد نسب للجرجاني حداً آخر يقول فيه : « الاسم كل كلمة عريت من الدلالة على الزمان لا من طريق الوضع ، وكان له إعراب لفظاً أو تقديرًا »^(٣) .

(١) هو: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، فارسي الأصل ، أخذ عن محمد بن الحسن بن عبد الوارث ، وعلى بن عبد العزيز الجرجاني ، صنف : الجمل ، والمقتصد ، وغيرها (ت ٤٧١ هـ) بغية الوعاة ١٠٦/٢ .

(٢) الجمل ٣٧ .

(٣) بالبحث لم أجد ذلك للجرجاني ، ولكنني وجدته قول ابن الخشاب في المرتجل ٧ ، والمرتل شرح الجمل عبد القاهر فلعل الخلط جاء من هنا حيث ظن أنه الجمل وأنه قول عبد القاهر لا ابن الخشاب .

- وعارضة بأمرين :

أحدهما : أن « الاصطباح ، والاغتباق » اسمان ولم يعريا من الزمان لا من طريق الوضع ^(١).

• وهذا صحيح ، ولا يناقضه ما ذكرته سلفاً في حد ابن السراج ؛ إذ إنه يحتج بهما هنا لإثبات أنها يدلان على الزمان ، وذلك موجود فيهما ، وإن كان جزءاً من المفهوم ، أما هناك فإنه استدل بهما ليدل على تعدد المفهوم ، وذلك غير موجود .

الثاني : أن قوله : « معرب لفظاً أو تقديرًا » منتقض بقولك : « مررت برجل يضربك » فإن « يضربك » له إعرابان ، أحدهما لفظي هو الرفع ، وتقديره وهو الجر على الوصف ^(٢).

* ويرى البحث أن هذا الاعتراض يتجه لو أنه كان قد اقتصر على ذلك في حده ، لكنه قال قبلها : « كل كلمة عريت من الدلالة على الزمان » و « يضربك » دالة على الزمان فلا يصح أن يقدح إعرابها في الشق الثاني من الحد ؛ لأنه لم يتوفر فيها الركن الذي أقره الشق الأول .

* ها قد قدم البحث تسعة حدود للدرس والمناقشة متدرجاً معها تدرجاً زمنياً ^(٣) ، مبيناً الردود والاعتراضات الموجهة إلى كل ؛ الأمر الذي حدا به إلى أن يختم حديثه في تلك المسألة بحد يراه أسلم الحدود ، وهو حد ابن عصفور الذي يقول فيه :

« الاسم : لفظ يدل على معنى في نفسه ، ولا يتعرض بينيته للزمان ، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه » ^(٤).

ف « لفظ » جنس في التعريف يشمل الاسم ، والفعل ، والحرف ، ويدخل تحته - أيضاً - « تأبط شراً » ونحوه ؛ لأن « اللفظ » يقع على ما قل وكثر .

(١) شرح اللمع للأصفهاني ١/ ١٨٨ .

(٢) شرح اللمع للأصفهاني ١/ ١٨٨ .

(٣) تلك تعريفات القدماء ، وقد اعتمدت عليها ، وأوردتها ، ذلك أن دراسات المحدثين إنما كانت تتراوح بين دراسة حدود القدماء ، وبيان ما بها من علل ، واختيار أحدها .

(٤) شرح الجمل ١/ ٩٤ .

و « يدل على معنى في نفسه » قيد أول في التعريف يخرج الحرف ؛ لدلالته على معنى في غيره .

و « لا يتعرض ببنيته للزمان » قيد ثان في التعريف يخرج الفعل فإنه يدل ببنيته على الزمان .

و « لا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه » قيد ثالث في التعريف يحترز به من الجملة ؛ فإن كل جزء منها يدل على جزء من أجزاء معناها ، فهي بأسرها تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض ببنيته للزمان .

* وإني إذ قد ختمت حديثي باختيار حد وجدته أقرب حدود الاسم - مما وقفت عليه - إلى الصواب ، والوفاء بجميع جوانب الاسم ، واستعمالاته ، وتمييزه عن قسيميه ، فإنني لا أوافق الكيشي فيما ذهب إليه من أنه لا حد للاسم ، ووقوفه عند حد الرد والاعتراض ؛ إذ من المستغرب في لغتنا العربية مع كل هذا الثراء اللغوي الذي أتاح لها إنتاج ذلك الزخم الهائل من التراث اللغوي والعلمي خاصة في دراساتها النظرية ، أن تقصر ألفاظها عن الوفاء بتعريفات شاملة لمصطلحاتها ، الأمر الذي يحيل تلك المصطلحات إلى دلالات غائمة في أذهان الدارسين . والله أعلم .

حد الفعل (١)

* الفعل في حقيقته ما فعله فاعله فأحدثه ؛ وإنما لقب النحويون أشياء من ألفاظهم ؛ ليرتاض بها المتعلمون ، ويتناولوها من قرب ، وجعلوا لكل شيء مما خالف معناه معنى غيره من الألفاظ التي يحتاجون إلى استعمالها كثيراً لقباً يرجع إليه ؛ لئلا تتسع عليهم الألفاظ ، فيدخل الشيء في غير بابيه احتياطاً ، فلقبوا بالفعل كل ما دل لفظه على حدث وزمان ماضٍ ، أو مستقبل ، أو مبهم في الحال والاستقبال ؛ لينماز مما لقبوه بالاسم والحرف (٢).

• وقد اختلف العلماء في حد الفعل - شأنهم في حد الاسم - على أقوال شتى - كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

- قال الكيشي : « ومن حد الفعل بأنه الذي يدل على حدث وزمان (٣) ، قيل له : « حدك غير جامع » ؛ لأن بعض الأفعال خارج عنه ، وهو الأفعال الناقصة الدالة على زمان دون حدث ، وهذا المعنى بعينه عدم الانعكاس ... » (٤).

- وقال : « وقد يحد بأنه الكلمة التي تسند إلى شيء ، ولا يسند إليها شيء (٥) ، والمسند إليه قد يكون ظاهراً كـ « قام زيد » ومضمراً كـ « قم » فالاسم في باب الإسناد والحديث أعم من الفعل أي أكثر منه ؛ فإنه مسند ، ومسند إليه ، والفعل أخص أي أقل منه ، فإنه مسند ولا يسند إليه لعدم الفائدة فيقال : « زيد منطلق ، وجاء زيد » ، ولا يسوغ : « جاء ذهب » ، فإن اعترضت بأن الظروف اللازمة كـ « متى ، وأين » تسند إلى غيرها ، ولم يسند إليها شيء ،

(١) تنظر المسألة في الكتاب ١/ ١٢ ، الأصول ١/ ٣٨ ، الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٥٣ ، شرح الكتاب للسيرافي ٥٤ / ١ ، الصاحبي ٩٣ ، إصلاح الخلل ٣٠ ، أسرار العربية ١١ ، التبيين ١٣٩ ، الباب ١/ ٤٨ ، شرح المفصل ٢١٧ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٠٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٩٦ ، البسيط لابن أبي الربيع ١/ ١٦٦ ، الكافي في الإفصاح ٢/ ٨٦ .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٥٤ بتصرف يسير .

(٣) قال بذلك ابن السراج في الأصول ١/ ٣٨ ، والزرجاني في الإيضاح ٥٣ ، والرماني في شرح الكتاب ١/ ١٠٧ ، والصيمري في التبصرة ١/ ٧٤ ، وابن الخشاب في المرتجل ١٢٤ .

(٤) الإرشاد ص ٦٧ .

(٥) هذا حد الفارسي للاسم ينظر الإيضاح للفارسي ص ٧١ .

وهي أسماء ، أجبت من وجهين :

أحدهما : أن المراد بكون الفعل مسندًا أن يكون مع ذلك متقدمًا على المسند إليه ، وهذه الظروف مسندة ، إلى المبتدأ ، فهي متأخرة عنه ، وليس لقائل أن يقول : « إن بعض الظروف يجب تقدمها على المبتدأ - أيضًا - كـ « أين زيد ؟ » فإن ذلك تقدم لفظي ، ولكنها من حيث التقدير متأخرة ، والفعل متقدم لفظًا وتقديرًا » .

وثانيهما : أن المسند بالحقيقة متعلقات هذه الظروف لا هي ، ولما لازم الفعل الزمان انقسم إلى أقسامه الثلاثة : (الماضي ، والحال ، والمستقبل) مثل : « ذهب ، ويتكلم الآن ، أو غدًا »^(١) .

* وهكذا يطبق الكيشي ما استهل به كتابه من منطقية جدلية فيرد حد الزاجي معترضًا عليه بالأفعال الناقصة الدالة على زمان دون حدث ، مبينًا أنه غير جامع ، الأمر الذي جعله يقرر أنه أمانة انظر لقوله : « وهذا المعنى بعينه عدم الانعكاس ، فإنه المعرف هاهنا معدوم ، والمعرف غير معدوم ، وهو المعرف الذي سميناه أمانة »^(٢) .

ثم يعرج على حد الفارسي شارحًا ، معللاً ، مفترضًا الاعتراض ، دافعًا له ، موضحًا بذلك أنه حد جامع مانع يختاره ويقره^(٣) .

• وطبقًا لما التزمه البحث من موضوعية بحثية فإنه سيقدم - أيضًا - بعض حدود العلماء للدرس ، والمناقشة متبعًا في ذلك نفس المنهج المتبع في دراسة خلاف العلماء في حد الاسم حيث التدرج الزمني ، وعرض العلل والردود ، والتحليل الموضوعي للأجوبة والاعتراضات .

فمن الحدود التي ذكرت للفعل :

أولاً : حد سيبويه :

فالفعل عنده : « أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم

(١) الإرشاد ص ٧٣ ، وينظر - أيضًا - ص ٤٣٧ فإن فيه حديثًا عن ذلك ، وردا لإشكال .

(٢) الإرشاد ص ٦٧ .

(٣) ممن اختار هذا الحد وأقره - أيضًا - الجرجاني المقتصد ١/ ٧٦ ، والشريف عمر بن إبراهيم الكوفي البيان شرح اللمع ١٤ ، والعكبري اللباب ١/ ٤٨ ، وابن الحاجب الإيضاح ١/ ٧٨ .

يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ^(١) .

ومع احتفاء بعض العلماء بهذا الحد ^(٢) ، حتى قيل : « أنه أتى في هذا بالغاية » ^(٣) ، غير أنه معترض بأمور:

أحدها : ما ذكره ابن فارس ^(٤) حيث قال : « يقال لسيبويه : « ذكرت هذا في أول كتابك ، وزعمت بعد أن « ليس ، وعسى ، ونعم ، وبئس » أفعال ، ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر » ^(٥) .

- وكلام ابن فارس مع وجاهته يمكن دفعه - بأنه إنما أراد النص على الأصل ، وغير بعيد أن يكون الأصل مجمعاً عليه ، ثم يخرج منه بعض أفراده لعلل أخرى ، ويبقى ما هو على الأصل ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في حد الاسم .

- كما أنه ليس ببعيد أن يوجد الفعل من مثال لم يستعمل ، كما أنه لا يبعد أن يكون الجمع مكسراً على واحد لم يستعمل نحو : « ملامح ، ومذاكير » ^(٦) .

- فضلاً عن أن هذه الأفعال وإن لم يكن لها مصادر لفظية فلها مصادر معنوية ، فكأن سيبويه قد قال : « أخذت من لفظ أحداث الأسماء لفظاً ، أو تقديرًا ، وإن كان لم يصرح بذلك ، كما أنا إذا قلنا : « إن الإعراب حده : « أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل » ، فإنما نريد لفظاً ، أو تقديرًا ، وإن لم نصرح بذلك ^(٧) .

(١) الكتاب ١٢ / ١ .

(٢) ينظر لاستيضاح ذلك شرح عيون الإعراب ٤٧ ، والبيان شرح اللمع ١٣ ، التبيين ١٤٠ ، البسيط ١٦٧ / ١ ، الإقليد ١٤٣٩ / ٣ .

(٣) التبيين ١٤٠ .

(٤) هو : أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي ، كان نحويًا على طريقة الكوفيين ، وكان شافعياً فتحول مالكيًا ، من مصنفاته : المجمل في اللغة ، والصاحبي (ت ٣٩٥ هـ) انظر البغية ١ / ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(٥) الصاحبي ٩٣ .

(٦) شرح عيون كتاب سيبويه ٩ . قال سبويه : « ومن كلامهم أن يجري الشيء على ما لا يستعملونه في كلامهم نحو قولهم : « ملامح ، ومذاكير لا يستعملون لا ملمحة ولا مذكارة » الكتاب ٢ / ٢٨٢ ، باب : « المنفي المضاف بلام الإضافة » وينظر - أيضًا - ٣ / ٢٧٥ ، ٤٢٥ ، والهمع ٣ / ٣٧١ ، ٣٨٨ .

(٧) إصلاح الخلل ٣٥ ، ٣٦ .

والثاني: أن هذا الحد لا يصلح إلا على مذهب البصريين القائل بأصالة المصدر في الاشتقاق^(١)، والحد لا بد أن يكون بالفاظ متفق عليها .

- وأجاب عن ذلك ابن السيد : بأن سيبويه إنما بني تحديده على القول الصحيح الذي يقتضيه النظر^(٢).

• ويرى البحث أن تلك إجابة بصرية -أيضاً- ، ومحل الخلاف لا يمكن أن يجعل دليلاً ، ولكن يمكن دفع ذلك بأن سيبويه إنما وضع كتابه ، وحدوده هذه قبل الخلاف ، فقد كان القوم كلهم أهل صناعة واحدة ، لا بصريين ولا كوفيين ، يتتلمذون على يد البصريين ، ويقرأون كتاب سيبويه على شيوخهم ، حتى جاء الأخفش ففتح باب الخلاف ، وناصره الكسائي والفراء ، نعم بني تحديده على القول الصحيح الذي يقتضيه النظر من وجهة نظر الجميع آنذاك .

والثالث : أنه أضاف الأحداث إلى الأسماء ، والأحداث للمسميات لا للأسماء^(٣).

- ودفعه العكبري بأمرين :

أحدهما : أن المراد بأحداث الأسماء ما كان منها عبارة عن الحدث ، وهو المصدر ؛ لأنه من بين الأسماء عبارة عن الحدث ، وهذا من باب إضافة النوع إلى الجنس .

والثاني : أنه أراد بالأسماء المسميات ، كما في قوله تعالى: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ ﴾^(٤) ، والأسماء ليست معبودة ، وإنما المعبود مسمياتها^(٥).

(١) تنظر هذه المسألة مفصلة في هذا البحث ص ١٧٣ .

(٢) إصلاح الخلل ٣٥ .

(٣) التبيين ١٤٠ .

(٤) سورة يوسف من الآية رقم (٤٠) ، والآية بتمامها : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ .

(٥) التبيين ١٤١ .

ثانياً : حد الكسائي والفراء :

- قالا : « الفعل : ما دل على زمان »^(١) ، ووافقهما ابن فارس^(٢) ، وضعفه العلماء :
- بأنه يدخل تحته ظروف الزمان فهي أسماء بالإجماع^(٣) .
- فضلاً عن أن البحث يرى فيه إهمالاً واضحاً لركن مهم من دلالة الفعل وهو الحدث ، فهو إذن رسم وتقريب .

ثالثاً : وحده الأخفش بأنه :

- « ما امتنع من التثنية والجمع ، ولم يحسن له الفعل والصفة ، وجاز أن يتصرف »^(٤) .
- واعترضه ابن السّيد : بالحروف ؛ فكلها لا تثني ولا تجمع ، وبالأسماء التي لا تثني ولا تجمع ، والتي - أيضاً - لا يحسن لها الفعل ، ولا توصف ، وبالأفعال التي لا تتصرف^(٥) .
- ويرى البحث أن هذا الحد أقرب إلى تحديد العلامات التي يعرف بها الفعل منه إلى حد الفعل نفسه .

رابعاً : حد المبرد :

- نُسِبَ له في تحديد الفعل أربعة أقوال :
- الأول : الفعل : « ما دل على حركة » .
- الثاني : الفعل : « ما دل على حدوث شيء في زمان محدد » .
- الثالث : الفعل : « ما احتمل الضمير » .
- الرابع : الفعل : « ما حسن فيه أمس أو غداً »^(٦) .
- وَرَدَّ الأول والثالث : بأسماء الفاعلين نحو : « ضارب ، وقاتل » ؛ فإنها تدل على

(١) الصاحبي ٩٤ ، إصلاح الخلل ٣٤ .

(٢) الصاحبي ٩٤ .

(٣) إصلاح الخلل ٣٦ .

(٤) الصاحبي ٩٣ حيث ذكره الفارسي غير منسوب ، إصلاح الخلل ٣٤ .

(٥) إصلاح الخلل ٣٦ .

(٦) لم أظفر بحد له في مظان ذلك في المقتضب أو غيره ، غير هذا الذي نسبته له ابن السيد في إصلاح الخلل ٣٥ .

حركة ، وتحمل الضمائر ، كما أن قولهم : « سكن الشيء ، ووقف ، ومات » يدل على ارتفاع الحركة .

- وَرَدَّ الرابع : بأنه أسقط فعل الحال ، وأن اسم الفاعل يدخل تحته ، وأنه لا يستقيم على مذهب البصريين ، لأنهم يقولون : « أنا قائم غداً » ، كما يقولون : « أنا قائم أمس » ^(١) .

- ويرى البحث أن الثاني - أيضاً - يمكن رده بالصباح والغبوق ونحوهما ، فقد دلا على حدوث شيء في زمان محدد .

• ويعود بنا البحث فيقرر ما قرره سابقاً من أن ذلك إنما هو من باب التقريب لا التحقيق .

خامساً : حد الزجاجي :

- قال : « الفعل : ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل » ^(٢) .

- وأَعْرَضَ هذا الحد بأمور هي :

١ - أنه أهمل فعل الحال ، وَرَدَّ بنصه عليه في باب الأفعال ^(٣) .

- ووجه ذلك ابن أبي الربيع ^(٤) : بأن الماضي له بنية تخصه ، أما المستقبل فله بنيتان : إحداهما تخصه ، وهي صيغة الأمر ، والثانية : للحال والاستقبال وتلك صيغة المضارع ، فلما رأى هذا اللفظ كافياً في تعريف الأفعال كلها لم يحتج إلى ذكر الحال ؛ إذ ليس مقصوده بيان أقسام الأفعال ، إنما القصد التفريق بين الاسم ، والفعل ، والحرف ^(٥) .

(١) إصلاح الخلل ٣٧ .

(٢) الإيضاح ٥٢ .

(٣) إصلاح الخلل ٣٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٦/١ .

(٤) هو : عبد الله بن أحمد بن عبيد الله ، ابن أبي الربيع القرشي الأموي الإشبيلي ، قرأ النحو على الدباج ، والشلوين ، صنف : البسيط ، والملخص ، والكافي في الإفصاح ، شرح الإيضاح (ت ٦٨٨ هـ) البغية ٢/ ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٥) البسيط ١٦٧/١ بتصرف .

- ٢- أنه أورد في الحد لفظ : « ما ، وأو » ، وهما من الألفاظ التي لا ترد في الحدود ^(١) .
- ٣- أنه يدخل فيه أسماء الأفعال نحو : « صه ، ومه ، ونزال » فإنها أسماء ، وقد دلت على الزمان ^(٢) .
- وأجاب العكبري : بأن « صه » وأخواتها واقعة موقع الجمل ، ف « صه » نائبة عن « اسكت » ، « ومه » نائبة عن « اكفف » ، و « نزال » عن « انزل » ، وغير ممتنع أن يوضع الاسم أو الحرف موضع غيره ، ألا ترى أن « بلى ، ونعم ، ولا » حروف موضوعة موضع الجمل ، انظر لقولهم : « ما قام زيد ؟ » فهو جملة ، فإذا قال المجيب : « بلى » ، كان حرفاً نائباً عن إعادة الجملة ، فكأنه قال : « قام زيد » ^(٣) .
- ٤- أنه يخرج منه باب « كان ، وليس » ؛ إذ المقصود منه الزمان المجرد دون الحدث ^(٤) .
- ولدفع ذلك زاد العكبري على هذا الحد قوله : « دلالة الوضع » ^(٥) .
- ويرى البحث أن تلك الزيادة لا حاجة لها هنا ، إذ لو لزم ، وأريد بالوضع أول تحقيق للكلمة ، للزم ألا تعد الأسماء المنقولة من الأفعال أسماء ، وللزم دخولها في حد الفعل ، وخروجها من حد الاسم .
- أما الاعتراض بنحو : « كان ، وليس » ، وأنها أفعال مسلوقة للدلالة على الحدث ففيه نظر ؛ فكثير من العلماء نص على أنها تدل على الحدث ^(٦) ، وعلى ذلك فقد سميت أفعالاً ناقصة ، لا لخلوها من الدلالة على الحدث ؛ وإنما لأنها لا تكتفي بمرفوعها ، فإن قيل : « إن ذلك لا يخضع للأدلة العقلية ، وإنما باب ذلك السماع » .
-
- (١) شرح الجمل لابن عصفور ٩٦/١ .
- (٢) التبيين ١٤١ ، البسيط ١٦٧/١ .
- (٣) التبيين ١٤٢ .
- (٤) التبيين ١٤١ ، شرح اللمع للأصفهاني ١٩٨/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٦/١ .
- (٥) التبيين ١٣٩ ، اللباب ٤٨/١ .
- (٦) كابن مالك انظر شرح الكافية الشافية ١٧٦/١ ، واستدل لذلك في شرح التسهيل ٣٢٠/٢ بأدلة عشرة يعضد بعضها بعضاً ، ولولا خشية الإطالة في غير موضعها لذكرتها مفصلة ، ومن قال بهذا - أيضاً - أبو حيان الارتشاف ١١٥١/٣ ، وابن عقيل المساعد ٢٥٢/١ ، والسيوطي الهمع ٤١٨/١ .

قلت : « إن بعض هذه الأفعال قد سمع له مصادر بالفعل ^(١) ، فمن الممكن إذن أن القياس عليها ما بقي ، فإن : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » ^(٢) .

- وقيل : « إن « كان » في « كان زيد منطلقاً » دال على اقتران حدث بزمان هو الانطلاق ، كما أن « ضرب » دال على اقتران حدث بزمان ، وذلك الحدث هو الضرب ، وإن لم تكن « كان » في « كان زيد منطلقاً » ، مثل « ضرب » في الدلالة من حيث تعدد اللفظ وعدم تعدده ، فالاقتران في الأول بتعدد اللفظ ، وفي الثاني بدونه » ^(٣) .

- وقيل - أيضاً - : « إن « كان » الناقص ، أصله التمام نحو : « كان الأمر » أي : « حدث » ، ولكنهم خلعوا دلالتها على الحدث وبقيت دلالتها على الزمان ، وهذا أمر عارض لا تنقض به الحدود العامة » ^(٤) .

سادساً : وحده عند الفارسي :

« ما كان مستنداً إلى شيء ، ولم يسند إليه شيء مثال ذلك : « خرج عبد الله ، وينطلق بكر » ^(٥) .

- وهو معترض بأمور :

أحدها : أن كلمة « شيء » كلمة مبهمة ، ووجودها يدل على أن الفعل يسند إلى الاسم ، والفعل ، والحرف ، وليس الأمر كذلك ، وهو وإن نفي بُعد إسناد الفعل إلى الفعل ، فإنه لم يتحدث عن الحرف ، فكان عليه أن يكون أكثر تحديداً .

الثاني : أن الإسناد يعد من أحكام الفعل ، فالناظر يستطيع الحكم على « ضرب » مثلاً بالفعلية قبل الإسناد ، فكان حده قاصراً .

الثالث : أن الظروف اللازمة للظرفية كـ « متى ، وأين » تسند إلى غيرها ، ولا يسند إليها

(١) انظر : الارتشاف ٣/ ١١٥٢ ، المجمع ١/ ٤١٩ .

(٢) هذا قول المازني ، الفارسي ، وابن جني وغيرهم ، انظر : الخصائص ١/ ٣٥٨ .

(٣) قال بذلك الجندي في الإقليد شرح الفصل ٣/ ١٤٣٩ بتصرف .

(٤) قال بذلك العكبري في التبيين ١٤٢ .

(٥) الإيضاح للفارسي ص ٧١ .

شيء^(١).

- وأجيب عن الأخير بشيئين :

أولهما : أن المراد بكون الفعل مسنداً أن يكون مع ذلك متقدماً ، أما تلك الظروف فمتأخرة ، وإن وجب تقدم بعضها كـ « أين » فهو تقدم لفظي .

الثاني : أن المسند بالحقيقة متعلقات هذه الظروف لا هي^(٢).

سابعاً : حد ابن جني^(٣) :

قال : « الفعل ما حسن قبله « قد » ، أو كان أمراً »^(٤).

- ويرى البحث أن هذا الحد منقوض بما لا يحسن قبله « قد » ولا يكون أمراً من الأفعال نحو : « نعم ، وبئس ، وليس ، وفعل التعجب » الأمر الذي يجعل البحث يذهب إلى أن ابن جني إنما أراد أن يبين ما يميز الفعل من علامات لا أن يحده ، يدلنا على ذلك قوله بَعْدُ : « والحرف ما لم تحسن فيه علامات الأفعال »^(٥) ، فهذا من باب التقريب ، والتعليم .

ثامناً : حد ابن عصفور :

- قال : « الفعل : لفظ يدل على معنى في نفسه ، ويتعرض ببنيته للزمان ، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه »^(٦).

- ولا يدري البحث كيف أقر ابن عصفور هذا ، وقال به ؛ إذ ليس من المعقول أن تدل بنية الفعل على الزمان ، فكيف يستفاد من الضاد ، والراء ، والباء في « ضرب » مثلاً الماضي ؟! ، وهل تكفي الهمزة في « أضرب » ، أو الياء في « يضرب » ، أو التاء في « تضرب » ،

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٧٣ .

(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٧٣ .

(٣) هو : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية ، من أصحاب أبي علي الفارسي ، فاق أقرانه في علوم اللغة ، صنف : الخصائص ، وسر الصناعة ، والمحاسب وغيرها (ت ٣٩٢ هـ) ، ينظر انباه الرواة ٢ / ٣٣٥ .

(٤) اللع ص ٩٠ .

(٥) السابق ص ٩١ .

(٦) شرح الجمل ١ / ٩٧ .

كي يتغير الزمان من الماضي إلى الحال والمستقبال ؟ ، وإذا كان كذلك فَلِمَ لم تُعَدَّ « الغدوة » مثلاً فعلاً ؛ ففيها حدث وهو « السير » ، وزمان وهو « أول النهار » ؟!! .

إن الذي جعل « ضرب » يدل على الماضي عقلاً ، أن « يضرب » يدل على الحال أو الاستقبال تبعاً للقرائن الدالة ، وما دام الأمر كذلك ، فينبغي أن يكون اختلاف البنية هو السبب في اختلاف أحوال الحدث من الماضي ، والحال والمستقبال ، لا أن تكون البنية نفسها دالة على ذلك .

* وعلى كل فالأولى أن يقال في حد الفعل - كما تراءى للبحث من الدرس والمناقشة ^(١) - أنه :

« كل كلمة دلت عليا لحدث لفظاً أو تقديرًا ، ودل اختلاف بنيتها على اختلاف زمن الحدث فيها » .

وإنما أقر البحث لفظ « تقديرًا » ليدخل فيه نحو : « كان وأخواتها » ، و « ودل اختلاف ... إلخ » ليخرج منه اسم الفعل ، وظرف الزمان ؛ فإن البنية فيهما لا تختلف للدلالة على الزمان .

- أما اختيار الكيشي حد الفارسي ، فهو اختيار لا يوافقه البحث فيه ؛ ذلك أن الإسناد حكم من أحكام الفعل ، - وكما سبق - فالناظر يستطيع الحكم على الفعل بالفعلية قبل الإسناد ، إذن هو رسم ، وتقريب .

(١) ما كان للبحث أن يصل إلى هذا الحد دون ذاك الدرس ، وتلك المناقشة ، فمنهما تَبَصَّرَ للعلل والردود التي توهن الحدود ، فتفادها . والله الفضل والمنة - فله الحمد أولاً وآخراً .

حد الحرف^(١)

* الحرف في اللغة : طرف الشيء وجانبه ، سمي به الحرف النحوي ؛ لكونه طرفاً في المعنى ، اختلف النحويون في حده ، كما اختلفوا قبل ذلك في حد الاسم ، والفعل ، وإن كان بعضهم قد ذهب إلى أن الحرف لا يحتاج لحد ؛ لأنه كلم محصورة ، وليس الأمر كذلك ، بل هو مما لا بد منه ، ولا يستغني عنه ؛ ليرجع عند الإشكال إليه ، ويحكم عند الاختلاف بحرفية ما صدق الحد عليه^(٢).

• قال الكيشي : « وقد حد الحرف بأنه الكلمة التي ليست فيها علامات الأسماء ، والأفعال نحو : « لام الجر ، وبائه ، وهل » وأشباهاها^(٣) ؛ فإن الكلمة لما انحصرت في الثلاث وعُرفَ منها اثنان تعرف الثالث بخلوه من علامتيهما .

فإن قلت : « لم خص تعريف الحرف بعدم علامتيهما دون أحديهما ؟ » قلت : « لأنه ضعيف الدلالة فإنه لا يدل إلا مع غيره ، وهما مستقلا الدلالة فعرفا بالتعريف الوجودي لقوتها ، وخص بالتعريف العدمي لضعفه » ، وحده الفارسي : « بأنه ما جاء لمعنى ليس غير^(٤) » ، وتقديره ما جاء لمعنى واحد ليس هو ، أي ذلك المعنى غير ذلك المعنى ، فأضمر الاسم في « ليس » ، وحذف المضاف إليه « غير » ، وبني على الضم كـ « قبل ، وبعد » ، واحتراز بقوله : « لمعنى واحد » عن الفعل ، حيث يدل على حدث وزمان ، وبالباقى عن الاسم ؛ لأن المراد به أن معناه لا تتبدل عليه الأحوال فلا يكون فاعلاً ، ومفعولاً ، ومضافاً

(١) الكتاب ١٢ / ١ ، الأصول ٤٠ / ١ ، الإيضاح في علل النحو ٥٤ ، شرح السيرافي ٦٠ / ١ ، الصاحبي ٩٥ ، إصلاح الخلل ٣٩ ، شرح اللمع للأصفهاني ١٨٩ / ١ ، أسرار العربية ١٢ ، اللباب ٥٠ / ١ ، شرح عيون الإعراب ٤٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٠١ / ١ ، البسيط ٣٦٩ / ١ ، الكافي ١٠٦ / ١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٧ / ١ .

(٢) الجني الداني ٢٠ .

(٣) اللمع ٩١ .

(٤) الإيضاح ٧٢ .

إليه ، كمعنى الاسم ، وانفلت عن القيد الأول الأفعال الناقصة ، وعن الثاني الأسماء اللازمة للظرفية ^(١).

* فبالمنهج المنطقي الجدلي نفسه يعرض الكيشي خلاف العلماء في تحديد ماهية الحرف مصدرًا حديثه بحد ابن جني شارحًا له ، مفترضًا السؤال ، مجيبًا بجواب منطقي - أيضًا - مدعم بالعلة ، منتهيًا بذلك إلى إقراره واختياره - ثم يذكر بعدُ حد الفارسي ، مقتبسًا قول الجرجاني في شرحه ، متصرفًا فيه بما يؤدي إلى الإيجاز المفيد ، مبينًا من خلاله أن هذا الحد غير مانع ؛ لدخول الأفعال الناقصة ، والأسماء اللازمة للظرفية فيه ، إذن فهو - طبقًا للمنهج المنطقي - رسم وأمرة .

- وكما سبق فإن البحث سيقدم بعض الحدود للدرس والمناقشة فمن ذلك :

أولاً : حد سيبويه :

- قال : « والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » ^(٢) ، وبذلك حده الفارسي ^(٣) ، واختاره ابن فارس ^(٤) ، وابن السيد ^(٥) ، والأصفهاني ^(٦) ، والمجاشعي ^(٧) .

- وقوله : « جاء لمعنى » أراد به معنى واحد لا معنيين كما يكون ذلك في الفعل ؛ إذ إنه يدل على معنى وزمان ، ثم يتأول له أن ذلك المعنى إنما هو في غيره فيتميز من الاسم ^(٨) .

- وقيل : « أراد أنه لا يكون كالفعل الذي لا يكون شخصًا ، فيدل على أكثر من معنى ،

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ٧٦ .

(٢) الكتاب ١ / ١٢ .

(٣) أورد ابن أبي الربيع حد الفارسي في الكافي ١ / ١٠٦ بنفس لفظ سيبويه ، وأشار محققه إلى أنه كذلك في بعض نسخ الإيضاح .

(٤) الصاحبي ٩٥ .

(٥) إصلاح الخلل ٤٠ .

(٦) شرح اللمع ١ / ١٨٩ .

(٧) شرح عيون الإعراب ٤٩ .

(٨) شرح اللمع للأصفهاني ١ / ١٩٠ .

ولا كالاسم الذي يدل على معنى يكون شخصاً مرة ، وغير شخص مرة أخرى » ^(١) .

- وكما هو ظاهر من هذا الحد فإن معرفة الحرف تتوقف على معرفة ماهية الاسم والفعل ، وقد يكون هذا محل اعتراض ، غير أنه جاء في ترتيبه الطبيعي الذي بدأ فيه بحد الاسم ثم الفعل ثم الحرف ، ومع التسليم التام بأن النحو بناء متكامل يرتكز بعضه على الآخر ، يصبح حد سيبويه للحرف حداً جامعاً مانعاً ^(٢) .

ثانياً : وحده الأخفش بأنه :

« ما لا يحسن له الفعل ، والصفة ، والتثنية ، والجمع ، ولم يجوز أن يتصرف » ^(٣) .

- وحد الأخفش هذا قاصر ؛ إذ من الأفعال ما لا يوصف ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يتصرف ^(٤) .

ثالثاً : حد ابن السراج :

فالْحَرْفُ عنده : « ما لا يجوز أن يخبر عنه ، ولا يكون خبراً » ^(٥) .

- أراد بذلك الاحتراز عن الاسم الذي يصح الإخبار عنه ، والفعل الذي يصح أن يقع خبراً ^(٦) .

- وقد ضَعَّفَ هذا الحد بنحو : « صه ، ومه » من أسماء الأفعال ، وما كان من هذا القبيل الذي لا يخبر عنه ، ولا به ^(٧) .

(١) شرح عيون الإعراب ٤٩ بتصرف .

(٢) نظير ذلك قولنا في تعريف الحال مثلاً : « الحال وصف فضلة منتصب .. إلخ » فإن القارئ للحد يعلم مسبقاً معنى الوصف والفضلة ... وهكذا .

(٣) الصاحبي ٩٥ ، إصلاح الخلل ٤٠ .

(٤) إصلاح الخلل ٤١ بتصرف .

(٥) الأصول ١ / ٤٠ .

(٦) شرح عيون الإعراب ٤٩ .

(٧) السابق ص ٥٠ .

• لذا قال ابن مالك ^(١) في حد الحرف : « كلمة لا تقبل إسنادًا وضعيًا بنفسها ولا بنظير ».

احترازًا من الأسماء التي لا تسند ، ولا يسند إليها ؛ فإنها وإن كانت لا تقبل ذلك بطريق الوضع فإنها تقبله بطريق النظير أما الحرف فلا يقبل الإسناد ولا بوضع ، ولا بنظير ^(٢).

رابعًا : حده عند الزجاجي :

« ما دل على معنى في غيره » ^(٣).

• وبذا حده الزمخشري ^(٤) ، وابن الخشاب ^(٥) ، والعكبري ^(٦).

- ومعنى « دال على معنى في غيره » على الراجح لدى أن الحرف يدل على معنى في نفسه ، لكن هذا المعنى لا يتحقق إلا عند استعماله مع غيره من أسماء أو أفعال ؛ إذ من المستبعد أن يكون المراد بدلالته على معنى في غيره أن الحرف حالة أفراده مهملة لا معنى له ، فجميع الحروف محتفظة بمعانيها التي تنطق بها حال استعمالها مع غيرها ، يدل على ذلك انفراد كل حرف من حروف المعاني بجذر لغوي في معجماتنا العربية .

ولم يسلم حد الزجاجي من الطعن والاعتراض :

- فقد اعترضه الفارسي :

أولاً : بالصفات نحو : « طويل ، وكريم » ؛ فإنها قد تدل على معاني في غيرها .

ثانيًا : أنه لو كان كذلك لوجب أن يكون ضمير الفصل حرفًا ؛ ذلك أنه يدل على معنى

(١) هو: عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي الشافعي ، سمع من السخاوي ، كان إمامًا في القراءات وعللها ، صنف : الخلاصة ، والتسهيل ، وشرحه ، والكافية الشافية ، وشرحها ، والألفية وغيرها (ت ٦٧٢ هـ) البغية ١٣٧-١٣٠ / ١ .

(٢) شرح التسهيل ١٧ / ١ ، ١٨ .

(٣) الإيضاح ٥٤ ، الجمل ١ .

(٤) ينظر المفصل ص ٢٨٣ ، والزمخشري هو : جاز الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد ، كان واسع العلم ، كثير الفضل ، معتزليًا قويًا في مذهبه ، صنف : المفصل ، والأنموذج في النحو وغيرهما (ت ٥٣٨ هـ) البغية ٢ / ٢٧٩ .

(٥) المرتجل ٢٣ ، وابن الخشاب هو : عبد الله بن أحمد بن أحمد الخشاب النحوي ، قيل : أنه كان في درجة الفارسي ، من مصنفاته : « الرد على ابن بابشاذ في النحو ، وشرح جمل الجرجاني المسمى المرتجل (ت ٥٦٧ هـ) البغية ٢ / ٢٩-٣١ .

(٦) اللباب ١ / ٥٠ .

في غيره ، ألا ترى أنه يجيء ليدل على أن الخبر معرفة أو قريب من المعرفة ، أو ليؤذن بأن الاسم الذي بعده ليس بوصف لما قبله ، كما يوجب - أيضًا - أن تكون أسماء التوكيد حروفاً ؛ لأنها تدل على تشديد المؤكد وتبينه ^(١).

- وقد أجاب الرضي ^(٢) عن الأول بأن : الاعتراض على هذا الحد بالصفات مما لا يصح ؛ ذلك أن معنى طويل « ذو طول » ، فهو دال على معنيين : أحدهما : قائم بالآخر ؛ إذ الطول قائم بـ « ذو » فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول ^(٣).

- ودفع ابن يعيش ^(٤) الثاني بأن : ضمائر الفصل أسماء سلبت دلالتها على الأسمية ، وسلك بها مسلك الحروف ، وذلك بأن ألغيت ، فلم يكن لها محل الإعراب ، ولا يختل الكلام بسقوطها .

• أما أسماء التوكيد فهي أسماء دالة على معنى في نفسها ، فـ « نفسه » من قولهم : « جاء زيد نفسه » تدل على ما يدل عليه « زيد » ، والتأكيد حاصل من مجموع الاسمين لا من أحدهما ^(٥).

- وضعفه ابن السيد : بأسماء الشرط ، والاستفهام ، والأسماء الموصولة ؛ فهي تدل على معنى في غيرها مع أنها أسماء ؛ لذا اقترح أن يزداد في الحد : « ولم يكن أحد جزأي الجملة » تحرزاً من مثل هذا ^(٦).

- وأجيب عن الاعتراض :

أ- بأسماء الشرط والاستفهام : بما ذكره العكبري من أن دلالتها على معنى في غيرها ؛

(١) نقل ابن يعيش هذا الاعتراض منسوباً للفارسي ، ولم أجده في مظانه من كتب أبي على ينظر شرح المفصل ٣ / ٨ .

(٢) هو : محمد بن الحسن الاستربابي ميرو رضي الدين السمنائي ، لم تظفر كتب الترجمة إلا بالقليل عنه من تصانيفه :

شرح كافي ابن الحاجب ، وشرح الشافية ، توفي في حدود (٦٨٤هـ) هدية العارفين ١٣٤ .

(٣) شرح الكافية ١ / ٣٥ بتصرف .

(٤) هو : يعيش بن علي بن يعيش النحوي الحلبي ، موفق الدين أبو البقاء ، قرأ النحو على فتيان الحلبي ، وكان حسن

الفهم ، صنف : شرح المفصل ، وشرح تصريف ابن جني (ت ٦٤٣هـ) البغية ٢ / ٣٥١ .

(٥) شرح المفصل ٨ / ٣ ، ٤ .

(٦) إصلاح الخلل ٣٩ ، ٤٠ .

إنما كان من جهة تضمنهما معنى الحرف ، وذلك عارض فيهما^(١) .

ب- وبالموصلات : وغيرها مما له معنى في غيره بما ذكره الشلوبين^(٢) من أنها ليست خالصة الاسمية ؛ إذ فيها افتقار إلى غيرها كالحرف ، ولكن قيل فيها أسماء من جهة أنها تؤدي ما يؤديه الاسم في المعنى ، ومن جهة أن فيها أحكام الأسماء ، فهي إذن ليست أسماء خالصة ، إنما هي أسماء مشوبة بمعاني الحروف ، فلا ينبغي دخولها تحت الحد^(٣) .

- ورده الأصفهاني بأمرين :

أحدهما : أن المصادر ، و « كم » يدلان على معنى في غيرهما ، ومع ذلك لم يحكم بحرفيتهما .

والثاني : أن « ما » في قولك : « إنك ما وخيرًا » حرف على الرغم من أنها لا تدل على معنى في نفسها أو غيرها^(٤) .

- ويمكن أن يجاب عن الأول : بأن المصادر يخبر عنها نحو قولك : « العلم حسن ، والجهل قبيح » ؛ لأن الجهل والعلم سمات على مسميات معقولة متوهمة منفصلة عن محالها ، وإن كانت لا تنفصل في الوجود من حيث كانت أعراضًا ، والعرض لا يقوم بنفسه .

- كما أن « كم » اسم لعدد مبهم يقع على القليل منه والكثير ، فإذا أضيف إلى ما بعده بَيَّنَّ أن المراد الكثير ، فجرى مجرى الألفاظ المجملة المترددة بَيَّنَّ أشياء ، وَبَيَّنَّهَا غيرها من قرينة حال أو لفظ ، ولا يخرجها ذلك عن أن تكون دالة على ذلك الشيء^(٥) .

- وأجيب عن الثاني بأن : الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد ، وبيان للكثرة بسبب تكثير

(١) الباب ١ / ٥٠ .

(٢) هو : عمر بن محمد بن عمر الأستاذ أبو على الشلوبين الأزدي ، أخذ عن ابن ملكون ، وروي عن السهيلي ، وابن بشكوال ، صنف : تعليقًا على كتاب سيويه ، والتوطئة ، وشرح المقدمة الجزولية وغيرها (ت ٦٤٥ هـ) البغية ٢ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١ / ٢١٧ .

(٤) شرح اللمع للأصفهاني ١ / ١٩٠ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٣ ، ٤ ، بتصرف .

اللفظ بها ، وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى ، وهذا معنى لا يتحصل إلا مع كلام^(١).

• -أيضاً- اعترضه ابن عصفور : بالأسماء التي تدل على معنى في غيرها نحو : « بعض » في قولهم : « قبضت بعض الدراهم » فإن « بعض » تؤدي ما تؤديه « من » من المعنى ؛ لذا اشترط أن يزداد في الحد احترازاً من مثل هذا « ولا تدل على معنى في نفسها »^(٢).

- وربما زاد بعضهم احترازاً من الأمر ذاته كلمة « فقط » أي أنه يدل على معنى في غيره فقط^(٣).

خامساً : حد ابن جني : قال : « والحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ، ولا علامات الأفعال ، وإنما جاء لمعنى في غيره ، نحو : « هل ، وبلى ، وقد » ، ألا ترى أنك لا تقول : « من هل » ، ولا « قد هل » ، ولا تأمر به »^(٤).

- وقد اختار الكيشي هذا الحد - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - ودعمه بالسؤال والاعتراض ، ثم بالجواب المنطقي التعليلي .

ولكنَّ البحث يقرر ما قرره سابقاً عند الحديث عن حد ابن جني للفعل من أنه إنما أراد أن يبين ما يميز الفعل والحرف من علامات تعليلًا وتقريبًا لا أن يحدهما .

يدلنا على ذلك :

أولاً : قوله قَبْلُ في حد الفعل : « ما حسن قبله « قد » ، أو كان أمراً » ، وهذا بيان للعلامات لا حدًا .

ثانيًا : اردافه قوله في حد الحرف بحد شيخه الفارسي ، وشرحه بالمثال حيث توضيح استحالة تكوين الجمل من الحروف وحدها ، والأمر بها ، انظر : ليس لكونها خالية من علامات الأسماء ، والأفعال ؛ بل لدلالاتها على معنى في غيرها .

(١) الجني الداني ٢٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠١ .

(٣) كالعكبري للباب ١/ ٥٠ ، والمرادي الجني الداني ٢٠ ، ٢١ .

(٤) اللمع ٩١ .

* وَبَعْدُ ، فقد ذكر العلماء حدودًا أخرى للحرف غير ما ذكر^(١) ، يَدَّ أَنِي تَرَكْتُهَا خَشِيَّةَ
الإطالة ، فضلاً عن أن أكثرها يعود إلى ما ذكر من حدود ، أو أنها علامات للحرف لا
حدود .

• مما سبق يخلص البحث إلى اختيار حد سيبويه للحرف ؛ لسلامته من الاعتراض ، وقربه
من الصواب ، الأمر الذي أدى بالبحث إلى مخالفة الكيشي في اختياره حد ابن جني ، وإن
كان سائغاً من باب التقريب والتعليم لا التحقيق .

(١) تنظر تلك الحدود في إصلاح الخلل ٤٠ ، ٤١ .

الفصل الثاني الأدوات

- المسألة الأولى : « إن » المخففة بين الإعمال والإهمال .
- المسألة الثانية : الحروف الناسخة المتصلة بـ « ما » بين الإعمال والإهمال .
- المسألة الثالثة : « من » الزائدة بين الموجب وغيره .
- المسألة الرابعة : دلالة « الواو » على الترتيب في ميزان النحويين .
- المسألة الخامسة : مجيء « أو » بمعنى « الواو » .
- المسألة السادسة : « لكن » العاطفة بين الجحد والإيجاب .

« إن » المخففة بين الإعمال والإهمال^(١)

* « إِنَّ » و « أَنَّ » من الحروف المختصة بالأسماء ، فلا تدخل على الأفعال ؛ إذ تشبه الأفعال لفظاً ومعنى ، ووجه الشبه بينهما يكمن في مجيئها على وزنها ، وبنائها على الفتح كالفعل الماضي ، وطلبها للاسم طلب الأفعال له ، ودخول نون الوقاية عليها ، ودلالاتها على معنى الفعل ، ألا ترى أن معناها حققت ، وأكدت ؛ ولهذا الشبه استحققت العمل مثلها ، فنصبت المبتدأ تشبيهاً بالمفعول وسمي اسمها ، ورفعت الخبر تشبيهاً بالفاعل ودُعِيَ خبرها ، وقدم منصوبها على مرفوعها فرقاً بين الأصل والفرع ، وحفظاً لبنية الحرف من التغير عند الاتصال بالضمير المرفوع فيقال : « أنت وأنتنا » كما يقال : « كنت وكنا »^(٢).

• ولكنها إذا ما وردت مخففة وقع فيها خلاف بين إعمالها وإهمالها تترتب عليه أمور كثيرة سوف يفصح عنها البحث بعد - إن شاء الله - وقد أوضح الكيشي ذلك بقوله :

« وقد تخفف « إِنَّ » و « أَنَّ » فلا يعملان ؛ لضعفهما ، ويقع بعدهما الاسم والفعل ، وقد يعملان تشبيهاً بالفعل المحذوف العجز ك « لم يك » ، والمفتوحة أقل إعمالاً لضعفها بالمعمولية ، وقرئ : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾^(٣).

وقال الشاعر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فَرَأَاكَ لَمْ أَبْحَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ^(٤).

(١) تنظر المسألة في الكتاب ٣/ ١٦٥، ١٦٦، المختضب ٢/ ٣٥٨، الأصول ١/ ٢٣٥، علل النحو ٤٤٧، ٤٤٨، الإنصاف ١/ ٢٠٥، ٢/ ٦٤٠، معاني الحروف للرماني ٧٤، ٧٥، الجنى الداني ٢٠٨، إصلاح الخلل ٣٧٤، كشف المشكل ٢٣٩، شرح عيون الإعراب ١٠٩، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٤، الكافي في الإفصاح ٣/ ٩٠٣، الارتشاف ٣/ ١٢٧١، شرح قطر الندى ٢١١، شرح قواعد الإعراب ٨٦.

(٢) الأصول ١/ ٢٣٠، معاني الحروف للرماني ١٠٩، الصاحبي ١٧٥، أسرار العربية ١٤٨، شرح التسهيل ١/ ٣٩٠، البديع ج ١ ٢/ ٥٣٤، الصفوة الصفية ج ٢ ١/ ٥٦، ٥٥، بتصرف.

(٣) سورة هود من الآية رقم (١١١)، والآية بتمامها : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾.

(٤) البيت من الطويل لم أقف على نسبته وهو في معاني القرآن للفراء ٩٠١٢، الإنصاف ١/ ٢٠٥، التبيين ٣٤٩، المفصل (١٣) شرح المفصل للخوارزمي ٤/ ٧٥، المقرب ١٧١ توضيح المقاصد ١/ ٣٥٤، الجنى الداني ٢١٨، الأزهية ٥٤، =

ولا يقع بعد المكسورة من الأفعال إلا الداخلة على المبتدأ ؛ لمصاحبتها ما تقتضيه في الأصل ، ويلزم لام الابتداء خبرها ؛ فرقاً بين المخففة والنافية قال - تعالى - : ﴿ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَفِيلِينَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَذِبِينَ ﴾ ^(٢) ، وقال الكوفيون ^(٣) : هي النافية واللام بمعنى « إلا » فلم يقصروها على دواخل المبتدأ ، وأنشدوا :

بِالله رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ ^(٤)

= رصف المباني ١١٥ ، الصفوة الصفية ج ٢ ، ق ١ / ٧١ ، المغني ١ / ٣١ ، المساعد ١ / ٣٣٠ ، حاشية الصبان ١ / ٤٥٣ ، الدرر ١ / ٣٠٢ ، والشاهد قوله : « فلو أنك في يوم الرخاء » حيث ضعف « أن » المؤكدة الثقيلة ، وأعملها في الاسم والخبر ، فجاء اسمها ضميراً من ضمائر النصب المتصلة وهو الكاف ، والجمهور على أن هذا قليل نادر .

(١) سورة يوسف من الآية رقم (٣) ، والآية بتمامها : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَفِيلِينَ ﴾ .

(٢) سورة الشعراء من الآية رقم (١٨٦) ، والآية بتمامها : ﴿ وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَذِبِينَ ﴾ .

(٣) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ١ / ١٩٧ ، التبيين ٣٤٧ ، الارتشاف ٣ / ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، الجنى الداني ٢٠٩ ، ائتلاف النصرة ١٦٩ ، الهمع ١ / ٥١١ .

(٤) البيت من الكامل لعاتكة بنت زيد من أبيات تروى بها زوجها الزبير بن العوام ويروي صدره :

هبلتك أمك إن قتلت لمسلماً

ويروي أيضاً :

نكلتك أمك إن قتلت لمسلماً

وجاء أيضاً :

بِالله ربك إن قتلت لمسلماً وجبت عليك عقوبة المتعمد

وهي رواية الإرشاد ، ولا شك في تقاربها جميعها ؛ إذ قد خرجت مخرج الدعاء والسخط على القاتل . وهو في سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، الأزهية ٤٩ ، المفصل ٢٩٨ ، الإنصاف ١ / ٦٤١ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٤٥٨ ، شرح المفصل للخوارزمي ٤ / ٥٩ ، البديع ج ١ ، م ٢ / ٥٥٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٧١ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٧٩٣ ، المقرب ١٧٢ ، الإرشاد ١٧٤ ، الجنى الداني ٢٠٨ ، شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٥٣ ، المغني ١ / ٢٤ ، المساعد ١ / ٣٢٧ ، الصفوة الصفية ج ٢ / ق ١ / ٦٨ ، التصريح ١ / ٣٢٨ ، الهمع ١ / ٥١٣ ، الدرر ١ / ٣٠٠ ، حاشية الدسوقي ١ / ٧ ، والشاهد في : « إن قتلت لمسلماً » حيث استشهد به الكوفيون على أن « إن » في البيت نافية بمعنى « ما » ، واللام بعدها بمعنى « إلا » الاستثنائية كما استدلوا به على جواز دخول « إن » المخففة على غير الأفعال الناسخة ، وهو قليل شاذ عند البصريين لا يقاس عليه .

وروا : « إِنَّ تَزِيْنُكَ لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ تَشِيْنُكَ لَهُيْهِ ^(١) » ، والمفتوحة إذا دخلت الفعل فلا بد معها من أحد حروف أربعة : «حرف النفي ، والسين ، وسوف» ، وقد ؛ فرقا بينها وبين الناصبة ، وعوضا عن المحذوف قال - تعالى - : ﴿ اَتَحْسَبُ اَنْ لَّمْ يَرَهُ اَحَدٌ ﴾ ^(٢) ، والفعل الداخل على المفتوحة مشددة ومخففة يجب أن يناسبها في التحقيق قال تعالى : ﴿ وَيَعْلَمُوْنَ اَنَّ اَللهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ ^(٣) ، وقال : ﴿ اَفَلَا يَرَوْنَ اَلَّا يَرْجِعُ ﴾ ^(٤) ، وما لم يكن للتحقيق مثل : « أرجو وأطمع » فليدخل على الناصبة ^(٥) .

* وهكذا سرد الكيشي الخلاف ، وكشف عن مذهبه فيه ، لقد اختار جواز الإعمال والإهمال مع التخفيف ، وأشار إلى أن الإهمال أكثر ، وأشهر وأرجح دل على ذلك تقديمه لحكم الإهمال على الإعمال ، والتعبير عن جواز الإعمال بقدر المضارع ، وغير خفي حكم التقليل الصادر من اجتماعهما .

- كما اشار إلى أن إعمال المفتوحة أقل ؛ لضعفها بالمعمولية ، فهي وما بعدها في تأويل مصدر معمول لما قبلها ، فهو بهذا متابع للزخشي ، وصدر الأفاضل الخوارزمي ^(٦) ؛ إذ هو كثير النقل عنها ، وقد ذهب إلى ذلك .

(١) هذا القول من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤١٨ ، وشرح ابن النازم ١٢٩ ، الارتشاف ٣/ ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، المساعد ١/ ٣٢٨ ، التصريح ١/ ٣٢٩ ، ٣٣١ ، الجمع ١/ ٥١٣ .

(٢) سورة البلد من الآية رقم (٧) ، والآية بتمامها : ﴿ اَتَحْسَبُ اَنْ لَّمْ يَرَهُ اَحَدٌ ﴾ .

(٣) سورة النور من الآية رقم (٢٥) ، والآية بتمامها : ﴿ يَوْمَئِذٍ يُوفِّيهِمُ اللّٰهُ دِيْنَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُوْنَ اَنَّ اللّٰهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِيْنُ ﴾ .

(٤) سورة طه من الآية رقم (٨٩) ، والآية بتمامها : ﴿ اَفَلَا يَرَوْنَ اَلَّا يَرْجِعُ اِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًا وَلَا نَفْعًا ﴾ .

(٥) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٦) الفصل ٢٩٧ ، وشرح الفصل للخوارزمي ٤/ ٥٦ ، وصدر الأفاضل هو : القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخوارزمي النحوي ، برع في الأدب ، وفاق أقرانه في نظم الشعر ، ونثر الخطب ، من مصنفاته : التخمير ، شرح المفصل ، وشرح الأنموذج (ت ٦١٧هـ) البغية ٢/ ٢٥٢ .

• في حين أن ابن الحاجب ^(١)، والنيلي ^(٢)، وابن الناظم ^(٣)، والشيخ خالد الأزهرى ^(٤)، والسيوطي ^(٥) قد أعملوها مطلقاً، خفيفة كانت أم ثقيلة بخلاف المكسورة، تلك التي يجوز فيها الوجهان عندهم؛ وذلك لأمر:

أولها: أن المكسورة تتصل بما بعدها من جهة واحدة، وهو اتصال العامل بمعموله، وأما المفتوحة فتتصل بما بعدها من جهتين:

الأولى: اتصال العامل بمعموله.

والثانية: اتصال الموصول بصلته؛ لأنها موصولة بما بعدها، فكان اتصال المفتوحة بما بعدها أقوى من اتصال المكسورة.

وثانيهما: أن المفتوحة لم تكن إلا معمولة، فقد زال معنى الجملة إلى الأفراد فلم يبق للإبتداء بعدها موقع؛ فلذلك ألغيت المكسورة، ووقع بعدها المبتدأ، ولم تلغ المفتوحة ^(٦).

وثالثها: أنها أقوى شبهاً بالفعل من المكسورة معنى، ولفظاً، واستعمالاً: أما المعنى؛ فلأنها تغير معنى الجملة كما يغير الفعل، وأما اللفظ؛ فلأن أولها مفتوح كما أن الفعل الماضي

(١) الأماي النحوية ٤/ ٦٥، ٦٦، وابن الحاجب هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين الكردي المقرئ النحوي، من تصانيفه: الكافية وشرحها، والإيضاح شرح المفصل (ت ٦٤٦هـ) البغية ٢/ ١٣٤، ١٣٥.

(٢) الصفوة الصفية ج ٢، ق ١/ ٦٩، ٧٠، والنيلي هو: إبراهيم بن الحسين بن عبد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي تقي الدين النيلي، من أئمة النحو واللغة، شارح الكافية، وصاحب الصفوة الصفية، من علماء القرن السابع الهجري. البغية ١/ ٤١٠. الصفوة الصفية ج ٢، ق ١/ ٦٩، ٧٠.

(٣) شرح ابن الناظم للألفية ١٨٨، وابن الناظم هو: بدر الدين بن جمال الدين الطائي الدمشقي الشافعي، كان إماماً في علوم عدة، أخذ عن والده، من مصنفاته: شرح الألفية، وشرح كافية والده (ت ٦٨٦هـ) البغية ١/ ٢٢٥.

(٤) التصريح ١/ ٢٣٠، والشيخ خالد الأزهرى هو: خالد زين الدين بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الأزهرى الشافعي المصري، وقاد الجامع الأزهر. أخذ العلم في العقد الثالث من عمره، من تصانيفه: الألفاظ اللغوية، والتصريح، وشرح الأجرومية وغيرها (ت ٩٠٥هـ) هدية العارفين ١/ ٣٤٣.

(٥) البهجة المرضية ١٦٢، والسيوطي هو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، من أئمة اللغة والنحو والقراءات والتفسير من مصنفاته: همع الهوامع، الأشباه والنظائر، والاقتراح وغيرها (ت ٩١١هـ) البغية ١/ ١٠.

(٦) الصفوة الصفية ج ٢، ق ١/ ٦٩، ٧٠.

مفتوح الأول ، وأما الاستعمال ؛ فلأن العرب عطفت على محل المكسورة ، ولم تعطف على محل المفتوحة فكل ذلك مشعر بأن إعمال المفتوحة أقوى من إعمال المكسورة ^(١) .

• بل إن ابن يعيش قد نص على أن عملها لا يبطل بالكلية ، فلو ألغيت في الظاهر كانت معاملة في الحكم والتقدير ^(٢) .

• وجهور النحويين على أن المكسورة والمفتوحة في ذلك سواء تعملان على قلة ، وتعملان على كثرة ، وسيبويه يجوز إلغائها لفظاً وتقديراً ، كما ألغيت « إن » إذا خففت ، وتكون حرفاً مصدرياً لا تعمل شيئاً ^(٣) .

- وأيما كان الأمر فالكيشي بصري الوجهة ، سيبويهي المذهب أعمل فكره مع الإتياع ، فرجح ما رجح ، وأجاز ما أجاز ، فوافق جمهور النحويين ومنهم : سيبويه ^(٤) ، والأخفشان (الأوسط والصغير ^(٥)) ، والمبرد ^(٦) ، والفارسي ^(٧) ، وأبو الحسن الوراق ^(٨) ، وعبد القاهر الجرجاني ^(٩) ، وابن الأخرس ^(١٠) ، وأبو البركات الأنباري ^(١١) ،

(١) الأمالي النحوية لابن الحاجب ٤/ ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٧٣ .

(٣) الكتاب ٣/ ١٥٢ وما بعدها ، المقتضب ٢/ ٣٥٨ ، علل النحو ٤٤٧ ، المقتصد ٤٩٠ ، الإنصاف ١/ ٢٠٥ ، ٢/ ٦٤٠ ، التبيين ٣٤٧ ، ترشيح العلل ١٤٥ ، التوطئة للشلوبيين ٢٣٣ وما بعدها ، الجني الداني ٢١٩ ، كشف المشكل ٢٣٩ ، شرح قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهرى ٨٦ ، نظم الفرائد للمهلبى ١١٤ ، الكواكب الدرية ٣٧٤ .

(٤) الكتاب ٣/ ١٥٢ ، ٢/ ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٥) معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٩٠-٢٩٣ ، الارتشاف ٣/ ١٦٩١ ، شرح التسهيل ١/ ٤١٦ ، تذكرة النحاة ٥١٤ ، الهمع ١/ ٥١١ ؛ والأخفش الصغير هو : أبو الحسن على بن سليمان بن الفضل النحوي الأخفش الصغير ، سمع من ثعلب ، والمبرد ، وروى عنه النحاس ، من تصانيفه : كتاب الثنية والجمع ت (٣١٥هـ) البغية ٢/ ١٦٨ .

(٦) المقتضب ٢/ ٣٥٨ ، ٣٦٠ .

(٧) المسائل العسكرية ٢٥٢ ، والبصريات ١/ ٥٥٢ .

(٨) علل النحو ٤٤٧ ، ٤٤٨ والوراق هو : أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس ، البغدادي المعروف بالوراق ، ختن أبي سعيد السيرافي أخذ عن أبي بكر بن الحسن العطار المقرئ ، وعنه أبي على الأهوازي من تصانيفه : علل النحو (ت ٣٨١هـ) البغية ١/ ١٣٠ ، الإعلام ٧/ ٩٨ .

(٩) المقتصد ٤٩٠ .

(١٠) الارتشاف ٣/ ١٦٩٨ ، الأشباه والنظائر ٣/ ٣٤١ ، المساعد ١/ ٣٢٧ ، وابن الأخرس هو : على بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران أبو الحسن بن الأخرس الإشبيلي ، كان مقدماً في العربية واللغة ، ديناً ذكياً ، ثقة ثباتاً ، أخذ عن الأعمى الشنمري ، وعنه جماعة منهم : القاضي عياض ، من تأليفه : شرح الحماسة ، وشرح شعر حبيب ، توفي بإشبيلية سنة أربع عشرة وخمسة البغية ٢/ ٢٥ ، إنباه الرواة ٢/ ٢٣٢ ، ٢٨٨ .

(١١) الإنصاف ١/ ١٩٥ ، ٢/ ٦٤٠ ، وأبو البركات الأنباري هو : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري ، من أئمة اللغة والنحو ، بصري متعصب ، من مصنفاته : الإنصاف في مسائل الخلاف ، أسرار العربية وغيرها (ت ٥٧٧هـ) . البغية ٢/ ٨٦ .

وابن أبي العافية ^(١) ، والعكبري ^(٢) وابن معط ^(٣) ، والزخشي ^(٤) ، والخوارزمي ^(٥) ، وابن يعيش ^(٦) ، والشلوين ^(٧) ، وابن الحاجب ^(٨) ، والمجاشعي ^(٩) ، وابن عصفور ^(١٠) ، وابن مالك ^(١١) ، وابن الناظم ^(١٢) ، والرضي ^(١٣) ، والمالقي ^(١٤) ، وأبو حيان ^(١٥) ، وابن هشام ^(١٦) ، وابن عقيل ^(١٧) ، والشمي ^(١٨) ، والشيخ خالد الأزهرى ^(١٩) ،

(١) الارتشاف ٣ / ١٦٩٢ ، التذكرة ٥١٤ ، وابن أبي العافية هو : محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة ابن أبي العافية الأزدي ، كان كاتبًا مجيدًا ، شاعرًا مكثرًا ، سمع على أبي بكر بن العربي (ت ٥٨٣ هـ) البغية ١ / ١٥٥ .

(٢) التبيين ٣٤٧ .

(٣) الفصول ٢٠١ ، وابن معط هو : أبو الحسن يحيى بن زين الدين بن عبد المعطي الزواوي ، نحوي مشهور من مصنفاته : الألفية ، الفصول ، شرح جمل الزجاجي وغيرها (ت ٦٢٨ هـ) البغية ٢ / ٣٤٤ .

(٤) المفصل ٢٩٧ .

(٥) شرح المفصل للخوارزمي ٥٦ / ٤ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٧ / ٨ .

(٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٩٢ / ٢ .

(٨) شرح الكافية للرضي ٣٨٤ / ٤ .

(٩) شرح عيوب الإعراب ١١٤ ، والمجاشعي هو : علي بن فضال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني أبو الحسن ، كان إمامًا في النحو ، واللغة ، والتصريف ، والتفسير ، من مصنفاته : شرح عيون الإعراب ، والعوامل والهوامل (ت ٤٧٦ هـ) البغية ٢ / ٢٨٣ .

(١٠) شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٨ / ١ ، المقرب ١٧٢ .

(١١) شرح التسهيل ٤١٥ / ١ ، ٤١٦ .

(١٢) شرح الألفية لابن الناظم ١٧٨ .

(١٣) شرح الكافية للرضي ٣٨٤ / ٤ .

(١٤) رصف المباني ١٠٨ ، ١١٤ ، والمالقي هو : أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي ، كان ضيق الحال ، صنف : رصف المباني ، وشرح الجزولية وغيرها (ت ٧٠٢ هـ) البغية ١ / ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(١٥) الارتشاف ٣ / ١٦٩٢ ، التذكرة ٥١٤ ، النكت الحسان ٨٧ ، وأبو حيان هو : أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النقري الجبالي الغرناطي الأندلسي ، إمام في اللغة والنحو والقراءات ، صنف : اللوحة البدرية ، والتذيل والتكميل ، وارتشاف الضرب وغيرها كثير (ت ٧٤٥ هـ) . البغية ١ / ٢٨٠ : ٢٨٣ .

(١٦) المغني ٣١ / ١ ، شرح قطر الندى ٢١١ ، وابن هشام هو : عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين ، أبو محمد ، إمام مشهور ، انفرد بالفوائد الغربية ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، صنف : مغني اللبيب ، وشرح اللوحة البدرية ، وشذور الذهب وغيرها (ت ٧٦١ هـ) البغية ٢ / ٦٨ ، ٧٠ .

(١٧) المساعد ١ / ٣٢٧ ، وابن عقيل هو : عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي العقيلي الهمداني ، لازم الجلال القزويني ، وأبا حيان ، من مصنفاته : المساعد ، وشرح الألفية (ت ٧٦٩ هـ) البغية ٢ / ٤٧ ، ٤٨ .

(١٨) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ١ / ٣٦٧ .

(١٩) التصريح ١ / ٢٢٦ .

والسيوطي^(١) ، والأشموني^(٢) .

- ولأن المكسورة أم الباب فقد نص الكيشي على أحكامها أولاً ، فقرر أنها عند الدخول على الأفعال مع التخفيف لا تدخل إلا على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر نحو : « كان ، وظن » وأخواتهما ؛ وإنما كان ذلك لأنه لما فات دخولها على المبتدأ والخبر المختصة بهما أدخلوها على فعل يختص بهما توفيراً عليها مقتضاها ؛ لئلا يفوتها الدخول عليها من جميع الوجوه ؛ ولكي لا تفارق محلها بالكلية ؛ ولأن تلك الأفعال يجوز سقوطها ، أو هي على نية السقوط فتبقى مختصة بالأسماء ، دل على ذلك كله قوله : « لمصاحبتهما ما تقتضيه في الأصل ».

- ومما يدل على مراعاة الابتداء في الأصل دخول اللام المذكورة على معمول تلك الأفعال ، ألا ترى قولهم : « إن ظننت زيذا لقائماً » كما يقولون : « إن زيذاً لقائم » ، ومنه قوله تعالى - : ﴿ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَفِيلِينَ ﴾^(٣) ، ﴿ إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا ﴾^(٤) . فتلزم اللام في معمول تلك الأفعال كما تلزم في خبر الابتداء للعلة المذكورة^(٥) .

- ثم إن الكيشي أفصح عن حكم آخر من أحكامها ، فألزم خبرها لام الابتداء مع الإلغاء ؛ فرقاً بينها وبين النافية ، بيد أن ابن الحاجب قد ألزمها إياها مطلقاً ، أهملت « إن »

(١) الأشباه والنظائر ٣/ ٣٤١ ، والإتقان ٢/ ١٦٩ ، الهمع ١/ ٥١١ .

(٢) حاشية الصبان ١/ ٤٤٩ ، والأشموني هو : على بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني ، نحوي مصري ، من فقهاء الشافعية ، من مصنفاته : شرح ألفية بن مالك ، ونظم المنهاج في الفقه ، وشرحه (ت ٩٢٩ هـ) الأعلام ٥/ ١٦٣ .

(٣) سورة يوسف من الآية رقم (٣) ، والآية بتمامها : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَفِيلِينَ ﴾ .

(٤) سورة الفرقان من الآية رقم (٤٢) ، والآية بتمامها : ﴿ إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَا أَنَّ صَبَرْنَا عَلَيْهَا وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرْوُونَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ .

(٥) شرح التسهيل ١/ ٤١٧ ، الصفوة الصفية ج ٢ ، ق ١/ ٦٧ ، رصف المباني ١٠٨ ، التصريح ١/ ٣٢٧ .

أو أعملت ، أما مع الإهمال فللفرق ، وأما مع الإعمال فللطرْد^(١) .

- وذهب الفارسي^(٢) ، وابن جني^(٣) ، والشلوبين^(٤) ، وابن أبي الربيع ، وأبي العافية^(٥) إلى أنها لام أخرى غير تلك الابتدائية اجتلبت للفرق بين المخففة من الثقيلة والنافية ، وحجتهم في ذلك أن تلك منوية التأخير من تقديم ، وهذه بخلافها ؛ إذ تدخل على الجملة الفعلية ، بخلاف تلك ؛ ولأن هذه يعمل ما قبلها فيما بعدها ، بخلاف تلك لا يقال : « إن قتلت مسلماً » ، ولأنها تدخل على ما ليس مبتدأ ، ولا خبراً في الأصل ، ولا راجعاً إلى الخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك^(٦) .

* وأجيب عن ذلك : بأن ذلك كله إنما جاز تبعاً وتسميحاً على خلاف الأصل لضرورة الفرق ، فإنها تبيح أكثر من ذلك .

- وذهب بعضهم : إلى التفصيل بين أن تدخل على الجملة الاسمية فتكون لام الابتداء ، أو الفعلية فتكون الفارقة^(٧) .

- وأجيب عنه - أيضاً - بأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، وهما حالان محل الجزء الأول الذي يلي « إن » ، والمفعول كالجزء الثاني ، « فإن قتلت مسلماً » بمنزلة : « إن قتيلك لمسلم »^(٨) .

- ودفعه ابن مالك بقوله : أن « إن » لما بطل عملها بالتخفيف ، وقصد بقاؤها توكيداً على وجه لا لبس فيه استحققت ما يميزها من النافية ، فكان الأولى بذلك اللام التي كانت

(١) شرح الكافية للرضي ٣٨٤ / ٤ .

(٢) المسائل البغداديات ٣٩ ، المسائل العضديات ٦٩ .

(٣) المحتسب ٢ / ٢٥٥ .

(٤) الارتشاف ٣ / ١٦٩٢ .

(٥) الأشباه والنظائر ٣ / ٣٤١ ، والهمع ١ / ٥١١ ، ٥١٢ .

(٦) التصريح ١ / ٣٢٩ ، الهمع ١ / ٥١٢ بتصرف .

(٧) الهمع ١ / ٥١٢ .

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤١٧ ، التصريح ١ / ٣٢٩ .

تصحب حال التشديد ، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشديد ، من التأخر في اللفظ ، والتقدم في النية ، فلم يمنع إعمال ما قبلها فيما بعدها ، كما لم يمنع مع التشديد ، لأن النية بها التقديم ، وبها تقدم عليها التأخير^(١).

وجزم ابن مالك بلزوم ترك اللام هذه عند أمن اللبس ، وكان في الموضع اللائق بها نفي^(٢) ، وذلك في مثل : « إِنْ زَيْدٌ يَقُومُ » ، وكقول الشاعر :

أَمَّا إِنْ عَلِمْتُ اللَّهَ لَيْسَ بِغَافِلٍ فَهَانَ اضْطِيارِي إِنْ بُلِيتُ بِظَالِمٍ^(٣)

فابن مالك يقصد بقوله : « وكان الموضع اللائق بها نفي » إذن وجود قرينة لفظية تغني عنها ، وذلك بأن يكون الخبر منفياً كما في قول الشاعر السابق ، والمثال المتقدم عليه ؛ وذلك لأن الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء .

والجمهور على جواز الترك مع الإعمال لعدم الالتباس ، ومع الإهمال في الموضع الذي لا يصلح للنفي ، كأن يكون الكلام قد سبق للإثبات والمدح كقول الشاعر :

أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كَرَامَ الْمَعَادِنِ^(٤)

فتلك قرينة معنوية اعتبرها الجمهور ، فلاشك إذن في اعتبارهم اللفظية من باب الأولى ، ولكن دائرة الإشكال بين الجمهور وابن مالك تنحصر بين « لزوم الترك ، وجواز الترك » عند أمن اللبس في حين الإعمال فقط ؛ إذ الموضع الثاني لا خلاف عليه ؛ لعدم جواز دخول

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤١٧ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤١٥ .

(٣) لم أقف على بحره وقائله ، ولم أعر عليه في كتاب سوى شرح التسهيل ١ / ٤١٥ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٥٣ .

(٤) البيت من الطويل للطرماح في ديوانه ٥١٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤١٥ ، وشفاء العليل ١ / ٣٦٧ ، التصريح ١ / ٣٢٧ ، وهو بلا نسبة في شرح ابن الناظم ١٢٨ ، التذكرة ٤٣ ، الجنى الداني ١٤٣ ، أوضح المسالك ١ / ٣٦٧ ، شرح قطر الندى ٢٢٧ ، الهمع ١ / ٥١١ ، الدرر ١ / ٢٩٩ ، والشاهد في قوله : « إن مالك ... » حيث جاز ترك اللام مع الإهمال لأمن اللبس لوجود القرينة المعنوية التي تدفع ذلك فالكلام على الإثبات والمدح وذلك رأي جمهور البصريين وموافقيهم من النحويين .

لام الابتداء على الخبر المنفي .

* إذن فالحاصل أن للام بعد : « إِنَّ » المخففة ثلاث حالات :

الأولى : وجوب ذكرها نحو : « إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ » بالإهمال ، حيث لا قرينة .

الثانية : وجوب تركها نحو : « إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ » بالإهمال ، حيث القرينة اللفظية الدافعة للالتباس .

الثالثة : جواز الأمرين نحو : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » بالإعمال ؛ لعدم الالتباس ، و « إِنَّ زَيْدًا كَانَ مِنْ أَفْضَلِ النَّاسِ » بالإهمال . حيث القرينة المعنوية الدالة على الإثبات ، والمدح .

- ولم ينس الكيشي « أَنَّ » المفتوحة الخفيفة فأعطاهما حظاً وافراً من الحديث - أيضاً - فذكر أنه لا بد أن يكون معها عند الدخول على الأفعال أحد هذه الحروف الأربعة « السين ، وسوف ، وقد ، وحرف نفي » ؛ فرقاً بينها وبين الناصبة ، وعوضاً عن المحذوف ، وأوجب كونه مناسباً لها في التحقيق والتأكيد ؛ إذ ذاك معناها .

- هذا ، وقد أكد أصحاب هذا القول ، ومن تبعهم جواز إعمال « إِنَّ » و « أَنَّ » المخففتين معتمدين في ذلك على السماع ، والقياس :

- أما السماع : (١) - فقله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقِينَ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾^(١) بتخفيف « إِنَّ » ونصب « كلاً » ، وتخفيف الميم من « لَمَّا » ، فهي على هذا مخففة من الثقيلة^(٢) ، و « كلاً » اسمها منصوب ، واللام في « لَمَّا » فارقة بين « إِنَّ » المخففة والنافية ، و « ما » موصول خبره « إِنَّ » ، و « ليوفينهم » جواب لقسم محذوف ، وجملة القسم وجوابه

(١) سورة هود من الآية رقم (١١١) ، والآية بتمامها : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقِينَ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ .

(٢) قرأ ابن كثير ونافع « وإن » مخففة « كلا لما » مخففة ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر « وإن كلاً » خفيفة « لما » مشددة ، وقرأ حمزة والكسائي ، « وإن » مشددة النون واختلفا في الميم في « لما » فشدها حمزة وخففها الكسائي ، وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائي ، وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة ، وقرأ حفص « وإن » مشددة النون « لما » مشددة أيضاً مثل حمزة وابن عامر . السبعة في القراءات لابن مجاهد ٣٣٩ ، الكشف ٣ / ٢٤٠ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٣٦ / ١ ، ٥٣٧ ، ٢ / ٢١٤ .

صلة « ما » ، والتقدير : « وَإِنْ كَلَّا لِلَّذِينَ وَلِلَّهِ لِيُوفِيَهُمْ » ، أو « ما » نكرة موصوفة ، وجملة القسم ، وجوابه سدت مسد الصفة ، والتقدير : « وَإِنْ كَلَّا لَخَلْقٍ مَوْفِي عَمَلِهِ » ^(١) .

(٢) ما حكاه سيبويه قائلًا : « وحدثنا من نثق به : « أنه سمع من العرب من يقول : « إن عمرًا المنطلق » ^(٢) » .

(٣) ومنه - أيضًا - أنه قد صح عن العرب أنهم يقولون : « إلا أن أخاك ذاهب » بمعنى « أن » المشددة ^(٣) ، فقد أعملوا المفتوحة الهمزة مخففة ، فكيف بأم الباب ؟!!!! .

(٤) - أيضًا - ما حكاه بعض أهل اللغة من إعمال المفتوحة الهمزة مخففة في المضمر ، نحو قولهم : « أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ » ، و « أَحَسَبُّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ » يريدون « أَنَّكَ » ، و « أَنَّهُ » بالتشديد ^(٤) ، قال الشاعر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فُرَاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

- وأما القياسي : فقد قالوا : « إن العرب قد أعملوا « كَأَنَّ » المخففة من الثقيلة في مثل قول الشاعر :

وَصَدْرُ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنَّ ثُدْيِيهِ حُقَّانٍ ^(٥)

- إذن ينبغي أن يصح إعمال « إِنَّ » مخففة بطريق الأولى ؛ لأنها أم الباب ، ثم تحمل « أَنَّ » عليها .

(١) التصريح ٣٢٦/١ بتصرف .

(٢) الكتاب ١٤٠/٢ .

(٣) الإنصاف ١٩٦/١ .

(٤) الإنصاف ٢٠٥/١ .

(٥) البيت من الهزج لم أقف على نسبه ، وهو من شواهد الكتاب ١٣٥/٢ ، معاني الحروف للرماني ١٢٢ ، آمالي ابن الشجري ٢٣٧/١ ، ٢/٣ ، الإنصاف ١٩٧/١ ، التبيين ٣٤٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٨ ، الصفوة الصفية ج ٢ ، ق ١/٧٤ ، الجنى الداني ٥٧٥ ، أوضح المسالك ٣٣٧/١ ، المساعد ٣٣٢/١ ، التصريح ٣٣٤/١ ، و صدره « ووجه مشرق النحر ... كأن ثدياه حقان » ، الدرر ٣٠٣/١ ، ٣٠٥ ، والشاهد قوله : « كأن ثدييه حقان » حيث عملت « كأن » مخففة وفي البيت رواية أخرى برفع « ثدياه » على إهمال « كأن » ، أو على أن اسمها ضمير الشأن ، والجملة بعدها مبتدأ وخبر في محل رفع خبر .

وذكروا - أيضًا - أنَّ « إنَّ » المشددة لما كانت تشبه الفعل لفظًا ومعنى ، والفعل يعمل محذوفًا عجزه عمله تامًا نحو : « لم يك زيد منطلقًا » ، عملت « إنَّ » المخففة قياسًا على الفعل المحذوف العجز ، إلا أنها لما فقدت شبهها اللفظي بالفعل ، وزال عنها اختصاصها بالجملة الاسمية ، كثر إهمالها مخففة ، وذلك بخلاف الفعل ^(١) .

وبالجملة فإن ما تقدم هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد اختلف النقل عنهم ، ولكن المشهور عدم إعمال « إنَّ » المخففة ؛ إذ لا يقولون بها أصلاً ؛ لأنها عندهم نافية وليست مخففة من الثقيلة ، فلا عمل لها ألبتة ، واللام المذكورة بعدها بمعنى « إلا » فمعنى قولهم : « إن زيد لقائم » : « ما زيد إلا قائم » ^(٢) .

- ونقل عن الكسائي أنه يجعلها مخففة عن الثقيلة إذا دخلت على الاسم ، ونافية إذا دخلت على الفعل ، واللام بمعنى « إلا » ^(٣) .

ونقل عن الفراء أنه جعل « إنَّ » المخففة بمنزلة « قد » ، والفرق بينهما أنَّ « قد » تختص بالأفعال ، و « إنَّ » تدخل عليها وعلى الأسماء ^(٤) .

* فالاضطراب إذن ظاهر ، والضعف واضح جلي أنبأ عنه ما تقدم ذكره مما روي عن الكسائي والفراء : فها هو الكسائي يجعلها مخففة من الثقيلة إذا دخلت على الاسم وكذلك البصريين ، ونافية إذا دخلت على الفعل ؛ إذ قد فارقت محلها بالكلية ، ومن هنا وضع البصريون لذلك مسوغاً فاشترطوا كونه من دواخل المبتدأ ؛ لمصاحبتها ما تقتضيه في

(١) الإنصاف ١/ ١٩٧ ، إصلاح الخلل ٣٢٣ ، التبيين ٣٤٧ ، الارتشاف ١/ ١٢٧١ ، النكت الحسان ٨٨ ، الجني الداني ٢٠٩ ، ائتلاف النصرة ١٦٩ ، الهمع ١/ ٥١١ .

(٢) الإنصاف ١/ ١٩٧ ، التبيين ٣٤٧ ، النكت الحسان ٨٨ ، الارتشاف ٣/ ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، الجني الداني ٢٠٩ ، ائتلاف النصرة ١٦٩ ، الهمع ١/ ٥١١ .

(٣) نقل ذلك عن الكسائي الارتشاف ٣/ ١٢٧٤ ، وشرح المفصل للخوارزمي ٤/ ٥٧ ، والهمع ١/ ٥١٣ وغيرها من كتب النحو ، ولكن بمراجعة معاني القرآن له لم أجد ذلك بل وردت رواية تنكرها ، ورواية أخرى تميزها ، وتنزلها منزلة الثقيلة ، دون تفريق بين دخولها على الاسم ، والفعل تنظر معانيه ص ١٦٥ .

(٤) الارتشاف ٣/ ١٢٧٤ ، شرح المفصل للخوارزمي ٤/ ٥٧ ، الأصول ١/ ٢٦٠ ، المغني ١/ ٢٣ ، الهمع ١/ ٥١٤ .

الأصل ، وللكسائي العذر فيما جعله من حالها مع الفعل ؛ إذ نظر إليها فوجدها قد بَعَدَتْ عن أصلها بدخولها على الفعل بُعَدَ ما بين المشرقين فاجتهد في تخريج ذلك فجعلها نافية .

- انظر لقوله في قول الله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾ : « القراءة بتشديد « إِنَّ » و « لَمَّا » : الله - عز وجل - أعلم بهذه القراءة ما أعرف لها وجهًا ، وإنما تُقرأ كما أقرئنا ، وذلك أَنَّ « إِنَّ » إذا نصبت بها - وإن كانت مخففة - كانت بمنزلتها مثقلة ، « ولما » إذا شددت كانت بمنزلة « إلا » ^(١) .

• وها هو الفراء يجعلها بمنزلة « قد » من حيث المعنى ، ومال « قد » معنى إلا التحقيق جاعلاً إياها أعلى منزلة من « قد » ، فهي مخففة مؤكدة مع الفعل والاسم ، و « قد » لا تفيده إلا مع الفعل ، وأيُّ فعل ؟!! إنه ما وقع وكان .

• بل يزيد ذلك وضوحاً عند تعليقه على ما ذكره الكوفيون في إعراب قوله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾ من أَنَّ « إِنَّ » نافية ، واللام بمعنى « إلا » إذ قال : « وأما الذين خففوا « إِنَّ » فإنهم نصبوا « كلاً » بـ « ليوفينهم » ، وهو وجه لا أشتيه ؛ لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله ، فلورفعت « كلاً » لصلح ذلك كما يصلح : « إن زيذا لقائم » ^(٢) . فقد أقر ببطلان ذلك ، ودفعه ، وقد عني بقوله : « وأما الذين خففوا « إِنَّ » من جعلها نافية مع التخفيف ؛ إذ لو لم يقصد ذلك لما أردف ذلك بقوله : « فإنهم نصبوا « كلاً » بـ « ليوفينهم ... » ، ولما كَانَ لا اعتراضه على ذلك وجه ؛ إذ يكون إعراب الآية كما هو مشهور بجعلها مخففة من الثقيلة ، و « كلاً » اسمها منصوب .

* إذن فإنكار الكوفيين لـ « إِنَّ » المخففة من الثقيلة ولعملها ، وقولهم بأنها نافية لامها بمعنى « إلا » أمر يشوبه الخلط بين الأدوات ، والفساد في الصوب نحو التخريجات .

(١) معاني القرآن للكسائي ١٦٥ نقلاً عن إعراب القرآن للنحاس ٣٠٥ / ٢ ، والبيان للأنباري ٢٩ / ٢ ، وحجة القراءات ٣٥٢ ، وتفسير البحر المحيط ٢٦٧ / ٥ ، ٢٦٨ ، آمالي ابن الحاجب ٦٦ / ١ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٩ / ٢ ، ٣٠ .

وقد أشار الكيشي إلى ذلك بقوله : « وقال الكوفيون : هي النافية ، واللام بمعنى « إلا » فلم يقصروها على دواخل المبتدأ » .

فالكوفيون يرون إذن جواز دخولها على جميع الأفعال قياساً على قول الشاعر :

سَلَّتَ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وقول بعض العرب : « إِنْ قَتَّعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا » ^(١) ، و « إِنْ تَزَيْنُكَ لَنَفْسُكَ ، وَإِنْ تَشِينُكَ لِهَيْه » فهذا التركيب مقيس عند هؤلاء ، قليل نادر عند البصريين - غير الأخفش - لا يقاس عليه ؛ إذ قد أجاز « إِنْ قَعْدَ لَأَنَا » ^(٢) ، وظني أنها نافية في مثاله لامها بمعنى « إلا » ذلك أن المعنى يحتم ذلك ، والإعراب فرع المعنى بلا شك .

ولقد اختار هذا المذهب ابن السراج ^(٣) ، وابن بابشاذ ^(٤) ، وابن الأثير ^(٥) ، والزبيدي اليميني ^(٦) .

وقد استند الكوفيون ، ومن تبعهم في القول بعدم إعمال « إِنْ » المخففة إلى عدة أمور ^(٧) : أولها : أنها حرف ثنائي الوضع نافٍ ، وليس مخففاً من الثقيلة ، فكل حرف قائم بنفسه .

(١) هذا القول من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٤ ، شرح ابن الناظم ١٢٩ ، الارتشاف ٣/ ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، المساعد ١/ ٣٢٨ ، التصريح ١/ ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، الهمع ١/ ٥١٣ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤١٨ .

(٣) الأصول ١/ ٢٣٥ .

(٤) ائتلاف النصر ١٧٠ ، وابن بابشاذ هو : طاهر بن أحمد بن داود بن سليمان بن إبراهيم أبو الحسن النحوي المصري ، من تصانيفه : شرح جمل الزجاجي ، والتعليق في النحو (ت ٤٥٤ هـ) البغية ٢/ ١٧ .

(٥) البديع ج ١ م ٥٥٧/٢ وابن الأثير هو : مبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير من مصنفاته : البديع ، والباهر في النحو (ت ٦٠٦ هـ) وقيل : (٦٤٣ هـ) . هدية العارفين ص ٢ .

(٦) ائتلاف النصر ١٧٠ ، والزبيدي هو : سراج الدين أبو عبد الله عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر الشرجي ، الزبيدي ، اليميني من أئمة اللغة والنحو في اليمن ، من مصنفاته : ائتلاف النصر ، وشرح ملح الإعراب (ت ٨٠٢ هـ) البغية ١/ ٣٣٠ .

(٧) الإنصاف ١/ ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢/ ٦٤٠ ، ٦٤١ ، التبيين ٣٥١ ، ٣٥٢ ، الارتشاف ٣/ ١٢٧١ ، ائتلاف النصر ١٦٩ ، ١٧٠ ، نظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلب ١١٤ .

ثانيها : ورودها نافية كثيراً في كتاب الله ، وكلام العرب قال - تعالى - : ﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ^(١) أي : « ما كل نفس إلا عليها حافظ » ، وقال - تعالى - : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ﴾ ^(٢) أي : « وما كادوا إلا يستفزونك » ، ومثل قول الشاعر السابق :

شُلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا

ثالثهما : ما ذكره من أن المشددة إنما عملت لشبهها الفعل في اللفظ ، فإذا خففت زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها .

رابعها : أن « إِنَّ » المشددة من عوامل الأسماء ، والمخففة من عوامل الأفعال ، وكما أن المشددة لا تعمل في الفعل ، فكذلك المخففة لا تعمل في الأسماء .

* وبذلك يظهر عندهم أنها نافية غير عاملة ؛ ولهذا تألوا ما ورد عن البصريين دليلاً على صحة إعمالها مخففة نحو : ﴿ وَإِنْ كُلاً لَّمَّا لِيُوقِينَ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾ بأن الاسم الواقع بعد « إِنَّ » منصوب بالفعل المذكور بعده ، أو بفعل محذوف مقدر ، وليس منصوباً بـ « إِنَّ » ^(٣) . هذا ، وقد انتقض البصريون أدلة الكوفيين السابقة .

فذهبوا إلى أن استدلال الكوفيين على عدم إعمال « إِنَّ » المخففة بأنها حرف ثنائي الوضع ناف ، وبأنها وردت نافية في كتاب الله ، وكلام العرب مردود بأن « إِنَّ » النافية لا تجيء معها اللام ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ ^(٤) . وقوله : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا

(١) سورة الطارق الآية رقم (٤) .

(٢) سورة الإسراء من الآية رقم (٧٦) ، والآية بتمامها : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤١٥ ، ٤١٦ .

(٤) سورة الملك من الآية رقم (٢٠) ، والآية بتمامها : ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ .

إِنَّ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ^(١) . إلى غير هذا من الشواهد .

- ومردود - أيضًا - : بأن اللام فيما استدلوا به ليست بمعنى « إلا » ؛ لأنه لو جاز ذلك ، لجاز أن يقال : « جائي القوم لزيدًا » بمعنى : « إلا زيدًا » ، وهذا غير جائز ، فضلاً عن أن مجيء (اللام) بمعنى (إلا) لم يثبت في العربية ، ولو كانت بمعنى « إلا » لكان استعمالها بعد غير « إِنَّ » من حروف النفي أولى ؛ لأنها أنص على النفي منها ، فكان يقال : « لم يقم لزيد ، ولن يقعد لعمره » بمعنى « لم يقم إلا زيد ، ولم يقعد إلا عمره » ، وفي عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب ، وإنما قصد بها التوكيد ، كما قصد مع التشديد^(٢) .

- يضاف إلى ذلك أن ما ذكره من أنها إذا خفت زال شبهها للفعل فبطل عملها رده أبو البركات الأنباري ، والعكبري بأنها إنما عملت مخففة ؛ لأنه وإن زال شبهها اللفظي للفعل ، فالشبه المعنوي - وهو توكيد الفعل - باق لا يزول ، ومن ثم فهي بمنزلة فعل حذف بعض حروفه ، وذلك لا يبطل عمله ، كقولك : « دع الكلام ، ول الأمر »^(٣) .

- وما قاله الكوفيون : من أن « إِنَّ » المشددة من عوامل الأسماء ، و « إِنَّ » المخففة من عوامل الأفعال ظاهر الاختلال ؛ لأننا إذا قدرنا أنها مخففة من الثقيلة فهي من عوامل الأسماء ، وإذا لم نقدرها كذلك فليست من عوامل الأسماء ، و « إِنَّ » الخفيفة في الأصل غير المخففة من الثقيلة ، وموضوع الكلام إنما هو « إِنَّ » المخففة من الثقيلة لا « إِنَّ » الخفيفة في الأصل^(٤) .

- وأما ما ذكره في إعراب الآية التي استشهد بها البصريون فقد ضعفه ابن مالك قائلاً :

(١) سورة الفرقان من الآية رقم (٤) ، والآية بتامها : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ فَقَدْ جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا ﴾ .

(٢) الإنصاف ٢/٦٤٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/٤١٦ .

(٣) الإنصاف ١/٢٠٨ ، التبيين ٣٥٢ .

(٤) الإنصاف ١/٢٠٨ بتصرف .

« وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه في هذا المحل ، أو بضعفه ؛ لأنهم يوافقون في أن ما بعد « إلا » لا يعمل فيما قبلها ، ولا يفسر عاملاً فيما قبلها ؛ لذلك قال الفراء في كتاب « المعاني » : « وأما الذين خففوا « إن » فإنهم نصبوا « كلاً » بـ « ليوفينهم » ، وهو وجه لا أشتهيه ؛ لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله ، فلو رفعت « كلاً » لصلح ذلك كما يصلح : « إن زيذاً لقائم » فقد أقرب بأن حمل القراءة على جعل « إن » نافية ، واللام بمعنى « إلا » خطأ ، ولا شك في صحة القراءة ، فإنها قراءة المدنيين والمكيين » .

- وقال أيضاً : « وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء ، فلم يبق إلا توجيه البصريين ، فتعين الحكم بصحته ، ويؤيده قول سيبويه : « وحدثنا من نثق به أنه سمع من يقول : « إن عمراً المنطلق » ، وهذا نص لا احتمال فيه » ^(١) .

* ومما سبق يلاحظ أن الاعتراض والاحتجاج ، والدفع والرد بين الفريقين ، ومن تابعهما إنما دار حول « إن » المخففة من الثقيلة وشواهدا فقط ، وقد كان بناء على أن ما قيل في « إن » سينسحب حكمه تلقائياً على « أن » ، وقد قدمت رأي البصريين فيها ، أما الكوفيون فيرون أنها من أخوات « إن » ما دامت ثقيلة ، فإذا ما خففت كانت مصدرية تجري على سنن المصدرية في كل شيء ، فلا وجود لـ « أن » المخففة من الثقيلة في نحو الكوفيين .

* وبعد عرض هذا الخلاف الثائر بين البصريين والكوفيين ، وأتباع كل فريق منهما فإني أرى أن الحق في جانب البصريين والكيشي ؛ إذ إن مذهبهم القاضي بإعمال « إن » و « أن » مخففتان أولى بالقبول عندي ؛ لموافقته كلام رب العالمين ، وكلام العرب الفصحاء ، ولبقاء شبه « إن » المعنوي بالفعل فهي كفعل حذفت بعض حروفه ، فلا يبطل عملها ، ولكن يكثر إهمالها ؛ لفقدان الشبه اللفظي ، وزوال اختصاصها بالجملة الاسمية بعد التخفيف . والله أعلم .

(١) شرح التسهيل ٤١٦/١ ، وكلام الفراء في معانيه ٢٩/٢ ، ٣٠ .

الحروف الناسخة المتصلة بـ « ما » بين الإعمال والإهمال^(١)

* « إِنَّ » وأخواتها من الحروف المختصة بالأسماء ، فلا تدخل على الأفعال ؛ إذ تشبهها لفظاً ومعنى ، وذلك من حيث مجيئها على وزنها ، وبنائها على الفتح كالماضي منها ، وطلبها للاسم طلب الأفعال له ، ودخول نون الوقاية عليها ، ودلالاتها على معنى الفعل .

- ألا ترى أن معنى « إِنَّ ، وَأَنَّ » حقت ، وأكدت ؛ ولهذا الشبه استحقت العمل مثلها ، فنصبت المبتدأ تشبيهاً بالمفعول وسمي اسمها ، ورفعت الخبر تشبيهاً بالفاعل ودُعي خبرها ، وقدم منصوبها على مرفوعها فرقاً بين الأصل والفرع ، وحفظاً لبنية الحرف من التغير عند الاتصال بالضمير المرفوع فيقال : « أنت ، وأننا » كما يقال : « كنت وكنا »^(٢) .

- ولكنها إذا ما لحقتها « ما » وقع فيها خلاف من حيث الإعمال والإهمال تحدث عنه الكيشي فقال : « وتشارك هذه الأحرف في أن تكفها « ما » عن العمل فتدخل على الاسم والفعل إذن ، قال تعالى : ﴿ أَنْمَأَ إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾^(٣) ، وقال : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ ﴾^(٤) ،

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ١/ ١٣٧ ، ١٣٨ ، جمل الزجاجي ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، شرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٥-٨٦ ، شرح المفصل ٨/ ٥٤ ، المقتصد ١/ ٤٦٧ ، التبصرة ١/ ٢١٤ ، شرح الجمل لابن خروف ١/ ٤٦٦ ، شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٨٦ ، البديع ج ١/ ٢٠٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤١ ، شرح التسهيل ١/ ٤١٨ ، شرح ابن الناظم ١٢٤ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ٣٥٣ ، الأقليد ٤/ ١٧١٣ ، رصف المباني ١٢٣ ، الارتشاف ٣/ ١٢٨٤ ، الجنى الداني ٣٩٥ ، الصفوة الصفية ج ١/ ٢٠٦ ، تلخيص الشواهد ٣٦٢ ، شرح اللمعة البدرية ١/ ٤٩ ، شرح قطر الندى ٢٠٧ ، المساعد ١/ ٣٢٩ ، التصريح ١/ ٣١٦ ، الهمع ١/ ٥١٩ ، البهجة المرضية ١٦٩ .

(٢) الأصول ١/ ٢٣٠ ، معاني الحروف للرماني ١٠٩ ، الصاحبي ١٧٥ ، أسرار العريية ١٤٨ ، شرح التسهيل ١/ ٣٩٠ ، البديع ج ١/ ٢٠٥ ، الصفوة الصفية ج ١/ ٥٥ .

(٣) سورة الكهف من الآية رقم (١١٠) ، والآية بتمامها : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ .

(٤) سورة الممتحنة من الآية رقم (٩) ، والآية بتمامها : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ، وينظر في بيان هذا القول جميع المراجع الواردة في هامش ١ .

وقال :

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا^(١)

ومنهم من يجعل « ما » زائدة ويعملها ، والإعمال في « كأنها ، و لعلها ، وليتما » أكثر منه في أخواتها ؛ لأن لها معاني زائدة على الابتداء ففعلها قائم بمعانيها^(٢) ، وأنشد قوله :

قَالَتْ : أَلَا لَيْتَما هَذَا الْحِمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنَصْفِهِ فَقَدْ^(٣)

بنصب « الحمام » ورفعها^(٤) .

* وهكذا عرض النص الخلاف دون أن يتطرق لأمر نسبته ، مشيرًا إلى تعدد الأقوال في هذه المسألة ، جاعلاً الكيشي في صف الجمهور ؛ ذلك أن عرضه للخلاف على هذا النمط مُصَدَّرًا برأي الجمهور وأدلته ، ثم إirاده لغيره من الأقوال مُصَدَّرًا إياها بقوله : « ومنهم » ، وإرداف ذلك بالفعل « أَنْشَدَ » مبنياً للمعلوم دليل اختياره قول الجمهور القاضي بإهمالها جميعها عند الاتصال بـ « ما » إلا « ليت » ، فإنه يجوز فيها الإلغاء والإعمال .

• قال سيبويه : « وأما « ليتما زيدًا منطلق » فإن الإلغاء فيه حسن ، وقد كان رؤية ابن العجاج ينشد هذا البيت رفعًا ، وهو قول النابغة الذبياني :

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٣/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٣/١ ، رصف المباني ٣١٩ ، شرح اللوحة البدرية ٥٣/١ ، شرح قطر الندى ٢٠٩ ، التصريح ٣١٦/١ ، الجمع ٥٢٠/١ ، شرح الأشموني ومعه الحاشية والعيني ٤٤٥/١ ، والشاهد : إهمال « لعلها » حيث اتصلت بها « ما » ففارقها الاختصاص ودخلت على الفعل .

(٢) يراجع في توثيق هذا القول جميع المراجع المذكورة في هامش (١) من ص ٦٥ .

(٣) البيت من البسيط وهو للنابغة في الديوان ص ٢٤ ، الكتاب ١٣٨/١ ، المقتصد ٤٦٩/١ ، التبصرة ٢١٤/١ ، شرح ابن خروف ٤٦٦/١ ، شرح المقدمة الجزولية ٧٨٦/٢ ، شرح ابن عصفور ٤٤٢/١ ، شرح ابن الناظم ١٢٤ ، شرح الكافية للرضي ٣٥٣/٤ ، تلخيص الشواهد ٣٦٢ ، شرح قطر الندى ٢١٠ ، شرح اللوحة البدرية ٥٣/١ ، التصريح ٣١٧/١ ، البهجة المرضية ١٦٩ ، شرح الأشموني ٤٤٤/١ ، والشاهد : جواز إعمال « ليت » وإهمالها عند الاتصال بـ « ما » لعدم مفارقتها الاختصاص .

(٤) الإرشاد ١٨٣ ، ١٨٤ .

قَالَتْ : أَلَا لَيْتَنِي هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنَصْفِهِ فَقَدْ ^(١).....

..... ، وقال الخليل : « إنما لا تعمل فيها بعدها ، كما أن « أرى » إذا كانت لغوًا لم تعمل ، فجعلوا هذا نظرها من الفعل » ^(٢).

وبهذا قال - أيضًا - الأخفش ^(٣) ، والزجاجي ^(٤) ، وصححه واختاره ابن برهان ^(٥) ، وابن الأثير ^(٦) ، والشلوين ^(٧) ، وابن خروف ^(٨) ، وابن عصفور ^(٩) ، وابن الناظم ^(١٠) ، والرضي ^(١١) ، وأبو حيان ^(١٢) ، وابن هشام ^(١٣) ، والسيوطي ^(١٤).

واحتجوا لصحته بالسماع والقياس :

- أما السماع : فذلك أنه لم يحفظ إلا في « ليت » باتفاق النحويين الإعمال والإلغاء ^(١٥) ،

(١) مر تخرج البيت ص ٦٦ ، ويراجع رأي الجمهور في جميع المراجع الواردة في هامش (١) أول المسألة .

(٢) الكتاب ١٣٧ / ٢ ، ١٣٨ .

(٣) ينظر في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤١ ، الارتشاف ٣ / ١٢٨٥ ، التصريح ١ / ٣١٨ .

(٤) جمل الزجاجي ٣٠٢ .

(٥) شرح اللمع لابن برهان ١ / ٧٥-٨٦ حيث تحدث عن أداة أداة وابن برهان هو : أبو القاسم عبد الواحد بن علي ابن عمر بن اسحاق بن إبراهيم بن برهان العقيلي الأسدي ، صاحب العربية واللغة ، والتواريخ ، وأيام العرب كان معتزليان من تصانيفه : أصول اللغة ، وشرح اللمع (ت ٤٥٦ هـ) البغية ٢ / ١٢٠ ، ١٢١ .

(٦) البديع ج ١ / ٢ / ٥٤٠ .

(٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٧٨٦ .

(٨) شرح الجمل لابن خروف ١ / ٤٦٦ وابن خروف هو : أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي الأندلسي الإشبيلي ، يعرف بابن خروف النحوي ، من أئمة النحو الأندلسي ، أخذ عن ابن الطاهر ، وله مناظرات مع السهيلي ، من مصنفاته : شرح جمل الزجاجي ، وتنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، وغيرها (ت ٦١٣ هـ) (انباء الرواة ٤ / ١٩٢ البغية ٢ / ٢٠٣ .

(٩) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٣ .

(١٠) شرح ابن الناظم ١٢٤ .

(١١) شرح الكافية للرضي ٤ / ٣٥٤ .

(١٢) الارتشاف ٣ / ١٢٨٤ .

(١٣) شرح قطر الندى ٢٠٧ ، شرح اللمحة البدرية ١ / ٤٩ ، ٥٠ .

(١٤) المهم ١ / ٥٢١ .

(١٥) الكتاب ١٣٧ / ١ ، ١٣٨ ، شرح اللمع لابن برهان ١ / ٧٦ ، ٧٥ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٧٨٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٢ ، الجنى الداني ٣٩٥ ، المهم ١ / ٥٢٠ .

كما هو واضح من قول سيوييه ، وشاهده ، والباقي وارد على الإهمال دائماً .

• وأقول : أمّا الاحتجاج بالسمع فهذا أمر لا مشاحة فيه ، ولكن النص على الاتفاق أمر تعوزه الدقة بكل المقاييس ؛ ذلك أنه قد ورد في جمل الزجاجي قوله : « ومن العرب من يقول : « إنما زيداً قائم ، ولعلما بكراً مقيم » ، فيلغي « ما » وينصب بـ « إن » ، وكذلك سائر أخواتها »^(١) .

« - أيضاً - قال ابن برهان : « روي الأخفش عن العرب : « إنما زيداً قائم » فَأُعْمِلَ مع زيادة « ما » ، وذكر ابن جَزء الأسدي مثل ذلك عن كتاب الكسائي عن لغة العرب ، كذلك سمعت شيخنا أبا القاسم الدقيقي يحكيه »^(٢) .

• فهذا صريح في خرق الإجماع ، ودفع الاتفاق ، فإن أراد البصري أن يحتج إذن فليقل : « أما السماع : فذلك أنه لم يحفظ في لغة الكثير من العرب الإعمال والإهمال إلا في « ليت » وذلك باتفاق النحويين ، فيحمل الاتفاق إذن على الكثير الغالب ، لا على معنى أنه قول عامة العرب لم يحك أحد من النحويين غيره » .

• وإني لأعجب من أمر ابن عصفور^(٣) حينما حاول توجيه قول الزجاجي السابق فحمله على أنه لما اقتضى القياس ذلك عنده نسبه للعرب (يعني قياس الزجاجي سائر هل على « ليت » في الإعمال والإهمال) معللاً ذلك بأنه يجوز أن يقال : « العرب ترفع كل فاعل » .

مع سماعه في بعض الفاعلين فقط ، لما اقتضاه القياس ؛ إذ كيف يُنسَبُ الزجاجي للعرب ما لم تقله ؟ ، ولم يسمع إلا في « ليت » ؛ لاقتضاء القياس ذلك .

• فإن كان من قياس فالأولى إذن قياس « ليت » على أخواتها جميعها ، لا قياسها جميعها على « ليت » ، وقد قالوا في توجيه حال إهمالها : « حملاً على أخواتها » ، فَحَمَلَهَا على أخواتها

(١) جمل الزجاجي ٣٠٤ .

(٢) شرح اللمع لابن برهان ١ / ٧٥ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٢ .

معهود معروف إذن ، بل وصوبوه دافعين به قول من قال : « نظرًا إلى الكف بـ « ما » ؛ إذ لم يزل الاختصاص معها .

- فضلاً عن أن قولهم : « العرب ترفع كل فاعل » إنما نتج عن استقراء لكلام العرب (أعني أنه قياس مترتب على سماع غير منقوض بآخر ترجح كفته بأنواع أو أشباه متعددة ، فإذا ما استقر أن كلام العرب في حال « إن » وأخواتها مع « ما » وجدنا الكثير مهممل ، و « ليت » وحدها عاملة ومهملة ، فكيف إذن ينسب للعرب ذلك لقياس الكثير الشائع على فرد واحد جاء كذلك لعدم انتفاء علة العمل معه ، فقياس ابن عصفور قول الزجاجي على قولهم : « العرب ترفع كل فاعل » إذن قياس مع الفارق .

- أضف إلى ذلك أن الزجاجي قال : « ومن العرب من يقول » ، وهذا صريح في عدم إرادته القياس أصلاً ، وأنه إنما يحكي قول بعض العرب لا جميعهم ، وهذا أمر معهود ؛ فأمر لغات العرب ولهجاتها غير بعيد عنا ، وكثيراً ما نجد النحويين يقولون : « هذا قول الحجازيين في كذا ، أما قول بن تميم مثلاً فيه فكذا » .

— وأما القياس : فإن هذه الحروف إنما كان عملها بالاختصاص — كما هو موضح في مقدمة هذا البحث — فإذا ما لحقتها « ما » فارقها الاختصاص فتدخل على الاسم والفعل إذن ، فينبغي ألا تعمل إلا « ليت » فإنها تبقى على اختصاصها ، والدليل على مفارقتها الاختصاص قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴾^(٢) ، وقول الشاعر :

أَعِذْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّداً^(٣)

(١) سورة فاطر من الآية رقم (٢٨) ، والآية بتمامها : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ .

(٢) سورة الأنفال من الآية رقم (٦) ، والآية بتمامها : ﴿ تَجِدُوا لَكُمْ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ .

(٣) سبق تخريج هذا البيت ص ٦٦ .

وقول الآخر :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي^(١)

• فأولاهما جميعاً الفعل ، أما « ليتما » فلم تولها العرب الفعل قط ، ولا يحفظ من كلامهم :
« ليتما يقوم زيد »^(٢) .

هذا قول ، أما الثاني^(٣) : فقد ذهب إلى جواز الإعمال والإهمال فيها جميعها قياساً لها على
« ليت » ، فيقال : « إنما زيد قائم » برفع « زيد » ، ونصبه .

• وقد نُسِبَ القول بهذا للزجاجي ، وهو أمر فيه نظر ، إذ بمراجعة الجمل تبين أن
الزجاجي لم يقل بهذا ، بل جزم بوجوب الإهمال ، والكف بـ « ما » ، وجعلها تحت باب
الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء شأنه في ذلك شأن الجمهور^(٤) .

• ويبدو أن نسبة هذا القول إليه إنما جاءت من قول الزجاجي في آخر هذا الباب : « ومن
العرب من يقول : « إنما زيداً قائم » إلخ » - كما ذكرت سابقاً - وهو إنما كان يحكي قول
بعض العرب فيها لا به يقول ، ولا عليه يقيس ، وما أمر ابن عصفور مع النص عنا ببعيد .

• - أيضاً - نسب القول بهذا لابن السراج^(٥) إجراءً لعوامل هذا الباب على سنن واحد
قياساً وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها ، وبمراجعة الأصول لم أجد أي نص يشير من

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في الديوان ص ١٢٩ ، الكتاب ١/ ٧٨ ، المغتصب ٤/ ٧٦ ، الخصائص ٢/ ٣٨٩ ،
المقتضب ١/ ٣٤٢ الانصاف ١/ ٨٤ شرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٩ ، ٨/ ٥٧ ،
شرح ابن عصفور ١/ ٤٤٢ ، ٦٣٥ ، الارتشاف ٣/ ١٢٨٤ ، التصريح ١/ ٣١٦ ، الهمع ١/ ٥١٩ ، شرح شواهد
المغني ٢/ ٨٨٠ ، والشاهد : « ولكنما أسعى » حيث أهملت « لكن » لاتصالها بـ « ما » الكافة ففارقها الاختصاص ،
ودخلت على الفعل .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، شرح التسهيل ١/ ٤١٩ ، تلخيص الشواهد ٣٦٢ ، الهمع ١/ ٥١٩ ،
شرح الأشموني ١/ ٤٤٤ .

(٣) الجمل في النحو للزجاجي ٣٠٢ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) ينظر شرح التسهيل ١/ ٤١٩ ، الارتشاف ٣/ ١٢٨٤ ، المساعد ١/ ٣٢٩ ، التصريح ١/ ٣١٨ ، الهمع ١/ ٥٢٠ ، ٥٢١ .

قريب أو بعيد إلى قوله بذاك ، وما كان منه في هذا الأمر إلا أن وافق الجمهور ونقل نص سيبويه فيها نقلاً يكاد يكون حرفياً ^(١) ، الأمر الذي يجعل البحث يذهب إلى أنه ربما ورد هذا القول عنه في مؤلف لم يصل إلينا ، أو أنه إنما نسب إليه خطأ ؛ ذلك أن ابن عصفور قد نسب إليه قولاً آخر في أمر هذه الأدوات حيث جواز إعمال « ليت ، ولعل ، وكأن » وإهمالها قياساً لـ « لعل ، وكأن » على « ليت » ، ووجوب الإلغاء فيما عداها ^(٢) ، فإذا ما تدافع القولان سقطا وبقي نص الأصول دليلاً على قوله بقول الجمهور .

- واعتماداً على القياس والسمع النادر عن العرب صحح هذا المذهب واختاره ابن مالك ^(٣) ، والجندي ^(٤) ، وابن عقيل ^(٥) ، والسيوطي ^(٦) .

وكما نسب هذا القول للزجاجي لحكايته قول بعض العرب فيها ، نسب - أيضاً - للأخفش ^(٧) القول بإعمال « إنما ، وأنا » لما رواه عن بعض العرب من قولهم : « إنما زيداً قائم » ، واعتبر مذهباً أو قولاً آخر فيها ، ولكن النص على غرابته وضعفه وندرته دفع ذلك ، وأكد صحة ما نسب للأخفش سالفاً من القول بإهمالها جميعها إلا « ليت » ، فأمره إذن أمر الزجاجي من حيث الحكاية ، والنص على السماع فقط مع اختيار الأوضح .

* أما القول الرابع في تلك المسألة : فقد نسب للفراء حيث النص على وجوب إعمال « ليتما ، ولعلما » ، وعدم جواز الإهمال ؛ لورود السماع بذلك مع « ليتما » ، وحمل لـ « لعلما »

(١) الأصول ٢٣٣/١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٤٤١/١ ، ٤٤٢ .

(٣) شرح التسهيل ٤١٩/١ .

(٤) الأقليد ١٧١٣/٤ ، والجندي هو : تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي ، إمام في اللغة والنحو والصرف والقراءات صنف : الأقليد شرح المفصل للزخشري ، وشرح كافية ابن الحاجب ، وعقود الجواهر في علم التصريف (ت ٧٠٠ هـ) معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٧٢/٢ .

(٥) المساعد ٣٢٩/١ .

(٦) البهجة ١٦٨ ، ومن العجيب أن يختار رأي الجمهور في الجمع ٥٢١/١ .

(٧) شرح الكافية للرضي ٣٥٤/٤ ، شرح الألفية للهوراي ٤٠/٢ ، ٤١ ، الارتشاف ١٢٨٥/٣ ، المساعد ٣٢٩/١ ، التصريح ١١٨/١ .

على « ليتما » ^(١) ؛ إذ هي أقرب تلك الحروف إليها حتى قيل : « أنها ضمنت معنى « ليت » .
وبمراجعة المعاني وجدت نصاً يوحى بجواز الإعمال والإهمال في « إنها » .

قال الفراء : « **﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَحِرٍ ﴾** ^(٢) جعلت « ما » في مذهب الذي أي : « إن الذي صنعوا كيد سحر » .

وقد قرأه بعضهم : « كيد ساحر » وكل صواب ، ولو نصبت كان صواباً ، وجعلت « إنها » حرفاً واحداً ؛ كقوله : **﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَنًا ﴾** ... ^(٣) .

• وإذا أجاز الفراء ذلك في « إنها » كان هذا القول المنسوب إليه محل نظر ، إذ كيف يجزم بوجوب إعمال « ليتما » فيمنع الإهمال فيها مع ورود السماع به ، ثم يحمل ويقيس عليها غيرها ، ويحيز الأمرين في إنها ؟ !!

- الأمر الذي يجعل البحث يذهب إلى أن الفراء إنما كان يقول بجواز الإعمال والإهمال فيها جميعها ، ونسب إليه ما نسب خلطاً وخطأ ، وسيورد البحث أمثلة كثيرة على ذلك مبيناً ما يدفع إليه ذلك من نتائج وتوصيات .

أما الخامس من أقوال تلك المسألة : فجزم بجواز إعمال « ليت ، ولعل ، وكأن » وإهمالها قياساً لـ « لعل ، وكأن » على « ليت » إذ هما أشبه أخواتها بها ؛ وذلك أنها غيرا معنى الابتداء بها أحدثاً من معنى التشبيه والترجي والتمني ، كما أحدث « ليت » في الكلام معنى التمني ، وما عداها لا يجوز فيها إلا الإلغاء .

(١) الارتشاف ٣/ ١٢٨٥ ، التصريح ١/ ٣١٨ ، الممع ١/ ٥٢١ .

(٢) سورة طه من الآية رقم (٦٩) ، والآية بتمامها : **﴿ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفَ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ﴾** .

(٣) سورة العنكبوت من الآية رقم (١٧) ، والآية بتمامها : **﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ ۚ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾** ، ويراجع المعاني ٣/ ٩ ، ٢/ ١٨٦ .

- وأقول : إن جواز الإعمال والإهمال في « ليتما » إنما كان للسمع ، وعدم زوال الاختصاص ، وليس لما تحدثه « ليت » من معنى التمني في الكلام ، فكيف إذن تقاس « لعل ، وكأن » عليها من حيث ذاك الأمر ؟ !! .

- وإذا سلمنا بهذا القياس فما القول عند دخول « لعل كوأن » على الفعل ؟ فضلاً عن تضمن الآخر معاني تحدثها - أيضاً - في الكلام من حيث التحقيق والتأكيد والاستدراك .
- فإن كان ولا بد فالاحتجاج بما حكاه الزجاجي والأخفش أولى ؛ فالسمع كفيل بإثبات هذا القول ، مع النص على كثرة الإعمال في « ليتما ، ولعلما ، وكأنها » .

* وقد نسب القول بهذا لأبي إسحاق الزجاج ^(١) ، ونسبه ابن عصفور ^(٢) والأشموني ^(٣) لابن السراج ، والرضي للكسائي ^(٤) .

- أيضاً - قيل : « إن » ما « هذه اسم مبهم نكرة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم ، والجملة بعدها في موضع الخبر ، ومفسرة له ، ولم تحتج إلى رابط ؛ لأن الجملة المفسرة هي « ما » في المعنى ، و « ما » في « إنما » وأخواتها لم تغير شيئاً من مدلولها الذي كان قبل حقوق « ما » خلافاً لمن ادعى أنها أفادت الحصر فيما دخلت عليه « إنما » ... » ^(٥) .

• إذن « فإن » وأخواتها عاملة غير مهملة .

• وقد نسب هذا القول لابن درستوية ^(٦) وبعض الكوفيين ^(٧) .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤١ ، الارتشاف ٣/ ١٢٨٥ ، المساعد ١/ ٣٢٩ ، الهمع ١/ ٥٢٠ ، ٥٢١ ، الأشموني ١/ ٤٤٤ . الزجاج هو : إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق ، كان من أهل الفضل والدين ، يخرط الزجاج ، مال إلى النحو فلزم المبرد ، من مصنفاته : معاني القرآن ، ما ينصرف وما لا ينصرف (ت ٣١١ هـ) . البغية ١/ ٤١١ .

(٢) شرح الجمل ١/ ٤٤١ .

(٣) شرح الأشموني ١/ ٤٤٤ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٤/ ٣٥٤ ، المساعد ١/ ٣٢٩ .

(٥) علل النحو ٢٢٠ ، الارتشاف ٣/ ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، الهمع ١/ ٥٢١ .

(٦) شرح الكافية ٤/ ٣٥٤ ، الارتشاف ٣/ ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، الهمع ١/ ٥٢١ ، وابن درستورية هو : عبد الله بن جعفر ابن درستورية المرزبان النحوي ، كان بصرياً شديد الانتصار لهم ، صاحب المبرد ، من مصنفاته : الإرشاد ، وشرح الفصيح (ت ٣٤٧ هـ) . البغية ٢/ ٣٥ .

(٧) الارتشاف ٣/ ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، الهمع ١/ ٥٢١ .

- وقد أبطل ابن الوراق هذا المذهب من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنها لو كانت في هذا الموضع اسمًا ، وما بعدها خبر ، لوجب أن يرجع من الجملة ذكر إلى « ما » فلما لم يرجع ضمير إليها علمنا أنها زائدة ، وليست باسم ، ورد بعدم الاحتجاج إلى رابط - كما مر - .

الوجه الثاني : أن ضمير الشأن لا يضمّر إلا بعد تقدم ذكر ، وتصير الجملة التي بعده مفسرة له ، فأين إذن التقدم في قولهم : « إنما زيد قائم » ، إذن فـ « ما » لا تشبه ضمير الشأن^(١) .

الوجه الثالث : أن « ما » إذا دخلت على « إن » غيرت معناها ، فدخلها معنى التقليل والخصر ، كقولهم : « إنما زيد قائم » ، وهذا أن « ما » تستعمل إذا ذكرت لزيد أحوالاً فتخص بعضها ، وتقصد بذلك إلى بعض أحواله ، فلما كانت « ما » إذا دخلت على « إن » تزيل معناها ، علمنا أنها ليست باسم ؛ لأن الاسم يتأثر بالعوامل ، ولا يتأثر معناها به^(٢) .
- ورد بعدم التسليم بإفادتها ذلك^(٣) .

- أيضًا - رد هذا القول : بأن « ما » لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن^(٤) .

* فما سبق تبين لنا منهجية الكيشي ومنطقيته العلمية ؛ إذ لم يعرض إلا لقولين فقط من أقوال النحويين في هذه المسألة :

١- القول بوجوب الإهمال إلا « ليت » ؛ للسماح ، وعدم زوال الاختصاص .

٢- القول بجواز الإهمال والإعمال قياسًا على « ليت » ، واعتمادًا على السماع النادر عن

(١) علل النحو ٢٢٠ ، الارتشاف ٣ / ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ بتصرف .

(٢) علل النحو ٢٢١ بتصرف .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ .

(٤) اللمع ١ / ٥٢١ .

العرب ، مع جعل الإعمال في « كأنها ، ولعلها ، وليتها » أكثر ؛ لتضمنها معاني زائدة على الابتداء .

جاعلاً من القول المنسوب للزجاجي ، وابن السراج ، ومن تابعهما ، ومن المنسوب للزجاج قولاً واحداً ، وهو أمر لا تنكر وجاهته ؛ إذ قد مر التضارب الحاصل في هذين القولين ، والخلط الكائن في نسبتها .

• الأمر الذي يجعل البحث يذهب إلى القول بأن ذاك إنما كان قول الزجاج ، فنسب الجزء الأول منه للزجاجي خطأ أو تحريفاً لقوله في جملة : « ومن العرب من يقول : « إنما زيداً قائم » » ، وقد مر الحديث عن أمر هذا القول ، والإشارة إلى تحليل ابن عصفور له ، ثم بقي الآخر على نسبته للزجاج فتواتر النقل على ذلك جاعلاً من النص على جواز إعمال « كأنها ، ولعلها ، وليتها » قياساً دليلاً على وجوب إلغاء الباقي حيث انتفاء المعاني الزائدة على الابتداء .

• وبهذا تفادى الكيشي الحديث عن هذا الخلط ، وتفادى - أيضاً - الحديث عما تُسبب للأخفش ، والفراء ، وابن درستوية كـ بعض الكوفيين .

* وبهذا يخلص البحث إلى موافقة الكيشي وجمهور النحويين في وجوب إهمال هذه الحروف عند اتصالها بـ « ما » ؛ لعدم السماع في لغة الكثيرين ، وفوات الاختصاص بسبب « ما » ، إلا « ليت » فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال ؛ للسماع ، وعدم فوات الاختصاص ، أما ما قيل في إعمالها أو إعمال بعضها قياساً على « ليت » ، واعتماداً على السماع النادر عن العرب فيكفي في رده زوال الاختصاص ، وحفظ المسموع مع عدم القياس عليه لندرته ، وأما قول ابن درستوية ومن وافقه من الكوفيين فمردود للتعسف والتكلف ، وتحميل النص ما لا يحتمل ، مع مخالفة السماع .

« مِنْ » الزائدة بين الموجب وغيره^(١)

* « مِنْ » حرف ثنائي محض ، لا يقع إلا حرفاً ، حركة ميمه الكسر ، يعمل لاختصاصه بالأسماء ، وعدم كونه كجزء من المختص ، وكان عمله الجر ؛ لأن الأصل فيما اختص بنوع أن يعمل العمل المختص به ، والمختص بالأسماء الجر^(٢).

– ويكون زائداً ، وغير زائد ، فأما « مِنْ » الزائدة فلا بد فيها من شروط :

أولها : أن تسبق بنفي أو نهي أو استفهام .

الثاني : أن يكون مجرورها نكرة^(٣).

الثالث : أن يكون مجرورها فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مبتدأ ، زاده ابن هشام قال في المغني : « أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث فيلزمهم زيادتها في الخبر ، في نحو : « ما زيد قائماً » ، والتمييز في نحو : « ما طاب زيد نفساً » ، والحال في نحو : « ما جاء أحد راكباً » ، وهم لا يجيزون ذلك »^(٤).

– وقد أشار السيوطي إلى ذلك – أيضاً – مبيناً سَبَقَ الرضى الشاطبي إلى معناه نقلاً عن ابن

(١) تنظر المسألة في الكتاب ٢٢٥ / ٤ ، معاني الحروف للرماني ٩٧ ، الأزهية ٢٢٦ ، الفوائد والقواعد للثمانيني ٣٣٥ ، شرح اللمع للأصفهاني ٥٠٦ / ٢ ، الإنصاف ٣٧٦ / ١ ، المقدمة الجزولية ١٢٤ ، توجيه اللمع لابن الجباز ٢٢٩ ، الإيضاح في شرح المفصل ١٤٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٤ / ١ ، التهذيب الوسيط ٢٥٩ ، شرح التسهيل ٩١٣ ، شرح ابن الناظم ٢٥٩ ، الإقليد ١٦٧٧ / ٤ ، البسيط ٨٤١ / ٢ ، رصف المباني ٣٢٤ ، الارتشاف ١٧٢٣ / ٤ ، توضيح المقاصد للمرادي ٧٥٠ / ٢ ، الجنى الداني ٣١٧ ، المساعد ٢٤٩ / ٢ ، شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢٤١ / ٢ ، شرح الألفية للهواري ٣٤ / ٣ ، التصريح ٦٣٩ / ١ ، شرح الأشموني ومعه الحاشية والعيني ٣١٤ / ٢ .

(٢) البسيط ٨٤١ / ٢ بتصرف .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٢ / ٨ ، شرح ابن الناظم ٢٦٠ ، البسيط ٨٤١ / ٢ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ١ / ٢٩٩ ، الارتشاف ١٧٢٣ / ٤ ، الجنى الداني ٣١٧ ، ٣١٨ ، توضيح المقاصد للمرادي ٧٥٠ / ٢ ، المساعد ٢٤٩ / ٢ ، التصريح ٦٣٩ / ١ .

(٤) المغني ٣٢٢ / ١ .

أبي الربيع وغيره^(١).

• واشترط أن تسبق « مِنْ » بنفي أو شبهه ليس محل اتفاق بين العلماء ؛ إذ النحويون فيه على رأيين ، يتضح ذلك من خلال قول الكيشي : « ومزيدة لتبين إرادة التأكيد في نحو : « ما جاءني من رجل » ، ولولاها لم يستغرق النفي ، وسيبويه لا يزيدها إلا في غير الموجب نفياً ، واستفهاماً بالاستقراء^(٢) ، والأخفش يزيدها في الواجب^(٣) - أيضاً - كقوله - تعالى - : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٤) ، وهي للتبعيض عند سيبويه^(٥) »^(٦).

* إذن فقد أصَّل النص الخلاف ونسبه ، وأفصح عن مذهب الكيشي فيه ؛ إذ إنَّ عرضه للقضية على هذا النمط ، وتمثيله لها بغير الموجب ، وتوضيحه للمعنى الحاصل من زيادتها ، ثم إيراده لرأي سيبويه مؤيداً بالاستقراء ، ورأي الأخفش ودليله مخرجاً على التبعيض ، دليل موافقته لسيبويه ، بيد أن سيبويه لم يتحدث عن شروط زيادتها صراحة - كما ذكر الكيشي-؛ إذ قال : « وقد تدخل « مِنْ » في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، ولكنها توكيد بمنزلة « ما » ، إلا أنها تجر ؛ لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : « ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد » كقولهم أخرجت « مِنْ » كان الكلام حسناً »^(٧).

• فالشروط البصرية إذن مستقاة من تمثيل سيبويه .

(١) الهمع ٢/ ٤٦٥ ، وقد راجعت ما وقعت عليه يدي من مؤلفات ابن أبي الربيع كالبيسط والكافي وغيرهما فلم أجد فيها ما يشير إلى ذلك لا لفظاً ولا معنى ، اللهم إلا إشارة في البسيط إلى حكم زيادة « من » في التمييز الموجب ٢/ ٨٤٢ ، كما راجعت غيرها فلم أجد ذلك إلا عند ابن هشام في المغني ١/ ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ومن نقل عنه .

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٥ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٠٥ .

(٤) سورة نوح من الآية رقم ٤ ، والآية بتمامها : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

(٥) الكتاب ٤/ ٢٢٥ .

(٦) الإرشاد ٣٠٦ .

(٧) الكتاب ٤/ ٢٢٥ .

- وقد ذهب إلى هذا - أيضًا - جمهور البصريين ^(١) ، ووافقهم الأصفهاني ^(٢) ، وابن يعيش ^(٣) ، والشلوبين ^(٤) ، وابن الحاجب ^(٥) .

- وصححه واختاره ابن الناظم ^(٦) ، وابن أبي الربيع ^(٧) ، وتاج الدين الجندي ^(٨) ، والنيلي ^(٩) ، والمرادي ^(١٠) ، وابن هشام ^(١١) .

* ومما تجدر الإشارة إليه أن المبرد من البصريين قد ناقض نفسه في تلك المسألة فتارة نجده موافقًا لمذهبه ، وأخرى مخالفًا له ، قال : « وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها ، فقولك : « ما جاءني من أحد ، وما كلمت من أحد » فهذا موضع زيادتها إلا أنك دلت فيه على أنه للنكرات دون المعارف ألا ترى أنك تقول : « ما جاءني من رجل » ولا تقول : « ما جاءني من زيد » » ^(١٢) .

• وهذا صريح منه في موافقة مذهبه ، غير أنه قد عاد في موطن آخر فخالف مذهبه مخالفة صريحة لا إلى مذهب المخالفين ، بل إلى مذهب ثالث ، وهو إنكار زيادة « من » مطلقًا .

• قال : « وأما قولهم : إنها تكون زائدة ، فلست أرى هذا كما قالوا ، وذلك أن كل كلمة

(١) الأصول ١ / ٤١٠ ، توضيح المقاصد ٢ / ٧٥٠ ، الجني الداني ٣١٧ .

(٢) شرح اللمع للأصفهاني ٢ / ٥٠٦ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٢ .

(٤) التوطئة ٢٤٣ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٤٣ .

(٦) شرح ابن الناظم ٢٦١ .

(٧) البسيط ٢ / ٨٤١ .

(٨) الإقليد شرح المفصل ٤ / ١٦٧٧ .

(٩) الصفوة الصفية ج ١ / ق ١ / ٢٩٩ .

(١٠) توضيح المقاصد ٢ / ٧٥٠ ، والمرادي هو : الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي ، أخذ عن السراج الدمنهوري ، وأبي حيان ، صنف : شرح التسهيل ، وشرح الألفية ، والجني الداني وغيرها (ت ٧٤٩ هـ) البغية ٥١٧ / ١ .

(١١) المغني ١ / ٣٢٢ .

(١٢) المقتضب ٤ / ١٣٧ ، ١٣٨ .

إذا وقعت معها معنى ، فإنما حدثت لذلك المعنى ، وليست بزائدة ، فذلك قولهم : « ما جاءني من أحد ، وما رأيت من رجل » ؛ وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه ، تقول : « ما جاءني رجل » إنما نفيت مجيء واحد ، وإذا قلت : « ما جاءني من رجل » فقد نفيت الجنس كله ^(١) .

• ولا أدري كيف أورد المبرد هذا الكلام ؛ إذ لم ينكر الجمهور أن الأصل في أي لفظ أن يحمل معنى يحل معه أين حل ، بحيث لا يدعي أن وجوده في الكلام - في بعض الأحيان - كلا وجود ، كما أنه لم ينكر فائدة « مِنْ » المعنوية الحاصلة مع زيادتها ، بل ووجهوا تلك الفائدة ، ونصوا عليها ، جاعلين منها دافعاً وحجة على شروطهم التي اشترطوها لزيادتها - انظر لقول الجندي شارحاً قول صاحب المفصل : « ولا تزداد عند سيبويه إلا في النفي.... ».

• يقول : « لما ذكرنا من أن « مِنْ » المزيدة فائدتها تأكيد معنى الاستغراق ، وذلك المعنى في النفي يكون لا في الإثبات ؛ إذ لا يستقيم أن تقول : « جاءني من رجل » ، وتريد من واحد إلى أقصاه ؛ لأن الإثبات لواحد لا يوجب الإثبات للكل ، فلو ساغ زيادتها في الواجب ، وهي غير مفيدة شيئاً كان ذلك صنعاً كلا صنع ^(٢) .

وقول ابن يعيش : « فمن زائدة لا محالة للتأكيد ؛ لأن « من » لم تفد الاستغراق ؛ لأن ذلك كان حاصلاً من قولك : « ما جاءني أحد » ؛ ولذلك لا يرى سيبويه زيادة « من » في الواجب لا تقول : « جاءني من رجل » كما لا تقول : « جاءني من أحد » ؛ لأن استغراق الجنس في الواجب محال ؛ إذ لا يتصور مجيء جميع الناس ، ويتصور ذلك في طرف النفي ^(٣) .

(١) المقتضب ٤٥ / ١ بتصرف .

(٢) الإقليد ١٦٧٨ / ٤ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٢ / ٨ ، ١٣ .

– الأمر الذي يشعر بأنهم إنما قصدوا بالزيادة الزيادة اللفظية بمعنى أنها لو سقطت لم يختل فهم الكلام ، ف « ما جاءني من أحد » يمكن إسقاط « مِنْ » منه فيصير : « ما جاءني أحد » ، ولا اختلال إذن .

و « ما في الدار من رجل » يمكن إسقاط « مِنْ » منه – أيضًا – ولا يختل ، بل يبقى فقط محتملاً لنفي الجنس على سبيل العموم ، ولنفي واحد من هذا الجنس ، وقد أبان ذلك سيبويه بقوله : « ولو أخرجت « مِنْ » كان الكلام حسناً »^(١) .

كما أقره هو – أيضًا – حين قال – كما أوردت سابقاً : « وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها »^(٢) فهذا صريح منه في إقرار الزيادة اللفظية ، بمعنى إمكان الإسقاط مع عدم الاختلال بالمعنى .

– أضف إلى ذلك قوله – أيضًا – في توجيه إعراب قولهم : « ما جاءني من أحد إلا زيد » على البدل ، قال : « لأن « مِنْ » زائدة ، وإنما تزداد في النفي ، ولا تقع في الإيجاب زائدة ؛ لأن المنفي المنكور يقع واحده في معنى الجميع ، فتدخل « مِنْ » لإبانة هذا المعنى ، وذلك قولك : « ما جاءني من رجل » فيجوز أن تعني رجلاً واحداً ، وتقع المعرفة في هذا الموضع تقول : « ما جاءني عبد الله » ، فإذا قلت : « ما جاءني من رجل » لم يقع ذلك إلا للجنس كله ، ولو وضعت في موضع هذا المنكور معروفاً لم يجوز ، فإذا قلت : « جاءني » لم تقع « من » ها هنا زائدة ؛ لأن معنى المجيء هاهنا ممتنع لإحاطته بالناس جميعاً ، كما كان هناك نفياً لجميعهم »^(٣) .

فقد أقرها زائدة ، موضحاً شروط زيادتها ، موجهاً إبانيتها عن معنى الاستغراق الجنسي على هذا النحو من الزيادة .

(١) يراجع نص سيبويه الوارد ص ٧٧

(٢) يراجع نص المبرد الوارد في ص ٧١

(٣) المقتضب ٤ / ٤٢٠ بتصرف .

- وبهذا ، ومن هنا لا يرى البحث .

- الدفع بوجود نظائر ، والإقرار بها ، كالباء الزائدة للتأكيد وغيرها .

- ولا بعدم انطباق كلامه على كثير من الأمثلة حيث تساوي الدلالة في « ما جاءني من أحد » ، و « ما جاءني أحد » ؛ إذ لم تزد « من » فيه سوى التوكيد .

- ولا بأن أمر تمثيله بقولهم : « ما جاءني رجل ، وما جاءني من رجل » منتهى بأن « من » لا تزداد إلا مع النكرة مرادًا بها استغراق الجنس كاملاً ، وهو ما نقله ابن أبي الربيع شرطاً لزيادتها ، سواء كان استغراق الجنس ظاهرها ، أو أحد احتماليها ، فلا استغراق مستفاد من النكرة ، وما هي إلا مؤكدة له في الأول والثاني ، وحيث أكدته في الثاني المحتمل للأمريين فقد نصت عليه ؛ إذ ليس بعد قوله السابق قول ، ولربما كان ما مضى قوله فيها أولاً ، ثم رجع عنه إلى ذاك فالرجل شيخ وعلامة ، يعضد ذلك أن قوله في نفى زيادتها قد ورد في الجزء الأول من المقتضب ص ٤٥ ، أما القول بها زائدة فقد ورد في الجزء الرابع ص ١٣٧ ، ٤٢٠ ، أضف إلى ذلك صدق النية ، والافتتان بلغة القرآن ، والانشغال الدائم بأمرها ، وأمر الحفاظ عليها .

• هذا ، وقد نسب الكيشي القول بجواز زيادتها في الواجب للأخفش ، وتلك نسبة صحيحة تضافرت معه فيها كتب النحو التي وقعت تحت يدي^(١) ؛ فقد ورد في معانيه : « فإن قلت : « إنما يكون هذا في النفي ، والاستفهام ، فقد جاء في غير ذلك ، قال : ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧١] ، فهذا ليس باستفهام ولا نفي »^(٢) .

• وممن نسب إليهم القول بهذا - أيضاً - الكسائي^(٣) ، وهشام^(١) ، والفارسي^(٢) ،

(١) يراجع على سبيل المثال لا الحصر الأهمية ٢٢٨ ، شرح التسهيل ٩١٣ ، الارتشاف ٤/ ١٧٢٣ ، توضيح المقاصد ٧٥٠/ ٢ ، الصفرة الصفية ج ١/ ١ ق ٢٩٩ ، الجنى الداني ٣١٨ ، المساعد ٢/ ٢٥١ ، التصريح ١/ ٦٣٩ ، الجمع ٢/ ٤٦٣ ، شرح الأشموني ٢/ ٣١٤ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٠٥ .

(٣) يراجع في ذلك جميع المراجع في هامش () .

وابن جني ^(٣) .

واختاره ابن مالك ^(٤) ، وابن عقيل ^(٥) .

- وحجتهم في ذلك ثبوت سماعها بعد الإيجاب زائدة نثراً ونظماً ، ومن ذلك :

١- قوله تعالى : ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ ^(٦) ؛ إذ التقدير : « ويكفر عنكم سيئاتكم » .

٢- قوله - تعالى - : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ^(٧) فالمراد الجميع بدليل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ ^(٨) فوجب حمل « مِنْ » على الزيادة دفعاً للتعارض ^(٩) .

٣- وكذلك قول رب العزة : ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ ^(١٠) ، أي :

(١) يراجع في ذلك جميع المراجع الواردة في هامش (|) ، وهشام هو : هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبد الله النحوي الكوفي ، أحد أصحاب الكسائي ، صنف الحدود والقياس وغيرها (ت ٢٠٩ هـ) على خلاف البغية ٣٢٨ / ٢ .

(٢) كتاب الشعر ٢ / ٤٤٤ ، ٤٦٨ .

(٣) الخصائص ٣ / ١٠٨ .

(٤) شرح التسهيل ٣ / ٩ .

(٥) المساعد ٢ / ٢٥١ .

(٦) سورة البقرة من الآية رقم (٢٧١) ، والآية بتمامها : ﴿ إِنَّ تَبَدُّوا الصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ .

(٧) سورة نوح من الآية رقم (٤) ، والآية بتمامها : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنْ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

(٨) سورة الزمر من الآية رقم (٥٣) ، والآية بتمامها : ﴿ قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ .

(٩) الإقليد ٤ / ١٦٧٩ ، الصفوة الصفية ج ١ / ١ ق ٢٩٩ ، دراسات لأسلوب القرآن الجزء الثالث / القسم الأول ص ٤١٧ بتصرف .

(١٠) سورة النور من الآية رقم (٤٣) ، والآية بتمامها : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاءُ يَكَادُ سَنَاقِرُهُ يَأْتِيهِمْ بِالْأَبْصَرِ ﴾ .

« ينزل من السماء جبلاً فيها برد » ، فالاستشهاد على « مِنْ » الثانية والثالثة ^(١) .

٤- وجعل منه الكسائي قوله - ﷺ - : « إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ » ^(٢) .

٥- وجعل منه ابن مالك قول السيدة عائشة ^(٣) - رضي الله عنها - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ نَحْوًا مِنْ كَذَا » ^(٤) بنصب « نَحْوًا » على زيادة « من » ، وجعل « قراءته » فاعلاً ناصباً « نَحْوًا » ، والأصل : « فإذا بقي قراءته نحواً من كذا » ^(٥) .

٦- ومنه قول بعض العرب : « قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ » ، أي : « قد كان مطر » .

٧- وجعلوا منه قول الشاعر :

وَكُنْتُ أَرَى كَالْمَوْتِ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ
فَكَيْفَ بَيْنِ كَانَ مَوْعِدُهُ الْحُشْرِ ^(٦)

أراد : « وكنت أرى بين ساعة كالموت » .

٨- وقول الآخر :

يَظَلُّ بِهِ الْحَرْبَاءُ يَمْتُلُّ قَاتِمًا
وَيَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَنِينِ الْأَبَاعِرِ ^(١) .

(١) الأزهية ٢٢٧، ٢٢٨ ، شرح اللمع للأصفهاني ٥٠٦/٢ بتصرف .

(٢) الحديث رواه مسلم في كتاب « اللباس والزينة » ، ويروي : « إن من أشد أهل النار » صحيح مسلم ٣/١٦٧٠ ، والبيهقي في سننه « كتاب الصداق » ٧/٢٦٨ ، وأحمد في مسنده (٤/١٢٨) ورواه البخاري برواية : « إن من أشد الناس » صحيحه ٤/٤٦ ، وفي ذلك تقوية لاستدلال الكسائي .

(٣) والسيدة عائشة : هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق من قريش ، أفقه نساء المسلمين ، وأعلمهن بالدين والأدب ، كانت تكنى بأُم عبد الله من رواية الحديث (ت ٥٨ هـ) انظر الإصابة (٨/١٦) .

(٤) لم أجد هذا الحديث بتلك الرواية إلا عند أبي نعيم الأصبهاني في كتابه « المسند المستخرج على صحيح مسلم » « كتاب الصلاة (٢/٣٢٧) » ، وباقي الروايات بالرفع انظر على سبيل المثال صحيح البخاري كتاب التقصير (١/١٩٨) .

(٥) شرح التسهيل ٩/٣ ، شواهد التوضيح ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٦) البيت من الطويل ينسب لسلمة بن يزيد الجعفي ، وقيل : لليل بنت سلمى من مظانه : شرح التسهيل (٩/٣) ، الكافية الشافية ٣٥٨ ، شواهد التوضيح والتصحيح ١٢٧ ، شرح ابن الناظم ٢٦٠ ، الممع ٢/٤٦٤ ، الدرر ٢/٨٦ . والبين : الفراق والبعد . الشاهد : زيادة « من » في الموجب على رأي الأخفش ومن تابعه .

أراد : « ويكثر فيه حنين الأباعر »^(٢).

* وغير ذلك من الآيات ، والآيات^(٣).

- هذا ، وقد أول المانعون بعض ما استدل به المجيزون على النحو التالي :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ .

جعلوا « مِنْ » في الآية تبعيضية ، والتقدير : « بعضاً أو شيئاً من سيئاتكم »^(٤) فالله - تعالى - وعد على عمل ليس فيه التوبة ، ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السيئات ، وعلى عمل فيه توبة ، واجتناب الكبائر تمحيص جميع السيئات ، يدل عليه قوله - تعالى - في الآية الأخرى : ﴿ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾^(٥) ، فلم يأت بـ « مِنْ » إذن^(٦).

٢ - أما قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ .

- فالجواب عنه : أنها تبعيضية - أيضاً - أي : « يغفر لكم شيئاً من ذنوبكم » ؛ وذلك أنه يحتمل أن يكون المراد بغفران جميع الذنوب قوماً ، وبغفران بعض الذنوب قوماً آخرين ، وهو كذلك ؛ فإن الآية التي فيها « من » لقوم « نوح » فيجوز أن يكون الله قد شرف هذه

(١) البيت من الطويل مجهول القائل وهو في شرح التسهيل ٩/٣ ، الكافية الشافية ٣٥٨ ، شواهد التوضيح ١٢٧ ، شرح ابن الناظم ٢٦٠ ، الهمع ٤٦٤/٢ ، الدرر ٨٦/٢ . اللغة : الحباء : حيوان بري يضرب به المثل في التلون ، الأباعر : جمع بعير ، والشاهد : جواز زيادة « من » في الموجب على رأي الأخفش .

(٢) شرح التسهيل ٩/٣ بتصرف .

(٣) ينظر الأزهية ٢٢٦ وما بعدها ، التهذيب الوسيط ٢٥٩ وما بعدها ، شرح التسهيل ٩/٣ ، البسيط ٨٤٢/٢ ، المساعد ٢٤٩/٢ دراسات لأسلوب القرآن ج ٣ ق ١/٤١٤ وما بعدها .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٨ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ١/٣٠١ .

(٥) سورة النساء من الآية رقم (٣١) ، والآية بتمامها : ﴿ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٨ .

الأمة على قوم « نوح » بغفران جميع الذنوب ^(١).

• وثمت لطيفة نوردها هاهنا تعصيلاً لما سبق إذ الحديث عن غفران الذنوب حيث وقع في خطاب المؤمنين لم تذكر « من » معه كما في قوله تعالى : ﴿ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسْكِنٌ طَيِّبَةٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ ^(٣) ، وقد ذكرت في خطاب الكفار كما في قوله - تعالى - : ﴿ يَنْقُومَنَّا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَءَامِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ^(٤) ، والآية التي نحن بصدددها ، وما ذاك إلا للفرقة بين الخطابين ؛ لئلا يسوي بين الفريقين في الوعد ^(٥).

- وقيل : « مِنْ » هنا للسببية ، وضعفه من نقله ^(٦).

٣- كما أجيب عن قوله - تعالى - : ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ .

- بأن « مِنْ » في « من جبال » للتبويض على معنى : « أن الجبال برد ينزل بعضها » ^(٧).

(١) الصفوة الصفية ج ١ ق ١ / ٣٠٠ ، دراسات لأسلوب القرآن ج ٣ ق ١ / ١٧٤ بتصرف .

(٢) سورة الأحزاب من الآية رقم (٧١) ، والآية بتمامها : ﴿ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ .

(٣) سورة الصف من الآية رقم (١٢) ، والآية بتمامها : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسْكِنٌ طَيِّبَةٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ .

(٤) سورة الأحقاف من الآية رقم (٣١) ، والآية بتمامها : ﴿ يَنْقُومَنَّا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَءَامِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .

(٥) دراسات لأسلوب القرآن ج ٣ ق ١ / ١٧٤ بتصرف .

(٦) الأزهية ٢٢٩ .

(٧) الأزهية ٢٢٨ ، شرح اللمع للأصفهاني ٥٠٦ / ٢ ، البيان في غريب القرآن ١٩٨ / ٢ .

وجعلها الأصفهاني بيانية ، كما في قولهم : « خاتم حديد ، وخاتم من حديد »^(١) ، وقيل : هي لا ابتداء الغاية^(٢) .

و « مِنْ » في « من برد » بيانية - أيضًا - عند الأصفهاني^(٣) ، وقيل : لتبين الجنس ؛ لأن جنس تلك الجبال جنس البرد ، كما تقول : « الثياب من خز »^(٤) ، وقيل : للتبعيض على معنى ينزل بعض البرد^(٥) .

٤ - أما حديث رسولنا الكريم ﷺ : « إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ » فأقول : من الواضح كونها للتبعيض فيه على معنى : « إن بعض هؤلاء المعذنين المصورون » ؛ إذ لا شك في أنهم ليسوا وحدهم الأشد ، بل هناك من هو أشد - أيضًا - من مقترفي الكبائر ، والسحرة ، والكفرة ، والمردة وغيرهم .

٥ - وكذا لا شك في كونها للتبعيض في قول السيدة عائشة - رضي الله عنها - على معنى : « فإذا بقي بعض أو شيء من قراءته نحو من كذا » ، يعضد ذلك أن جل رواياته بالرفع ، ومنها رواية البخاري ، ولم يوجد بتلك الرواية إلا عند أبي نعيم الأصبهاني - كما مر - وحينئذ لا أدري أين وجد ابن مالك رواية النصب تلك عند البخاري حتى يقول : « أخرجه البخاري ، وضبطه بضبط من يعتمد عليه بنصب » نحوًا « على زيادة » من « ، وجعل قراءته فاعلاً ناصبًا » نحوًا «...»^(٦) ؟! فلعله وقع على ذلك في مرجع غير الذي

(١) شرح اللمع للأصفهاني ٥٠٦/٢ .

(٢) شرح اللمع للواسطي ٨٨ .

(٣) شرح اللمع للأصفهاني ٥٠٦/٢ .

(٤) الأزهية ٢٢٨ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١٩٨/٢ .

(٥) الأزهية ٢٢٨ ، شرح اللمع للواسطي ٨٨ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١٩٨/٢ .

(٦) شرح التسهيل ٩/٣ .

وصل إلينا ، فمن حفظ حجة على من لم يحفظ ، أو كان الاختلاف من سهو النسخ .

٦- أما قول العرب : « قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ » .

- فقد قيل فيه : زيدت « مِنْ » هنا على سبيل الحكاية ، كأنه سئل : هل كان من مطر ؟ فأجيب : « قد كان من مطر » ^(١) .

- وقيل : « من » لبيان الجنس ، و « كان » تامة ، وفاعلها محذوف ، والتقدير : « قد كان كائن من مطر » ، وجاز حذفه ؛ لتقدم « كان » الدالة عليه مبالغة فيه ، وتكثيراً له كقوله - تعالى - : « فغشيهم من اليم ما غشيهم » ^(٢) .

- وقيل : « من » للتبعض ، كأنك قلت : « قد كان شيء من مطر » ، والجار والمجرور في محل الصفة ^(٣) .

- أما قوله : « وَكُنْتُ أَرَى كَأَلَمْتُ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ » ، وقوله : « وَيَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَنِينِ الْأَبَاعِرِ » .

- فيقول ابن النازم فيهما : « ولا حجة فيهما ؛ لإمكان كون « من » في البيت الأول لا ابتداء الغاية ، والكاف قبلها اسم ، والمعنى : « وكنت أرى من بين ساعة حالاً مثل الموت » على حد قولهم : « رأيت منك أسداً »

وفي البيت الثاني لبيان الجنس ، وهي متعلقة بالاستقرار في موضع نصب على الحال من فاعل « يكثر » ، وهو ضمير ما دل عليه العطف على « يظل به الحرباء » كأنه قيل : « ويكثر فيه شيء من حنين الأباعر » ^(٤) .

* من العرض السابق يخلص البحث إلى موافقة الكيشي وجمهور البصريين في عدم جواز

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٤ / ٢ ، الصفوة الصفية ج ١ / ١ / ٣٠١ .

(٢) التوطئة ٢٤٣ ، وصف المباني ٣٢٥ ، المغني ٣٢٣ / ١ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٤ / ٢ .

(٤) شرح الألفية ٢٦٠ ، ٢٦١ .

زيادة « مِنْ » إلا في غير الموجب ؛ مراعاة للمعنى ، والفائدة الحاصلة مع زيادتها ؛ إذ الإعراب - كما هو معلوم - فرع المعنى ، فضلاً عن عدم صمود أدلة المانعين أمام التأويل والتقدير الذي ينساب مع المعنى ويأزره ، دون تكلف أو تناقض ، ومع أن الأصل عدم التأويل إلا أن الواقع يحتمه ، والمعنى يقتضيه ، انظر لقول الشاعر : « وكنت أرى كالموت من بين ساعة » هل أفادت « مِنْ » فيه تأكيد الاستغراق أو النص عليه على حد مذهبهم ؟ !! إذن فالقول بجواز زيادتها في الموجب قول مرجوع انتهى البحث إلى عدم موافقته .

دلالة « الواو » على الترتيب في ميزان النحويين^(١)

* الواو : أصل حرف العطف ؛ لدلالاتها على الاشتراك فقط عند المحققين ، وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على هذا ، ألا ترى : أن الفاء توجب الترتيب والتعقيب ، و « أو » للشك ، و « بل » للاضراب ، فلما كانت في هذه الحروف زيادة معنى على حكم العطف صارت في المعنى كالمركبة ، وكذا « الواو » صارت بدلالاتها المفردة كالبيسط ، والمفرد البسيط أصل للمركب ، وسابق عليه^(٢).

• اتفق النحويون على إفادتها الجمع والاشتراك بين الشيئين أو الأشياء في حكم واحد^(٣) ، أما إفادتها الترتيب بين معطوفيها فقد كان محل خلاف بينهم قال فيه الكيشي : « أما « الواو » فقد اختلفَ فيها ، فذهب سيبويه^(٤) ، والمبرد^(٥) ، محققوا الأصول إلى أنها للاشتراك المطلق من غير ترتيب ، وأبو عبيدة^(٦) ،

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ١/ ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، معاني الحروف للرماني ٥٩ ، سر الصناعة ٢/ ٦٣٢ ، الفوائد والقواعد للثميني ٣٧٧ ، البيان شرح اللمع ٢٩٥ ، شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٧٤ ، التبصرة ١/ ١٣١ ، كشف المشكل لعلي ابن سليمان الحيدرة اليمنى ٣٩٨ ، شرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٢١ ، توجيه اللمع ٢٨٤ ، البديع ج ١/ ٢٠٦ ، البسيط ١/ ٣٣٤ ، أسرار العربية ٣٠٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٠٥ ، شرح التسهيل ٣/ ٢٠٨ ، شرح الكافية ٤/ ٤٠٥ ، شرح ابن الناظم ٣٧١ ، رصف المباني ٤١٠ ، الارتشاف ٤/ ١٩٨١ ، الجنى الداني ١٥٨ ، الفاخر للبعلي ٢/ ٨١٣ ، الصفوة الصفية ج ١/ ٧٤٦ ، الباب ١/ ٤١٧ ، المغني ٢/ ٣٥٤ ، المساعد ٢/ ٤٤٤ ، التصريح ٢/ ١٥٦ ، الممع ٣/ ١٨٥ ، شرح الأشموني ومعه الحاشية والعيني ٣/ ١٣٤ .

(٢) ينظر علل الوراق ٣٧٧ ، أسرار العربية ٣٠٢ ، الصفوة الصفية ج ١/ ٧٤٦ ، الباب ١/ ٤١٦ بتصرف .

(٣) يراجع في ذلك جميع المراجع الواردة في هامش (١) .

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٤٣٧ ، ٤٣٨ .

(٥) المقتضب ١/ ١٤٨ .

(٦) لم أعثر فيما تحتي يدي من مراجع على أي نص يوحى من قريب أو بعيد إلى نسبة هذا القول إلى أبي عبيدة ، ولست أدري على أي وجه اعتمد الكيشي تلك النسبة « وأبو عبيدة هو : معمر بن المثني البصري اللغوي أخذ عن يونس ، وأبي عمرو بن العلاء ، من مصنفاته : مجاز القرآن ، وفعل وأفعل (ت ٢٠٩ هـ) على خلاف : انظر البغية (٢/ ٢٩٥) ، والمزيد من الإيضاح ينظر ص ٩٤ وما بعدها من هذا البحث .

والفراء^(١)، وثعلب^(٢) إلى أنها للجمع مع الترتيب، ودليل الأولين وجوه : ، وللآخرين أدلة :^(٣) .

* ويلاحظ أن الكيشي لم يقتصر على حد إيراد الخلاف، وتأصيله، ونسبته، بل أورد أدلة كل فريق على قوله، وسأورد ذلك بعد قليل، وافترض ما تراءى له من اعتراضات، وردود أضفت على النص سَمْتًا علميًا منهجيًا، وروحًا منطقية جدلية دَعَمَتُ الرأي المختار، وَخَلُصَتْ إلى إقراره وتأكيدِه، وأوحت باختياره القول بإفادتها الجمع المطلق من غير ترتيب، سَنَنَهُ في ذلك سَنَنَ جمهور النحويين^(٤)، يقول سيبويه : « وذلك قولك : « مررت برجل وحمار » ، فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار، كأنك قلت : « مررت بهما » ، والنفي في هذا أن تقول : « ما مررت برجل وحمار » أي : « ما مررت بهما » ، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء؛ لأنه يجوز أن تقول : « مررت بزيد وعمرو » ، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيدًا، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة، فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني، فإذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا أجبته على أيهما شئت^(٥) .

- وبذلك - أيضًا - قال ابن جني^(٦)، والأصفهاني^(٧)، وعمر بن إبراهيم الكوفي^(٨)،

(١) ينظر في نسبة ذلك للفراء، وثعلب البيان شرح اللمع ٢٩٥، شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٠٥، الجنى الداني ١٥٨، توضيح المقاصد ٢/ ٩٩٧، التصريح ٢/ ١٥٦، اللمع ٣/ ١٨٥، وينظر أيضًا صُلُحُ البحث حيث مناقشة ذلك، ومراجعة المعاني، والمجالس .

(٢) وثعلب هو : أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني إمام الكوفيين، كان يعتمد على سلمة بن عاصم في النحو، له المجالس والمصون وغيرهما (ت ٢٩١ هـ) انظر البغية (١/ ٣٩٦) .

(٣) الإرشاد ٣٨٩ .

(٤) يراجع في ذلك جميع الواردة في هامش (١) .

(٥) الكتاب ١/ ٤٣٧، ٤٣٨ .

(٦) سر الصناعة ٢/ ٦٣٢ .

(٧) شرح اللمع ٢/ ٥٧٤ .

(٨) البيان شرح اللمع ٢٩٥، والشريف هو : عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد العلوي الزيدي الكوفي أبو البركات من أئمة النحو والفقه والحديث، من مصنفاته : شرح اللمع وغيره (ت ٥٣٩ هـ) البغية ٢/ ٢١٥ .

وابن يعيش^(١)، والصميري^(٢)، وعل بن سليمان الحيدرة اليمني^(٣)، وابن خروف^(٤)،
والعكبري^(٥)، والخوازمي^(٦)، وابن الأثير^(٧)، وابن الخباز^(٨)، وأبو البركات الأنباري^(٩)،
والشلوبين^(١٠)، وابن الحاجب^(١١)، وابن عصفور^(١٢)، وابن مالك^(١٣)، وابن
الناظم^(١٤)، وابن أبي الربيع^(١٥)، والرضي^(١٦)، والنيلي^(١٧)، وابن هشام^(١٨)، وابن
عقيل^(١٩)، والشيخ خالد الأزهرى^(٢٠)، والسيوطي^(٢١)، والأشموني^(٢٢).

(١) شرح المفصل ٩٠ / ٨.

(٢) التبصرة ١ / ١٣١، والصميري هو: عبد الله بن علي بن إسحاق، أبو محمد الصميري، كان عالمًا بالنحو، إمامًا في
اللغة من مصنفاته: التبصرة والتذكرة (ت ٤٥١ هـ) أنباه الرواة ٢ / ١٢٣، البغية ٢ / ٤٩.

(٣) كشف المشكل ٣٩٨، والحيدرة هو: علي بن سلمان بن أسعد بن إبراهيم بن علي بن نعيم الحارثي المدني، أبو الحسن
حيدرة اليمني، إمام في اللغة، والنحو، والقراءات صنف: كشف المشكل في النحو وغيره (ت ٥٩٩ هـ) البغية
٢ / ١٨٦.

(٤) شرح الجمل ١ / ٣٢١.

(٥) اللباب ١ / ٤١٧، ٤١٨.

(٦) ترشيح العلل ٢٨٦.

(٧) البديع ج ١ ق ٢ / ٣٥٦.

(٨) توجيه اللمع ٢٨٤، وابن الخباز هو: أحمد بن الحسين بن أحمد شمس الدين بن الخباز الإربلي الموصل الحنفي الضرير،
علامة زمانه في النحو، والعروض، واللغة، والفقه والفرائض، من مصنفاته توجيه اللمع، النهاية (ت ٦٣٧ هـ)
البغية ١ / ٣٠٤.

(٩) أسرار العربية ٣٠٢.

(١٠) التوطئة ١٩٦.

(١١) الإيضاح ٢ / ٢٠٥، ٢٠٦.

(١٢) شرح الجمل ١ / ٢٣٠.

(١٣) شرح التسهيل ٣ / ٢٠٨.

(١٤) شرح ابن الناظم ٣٧١.

(١٥) البسيط ١ / ٣٣٤.

(١٦) شرح الكافية ٤ / ٤٠٥.

(١٧) الصفوة الصفية ج ١ ق ٢ / ٧٤٦.

(١٨) المغني ٢ / ٣٥٤.

(١٩) المساعد ٢ / ٤٤٤.

(٢٠) التصريح ١ / ١٥٦.

(٢١) اللمع ٣ / ١٥٨.

(٢٢) شرح الأشموني ٣ / ١٣٤.

- واحتجوا لصحة مذهبهم بالقياس والسماع :

- أما القياس فمن طريق :

١- أن الواو في العطف نظير التثنية ، فكما أن التثنية لا ترتب فكذلك العطف ، وإنما كان العطف نظير التثنية من قِبَلِ أن الاسمين إذا اتفقنا لم يجز إلا التثنية ، يقال : « جاءني الزيدان » ، ولا يقال : « جاءني زيد وزيد » ، فإذا اختلفا لم يكن إلا العطف فيقال : « جاءني زيد وعمرو »^(١).

٢- استعمالها حيث لا يتصور فيه الترتيب ، نحو : « المال بين خالد وعادل ، وسيان زياد وهشام ، وتضارب زيد وعمرو » ، فالبينة ، والتسوية ، والافتعال أمور تقتضي في حصولها أكثر من واحد ، ولا تقوم إلا بمتعدد ومعطوف بالواو ، ولا يتصور فيها حينئذ الترتيب ؛ لاستحالة حصول أي واحد منها من طرف وحده ثم من الطرف الثاني ؛ ولذا لم يجز وقوع الفاء المرتبة موقعها^(٢).

٣- استحالة استعمالها في المجازاة لما كان الجواب فيها مرتباً على الشرط ، نحو : « إن دخلت الدار فأنت طالق » ، وفي المسببات نحو : « أعطاني فشكرته » ، واستعمال الفاء فيهما ؛ إذ لو كانت مرتبة تسمع استعمالها ، وجاز فيهما^(٣).

٤- أنها لو كانت للترتيب لوجب أن يكون القائل : « رأيت زيداً وعمراً » ، ثم علم أنه رآهما معاً كاذباً ، وليس كذلك بالإجماع^(٤).

٥- أنها - أيضاً - لو اقتضت الترتيب لكان قولهم : « رأيت زيداً وعمراً بعده » تكريراً ، و « رأيت زيداً وعمراً قبله » تناقضاً ، فلما لم يكن كذلك بالإجمال ، صح القول بعدم إفادتها

(١) البيان ٢٩٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٩١ ، التبصرة ١ / ١٣١ ، شرح اللمع للواسطي ١١٦ ، الإرشاد ٣٩١ ، الباب ١ / ٤١٨ ، الهمع ٣ / ١٥٨ بتصرف .

(٢) الإرشاد ٣٨٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٣٠ ، الفاخر شرح جمل الجرجاني ٢ / ٨١٤ بتصرف .

(٣) الباب ١ / ٤١٨ ، ترشيح العلل ٢٨٧ ، الفاخر ٢ / ٨١٤ بتصرف .

(٤) المحصول في علم أصول الفقه للرازي ١ / ١٦١ بتصرف .

الترتيب^(١).

٦- أنها لو كانت للترتيب موضوعة لم تكن أبداً إلا مرتبة ، وظهورها غير مرتبة - في بعض الأحيان - دليل عدم وضعها لذلك^(٢).

وَأَمَّا السَّمْعُ فَذَلِكَ :

١- قوله - تعالى - : ﴿ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾^(٣) ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾^(٤) ، والقصة واحدة ، فلو كانت للترتيب لما جاز ذلك^(٥).

٢- وقوله - تعالى - : ﴿ يَمْرَيْمُ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾^(٦) ؛ فقدم السجود على الركوع مع كونه مؤخراً عنه اعتناءً به واستحساناً ، ولولا أنها لا ترتب لما جاز هذا^(٧).

٣- وقوله - تعالى - : ﴿ فَجَعَلْنَا عَلَيْهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ ﴾^(٨) ، إذ الإمطار قبل جعل الأعالي أسافل .

٤- ما روي من أن الصحابة - رضوان الله عليهم - سألوا النبي - ﷺ - حين أرادوا

(١) شرح المفصل ٨/ ٩٢ ، الإرشاد ٣٨٩ ، المحصول ١/ ١٦٠ .

(٢) رصف المباني ٤١١ بتصرف .

(٣) سورة البقرة من الآية رقم (٥٨) ، والآية بتمامها : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

(٤) سورة الأعراف من الآية رقم (١٦١) ، والآية بتمامها : ﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

(٥) شرح اللمع للواسطي ١١٦ ، الإرشاد ٣٨٩ بتصرف .

(٦) سورة آل عمران من الآية رقم (٤٣) ، والآية بتمامها : ﴿ يَمْرَيْمُ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ .

(٧) البيان ٢٩٦ ، ترشيح العلل ٢٨٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣١ ، شرح الكافية ٤/ ٤٠٥ .

(٨) سورة الحجر الآية رقم (٧٤) .

السعي بين الصفا والمرة : بِأَيِّهَا تَبْدَأُ ؟ فقال : « اِبْدَأُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ » ^(١) ، ولو كانت للترتيب لما اشتبه ذلك على أهل اللغة ^(٢) .

٥ - قول الشاعر :

أُغْلِي السَّبَاءَ بِكُلِّ أَذْكَنَ عَاتِقٍ أَوْجُونََةٍ قُدَحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا ^(٣)
إذ من المعلوم أن فض الختام لا يكون إلا بعد القَدَح ^(٤) .

٦ - وقول الآخر :

بِهَالِيلٍ مِنْهُمْ جَعْفَرٌ وَابْنُ أُمِّهِ عَلِيٌّ وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ الْمُتَخَيَّرُ ^(٥)
ولو كانت للترتيب لقدم النبي ﷺ على جعفر وابن أمه .
• وغير ذلك من الآيات والأبيات ^(٦) .

- هذا وقد نسب الكيشي القول بإفادتها الترتيب : (١) لأبي عبيدة : وهو أمر فيه نظر ؛ إذ

(١) الحديث : رواه مسلم عن جابر بلفظ « ابدأ » في كتاب الحج (٢/ ٨٨٨) ، الدارمي في سننه « كتاب المناسك » ٤٦/ ٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى (كتاب الحج) ٩٣/ ٥ ، ورواه بلفظ « ابدأوا » أحمد في مسنده (١٢/ ١٠٦) ، والبيهقي في كتاب الطهارة (١/ ٨٥) ، ورواه بلفظ « نبدأ » مالك في الموطأ كتاب الحج (١/ ٣٧٢) ، وأبو داود في سننه كتاب المناسك ٨١٨/ ٢ .

(٢) الإرشاد ٣٩١ ، المحصول ١/ ١٦١ .

(٣) البيت من الكامل للبيد بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٧٥ ، سر الصناعة ٢/ ٦٣٢ ، شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٧٤ ، شرح المفصل ٨/ ٩٢ ، الباب ١/ ٤١٧ ، أسرار العربية ٣٠٣ ، شرح ابن الناظم ٣٧١ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٠٥ ، الفاخر للبعلي ٢/ ٨١٤ ، رصف المباني ١١٠ . اللغة : أغلى : اشترى غاليا ، السباء : الخمر ، أذكن : أسود ، عاتق : خالص كالجون : نبات يضرب إلى السواد من خضرته ، قدحت : عزف منها ، فض ختامها : كسرت طينتها . الشاهد : « وفض ختامها » إذ لم تفد الواو الترتيب لعطفها متقدما على متأخر ففض الختام يكون قبل القدح .

(٤) شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٧٤ ، شرح المفصل ٨/ ٩٢ ، الباب ١/ ٤١٧ ، شرح الكافية ٤/ ٤٠٥ بتصرف .

(٥) البيت من الطويل لحسان بن ثابت - رضي الله عنه - في ديوانه ٨٢ ، كشف المشكل ٣٩٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ، والخزانة ٦/ ٣٠٤ ، اللغة : البهاليل : جمع بهلول ، وهو السيد الجامع لكل خير . والشاهد : عدم دلالة الواو على الترتيب ؛ إذ لو كانت مرتبة لقدم الرسول ﷺ - على من قبله (جعفر وابن أمه) .

(٦) شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٧٤ ، شرح اللمع للواسطي ١١٧ ، البيان ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، رصف المباني ٤١١ ، شرح الكافية ٤/ ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، المساعد ٢/ ٤٤ .

لست أدري على أي وجه اعتمد الكيشي تلك النسبة ، فلقد راجعت جميع ما وقع تحت يدي من مصنفات هذا العلم ^(١) ، فلم أعثر في أي منها على أي نص يوحى من قريب أو بعيد بذلك ، مع تضافرها جميعها في أمر النسبة لغيره كالفراء ، وثعلب ، وغلّامه ، وغيرهم ، وذلك أمر (أعني تفرد به) بأمرك تلك النسبة في هذا المجال البحثي) يجعل البحث يذهب إلى أنه ربما نسبها لأبي عبيد ^(٢) ، ثم زيدت التاء تحريفاً وتصحيحاً ، ومثل ذلك كثير ، وقد شُهرَ هذا القول عن أبي عبيد ، ونسبه بعضهم له دون أبي عبيدة ^(٣) .

ومما يقوي هذا (أعني أمر التحريف والتصحيح) تقديم أبي عبيدة على الفراء ، والكيشي دائماً ملتزم بالترتيب لا يتعدى الطريقة العلمية المنهجية ، ولا الروح الجدلية المنطقية .

أضف إلى ذلك أنه ليس من البعيد أو الغريب أمر الأخطاء المطبعية ^(٤) .

(٢) أما أمر النسبة للفراء ، وثعلب فأمر فيه - أيضاً - نظر وتجاوز تبع فيه الكيشي مَنْ سبقه من النحويين الذين أوردوا الخلاف في مصنفاتهم ، وَأَصْلُوه ، ونسبوه ؛ ذاك أنه قد ورد في معاني الفراء : « فأما الواو : فإن شئت جعلت الآخر هو الأول ، والأول هو الآخر ، فإذا قلت : « زرت عبد الله وزيداً » ، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة » ^(٥) .

• وذلك صريح في دفع مما نسب إليه ، ونقضه ، وإقرار موافقته للجمهور .

(ب) أما المجالس فقد كان ذاك - أيضاً - أمرها ، فقد ورد فيها قول ثعلب : « إذا قلت : « قام زيد وعمرو » ، فإن شئت كان « عمرو » بمعنى التقديم على « زيد » ، وإن شئت كان

(١) يراجع على سبيل المثال لا الحصر : شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٧٤ ، التبصرة ١/ ١٣١ ، كشف المشكل لعللي ابن سليمان الحيدرة اليمنى ٣٩٨ ، شرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٢١ ، توجيه اللمع ٢٨٤ ، البديع ج ١ م ٢/ ٣٥٦ ، البسيط ١/ ٣٣٤ ، أسرار العربية ٣٠٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٠٥ ، شرح التسهيل ٣/ ٢٠٨ ، شرح الكافية ٤/ ٤٠٥ ، شرح ابن الناظم ٣٧١ ، رصف المباني ٤١٠ ، الارتشاف ٤/ ١٩٨١ ، الجنى الداني ١٥٨ ، الفاخر للبعلي ٢/ ٨١٣ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ٢/ ٧٤٦ ، الباب ١/ ٤١٧ .

(٢) أبي عبيد هو : القاسم بن سلام ، كان أبوه مملوكاً رومياً ، أخذ عن أبي زيد ، وأبي عبيدة ، والأصمعي وغيرهم من مصنفاته : الغريب المصنف ، ومعاني القرآن (ت ٢٢٣ هـ) على خلاف ، انظر البغية (٢/ ٢٥٤) .

(٣) ينظر إرشاد الفحول (١/ ١١٣) .

(٤) انظر على سبيل المثال الإرشاد ص ٤٤٥ القول في « لن » أبسيطة أم مركبة ؟

(٥) معاني القرآن ١/ ٣٩٦ .

بمعنى التأخير ، وإن شئت كان قيامها معاً ^(١) .

• ولربما كان هذا قول غلامه فنسب إليه ظناً أنه إنما منه أخذه .

- الأمر الذي يجعل البحث يؤكد على أن النحو العربي بحاجة إلى مراجعة أصوله من مدوناته الأولى ، ومن مصنفات علمائه مباشرة عند وجودها ، وإعمال العقل والفكر والبحث والتنقيب في بطون أمهات الكتب النحوية الموثوق بها عند فقد شيء منها ؛ لتصويب بعض ما ذكره المتأخرون من النحويين في مؤلفاتهم من آراء بعض المتقدمين ، كما يجعل - أيضاً - من الضروري اتجاه الباحثين وجهة أخرى غير تلك التي درجوا عليها من محاولة التوفيق بين آراء البصريين والكوفيين أحياناً ، أو محاولة ردها ، ونسبتها إلى الشذوذ والندور والوهن تارة أخرى ، بل يجب أولاً التثبيت من كل رأي نسب إليهم بمراجعة مصنفاتهم مباشرة ، ثم لياخذ البحث مساره ، وحقه بعدُ .

- هذا ، وكما تضافرت تلك المصنفات في أمر النسبة للفراء وثعلب ، تضافرت - أيضاً - على نسبته لكثيرين : كالكسائي ^(٢) ، والشافعي ^(٣) ، وقطرب ^(٤) ، وهشام ^(٥) ، والربعي ^(٦) ، وأبي جعفر الدينوري ^(٧) ، والزاهد غلام ثعلب ^(٨) ، وابن درستويه ^(٩) .

(١) مجالس ثعلب ٣٨٦/٢ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٤٠٥/٤ .

(٣) البيان ٢٩٦ ، توجيه اللمع ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، البسيط ٣٣٥/١ ، المغني ٣٥٤/٢ ، والشافعي : هو محمد بن إدريس ابن العباس بن عثمان القرشي أبو عبد الله ، غير خفي أمره ، من تصانيفه : الأم ، الرسالة أحكام القرآن (ت ٢٠٤هـ) انظر : هدية العارفين ص ٩ .

(٤) توضيح المقاصد ٩٩٧/٢ ، الارتشاف ١٩٨١/٤ ، ١٩٨٢ ، المغني ٣٥٤/٢ ، التصريح ١٥٦/٢ ، اللمع ١٨٥/٣ ، الأشموني ١٣٤/٣ ، وقطرب هو : محمد بن المستنير أبو علي ، لازم سيويه ، وهو من لقبه بقطرب ، أخذ عن عيسى بن عمر ، كان معتزلياً من مصنفاته المثلث ، والنوادر (ت ٢٠٦هـ) انظر البغية (١/٢٤٢ ، ٢٤٣) .

(٥) المغني ٣٥٤/٢ ، المساعد ٤٤/٢ ، اللمع ١٨٥/٣ .

(٦) شرح الكافية ٤٠٥/٤ ، الارتشاف ١٩٨١/٤ ، ١٩٨٢ ، المغني ٣٥٤/٢ ، توضيح المقاصد ٩٩٧/٢ ، الأشموني ١٣٤/٣ ، الربعي هو : علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي ، أبو الحسن الزهري ، أخذ عن السيرافي ، ولزم الفارسي عشر سنين ، وكان يحفظ كثيراً من أشعار العرب (ت ٤٢٠هـ) البغية : ١٨١/٢ ، ١٨٢ ، ونشأة النحو ١٢٢ .

(٧) الارتشاف ١٩٨١/٤ ، اللمع ١٨٥/٣ ، أبو جعفر هو : أحمد بن جعفر الدينوري ، أبو علي ، ختن ثعلب ، أخذ عن المازني كتاب سيويه ، وعن المبرد ، من مصنفاته : المذهب في النحو ، ضمائر القرآن (ت ٢٨٩هـ) انظر البغية (١/٣٠١) .

(٨) الارتشاف ١٩٨١/٤ ، ١٩٨٢ ، المغني ٣٥٤/٢ ، المساعد ٤٤٤/٢ ، اللمع ١٨٥/٣ ، غلام ثعلب هو : محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم أبو عمرو الزاهد اللغوي ، من مصنفاته : اليواقيت ، وشرح الفصيح (ت ٣٤٥هـ) انظر البغية (١/١٦٤) .

(٩) شرح الكافية للرضي ٤٠٥/٤ .

وفي نسبة هذا القول - أيضًا - للشافعي نظر ؛ إذ لم يرد ذلك عنه لا إيجاباً ولا تصريحاً - على حد ما أعلم - فكل ما قاله في هذا الصدر بعد ذكره قوله - تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ ^(١) ، الآية : « تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - وَبَدَأَ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ ، وَذَكَرَ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ مَعًا ، فَأَحَبُّ أَنْ يُبْدَأَ بِالْيَمَنِ ، وَإِنْ بَدَأَ بِالْيُسْرَى فَقَدْ أُسِيءَ وَلَا إِعَادَةَ » ^(٢) .

- فالظاهر إذن أن نسبة هذا القول إليه إنما نتجت من جعله الترتيب فرضاً في الوضوء ، ولم يأخذه الشافعي - طبقاً لما ورد - من الواو ، بل من الآية ، وفعل الرسول - ﷺ - ؛ إذ ذاك ظاهر لفظه .

- وقد احتج أصحاب هذا المذهب - أيضًا - بالقياس والسماع :

- أما القياس فمن طريق :

أن للترتيب على سبيل التعقيب حرفاً وهو « الفاء » ، وعلى سبيل التراخي حرفاً وهو « ثم » ، ومطلق الترتيب وهو : القدر المشترك بين هذين النوعين معنى معقول - أيضًا - يستحق التعبير عنه بحرف ، والواو صالحة لذلك ، مستعملة فيه ، فوجب كونها للترتيب ^(٣) .

كما أنه إذا قيل : « رأيت زيداً وعمراً » فإن الترتيب يستدعي سبباً ، والترتيب في الوجود صالح له ، فوجب كونه سبباً له إلى أن يذكر الخصم سبباً آخر ^(٤) .

(١) سورة المائدة من الآية رقم (٦) ، والآية بتمامها : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ .

(٢) الأم ١/ ٢٦ .

(٣) المحصول ١/ ١٦٢ ، الإرشاد ٣٩٢ ، الفاخر ٢/ ٨١٥ بتصرف .

(٤) المحصول ١/ ١٦٣ ، الهمع ٣/ ١٨٥ .

- أما السماع فمنه :

(١) ما روي من أن الصحابة - رضوان الله عليهم - سألوا النبي - صلى الله عليه - وسلم حين أرادوا السعي بين الصفا والمروة بأيهما نبدأ ؟ فقال : « ابدأ بما بدأ الله به »^(١) فلو لم تكن لذلك لما أمرهم أن يبدأوا بالأول^(٢) .

(٢) ما صح من أن رجلاً قام عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : « مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ اهْتَدَى ، وَمَنْ عَصَاهُمَا فَقَدْ غَوَى » فقال - ﷺ - : « بِئْسَ خَطِيبُ الْقَوْمِ أَنْتَ » قُلْ : « وَمَنْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى »^(٣) ، فلو كانت لمطلق الجمع لم يكن فرق بين الكلامين^(٤) .

(٣) ما جاء في الأثر من أن سيدنا عمر بن الخطاب^(٥) - رضي الله عنه - سمع شاعراً يقول :

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ أَنْ تَجْهَزْتَ غَازِيًا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا^(٦) .

فقال له : « لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك » فهذا دليل على أن الترتيب مراعى فيها .

(١) مضى تخريج هذا الحديث ص ٩٤ .

(٢) البيان ٩٢٧ ، شرح المفصل ٩٣ / ٨ .

(٣) الحديث بتلك الرواية لم يوجد إلا عند الحافظ ابن حجر فتح الباري (١٢ / ١٠٦) ، ورواه مسلم بلفظ : « بِئْسَ الخطيب أنت » في كتاب الجمعة (٢ / ٥٩٤) ، والحاكم في المستدرک کتاب الجمعة (١ / ٢٨٩) ، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الطهارة (١ / ٨٦) .

(٤) شرح المفصل ٩٣ / ٨ ، المحصول ١٦٢ / ١ .

(٥) هو : عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزي بن رباح ، كان إسلامه فتحاً ، يقول ابن مسعود : « ما عبدنا الله جهرة حتى أسلم عمر » ، سباه الرسول الفاروق ، غير خفية مكارمه ومآثره (ت ٢٣ هـ) الإصابة ٥٥٨ / ٤ .

(٦) البيت من الطويل لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ١٦ ، الكتاب ٣٠٨ / ٢ ، البيان شرح اللمع ٩٢٧ ، شرح اللمع للواسطي ١١٧ ، شرح المفصل ٩٣ / ٨ ، المحصول ١٦٢ / ١ ، الإرشاد ٣٩٢ ، الفاخر ٨١٥ / ٢ ، الشاهد : موضح بأعلى .

(٤) ما روى عن ابن عباس رضي الله عنه ^(١) من أنه أمر بتقديم العمرة فقليل له : « كيف تأمرنا بالعمرة قبل الحج وقد قدم الله الحج عليها في التنزيل » ^(٢) .

فقال : « أم تقرؤون الوصية قبل الدين ، ثم تبدأون بالدين » ^(٣) ، فلو لا فهمهم الترتيب منها لما اعترضوا عليه ^(٤) .

- هذا ، وقد رد الجمهور تلك الأدلة وخرجوها على النحو التالي :

أولاً : دليلهم القياسي : عورض هذا الدليل بأن مطلق الجمع معنى معقول - أيضاً - ، أعم من معنى الترتيب ، فالحاجة إليه أدعي .

- فضلاً عن أن للترتيب من حيث الجملة حرفان : « الفاء ، وثم » ، فوجب أن تكون « الواو » لمطلق الجمع ؛ لئلا يخلو من حرف دال عليه ^(٥) .

- ثم إن الابتداء بالذكر لما كان دليلاً على الترتيب ، لم تكن بنا حاجة إلى جعل الواو للترتيب ^(٦) .

- ثانياً : الأدلة السماعية :

- خرج الجمهور ما روي من سؤال الصحابة للرسول - صلى الله عليه وسلم - على الرغبة في الكمال ، والحذر من التقصير ، فلربما وجب غير ما فهموا بدليل شرعي لا لغوي ؛ إذ لا يمتنع أن يرد الشرع بشيء مخالف للغة ، ولولا ذلك لفهموا من غير سؤال ، ولما اشتبه عليهم ؛ إذ هم أهل

(١) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي - رضي الله عنهما - الإمام البحر ، عالم العصر ، أبو العباس الهاشمي ، ابن عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقد دعا له النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يفقهه الله في الدين ، ويعلمه التأويل ، وكان ترجمان القرآن (ت ٦٨) بالطائف تذكرة الحفاظ ١/ ٤٠ ، ٤١ .

(٢) يشيرون إلى الآية رقم (١٩٦) من سورة البقرة : « وأتموا الحجة والعمرة لله » .

(٣) يشير إلى الآية رقم (١١) من سورة النساء : « من بعد وصية يوصي بها أو دين .. » .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٩٣ ، المحصول ١/ ١٦٢ ، ١٦٣ ، الإرشاد ٣٩٢ .

(٥) المحصول ١/ ١٦٤ ، الفاخر ٢/ ٨١٥ بتصرف .

(٦) المحصول ١/ ١٦٤ بتصرف .

اللسان ، وبلغتهم نزل القرآن ، فدل ذلك على أنها للجمع من غير ترتيب ، وذاك لنا لا علينا^(١).

— أما توجيه الرسول — ﷺ — للخطيب فقد كان؛ لأنه كان هناك من يتوهم التسوية بين المقامين ؛ إذ كانوا حديثي عهد بالإسلام ، فأمره بعدم الجمع بينهما في ضمير واحد تعظيماً لله — سبحانه — على وجه النذب والإرشاد إلى الأولوية في أفراد الاسم لله — تعالى — بالذكر ، والتنبية على التعظيم اللائق بجلاله^(٢).

— ثم إن معصية الله — تعالى — ومعصية رسوله — صلى الله عليه وسلم — لا تنفك إحداها عن الأخرى فأين الترتيب إذن^(٣) !!!؟

— أما أثر سيدنا عمر — رضي الله عنه — فمحمول على أن الأدب أن يكون المقدم في الفضيلة مقدم في الذكر^(٤).

وأقول : « إن ذلك إنما كان من عمر — رضي الله عنه — تأليفاً لقلب هذا الشاعر ، وترسيخاً لعقيدة الإسلام في وجدانه ؛ إذ هو عبد ، مولى ، حديث عهد بالإسلام ، لسانه كالسيف ، يغريه المال ، ويؤلف قلبه ، شأنه في ذلك شأن من كان مثله من الموالي ، إذ المال بالنسبة لهم طوق النجاة من ذل العبودية ، وبهذا يكون عمر — رضي الله عنه — قد أرشده إلى عظمة الإسلام دُنياً وأخرى ، وعلمه كيف يصقل المعاني الجليلة بالألفاظ المرتبة المنسقة المنمقة ، وذلك عن طريق الضغط على الوتر الحساس (المال) ، (الإجازة) فيصنع منه مسلماً مؤمناً حقاً يتحرى دينه في قوله وفعله ، ولا ضرر إذ كان المال أول طريقه ، فقد أعطى المصطفى — صلى الله عليه وسلم — المؤلف قلوبهم عطاء من لا يخشى الفقر ، وضرب أروع الأمثلة في الحلم والجود . ولا غرو في ذلك فعمر صنعة المصطفى — ﷺ — ؟؟؟

(١) البيان ٩٢٨ ، شرح المفصل ٩٣ / ٨ ، الإرشاد ٣٩٢ ، الفاخر ٨١٥ / ٢ .

(٢) المحصول ١٦٤ / ١ ، الإرشاد ٣٩٢ .

(٣) المحصول ١٦٣ / ١ ، ١٦٤ بتصرف .

(٤) شرح المفصل ٩٣ / ٨ ، المحصول ١٦٤ / ١ ، الفاخر ٨١٥ / ٢ بتصرف .

أما ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - فهو معارض برد ابن عباس نفسه عليهم ، وبأمره إياهم بالتقديم ، وحاصل رده عليهم أن الظاهر متروك بفعل النبي - ﷺ - في صورتين ، ولو كانت مرتبة لما فعل النبي ذلك - ﷺ - (١) .

* وتعصيذاً لتخريجات الجمهور أورد قول السهيلي في هذا الصدد يقول : « ما تقدم من الكلام ، فتقديمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان ، والمعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء ، إما بالزمان ، وإما بالطبع ، وإما بالرتبة ، وإما بالنسب ، وإما بالفضل والكمال ، فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخلد والفكر بأحد هذه الأسباب ، أو بأكثرها ، سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق ، وكان ترتيب الألفاظ بحسب ذلك ، نعم وربما كان ترتيب الألفاظ بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى كقولهم : ربيعة ومضر . » (٢) .

* من العرض السابق يخلص البحث إلى موافقة الكيشي وجمهور النحويين في أن الواو لمطلق الجمع ، بمعنى أنها تعطف الشيء على مصاحبه ، وسابقه ، ولاحقه ، الأمر الذي يشعر بأن محل الخلاف ليس في إفادة الواو الترتيب ؛ فكلا المذهبين قائل به ، غير أنه عند الجمهور محتمل ، إذ عطف اللاحق أحد دلالات العطف بالواو عندهم - كما سبق - وعند المخالفين مقطوع به لفظاً ومعنى ؛ لذا فإن ما ذكره الموجبون للترتيب من أمثلة للواو رتبت فيها بين معطوفيها لا يطعن بها على الرأي الأول ؛ كما يوضح أن تخريجات الجمهور لها ليست إلا ردًا على طريقة الاستدلال ، لا إنكاراً للترتيب فيها إن احتملته . والله أعلم .

(١) المحصول ١ / ١٦٤ ، الإرشاد ٣٩٢ .

(٢) نتائج الفكر ص ٢٦٦ .

مجيء « أو » بمعنى « الواو »^(١)

* « أو » حرف من حروف العطف يأتي في الكلام لمعانٍ عدة منها : الشك ، والإبهام ، والتخيير ، والإباحة ، والتقسيم^(٢) .

- وقد اختلف العلماء في مجيئها بمعنى الواو على قولين :

أحدهما : امتناع مجيئها بمعنى الواو مطلقاً ، ولم يختَر الكيشي هذا القول ؛ إذ قال : « أما « أو » فتكون للشك ... ، وللتخيير ... ، وللإباحة ، وقد تجيء للجمع كالواو قال :

فَكَانَ سِبَّانٍ أَنْ لَا يُسَرَّ حُورًا نَعْمًا أَوْ يَسَرَّ حُورُهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ^(٣)

تشبيهاً بالإباحية المجامعة للجمع »^(٤) .

* فهذا النص يفصح من الوهلة الأولى عن مذهب الكيشي في هذا الخلاف ، ذاك المذهب الوسطي الذي لا يرى امتناع مجيئها بمعنى الواو مطلقاً ، والذي - أيضاً - لا يرى جواز مجيئها بمعنى الواو مطلقاً ، بل الذي يري جواز ذلك على قلة طرداً للباب ، وسدّاً للذريعة ،

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ٣ / ١٨٤ ، معاني الحروف للرماني ٨٧ ، الخصائص ٢ / ٤٦٢ ، المقتصد ٢ / ٩٣٩ ، شرح اللمع للأصفهاني ٢ / ٤٧٨ ، أمالي ابن الشجري ٣ / ٧٧ ، الإنصاف ٢ / ٤٧٨ ، اللباب ٢ / ٤٢٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٣٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٢٢ ، شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٢٣ ، الارتشاف ٤ / ١٩٩١ ، اتلاف النصرة ١٤٨ ، الهمع ٣ / ٢٠٤ .

(٢) الارتشاف ٤ / ١٩٩١ ، الجني الداني ٢٢٧ ، توضيح المقاصد ٢ / ١٠١٠ .

(٣) البيت من البسيط لأبي ذؤيب الهذلي ، وهو في كتاب الشعر ٢ / ٥٣٤ ، الخصائص ١ / ٣٤٨ ، المقتصد ٢ / ٩٣٩ ، البيان شرح اللمع ٣٠٢ ، رصف المباني ١٣٢ ، شرح الكافية ٤ / ٤٢٣ ، المساعد ٢ / ٤٥٩ ، الخزانة ٥ / ١٣٤ وقد رآه البغدادي ملفقاً من بيتين هما :

وقال راعهم سيان سيركم وأن تقيموا بها واغبرت السوح
وكان مثلين ألا يسرحوا نعما حيث استرادت مواشيهن وتسريح

واللغة : سيان : مثلان ، يسرحوا : يرعوا ، النعم : المال المرعي ، اغبرت : اسودت ، السوح : النواحي . والشاهد : مجيء « أو » بمعنى « الواو » بقرينة « سيان » فإنها لا يُستعمل بها إلا الواو .

(٤) الإرشاد ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

وحفظاً للأصل الوضعي .

- يدل على ذلك : قوله : « وقد تجيء » وغير خفي ما في هذا من حكم تقليلي .

- أيضاً - قوله : « تشبيهاً » بمعنى أن هذا على سبيل التشبيه (الإجراء) لا الأصل ، حيث الضرورة المعنوية الداعية لذلك ، والقرينة اللفظية المرجحة - أيضاً - ، ومن ثم فلا يجوز القول بالجواز مطلقاً ولا بالمنع مطلقاً ، إذن فالقول بالجواز مع القلة قول وسطي معتدل .

- هذا ، وقد نسب القول بامتناع المجيء بمعنى الواو مطلقاً للبصريين ^(١) .

• واختاره ابن جني ^(٢) ، وابن الشجري ^(٣) ، والأصفهاني ^(٤) ، وأبو البركات الأنباري ^(٥) .

• غير أن نص سيبويه ينطق بغير هذا حيث يقول : « وتقول : « خذه بما عز أو هان » ، كأنه قال : « خذه بهذا أو هذا » ، أي لا يفوتك على كل حال ، ومن العرب من يقول : « خذه بما عز وهان » ، أي : خذه بالعزیز والهين ، وكل واحدة منهما تجزئ عن أختها » ^(٦) .

• فهذا منه صريح في جواز مجيء « أو » بمعنى الواو ، إذا كان المعنى يعضد ذلك ، وتقتضيه القرائن .

- وقد استدلل المانعون لقولهم بأن الأصل في « أو » أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام ، بخلاف الواو ؛ فمعناها الجمع بين الشيئين ، والأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له ، ولا يدل مع ذلك على معنى حرف آخر تمسكاً بالأصل ؛ فينبغي إذن استعمال كل حرف فيما وضع له ؛ لئلا يفضي ذلك إلى اللبس ، وإسقاط فائدة الوضع ^(٧) .

(١) ينظر الإنصاف ٢/ ٤٧٨ ، الباب ٢/ ٤٢٤ ، ائتلاف النصرة ١٤٨ .

(٢) الخصائص ٢/ ٤٦٢ .

(٣) الأمالي ٣/ ٧٧ ، وابن الشجري هو : هبة الله بن علي بن محمد بن علي أبو السعادات ، قرأ على علي بن فضال ، والتبريزي من مصنفاته : الأمالي ، الحماسة ، شرح اللمع (ت ٥٤٢ هـ) . البغية ٢/ ٣٢٤ .

(٤) شرح اللمع ٢/ ٥٧٨ .

(٥) الإنصاف ٢/ ٤٨٠ .

(٦) الكتاب ٣/ ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٧) الإنصاف ٢/ ٤٨١ ، الباب ١/ ٤٢٤ ، ائتلاف النصرة ١٤٩ .

الثاني : جواز مجيئها بمعنى الواو :

• ونسب هذا القول للكوفيين ^(١) ، والأخفش ^(٢) ، وقطرب ^(٣) ، والجرمي ^(٤) ، وأبو بكر ابن الأنباري ^(٥) ، والأزهري ^(٦) ، والفارسي ^(٧) ، وهو اختيار الجرجاني ^(٨) ، وابن مالك ^(٩) ، والرضي ^(١٠) .

- ومما تجدر الإشارة إليه أن الفراء من الكوفيين قد ناقض نفسه في تلك المسألة ، فقد قال بمذهب الكوفيين في موضع ، وقال بضده في موطن آخر يقول موافقاً لهم : « وقد يكون في العربية » لا تطيعن منهم من آثم أو كفور « فيكون المعنى في « أو » قريباً من « الواو » ، كقولك للرجل : « لأعطيتك سألت أو سكت » ، ومعناه : « لأعطيتك على كل حال » ^(١١) .

- وقال - أيضاً - : « ونصب » عذراً أو نذراً « أي : « أرسلت بما أرسلت به أعذاراً من الله وإنذاراً... » ^(١٢) .

- ثم قال مخالفاً ذلك صراحة : « قال المفسرون : معناه : « وأنا لعلى هدى وأنتم في ضلال مبين » ، معنى « أو » معنى الواو عندهم ، وكذلك هو في المعنى ، غير أن العربية على غير

-
- (١) الإنصاف ٢/ ٤٧٨ ، شرح التسهيل ٣/ ٢٢٣ ، الجني الداني ٢٣٠ ، الهمع ٣/ ٢٠٤ .
- (٢) معاني الأخفش (١/ ٣٢ ، ٣٤) وينظر أيضاً في نسبته له الارتشاف ٤/ ١٩٩١ ، الجني ٢٣٠ ، الهمع ٣/ ٢٠٤ .
- (٣) الخصائص ٢/ ٤٦٢ .
- (٤) الارتشاف ٤/ ١٩٩١ ، توضيح المقاصد ٢/ ١٠١٠ ، ١٠١١ ، المساعد ٢/ ٤٥٩ ، والجرمي هو : صالح بن إسحاق أبو عمرو الجرمي البصري ، كان عالماً باللغة والنحو ، أخذ عن الأخفش ويونس ، من مصنفاته : التثنية ، والأبنية وغيرهما (ت ٢٢٥هـ) البغية ٢/ ٨ ، ٩ .
- (٥) الأضداد ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، والأنباري هو : أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين اللغوي النحوي ، من مصنفاته : الأضداد ، وغريب الحديث ، وشرح القصائد السبع الطوال (٣٢٨هـ) البغية ١/ ٢١٢ ، ٢١٤ .
- (٦) التهذيب « أو » ، والأزهري هو : محمد بن أحمد بن الأزهر المروني الشافعي اللغوي ، أخذ عن ابن السراج ، ونفطوية من مصنفاته : معاني القراءات ، تهذيب اللغة (ت ٣٧٠هـ) البغية ١/ ١٩ .
- (٧) كتاب الشعر ٢/ ٥٣٤ .
- (٨) المقتصد ٢/ ٩٣٩ .
- (٩) شرح التسهيل ٣/ ٢٢٣ .
- (١٠) شرح الكافية ٤/ ٤٢٣ .
- (١١) معاني القرآن ٣/ ٢٢٠ .
- (١٢) السابق ٢/ ٣٦٢ .

ذلك ، لا تكون « أو » بمنزلة الواو ^(١) .

- وإني لأعجب من أمر الفراء هذا أليس الإعراب فرع المعنى !!؟

- وليس هو القائل : « وقد يكون في العربية » لا تطيعن منهم من آثم أو كفور » فيكون المعنى في « أو » قريباً من « الواو » « !!؟

— وما قوله في قول سيبويه : « وتقول : « خذه بما عز أو هان » ، كأنه قال : « خذه بهذا أو هذا » ، أي لا يفوتنك على كل حال ، ومن العرب من يقول : « خذه بما عز وهان » ، أي خذه بالعز والهيئ ، وكل واحدة تجزيء عن أختها « !!؟

- الأمر الذي يجعل البحث يؤكد ما قرره سابقاً من أن القول بجواز ذلك (أعني جواز مجيء « أو » بمعنى « الواو » على قلة وفقاً للقرائن اللفظية والمعنوية قول وسطي معتدل .

وقد استدل القائلون بذلك لمذهبهم بالمسموع نثراً ونظماً ، ومنه :

- قوله - تعالى - : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧] ف « أو » هنا بمعنى « الواو » ، والمعنى « يزيدون » ^(٢) . تدل على ذلك قراءة من قرأ بالواو مكان « أو » ^(٣) .

- وقوله - تعالى - : ﴿ وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ عَائِثًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٢٤] ، فالنهي هنا عن طاعتها معاً فتعين أن تكون « أو » بمعنى الواو ^(٤) .

- وقوله - تعالى - : ﴿ عَذْرًا أَوْ نَذْرًا ﴾ [المرسلات: ٦] ، أي : « عذراً ونذراً » ، تدل على ذلك - أيضاً - قراءة « الواو » ^(٥) ، فالقراءتان تفسر إحداها الأخرى .

(١) معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٢٢ .

(٢) معاني الحروف ٧٩ ، أمالي ابن الشجري ٣ / ٧٧ .

(٣) قرأ بذلك جعفر الصادق الكشاف ٣ / ٦٩٦ ، المحرر الوجيز ١٣ / ٢٥٩ ، معجم القراءات ٤ / ٢١٤ .

(٤) الإنصاف ٢ / ٤٧٩ .

(٥) قرأ بها إبراهيم التيمي وفتادة معجم القراءات القرآنية ٥ / ٢٧٤ .

- كما استشهد ابن مالك لتلك القاعدة بحديثي : « أُسْكُنْ حَرًّا فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ »^(١) ، و « كُلُّ مَا شِئْتَ ، وَاشْرَبْ مَا شِئْتَ مَا أَخْطَاكَ سَرَفٌ أَوْ مَخِيلَةٌ »^(٢) .

وقال الشاعر :

وَكَانَ سِبَّانَ الْأَيْسَرِ حَوَانِعِمَا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَأَغْبَرَتِ السُّوحُ^(٣)

وقال آخر :

وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلِي بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسٍ تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا^(٤)

وقال آخر :

جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ^(٥)

وقال آخر :

فَلَوْ أَنَّ الْبُكَاءَ يَرُدُّ شَيْئًا بَكَيْتُ عَلَى بُجَيْرٍ أَوْ عَفَاقٍ
عَلَى الْمَرَّائِنِ إِذْ هَلَكَا جَمِيعًا لِشَأْنِهِمَا بِشَجْوٍ وَاشْتِيَاقٍ^(٦)

(١) الحديث أخرجه البيهقي في سننه كتاب الوقف (١٦٧/٦) ، وأحمد في مسنده (٢٨٩/٢) ، ومسلم بلفظ « اهدأ فما عليك » ، (٤/١٨٨٠) ، والطبراني في المعجم الكبير (١٥٣/١) عن سعيد بن زيد مرفوعاً .

(٢) الحديث أخرجه البخاري تعليقاً [أي دون إسناد] عن عبد الله ابن عباس فتح الباري (١٦، ٨٢، ٨٣) ، وفي شرح الكرماني على البخاري أن « أو » في الحديث بمعنى الواو شرح الكرماني (٢/٥٢) ، وابن ماجه في سننه كتاب اللباس ١١٩٢/٢ ، وذكره الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته ٨٣٠/٢ .

(٣) سبق تخريجه ص ١٠٢ .

(٤) البيت من الطويل منسوب لتوبة بن الحمير وهو في الأضداد ٢٧٩ ، التبصرة ١/١٣٢ ، أمالي بن الشجري ٣/٧٤ ، الأزهية ١١٣ ، المساعد ٢/٤٥٩ ، الهمع ٣/٢٠٤ ، الخزانة (١١/٦٨) ، والشاهد : استعمال « أو » بمعنى الواو بالقرينة المعنوية ، وهي تحمل الإنسان نتيجة عمله صالحه وطالحة .

(٥) البيت من البسيط لجري ، ويروي « إذ كانت » مكان « أو » على تلك الرواية فلا شاهد ، وهو في الأضداد ٢٧٩ ، شرح الكافية الشافية ١/٥٤٨ ، توضيح المقاصد ٢/١٠١١ ، المساعد ٢/٤٥٩ ، الهمع ٣/٢٠٤ ، الخزانة ١١/٦٨ ، والشاهد : استعمال « أو » بمعنى « الواو » ؛ لأن المعنى يلزم ذلك .

(٦) البيتان من الوافر لمتم بن نويرة ، وهما في معاني الأخفش ١/٣٣ ، المحتسب ١/٩٩ ، توجيه اللمع ٢٨٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٨ ، والشاهد : استعمال « أو » بمعنى « الواو » بدليل قوله بَعْدُ « على المرأين » .

وقد أول المانعون معظم ما استدل به المجيزون :

- فقد جعلوا « أو » في قوله « أو يزيدون » للتخيير^(١)، وقيل : « للشك ، وهو منسوب للرائي لا للحق - جل وعلا -^(٢) »، وقيل : « هي للإيهام^(٣) ، أو بمعنى « بل »^(٤) .

ـ وجعل الأصفهاني ، وأبو البركات المعنى في قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ عَائِثًا أَوْ كَفُورًا ﴾ لا تطعم أحد هذين ، على الإباحة^(٥) .

- وأقول : « إن النهي يشمل الآثم والكفور ، وإن توجه لكل منهما على حدة ؛ لذا فإن الحكم يشملهما » .

- وقد نسب الأصفهاني لسيبويه القول بأن « أو » هنا بمعنى « بل »^(٦) وتلك نسبة فيها نظر ؛ فقد تحدث سيبويه عن الآية في موضعين من كتابه ، ولم يصرح بذلك ، قال : « ونظير ذلك قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ عَائِثًا أَوْ كَفُورًا ﴾ أي لا تطعم أحداً من هؤلاء »^(٧) .

• وقال : « وإذا أرادوا معنى أنك لست واحداً منهما قالوا : « لست عمرًا ولا بشرًا » ، أو قالوا : « أبو بشرًا » كما قال - عز وجل - : ﴿ وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ عَائِثًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ... »^(٨) .

• فالظاهر من نص سيبويه أنه يجعل « أو » في الآية بمعنى « الواو » ، بدليل أنه عاقب بينهما في تمثيله .

(١) معاني الحروف ٧٨ ، الإنصاف ٢ / ٨٤١ .

(٢) شرح اللمع للواسطي ١٢٢ ، البديع ج ١ / ٢ / ٣٦١ .

(٣) قاله ابن جني الخصائص ٢ / ٤٦١ ، اللباب ٢ / ٤٢٤ .

(٤) هذا رأي الفراء انظر : المعاني ٢ / ٣٩٣ .

(٥) شرح اللمع للأصفهاني ٢ / ٥٧٩ ، الإنصاف ٢ / ٤٨٣ .

(٦) السابق : نفس الصفحة .

(٧) الكتاب ٣ / ١٨٤ .

(٨) الكتاب ٣ / ١٨٨ .

- كما جعل الأصفهاني « أو » في قوله : « سيان ألا يسرحوا » للإباحة ^(١) ، وفي ذلك نظر - أيضًا - ؛ لأن « سيان » لا يستعمل معها سوى الواو ، فإذا استعمل مكانها « أو » كان ذلك دليل على أنها بمعنى واحد ، ولئن صح ما قال من معنى الإباحة ، فهذا يُعدُّ دليلًا عليه ؛ لأن الجمع أحد دلالات الإباحة ، انظر لقول الكيشي : « الإباحية المجامعة للجمع » ^(٢) .

كما خرجوا ما بقي من الأبيات على أن تكون « أو » فيها للإبهام ^(٣) ، أو للشك ^(٤) ، أو للتفصيل ^(٥) .

* وبعد فقد ثبت في المسموع الفصيح مجيء « أو » بمعنى « الواو » ، وكان ذلك معضدًا بالقرائن اللفظية والمعنوية ، كما تبين أن محاولة تخريج ذلك إلى معنى آخر تكلف ظاهر ينبغي العدول عنه ؛ لذا فإن اختيار الكيشي القول بجواز مجيئها بمعنى « الواو » على قلة مراعاة للمعنى ، وحفظًا للنصوص ، وطردًا للباب ، وسدًا للذريعة ، وحفظًا للأصل الوضعي ، اختيار صحيح أوافقه فيه . والله أعلم .

(١) شرح اللمع للأصفهاني ٥٧٩ / ٢ .

(٢) الإرشاد ٣٩٦ .

(٣) قالوا بذلك في قوله : « لنفسي تقاها أو على فجورها » ينظر : همع الهوامع ٢٠٦ / ٣ .

(٤) قالوا بذلك في قوله : « جاء الخلافة أو كانت له قدرًا » ينظر : الهمع ٢٠٦ / ٣ .

(٥) قالوا بذلك في قوله : « بكيت على بجير أو عفاك » ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٨ / ١ .

« لَكِنْ » العاطفة بين الجحد والإيجاب^(١)

* اتفق العلماء على العطف بالواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، كما اختلفوا في أكثر ما بقي من حروف العطف ، ومنها « لَكِنْ » المخففة^(٢) ، فالعلماء في العطف بها فريقان :

الأول : يرى أنها استدراكية مخففة من الثقيلة باقية على عملها ، ليست عاطفة بأي حال ، ولا تستعمل دون الواو ، والعطف بالواو حينئذ .

• ونسب هذا القول ليونس^(٣) ، ووافقه في ذلك ابن خروف^(٤) ، وابن مالك^(٥) .

الثاني : يرى أنها من حروف العطف ، وتفيد مع ذلك الاستدراك ، واشترطوا المعطف بها شرطين :

أحدهما : أن تسبق بنفي أو نهي ، بمعنى ألا يعطف بها بعد الموجب ، فإن لم تسبق بنفي أو نهي صارت حرف ابتداء ، وتخلص لمجرد الاستدراك .

الثاني : أفراد معطوفها ، فإذا وقعت بعدها الجمل كانت من حروف الابتداء .

- واشترط أن تسبق « لَكِنْ » بنفي أو نهي ليس محل اتفاق بين العلماء - أيضًا - ؛ فالنحويين فيه كذلك على رأيين :

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ١/ ٤٣٥ ، إصلاح الخلل ٩١ ، البيان شرح اللمع ٣٠٧ ، التبصرة والتذكرة ١/ ١٣٦ ، الإنصاف ٢/ ٤٨٤ ، اللباب ١/ ٤٢٧ ، ترشيح العلل ٣٠٢ ، البديع ج ١م ٢/ ٣٦٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٤ ، شرح التسهيل ٣/ ٢٠٢ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٤٧ ، الإقليد ٤/ ١٧٦٩ ، التصريح ٢/ ١٧٦ ، الهمع ٣/ ٢١٦ .

(٢) ينظر ذلك في الارتشاف ٤/ ١٩٩٨ ، المساعد ٢/ ٤٦٦ ، الهمع ٣/ ٢١٧ .

(٣) شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٨٣ ، شرح الألفية لابن الناظم ٥٣٨ ، ويونس هو : يونس بن حبيب الضبي البصري أبو عبد الرحمن ، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، سمع من العرب (ت ١٨٢ هـ) البغية ٢/ ٣٦٥ .

(٤) شرح الجمل ١/ ٣٤٤ .

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢٠٢ .

- أوضحهما الكيشي بقوله : « لَكِنْ » للاستدراك ويعطف بها المفرد وبعد النفي ^(١) ، كقولك : « ما جاءني زيد لكن عمرو » ، أي جاء لا بعد الإيجاب ؛ لأن حرف العطف نائب عن العامل ، والإيجاب موجود مع النفي ، فينوب العاطف عن الإيجاب المتقدم فقط فيحصل الاستدراك ، والنفي غير موجود مع الإيجاب لينوب عنه فلا استدراك ، والكوفية تعطف بها بعد الإيجاب كـ « بل » ^(٢) ... ^(٣) .

* وهكذا أصل النص الخلاف ونسبه ، وكشف عن مذهب الكيشي فيه ، حيث إن عرضه له (أعني عرض النص للخلاف ، على هذا النحو ، وتمثيله للعطف بـ « لَكِنْ » بعد الجحد ، وتوضيحه للمعنى الاستدراكي الحاصل مع ذلك (أعني العطف بعد الجحد) ، دليل موافقة الكيشي لجمهور البصريين ^(٤) .

- قال سيبويه : « ومثله : « ما مررت برجل صالح لكن طالح » ، أبدلت الآخر من الأول فجري مجراه في « بل » ، فإن قلت : « مررت برجل صالح لكن طالح ، فهو محال ؛ لأن « لكن » لا يتدارك بها بعد إيجاب ، ولكنها يثبت بها بعد النفي ، وإن شئت رفعت فابتدأت على « هو » فقلت : « ما مررت برجل صالح ولكن طالح » ؛ لأنها من الحروف التي يبتدأ بها » ^(٥) .

• وإلى هذا - أيضًا - ذهب : المبرد ^(٦) ، وابن السيد ^(٧) ، والشريف عمر بن إبراهيم الكوفي ^(٨) ، وأبو البركات الأنباري ^(٩) ، والصيمري ^(١٠) ، والعكبري ^(١١) .

(١) ينظر الباب ١/٤٢٧ ، شرح المفصل ٨/١٠٧ .

(٢) الجنى الداني ٥٩٠ ، ٥٩١ ، التصريح ٢/١٧٦ .

(٣) الإرشاد ٤٠٠ .

(٤) الارتشاف ٤/١٩٩٨ ، المساعد ٢/٤٦٦ ، الهمع ٣/٢١٧ .

(٥) الكتاب ١/٤٣٥ .

(٦) المقتضب ٤/١٠٧ .

(٧) إصلاح الخلل ٩١ .

(٨) البيان ٣٠٧ .

(٩) الإنصاف ٢/٤٨٧ .

(١٠) التبصرة والتذكرة ١/١٣٦ .

(١١) الباب ١/٣٢٨ .

• واختاره الرضي^(١)، وابن يعيش^(٢)، وابن عقيل^(٣)، والشيخ خالد الزهري^(٤)، والسيوطي^(٥).

- واحتجوا لذلك : (أ) بأن الاستدراك الذي هو معناها لازم لها ، وهو لا يكون إلا لمختلفين ، فإذا كان الأول نفيًا كان الثاني إثباتًا ، فيصح أن يقدر العامل بعدها ، كقولهم : « ما قام زيد لكن عمرو » ، أي : « ولكن قام عمرو » ، ولا يصح ذلك بعد الإثبات ؛ لأننا إذا قدرنا « لكن قام عمرو » في نحو قولهم « قام زيد لكن عمرو » لم يكن الثاني مخالفًا للأول ، وإن قدرنا « لكن ما قام عمرو » لم يصح ؛ لأننا قدرنا مع العامل ما ليس بعامل ، وحرف العطف إنما ينوب عن العامل فقط^(٦).

- فإن قيل : فلم لا يكون « قام زيد لكن عمرو » على معنى النفي ؟!!

• أجيب : بأن النفي لا يكون إلا بعلامة حرف نفي ، وليس الإيجاب كذلك فاستغنت في الإيجاب عن حرف^(٧).

(ب) - وأيضًا - احتجوا لذلك بأن العطف بها في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان ، ألا ترى أن قولهم : « جاءني زيد لكن عمرو » يثبت للثاني بـ « لكن » المجيء الذي أثبتته للأول ، فيعلم أن الأول مرجوع عنه ، كالعطف بـ « بل » في الإيجاب ، نحو : « جاءني زيد بل عمرو » ، وإذا كان العطف بـ « لكن » في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان فلا حاجة إليها ؛ لأنه قد استغنى عنها بـ « بل » في الإيجاب ؛ إذ لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط ، وقد يستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في

(١) شرح الكافية ٤ / ٤٤٧ .

(٢) شرح المفصل ٨ / ١٠٧ .

(٣) المساعد ٢ / ٤٦٧ .

(٤) التصريح ٢ / ١٧٦ .

(٥) الهمع ٣ / ٢١٧ .

(٦) اللباب ١ / ٤٢٧ .

(٧) التبصرة والتذكرة ١ / ١٣٦ .

معناه ، ألا ترى أنهم استغنوا بـ « إليك » عن « حتاك » ، وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة لما قبلها ؛ ليكونا خبرين مختلفين ^(١) .

* هذا ، وقد نسب الكيشي القول بجواز العطف بها بعد الإيجاب للكوفيين ، وتلك نسبة صحيحة تبينت من :

- قول الأنباري : « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بـ « لكن » في الإيجاب ، نحو : « أتاني زيد لكن عمرو » .. » ^(٢) .

- وقول الرضي : « وأجاز الكوفيون مجيء « لكن » العاطفة للمفرد بعد الموجب - أيضًا - ، نحو : « جاءني زيد لكن عمرو » ؛ حملاً على « بل » ، وليس لهم به شاهد ، وكون وضع « لكن » لمغايرة ما بعدها لما قبلها يدفع ذلك » ^(٣) .

- وقول المرادي : « وأجاز الكوفيون أن يعطف بها في الإيجاب » ^(٤) .

وقد احتج الكوفيون لذلك : بأن « لكن » كـ « بل » في المعنى ، فكانت مثلها في العطف ، وقد أُجمِعَ على أن « بل » يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب .

ألا ترى أن قولهم : « ما جاءني زيد لكن عمرو » يثبت المجيء للثاني دون الأول ، وكذلك قولهم : « ما جاءني زيد بل عمرو » فإذا كانا في معنى واحد ، وقد اشتركا في العطف بهما بعد النفي ، فكذلك في الإيجاب ^(٥) .

- وقد أبطل البصريون ذلك بأمور هي :

١ - اختلافهما في المعنى ، فـ « لكن » استدراكية ، « وبل » للإضراب .

(١) الإنصاف ٢/ ٤٨٥ : ٤٨٧ بتصرف .

(٢) الإنصاف ٢/ ٤٨٤ .

(٣) شرح الكافية ٤/ ٤٤٧ ، وينظر - أيضًا - الارتشاف ٤/ ١٩٩٨ ، التصريح ١/ ١٧٦ ، الهمع ٣/ ٢١٦ .

(٤) الجنى الداني ٥٩١ .

(٥) الإنصاف ٢/ ٤٨٤ ، الباب ١/ ٤٢٨ ، الارتشاف ٤/ ١٩٩٨ بتصرف .

٢- أنها لو استويا في العطف ، لأدى ذلك إلى الاشتراك ، والأصل أن ينفرد كل حرف بحكمه ؛ لتحقيق فائدة وضعه ، ويندفع اللبس ^(١) .

٣- أن مشاركة « لكن » لـ « بل » في النفي صواب ، وليس على سبيل النسيان والغلط ؛ وإذا كان الأمر كذلك فتكثير ما هو صواب لا يُنكرُ ، بخلاف غيره الذي يقع نادراً قليلاً ، وله حرف ، فيقتصر عليه .

٤- أنه ليس من ضرورة مُشاركة « لكن » لـ « بل » في بعض الأحوال ، مشاركتها لها في كل الأحوال ، ألا ترى أن « بل » لا يحسن دخول الواو عليها ؟! فلا يقال « وبل » ، و « لكن » يحسن معها ذلك فيقال : « ولكن » ^(٢) .

٥- أن « لكنْ » مضادة لـ « لا » في الوضع ، بمعنى أن « لا » وضعت لتنفي عما بعدها ما أوجب لما قبلها ، « ولكن » وضعت لتوجب لما بعدها ما نفي عما قبلها ، فإذا جاءت بعد كلام موجب صارت مثل « لا » فانتفت الفائدة الوضعية ^(٣) .

* مما سبق تبين للبحث صحة ما ذهب إليه الكيشي ، وجمهور البصريين حيث عدم جواز العطف بـ « لكن » بعد الإيجاب ؛ مراعاة للمعنى الاستدراكي الوضعي ، وإقراراً لقاعدة عدم المشاركة والخلط بين الأدوات ؛ دفعاً للبس ، فضلاً عن ضعف مذهب الكوفيين ، ووهن دليلهم ، الأمر الذي يحدو بالبحث إلى إقرار هذا المذهب واختياره . والله أعلم .

(١) الباب ١/ ٤٢٨ بتصرف .

(٢) الإنصاف ٢/ ٤٨٧ ، ٤٨٨ بتصرف .

(٣) إصلاح الخلل ٩١ بتصرف .

الفصل الثالث

الأبنية

- المسألة الأولى : « نعم ، وبئس بين الإسمية والفعلية » .

- المسألة الثانية : « حبذا » بين البساطة والتركيب .

- المسألة الثالثة : حقيقة « ما » التعجبية .

- المسألة الرابعة : حقيقة « أفعل به » في التعجب ،
وما يترتب عليه .

- المسألة الخامسة : « ليس » بين الفعلية والحرفية .

- المسألة السادسة : أصل المشتقات .

- المسألة السابعة : « حاشا » بين الحرفية والفعلية .

- المسألة الثامنة : حقيقة « أيمن » في القسم .

- المسألة التاسعة : « إما » العاطفة بين البساطة

والتركيب .

- المسألة العاشرة : « لن » بين البساطة والتركيب .

- المسألة الحادية عشر : « إذن » بين البساطة والتركيب .

« نعم ، وبئس » بين الاسمية والفعلية ^(١)

* « نَعَمْ ، وَبِئْسَ » صيغتان وضعتا للدلالة على الماضي ، ثم نقلتا لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، فـ « نَعَمْ » منقولة من قولهم : « نَعَمْ الرجل » إذا أصاب نعمة ، و « بِئْسَ » منقولة من قولهم « بِئْسَ الرجل » إذا أصاب بؤسا ، فأصلهما إذن « فَعِلَ » ، وقد يردان كذلك ، أو بسكون العين ، وفتح الفاء ، أو كسرهما أو كسرهما ، فهذه أربع لغات :

« نَعَمْ ، وَبِئْسَ » ، و « نَعَمْ ، وَبِئْسَ » ، و « نَعَمْ ، وَبِئْسَ » ، و « نَعَمْ ، وَبِئْسَ » وكذلك كل ذي عين حلقية من « فَعِلَ » فعلاً كان أو اسماً ، وأفصحهما « نَعَمْ وَبِئْسَ » ؛ إذ هي لغة القرآن ^(٢) .

- هذا ، وقد اختلفت كلمة النحويين في « نعم ، وبئس » أفعلان هما أم اسمان ؟

• فبين الكيشي حقيقتهما بقوله : « وهما فعلان ماضيان ؛ للحوق تاء التأنيث الساكنة بهما ، وقال الكوفيون : اسمان مبتدآن ؛ لدخول حرف النداء عليهما في « يا نعم المولى ، ويا نعم النصير » ، ويبطله احتمال حذف المنادى ^(٣) .

* فالكيشي قد اختار إذن كونهما فعلين ماضيين ؛ للحاق تاء التأنيث الساكنة بهما ، ودفع قول الكوفيين ؛ إذ نص على بطلان دليلهم باحتمال حذف المنادى ؛ إذ المحذوف في قوة

(١) تنظر المسألة في الكتاب ١٧٩/٢ ، ٣٦٦/٣ ، ١١٦/٤ ، المقتضب ١٣٨/٢ ، الأصول ١١١/١ ، ١١٤ ، الجمل للزجاجي ١٠٨ ، الإيضاح العضدي ١١٠ ، علل النحو ٢٩٢ ، البيان شرح اللمع ٤٧١ ، آمالي ابن الشجري ١٤٧/٢ ، الإنصاف ٩٧/١ ، التبصرة والتذكرة ٢٧٤/١ ، التخمير ٣١٤/٣ ، الفصول ١٧٧ ، البديع ج ١ م ٤٨٧/٢ ، شرح المفصل ١١٢/٧ ، ١٢٨ ، آمالي ابن الحاجب ١١٧/٤ ، المقرب ٩٩ ، التسهيل ١٢٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٢ ، شرح ابن الناظم ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، شرح الكافية للرضي ٢٣٨/٤ ، شذرات الذهب ١٥٠ ، التصريح ٧٦/٢ ، الهمع ٢٣/٣ ، حاشية الصبان ١٨/٣ .

(٢) التبيين ٢٧٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٢ ، الارتشاف ٢٠٤١/٤ ، المساعد ١٢٠/٢ ، شرح ابن عقيل للألفية ١٦٠/٣ ، التصريح ٧٦/٢ ، البهجة المرضية ٣٦٦ .

(٣) الإرشاد ١٣٦ ، وينظر رأي البصريين والكوفيين في جميع المراجع الواردة في هامش (١) .

الموجود ، فوافق بذلك سيبويه إذ قال : « وأصل « نِعَم ، وَبِئْسَ » : « نِعَم ، وَبِئْسَ » ، وهما الأصلان اللذان وضعاً في الرداءة والصلاح ، ولا يكون منهما فِعْلٌ لغير هذا المعنى » ^(١) .

• وقد ذهب إلى ذلك - أيضا - جمهور النحويين ومنهم : الكسائي ^(٢) ، المبرد ^(٣) ، وابن السراج ^(٤) . والزجاجي ^(٥) ، والفارسي ^(٦) ، وأبو الحسن الوراق ^(٧) ، والشريف عمر بن إبراهيم الكوفي ^(٨) ، والصيمري ^(٩) ، وابن الشجري ^(١٠) ، وأبو البركات الأنباري ^(١١) ، والعكبري ^(١٢) ، والخوارزمي ^(١٣) ، وابن معط ^(١٤) ، وابن الأثير ^(١٥) ، وابن يعيش ^(١٦) ، وابن الحاجب ^(١٧) ، وابن عصفور ^(١٨) ، وابن مالك ^(١٩) ، وابن الناظم ^(٢٠) ، والرضي ^(٢١) ،

(١) الكتاب ١٧٩ / ٢ .

(٢) البيان شرح اللمع ٤٧١ ، آمالي ابن الشجري ١٤٧ / ٢ ، الإنصاف ٩٧ / ١ ، شرح الكافية للرضي ٢٣٨ / ٤ ، كما يراجع معاني القرآن للكسائي ١٧٧ حيث نص على جواز تذكير « نعم » وتأنيتها بالتاء مع إثبات أن التأنيث حسن جيد واسع ، والذي تلحقه علامة التأنيث ، ويجرد منها باعتبار ما بعده إنما هو الفعل .

(٣) المقتضب ١٣٨ / ٢ .

(٤) الأصول ١١١ / ١ ، ١١٤ .

(٥) جل الزجاجي ١٠٨ .

(٦) الإيضاح العضدي ١١٠ ، المسائل البصريات ٨٣٤ / ٢ .

(٧) علل النحو ٢٩٢ .

(٨) البيان شرح اللمع ٤٧١ ، ٤٧٢ .

(٩) التبصرة والتذكرة ٢٧٤ / ١ .

(١٠) آمالي ابن الشجري ٤٠٤ - ٤٢٢ .

(١١) الإنصاف ٩٧ / ١ ، أسرار العربية ٩٨ .

(١٢) التبيين ٢٧٤ .

(١٣) التخمير ٣ / ٣١٤ .

(١٤) الفصول ١٧٧ .

(١٥) البديع ج ١ م ٢ / ٤٨٧ .

(١٦) شرح المفصل ١١٢ / ٧ ، ١٢٨ .

(١٧) آمالي ابن الحاجب ١١٧ / ٤ .

(١٨) المقرب ٩٩ ، وشرح الجمل ١ / ٦١٠ .

(١٩) شرح التسهيل ٢ / ٣٣٨ .

(٢٠) شرح الألفية لابن الناظم ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٢١) شرح الكافية للرضي ٢٣٨ / ٤ .

وابن هشام^(١) ، وابن عقيل^(٢) ، والسلسلي^(٣) ، والزبيدي اليمني^(٤) ، والشيخ خالد الأزهري^(٥) ، والسيوطي^(٦) ، والأشموني^(٧) .

- مما سبق يتحصل لنا أن ما قرره الكيشي من كون « نعم ، وبئس » فعلين إنما هو مذهب البصريين ، وافقهم عليه شيخ الكوفيين ، أما قول الاسمية فقد نسبته النحويون فيما تحت يدي للكوفيين عامة ، والفراء من علمائهم خاصة^(٨) ، وعندما أردت تحقيق ذلك بالرجوع إلى مصنفاتهم مباشرة ، وجدت نصوصاً تحتاج إلى وقفة ، فعكفت على دراستها بغية الوصول إلى الحق فخلصت منها إلى ما يلي :

أولاً : أن ما نسبته النحويون للفراء من القول بالاسمية غير صحيح ؛ إذ إن كل ما ذكره الفراء في هذه المسألة يدل على فعليتهما ، فقد ورد في معانيه :

(١) « وقوله : « فساء قريناً » بمنزلة قولك : « نعم رجلاً ، وبئس رجلاً » ، وكذلك : « وساءت مصيراً » و « كبر مقتاً » ، وبناء « نعم ، وبئس » ونحوهما أن ينصبا ما وليهما من النكرات ، وأن يرفعا ما يليهما من معرفة غير مؤقتة ، وما أضيف إلى تلك المعرفة ، وما أضيف إلى نكرة كان فيه الرفع والنصب »^(٩) .

• فقد قاس « ساء ، وكبر » على « نعم ، وبئس » في المعنى ، و « ساء وكبر » فعلين فدل

(١) شرح شذور الذهب ١٥٠ .

(٢) المساعد ١٢٠ / ٢ ، شرح الألفية ١٦٠ / ٣ .

(٣) شفاء العليل ٥٨٥ / ٢ .

(٤) ائتلاف النصرة ١١٥ .

(٥) التصريح ٧٦ / ٢ .

(٦) البهجة المرضية ٣٦٦ ، الجمع ٢٣ / ٣ .

(٧) حاشية الصبان ١٨ / ٣ .

(٨) المراجعة ذلك ينظر على سبيل المثال لا الحصر آمالي ابن الشحري ٤٠٤ / ٢ ، الإنصاف ٩٨ / ١ ، شرح المفصل

١٢٨ / ٧ ، شرح التسهيل ٣٣٨ / ٣ ، شرح الكافية الشافية ٤٩٣ / ١ ، شرح الكافية للرضي ٢٤٦ / ٤ ، شرح الألفية

لابن جابر الهواري ١٩٤ / ٣ ، المساعد ١٢١ / ٢ ، شفاء العليل ٥٨٥ / ٢ ، الجمع ٢٣ / ٣ .

(٩) معاني القرآن للفراء ٢٦٧ / ١ .

ذلك على فعلية « نعم ، وبئس » ذلك أن الأفعال يقاس بعضها على بعض .

• - أيضًا - لقد جعلها عاملين فيما بعدهما ، فينصبان ما بعدهما إن كان نكرة ، ويرفعانه إن كان معرفة ، وعامل النصب والرفع إنما هو الفعل ؛ لأن الاسم لا يعمل فيما بعده إلا في أحوال معينة ، وبشروط مقننة .

- يؤكد ذلك قوله - أيضًا - : « وبئس » لا يليها مرفوع مؤقت ، ولا منصوب مؤقت ، ولها وجهان ، فإذا وصلتها بنكرة قد تكون معرفة بحدوث ألف ولام فيها نصبت تلك النكرة ، كقولك : « بئس رجلاً عمرو ، ونعم رجلاً عمرو » وإذا أوليتها معرفة فلتكن غير مؤقتة في سبيل النكرة ، ألا ترى أنك ترفع فتقول : « نعم الرجل عمرو ، وبئس الرجل عمرو » فإن أضفت النكرة إلى نكرة رفعت ، ونصبت ، كقولك : « نعم غلام سفر زيد ، وغلام سفر زيد » وإن أضفت إلى المعرفة شيئاً رفعت ، فقلت : « نعم سائس الخيل زيد » ، ولا يجوز النصب إلا أن يضطر إليه شاعر ؛ لأنهم حين أضافوا إلى النكرة رفعوا ، فهم إذا أضافوا إلى المعرفة أخرى ألا ينصبوا » ^(١) .

- انظر كيف يؤكد على كونها عاملين فيما بعدهما سواء أكان مفرداً أو مضافاً ؟!!!

(٢) « يجوز : « نعمت المنزل دارك » ، وتؤنث فعل المنزل لما كان وصفاً للدار ، وكذلك تقول « نعمت الدار منزلك » فتذكر فعل الدار إذا كانت وصفاً للمنزل » ^(٢) .

• فقد نص إذن على جواز تذكيرهما وتأنيثهما تبعاً لفاعلها ، والذي يذكر ويؤنث تبعاً لما يستدعي ذلك إنما هو الفعل لا الاسم ، ونلمح منه - أيضًا - جواز إلحاقها تاء التأنيث الساكنة ، وتلك لا تلحق إلا الأفعال ، وقد كان ذلك من أدلة البصريين على الفعلية ، فموافقة الدليل ، وإقرارها تاء التأنيث الساكنة تأتي تبعاً للفاعل لا لتأنيث اللفظة دليل إقراره بالفعلية .

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٥٦ ، ٥٧ .

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٦٧ .

(٣) « وقوله : « نعم الثواب » ولم يقل : « نعمت الثواب » ، وقال : « حسنت مرتفقاً » فأنث الفعل على معنى الجنة ، ولو ذكر بتذكير المرتفق كان صواباً ، كما قال : « وبئس المهاد » ، « بئس القرار » ، « وبئس المصير » ، وكما قال : « بئس للظالمين بدلاً » يريد إبليس ، وذريته ، ولم يقل : « بئسوا » وقد يكون « بئس » لإبليس وحده - أيضاً - ، والعرب توحد نعم ، « وبئس » وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون : « أما قومك فنعمو قومًا » ، و « نعم قومًا » ، وكذلك « بئس » ، وإنما جاز توحيدها ؛ لأنها ليستا بفعل يلتمس معناه ، وإنما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم ، ألا ترى أن لفظهما لفظ فعل ، وليس معناه كذلك ، وأنه لا يقال منهما « يبأس الرجل زيد ، ولا ينعم الرجل أخوك ؛ فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل ونظيرهما « عسى أن يكونوا خيراً منهم » ، وفي قراءة عبد الله : « عسوا أن يكونوا خيراً منهم » ألا ترى أنك لا تقول : « هو يعسى » كما لم تقل يبأس ^(١) .

- فقد نقل الفراء عن العرب جواز إلحاقهما الضمائر ، وذلك من خلال قوله : « والعرب توحد نعم وبئس » ، وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون : « أما قومك فنعمو قومًا » ، و « نعم قومًا » ، ولا شك في أن هذا إنما كان لأجل أنها فعلين كباقي الأفعال نحو : « قام القوم ، والقوم قاموا » ؛ إذ الضمائر لا تلحق إلا الأفعال ، فلو لم يكونا فعلين ما لحقتهما ، وهذا الأمر هو ما استدل به البصريون على فعليتهما ، فهل يكون ما نسب إلى الفراء حقاً بعد هذا البيان ؟ !!!

إنه ليؤكد ذلك - أيضاً - عندما يقول : « ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول : « بئسا رجلين ، وبئس رجلين » وللقوم « نعم قومًا ، ونعمو قومًا » ، وكذلك الجمع من المؤنث ، وإنما وحدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء ، لأن « بئس ، ونعم » دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل مثل : « قاما ، وقعدا » فهذا في « بئس ، ونعم » مطرد كثير ، وربما قيل في غيرهما مما هو في معنى « نعم وبئس » ^(٢) .

(١) معاني القرآن ٢/ ١٤١ ، ١٤٢ .

(٢) السابق ١/ ٢٦٨ .

• فالفراء يوضح من خلال النصين السابقين كثرة مجيء « نعم ، وبئس » مفردين ، ويبين السبب في ذلك ، وهو خروجهما عن معناهما الأصلي المأخوذ من البؤس والنعيم ، ودلالتهما على معنى المدح والذم ، ولكنه مع ذلك أجاز فيهما الجمع - أيضًا - إذا وقعتا بعد الأسماء فلهما حالان إذن :

الأول : كونهما فعلين أصليين يختصان بمعنى وضع لهما كباقي الأفعال التي على لفظ « فعل » فمعنى : « نعم الرجل ينعم نعمة » إذا كان في سر من الحال ، و « ونعم أولاده » رفههم^(١) ، ومعنى « بئس الرجل يبأس إذا نزل به الضر »^(٢) .

والثاني : كونهما منقولين من أصلهما إلى المدح أو الذم ؛ ولذا قال : « وإنما جاز توحيدها لأنها ليستا بفعل يلتمس معناه^(٣) ، إنما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم ، ألا ترى أن لفظهما لفظ فعل ، وليس معناهما كذلك ، وأنه لا يقال منها « يبأس الرجل زيد » ، ولا « ينعم الرجل أخوك » فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل ونظيرهما « عسى أن يكونوا خيرًا منهم »^(٤) .

• انظر لقد نص على الفعلية ، وأشار من طرف خفي إلى جمودهما ، وذلك نصه على عدم جواز بناء مثل « يبأس ، وينعم » منهما ، وجعلهما نظيرتا « عسى » ؛ إذ لا يقال فيهما « يعسى » .

* هذا كلام الفراء ، لم أجد فيه ما يدعوا إلى الحكم بأنه يذهب إلى الاسمية ، وكل ما فيه أنه قال : « وإنما جاز توحيدهما ؛ لأنها ليستا بفعل يلتمس معناه ، إنما أدخلوهما ؛ لتدلا على المدح والذم »^(٥) .

(١) اللسان « نعم » ١٢ / ٥٧٩ ، ٥٨٠ ط صادر بيروت .

(٢) المصباح المنير للفيومي المكتبة العلمية بيروت بدون طبعة أو تاريخ ٦٥ / ١ « بئس » .

(٣) يقصد بقوله : « لأنها ليستا بفعل يلتمس معناه » أنها ليس لهما معنى حسي في الخارج كالضرب وغيره ، أو في الباطن كالفرح والحزن .

(٤) معاني القرآن ٢ / ١٤١ ، ١٤٢ .

(٥) السابق نفس الصفحة .

* ولعل ظاهر هذه العبارة هو الذي حمل بعضهم على نسبة القول باسميتها إلى الفراء من بين أئمة الكوفيين خاصة ، ويمكن حمل هذه العبارة على معنى آخر لعله كان مراده ، وذلك بأنها إعلان في الأصل - حسبما أوضحت سابقاً - لكل منهما معنى يلتبس من اللغة ، ثم نقلاً من أصلهما الذي يلتبس معناه ، واستعمالاً في المدح والذم ، فخالفاً الأصل بهذا الاستعمال .

* ولربما كان ذلك لما حكاه ، ورواه من دخول حرف الجر عليها في قول الأعرابي الذي بشر بمولودة فقيل له : « نعم المولودة مولودتك ؟ » . فقال : « والله ما هي بنعم الولد : نصرها بكاء ، وبرها سرقة » ^(١) .

- فأخذوا ذلك عنه ، وجعلوه دليل الاسمية ظناً منهم أنه إنما بها يَقُولُ وعليها يُبرهنُ .
- كما يمكن أن يكون قول الاسمية قوله أولاً ثم رجع بعُدُّ عنه ، وَسَطَرَ في معانيه ما انتهى إليه ، غير أن الأول قد اشتهر عنه ، وتواتر النحويون عليه ، كما يمكن العكس ، وهو أن يكون قول الفعلية قوله أولاً ، ثم رجع عنه لأمر لا نعلمها ، وفي مصادر لم نعثر عليها ، فتواتر النحويون على ذلك ، فلم يصلنا من هذا العلم إلا أقله ، ولو وصل إلينا كاملاً لوصل إلينا علم كثير .

- ولكنني أخلص من ذلك كله إلى أن النحوي لا بد وأن يبنى أحكامه على أصول راسخة ، وقواعد ثابتة لا على الحدس والتخمين ، فالعربية لغة القرآن ، وروح الإسلام ؛ ولذا فإني أعتمد على ما عثرت عليه في المعاني ، وأدفع عن الفراء قول الاسمية ، وأثبت له قول الفعلية ، فالمتهم برئ حتى تثبت إدانته ، وَلْيُعْلَمَ أني ما أوردت ما أوردته سابقاً من أن قول الاسمية إنما كان قوله أولاً ثم رجع عنه إلى الفعلية ، أو عكسه إلا من باب التماس العذر لأعلام النحو الأفاضل الذين تواتروا على نقل الاسمية عن الفراء حتى لا يُردَّ على ما

(١) هذا القول من شواهد آمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٥ ، الإنصاف ١/ ٩٨ ، ٩٩ حكاه أبو بكر بن الأتباري عن ثعلب عن سلمة عن الفراء ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٢٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٠ ، شرح ابن الناظم ٣٣٣ ، شرح قطر الندى ٣٥ ، المساعد ١/ ١٢٠ نسبة لرجل من عُقَيْل ، التصريح ٢/ ٧٦ ، الهمع ٣/ ٢٣ .

قررت سابقاً من أن النحوي لا بد أن يبنى أحكامه على اليقين لا الحدس والتخمين .

- وَلْيُعْلَمَ أَنَّ الْفَرَاءَ إِنَّمَا رَحَلَ إِلَى الْبَصْرَةِ ، وَتَتَلَمَّذَ عَلَى يَدِ بَصْرِيِّ هُوَ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ ،
وَدَرَسَ كِتَابَ سَبْيُوهِ ، وَكَانَ مُتَأَثِّرًا بِالْمَدْرَسَةِ الْبَصْرِيَّةِ إِلَى حَدِّ بَعِيدٍ عَلَى خِلَافِ مَا عُرِفَ عَنْهُ
فَقَدْ كَانَ يَتَجَهَّأُ أحياناً إِلَى تَقْدِيرِ الْعَوَامِلِ الْمَحْذُوفَةِ فِي الْإِعْرَابِ ، وَيَرْفُضُ بَعْضَ اللُّغَاتِ
الشاذة ، وَيَأْخُذُ بِالْقِيَاسِ ^(١) .

ثانياً : أن ما نسبته النحويون للفراء والكوفيين من القول بالاسمية في هذا المجال البحثي
أمر فيه تجاوز ، يجعل من الضروري اتجاه الباحثين وجهة أخرى غير تلك التي درجوا عليها
من محاولة التوفيق بين آراء البصريين والكوفيين أحياناً ، أو محاولة ردها ، ونسبتها إلى
الشذوذ والندور والوهن تارة أخرى ، بل يجب أولاً التثبت من كل رأى نسب إليهم
بمراجعة مصنفاتهم مباشرة ، ثم ليأخذ البحث مساره وحقه بعد ذلك ، ففي هذه المسألة
نرى موافقة الكسائي للبصريين ، وتثبت موافقة الفراء بعد البحث والتنقيب ، والحصول على
براهين وأدلة من تراثه ، ثم يمضي بنا البحث إلى موافقة آخر من أعلام تلك المدرسة هو أبو
بكر محمد بن القاسم بن الأنباري « من أصحاب الفراء - فقد ذكر « نعم » في ثلاثة مواضع
من كتابه « شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات » :

الأول : عند قول زهير بن أبي سلمى :

يَمِينًا لَنَعْمَ السَّيِّدَانِ وَجَدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِّنْ سُحَيْلٍ وَمُيَرِّمٍ

فقال : « وموضع « نعم » نصب بـ « وجدتما » ، « والسيدان » رفع بنعم » ^(٢) .

والثاني : عند قول زهير - أيضاً - :

(١) البحث والتحقيق د/محمد أبو المكارم قنديل مطبعة التركي ، طنطا ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ م بدون طبعة ص ١٠٩ .

(٢) شرح القصائد السبع الطوال ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ص ٣٦٠ .

لَعَمْرِي لِنَعْمَ الْحَيُّ جَرَّ عَلَيْهِمْ بِمَا لَا يُؤَاتِيهِمْ حَصِينٌ بِنِ ضَمْنِمْ

قال : « .. والحي رفع « بنعم » ، و « حصين » رفع بـ « جر » .. »^(١) .

والثالث : : عند قول عمرو بن كلثوم :

وَرَثَتْ مُهْلَهْلًا وَالْخَيْرُ مِنْهُمْ زُهَيْرًا نَعْمَ ذُخْرُ الذَّاخِرِينَ

قال : « .. والذخر » رفع « بنعم » ، والمعنى : « نعم ذخر الذاخرين هو ، فحذف لدلالة المعنى »^(٢)

- فقد تكرر منه القول : « رفع بنعم » ، ولا أظن أن أحدا يزعم أن هذا التعبير ينصرف إلى أنه يقول باسميتهما ، أظن أن مراده فعليتهما ، بدليل اقتران التعبير « والحي رفع بنعم » بقوله : « وحصين » رفع بـ « جر » فارتفع « حصين » هنا على الفاعلية ؛ لأن « جر » فعل لا خلاف في ذلك ، وكذلك « الحي » ؛ إذ ساوى بين العبارتين ، ولم يفرق ، كما أن الفاعل لا يرتفع إلا بفعل ، أو ام عمل عمله بشروط وقواعد ليست حاصلة في « نعم ، وبئس » .

- هؤلاء ثلاثة من أعلام تلك المدرسة ، ثبتت موافقتهم ، الأمر الذي يجعل البحث يعود ويؤكد على أن النحو العربي بحاجة إلى مراجعة أصوله من مدوناته الأولى ، ومن مصنفات علمائه مباشرة عند وجودها ، وإعمال العقل والفكر والبحث والتنقيب في بطون أمات الكتب النحوية الموثوق بها عند فقد شيء من تلك المصنفات ؛ لتصويب بعض ما ذكره المتأخرون من النحويين في مؤلفاتهم من آراء بعض المتقدمين .

- ولست أقصد بذلك ، وبجميع ما تقدم نفي قول الاسمية عن الكوفيين عامة ، وإثبات عدم الخلاف ، إنما أردت - كما قررت سابقاً - التأكيد على أن النحو العربي بحاجة إلى مراجعة ؛ إذ قد جرتني إلى ذلك ما وجدته مسطراً في الكتب من نسبة القول بالاسمية للفراء ، ثم ما وجدته في المعاني ، ثم ما انتهى إليه البحث من إثبات القول بالفعلية له حسبما أوضحت سابقاً ، وأخيراً ما وجدته في شرح القصائد للأنباري .

(١) شرح القصائد السبع الطوال ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ص ٣٧٥ .

(٢) السابق ص ٤٠٦ .

ولذا سأمضي في بيان الخلاف ، وأدلة كل فريق منهم ، ثم ما كان من ردود واعتراضات ،
والراجع منهما ، فإليك أولاً أدلة البصريين على الفعلية :

(١) اتصال « نعم ، وبئس » بتاء التأنيث الساكنة ؛ إذ يقال : « نعمت المرأة فاطمة ،
وبئست الجارية هند » كما يقال : « قامت فاطمة ، وقعدت هند » ، ومنه قول النبي - صلى
الله عليه وسلم - « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت »^(١)

• فهذا مما يقطع بفعليتهما ؛ إذ التاء لا تلحق الأسماء ، بل هي خاصة بالماضي غير متصلة
بغيره ، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به ، و- أيضاً - لو كانا اسمين لوقف عليهما
بالهاء ، فلما وقف عليهما بالتاء علم أنها فعلان ، وليسا باسمين^(٢) .

(٢) البر والتقسيم^(٣) ؛ إذ هما ليسا حرفين بالإجماع ؛ لاستتار الضمير فيهما ، ولا يستتر
ضمير الفاعل إلا في الأفعال ، كما أنها ليسا باسمين لوجهين :

الأول : أنها لو كانا اسمين ؛ لكانا إما مرفوعين ، ولا وجه لذلك ؛ لأنها ليسا بفاعلين ،
وإما منصوبين ، ولا وجه - أيضاً - ؛ لأنها ليسا بمفعولين ولا ما شبه به ، ولا مجرورين ،
ولا سبيل إليه ؛ لتأول ما ورد عن الكوفيين في ذلك على ما سيأتي .

الثاني : أنها لو كان اسمين لكان إما جامدًا أو وصفاً ، ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيهما ؛
لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهر ؛ إذ هما من « نعم الرجل ، وبئس الرجل » إذا أصاب نعمة

(١) وأخرجه أحمد (٨/٥ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٢) ، والنسائي (٣/٩٤) في كتاب الجمعة : « باب الرخصة في ترك الغسل يوم
الجمعة » ، وسنن ابن ماجه في ٣٤٧/١ حديث رقم ١٠٩ تح د/ محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث بدون تاريخ أو
طبعة ، جامع الترمذي ٤/٢ رقم (٤٩٥) ، وأبو داود (١/١٥١) كتاب الطهارة : « باب في الرخصة في ترك الغسل
يوم الجمعة رقم (٣٥٤) .

(٢) علل النحو ٢٩٢ ، آمالي ابن الشجري ٢/٤١٠ ، الإنصاف ١/١٠٤ ، التبصرة والتذكرة ١/٢٧٥ ، شرح المفصل
لابن يعيش ٧/١٢٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٣٨ ، شرح الكافية
للرضي ٤/٢٣٨ ، المساعد ٢/١٢٠ ، التصريح ٢/٧٦ .

(٣) السير لغة : الاختبار ، واصطلاحاً : اختبار الوصف للتعرف على صلاحيته لليلة أو عدم صلاحيته ، وذلك بأن يذكر
جميع الوجوه المحتملة ثم يختبرها فيبقى ما يصلح ، وينفي ما عداه بطريقه ، والتقسيم : ذكر جميع الأقسام التي يجوز أن
يتعلق بها الحكم فيبطلها (أعني الحكم) جميعاً ، فيبطل بذلك القول المؤدي للتقسيم ؛ إذ العلة إما أن تكون كذا
أو كذا . ينظر الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص ١٩٧-١٩٩ .

أو بؤساً ، والمنعم عليه يمدح ، والمذموم بخلافه ، ولا يجوز أن تكون وصفاً ؛ إذ لو كان كذلك لظهر الموصوف معهما ؛ ولأن الصفة ليست على هذا البناء ، وإذا بطل كونها حرفاً ، وكونها اسماً قام الدليل على فعليتها^(١) .

(٣) بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ؛ لأن الاسم يبنى إذا شابه الحرف ، ولا مشابة ههنا ، فامتنع القول بالاسمية^(٢) .

(٤) دخول لام القسم عليهما ، وعطفهما على الفعل الماضي^(٣) .

(٥) اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف ، حكى الكسائي عن العرب : « الزيدان نعم الرجلين ، والزيدون نعموا رجالاً » ، وقد رفعاً مع ذلك المظهر فاستقل بهما كما يستقل بسائر الأفعال ، وذلك نحو : « نعم الرجل هشام ، وبئس الرجل زياد » ، والمضمر نحو : « نعم رجلاً هشام ، وبئس رجلاً زياد » ، وهذا لا يكون في الأسماء ، فدل على أنها فعلا^(٤) .

وأما الكوفيون فقد احتجوا لمذهبهم بعدة أمور هي :

أولاً : دخول حرف الجر عليهما ، قال بعض فصحاء العرب : « نعم السير على بئس العير »^(٥) ، وقيل الأعرابي وقد ولدت له ابنة : « نعم الولد هي » فقال : « والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها سرقة »^(٦) .

(١) علل النحو ٢٩٢ ، التبيين ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، الباب في علل البناء والإعراب ١ / ١٨٠ ، ١٨١ بتصرف يسير .
(٢) أسرار العربية ٩٨ ، الإنصاف ١ / ١١٤ ، التبيين ٢٧٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٢٧ ، شرح ابن الناظم على الألفية ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ائتلاف النصرة ١١٧ ، التصريح ٧٦ / ٢ .

(٣) شرح اللمع لابن برهان ٢ / ٤١٧ .
(٤) الإنصاف ١ / ١٠٤ ، التبيين ٢٧٤ ، شرح المفصل ٧ / ١٢٧ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٣٨ ، المساعد ٢ / ١٢٠ ، ائتلاف النصرة ١١٦ ، التصريح ٧٦ / ٢ .

(٥) هذا القول من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١١ ، شرح ابن الناظم ٣٣٣ ، شرح ابن عقيل ٢ / ١٦٠ ، التصريح ٧٦ / ٢ .

(٦) مضى تخريجه ص ١٢١ .

وقول الشاعر :

أَلَسْتَ بِنَعَمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْنَهُ لِيَذِي الْعَرْفِ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ وَمُعَدَّمًا^(١)

ثانياً : إضافة « نعم » إلى ما بعدها مثل قول الراجز :

صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَاكِيرٍ بِنَعَمٍ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاحِرٍ^(٢)

فالإضافة دليل الاسمية .

ثالثاً : دخول حرف النداء عليهما ، فالعرب تقول : « يا نعم المولى ، يا نعم النصير » ، فنداؤهم لها يدل على الاسمية ؛ لأن النداء من خصائص الأسماء^(٣) .

رابعاً : أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنك لا تقول : « نعم الرجل أمس » ، ولا « نعم الرجل غداً » ، وكذا - أيضاً - لا تقول : « بئس الرجل أمس » ، ولا « بئس الرجل غداً » فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما ، علم أنها ليسا بفعالين^(٤) .

خامياً : كونهما غير متصرفين ، والتصريف من خصائص الأفعال ، فبانت اسميتهما^(٥) .

سادساً : عدم دلالتها على الحدث والزمان ، إذ ذاك حد الفعل والزمان لا يقترن به ، فلو

(١) البيت من الطويل في ديوان حسان ٣٥ ، تح / عبد أمهنا آمالي ابن الشجري ٢ / ٤٠٥ ، أسرار العربية ٩٧ ، الإنصاف ٩٧ / ١ ، شرح المفصل ١٢٧ / ٧ ، اتلاف النصرة ١١٥ ، والشاهد في قوله : « بنعم الجار » حيث استدل به الكوفيون على اسمية « نعم » ، وبئس » ؛ لدخول حرف الجار على « نعم » في هذا البيت ، وهو عند البصريين متأول على تقدير الحكاية فيه والتقدير : « بجار مقول فيه : نعم الجار » .

(٢) الرجز من بحر الرجز لم أف في نسبته وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٨ ، شرح ابن الناظم ٣٣٣ ، اللسان مادة « نعم » ٦ / ٤٤٨٠ ، الهمع ٣ / ٢٣ ، الدرر ٢ / ٢٦٦ ، الانتصاف من الإنصاف ١ / ٩٨ ، والشاهد قوله « بنعم طير » حيث استدل به الكوفيون على اسمية « نعم » ؛ لدخول حرف الجر عليها ، وإضافتها إلى « طير » فلو كانت فعلاً لجاء بعدها الاسم منصوباً ، وهو عند البصريين متأول على النحو السابق .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٠ ، الإنصاف ١ / ٩٩ ، أسرار العربية ٩٧ ، شرح المفصل ١٢٧ / ٧ ، التبيين ٢٧٦ ، شرح ابن الناظم ٣٣٣ ، المساعد ١ / ١٢٠ ، اتلاف النصرة ١١٦ ، الهمع ٣ / ٢٣ .

(٤) الإنصاف ١ / ١٠٣ ، ١٠٤ ، أسرار العربية ٩٧ ، ٩٨ ، التبيين ٢٨٠ .

(٥) الإنصاف ١ / ١٠٤ ، أسرار العربية ٩٨ ، التبيين ٢٧٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٠ .

كان فعلين لدلا على ذلك ^(١) .

سابعاً : دخول لام الابتداء عليهما في خبر « إِنَّ » ، وهي لا تدخل إلا على الفعل المضارع أو الاسم ، وهما ليسا مضارعين ، والماضي لا تدخل عليه فثبت أنهما اسم ^(٢) .

ثامناً : قولهم « نعيم الرجل » ، وهذا البناء « فاعيل » ليس من أبنية الفعل ، فثبت أنهما اسم ^(٣) .

تاسعاً : الإخبار عنهما فيما حكى الرؤاسي ^(٤) : « فيك نعم الخصلة » .

عاشراً : عطفهما على الاسم فيما حكى الفراء : « الصالح وبئس الرجل في الحق سواء » ^(٥) .

اعتراض الكوفيين على كلام البصريين :

لم يرتض الكوفيون مذهب البصريين القاضي بفعلية « نعم ، وبئس » ، وردود استدلالهم على ذلك باتصال تاء التأنيث الساكنة بهما ، بأن هذه التاء قد لحقت الحروف ، نحو : « ربت ، وثمت ، ولات » كما في قول الشاعر :

مَأْوَى بَلْ رُبَّتْهَا غَارَةٌ شَعَوَاءَ كَالَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ ^(٦)

(١) التبيين ٢٧٦ .

(٢) التبيين ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، شرح الكافية للرضي ٤ / ٢٤٦ ، الهمع ٣ / ٢٤ .

(٣) الإنصاف ١ / ١٢١ ، أسرار العربية ٩٨ ، التبيين ٢٧٧ ، اثتلاف النصرة ١١٦ .

(٤) الرؤاسي هو : محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي النيلي النحوي أبو جعفر ابن أخت معاذ الهراء ، أستاذ الكسائي والفراء ، لم تذكر كتب التراجم سنة وفاته من آثاره : معاني القرآن ، التصغير ، الوقف والابتداء الكبير وغيرها البغية ٨٢ / ١ ، ٨٣ .

(٥) الهمع ٣ / ٢٤ .

(٦) البيت من السريع لابن ضمرة النهشلي في الأزهية ٢٦٢ ، آمالي ابن الشجري ٢ / ٤١٣ ، الإنصاف ١ / ١٠٥ ، شرح المفصل ٨ / ٣١ ، شرح الكافية للرضي ٤ / ٢٤١ ، الدرر ٢ / ١٠٣ ، الخزانة ٩ / ٣٨٤ ، والشاهد قوله : « ربتما » حيث اتصلت تاء التأنيث بالحرف « رب » ، وفي البيت شاهد آخر وهو دخول « ما » الزائدة على « ربت » فلم تكفها عن العمل .

و تقول الآخر :

ثُمَّتَ قُمْنَا إِلَى جُرْدٍ مُسَوِّمَةٍ أَعْرَأْفُهُنَّ لَا يُدِينُنَا مَنَادِيلُ^(١)

وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾^(٢) .

- هذا بالإضافة إلى أن « نعم ، وبئس » ليست التاء بلازمة لهما عند وقوع المؤنث بعدهما ، فإن قولنا : « نعم المرأة ، وبئس الجارية » حسن يقوله أكثر العرب ، ولا يسوغ لنا أن نقول : « قام المرأة » ، بل لابد من اتصال تاء التانيث بالفعل فنقول : « قامت المرأة » ، وبذلك لا يكون اتصال التاء بهما دليلاً على فعليتهما^(٣) .

- هذا ، وما ذهب إليه الكوفيون من تفنيد هذه الحجة يمكن الإجابة عنه بما يلي :

(١) أن التاء التي تتصل بـ « نعم ، وبئس » ليست كالتي تلحق الحروف « ربت ، وثمت ، ولات » فالتى تتصل بـ « نعم ، وبئس » تدل على تانيث الفاعل ، والتي تلحق « رب ، وثم » فإنها تدل على تانيث الكلمة (الحرف) في نفسها لا في غيرها .

أما « لات » فلا تسلم أن تكون التاء فيه مزيدة على « لا » ؛ إذ هي كلمة بسيطة ، ولئن سلمنا بأنها زائدة متصلة بـ « لا » فحكمها حكم « ربت ، وثمت » ، ولذلك وقف عليها الكسائي بالهاء ، فقال : « لاه » ، ولم يقف أحد على « نعمت ، وبئست » بالهاء^(٤) ، وقد ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام أنهم يزيدون التاء على « حين ، وأوان ، والآن » فيقولون : « فعلت هذا تحين كذا ، وتأوان كذا ، وتالآن ، أي : حين كذا ، وأواون كذا ، والآن ، وبذلك تكون التاء متصلة بها بعدها^(٥) .

(١) البيت من البسيط لعبدة بن الطيب في الديوان ٧٤ ، الأمالي الشجرية ٤١٣/٢ ، الإنصاف ١٠٦/١ ، والشاهد : « ثمت » حيث اتصلت تاء التانيث بحرف العطف « ثم » .

(٢) سورة ص من الآية رقم (٣) ، والآية بتمامها : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَا تَحِثْ مَنَاصٍ ﴾ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٤١٢/٢ ، ٤١٣ ، الإنصاف ١٠٤/١ ، ١٠٧ ، التبيين ٢٧٥ ، اتلاف النصرة ١١٦ .

(٤) أمالي ابن الشجري ٤١٦/٢ ، الإنصاف ١٠٧/١ ، التبيين ٢٧٥ ، اتلاف النصرة ١١٧ .

(٥) الإنصاف ١٠٨/١ ، وابن سلام هو : محمد بن سلام بن عبد الله ، أبو عبيد الجمحي ، كان من أهل الأدب عالماً أخبارياً بارعاً توفي عام واحد وثلاثون ومائتين للهجرة ، من تصانيفه : طبقات الشعراء جاهلين وإسلاميين ، بيوتات العرب ، الفهرست ١٨١ ، البغية ١١٥/١ .

(٢) أن عدم لزوم التاء لـ « نعم ، وبئس » ؛ إنما هو لأن فاعلها مراد به الجنس ، وأسماء الأجناس ، يجوز تذكير ، وتأنيث أفعالها ، وإن كان التأنيث للفاعل المؤنث أحسن ، فضلاً عن أن الاعتراض بعدم اللزوم غير صحيح ، إذ تلزمهما في لغة شطر العرب ، كلزومها باب « قام » ، فلا فرق عندهم بين « نعمت المرأة ، وقامت المرأة »^(١) .

(٣) أن التاء اللاحقة للفعل أحد أوصافها السكون ، والتاء اللاحقة لـ « رب ، وثم » وإن كانت لا تنقلب في الوقف ليست موافقة للتاء في قولك : « قامت ، ونعمت » في سكونهما^(٢) .

- الرد على أدلة الكوفيين :

- لم تسلم أدلة الكوفيين من الرد والاعتراض :

• فاستدلواهم بدخول حرف الجر على اسمية « نعم ، وبئس » رده البصريون : بأن حرف الجر إنما دخل هنا على معنى الحكاية ، فالحكاية مقذرة فيهما ، والأصل : « نعم السير على غير مقول فيه : بئس العير » ، و « ما هي بولد مقول فيه نعم الولد » حذف الموصوف وصفته ، وأقيم معمول الصفة مقامهما ، إذن فحرف الجر في الحقيقة داخل على اسم محذوف لا على فعل ، فضلاً عن أن حروف الجر دخلت على الفعل الذي لا شبهة في فعليته على سبيل الحكاية^(٣) ، كما في قول الشاعر :

وَاللَّهِ مَا زَيْدٌ بَنَامٌ صَاحِبُهُ وَلَا مُحَالِطٌ اللَّيْلَانِ جَانِيُهُ^(٤)

(١) آمالي ابن الشجري ٤١٦/٢ ، ٤١٧ ، الإنصاف ١١١/١ ، التبيين ٢٧٥ .

(٢) آمالي ابن الشجري ٤١٦/١ .

(٣) آمالي ابن الشجري ٤٠٥/١ ، ٤٠٦ ، الإنصاف ١١٢/١ ، ١١٣ ، التبيين ٢٧٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦١٠/١ ، ٦١١ ، اتلاف النصرة ١١٧ .

(٤) البيت من الرجز لأبي خالد القنائي في شرح أبيات سيويه للسيرافي ٤١٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ٣٣٤ ، وبلا نسبة في آمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢ ، الإنصاف ١١٢/١ ، أسرار العربية ٩٩ ، التبيين ٢٧٩ ، الخصائص ٣٦٦/٢ ، شرح المفصل ٦٢/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٩/٢ ، شرح جبل الزجاجي لابن عصفور ٦١١/١ ، شرح قطر الندى ٣٧ ، الدرر ٣٧٦/٢ ، الخزانة ٣٨٨/٩ ، ٣٨٩ ، والشاهد في قوله « بنام صاحبه » حيث جاء ما ظاهره دخول حرف الجر على الفعل ، والحق أنه داخل على المحذوف المقدر « برجل مقول فيه : نام صاحبه » إذ قد حذف الموصوف ، والمحذوف في قوة الموجود .

والتقدير : « ما زيد برجل مقول فيه نام صاحبه^(١) ، فإذا جاز دخول الباء على سبيل الحكاية على فعل لا شبهة فيه فليس بمستنكر دخوله على « نعم ، وبئس » اللذان هما محل الإشكال .
سوبذلك يظهر أن ما تشبث به الكوفيون من دخول الجار على « نعم ، وبئس » ليس بحجة يعول عليها^(٢) .

— كما أن استدلالهم على الاسمىة بإضافة « نعم » في قول الشاعر :

بِنَعَمٍ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَخِيرٍ^(٣)

— أجاب عنه ابن عصفور بأن « نعم » اسم للخبر الباكر ، بدليل إضافتها إلى ما بعدها ، ولا يضاف إلا الاسم ، وكأنها في الأصل « نعم » التي هي فعل فسمي بها ، وحكيث ؛ ولذا فتحت الميم مع دخول الجار عليها ، ويقويه — أيضًا — رواية اللسان بضم النون ؛ إذ ليس من لغاته (أعني الفعل « نعم ، وبئس ») ما هو مضموم الأول ، ونظيره ما جاء في الأثر أنه — صلى الله عليه وسلم — نهى عن ثلاثة : « قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال » ؛ وذلك لأن العرب قد جعلت « قيل ، وقال » ، للقول حكياً ، وبهذا يتضح أن ما استدلوا به لا حجة لهم فيه ؛ إذ قد ثبت فعليتهما^(٤) .

— أما استدلالهم على الاسمىة بدخول حرف النداء فمردود — أيضًا — ؛ لأن المنادى محذوف ، والمحذوف في قوة الوجود ، والتقدير : « يا الله نعم المولى ، ونعم النصير أنت » ، فحذف المنادى للعلم به حيث كان حرف النداء دليلاً عليه^(٥) ، وقيل قولهم : « يا نعم

(١) آمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، الإنصاف ١/ ١١٢ ، ١١٣ ، التبيين ٢٧٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١١ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٢٦ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١١ ، والأثر أخرجه البخاري في كتاب الزكاة رقم (١٤٠٧) والتمهيد لابن عبد البر ١٢/ ٢٩١ ، عن أبي هريرة ، وفي تاريخ بغداد ٨/ ١١١ عن المغيرة بن شعبة .

(٤) آمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٩ ، الإنصاف ١/ ١١٧ ، التبيين ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ائتلاف النصرة ١/ ١٠٠ .

المولى « في مباشرة حرف النداء للفعل في الظاهر قول الشاعر :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مِيَّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرِّ عَائِكَ الْقَطْرُ^(١)

- ومن ذلك قراءة « ألا يا اسجدوا » بتخفيف اللام^(٢) في قوله تعالى : ﴿ أَلَا

يَسْجُدُوا ﴾^(٣) ، وتقدير المعنى على هذه القراءة « ألا يا هؤلاء اسجدوا » ، وفي البيت :

« يا هذه اسلمي ، أو يا دار مي اسلمي » .

- كما يمكن أن تكون « يا » في البيت مجرد التنبيه ، وليست للنداء ، ^(٤) وقواعتر غن

الكوفيون على ذلك بأن الفعل إنما يقع بعد حرف النداء إذا كان أمراً لمواجه ، أو ما

جرى مجراه من الطلب والنهي ، ولم يقع بعد أداة النداء فعل خبري ؛ وذلك لأن المنادى

مخاطب ، والمأمور مخاطب ، والخطاب في الجملتين الأمرية والندائية موجه إلى واحد ،

فحذفوا الأول من المخاطبين اكتفاءً بذكر الثاني ، فضلاً عن أن النداء يصحب الأمر

كثيراً ، نحو قوله - تعالى - : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾^(٥) ، وقوله - عز وجل - :

(١) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ٥٥٩ تح د/ عبد القدوس أبو صالح مؤسسة الإيمان بيروت ط ١٩٨٣ م ،

وأيضاً في ديوانه شرح وتقديم أحمد حسن بسبح دار الكتب العلمية ، الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ص ١٠٢ ، آمالي ابن

الشجري ٢/ ٤٠٩ ، الإنصاف ١/ ١٠٠ ، جواهر الأدب ٢٩٠ ، تخلص الشواهد ١٩٦ ، المغني ١/ ٢٧٠ ، الدرر

٣٠٦/ ١ ، والشاهد له : « يا اسلمي » حيث حذف المنادي قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً .

(٢) وهذه قراءة الكسائي ، والحسن البصري ، وأبي جعفر المقرئ ، ويعقوب الحزرمي ، وأبي عبد الرحمن السلمي ،

وردت في معاني القرآن للكسائي ٢٠٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٤٩ ، ومعاني الفراء ٢/ ٢٩٠ ، والسبعة لابن

مجاهد ٤٨٠ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسي ٢/ ١٥٥ وما بعدها ، وآمالي ابن الشجري ٢/ ٤١٠ ،

الإنصاف ١/ ٩٩ .

(٣) سورة النمل من الآية رقم (٢٥) ، والآية بتمامها : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ

مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ .

(٤) التبيين ٢٧٨ ، ائتلاف النصرة ١١٧ .

(٥) سورة البقرة من الآية رقم (٢١) ، والآية بتمامها : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ

تَتَّقُونَ ﴾ .

﴿ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾^(١) ، وحسن حذف أحد الجزأين من الجملة ؛ للدلالة عليه ، نحو : « ألا يا اسلمي » وقراءة الكسائي ومن وافقه : « ألا يا اسجدوا » ، وليس كذلك قولهم : « يا نعم المولى ، يا نعم النصير » ؛ لأنها خبرية ، فلا يجوز تقدير منادى محذوف^(٢) .

وقد أجاب البصريون عن هذا الاعتراض بأنه لا فرق بين الفعل الأمري ، والخبري في استحالة وقوع كل منهما بعد حرف النداء بغير فاصل مقدر يتوجه إليه النداء ، كما أن الفعل غير جائز أن يلي الفعل ، فحرف النداء قائم مقام فعل مقدر يقر بفعليته الجميع إلا أن يحجز بينهما فاعل في النية ، كقولك : « زيد ليس يخرج ، و عبد الله كان يزورك » فالفعلان متلاصقان لفظاً ومنفصلان تقديراً ، فليس ما ألزمتونا من مجيء الخبر بعد حرف النداء بواجب ، ومن المسلم به - أيضاً - أن الجمل لا تنادى ، و « نعم الرجل » جملة ، فكما لا يجوز نداء جملة : « زيد منطلق » لا يجوز نداء : « نعم الرجل » ، وبهذا لا وجه لديكم في احتجاجكم للاسمية بالنداء ، فما ذهبتم إليه لا يستقيم على وجه^(٣) .

• - أيضاً - لا نسلم بأن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه ؛ وذلك لأنه لا يكاد يوجد في كتاب الله - تعالى - نداء ينفك عن أمر أو نهى ؛ إذ قد كثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهي ، أما الخبر فقد قال تعالى : ﴿ يَعْجَادُ لَا

(١) سورة النور من الآية رقم (٣١) ، والآية بتمامها : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ خُمُرَهُنَّ عَلَى رُءُوسِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانَهُنَّ أَوْ إِخْوَانِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ بِنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّبَاعِينَ غَيْرُ أُولَى إِلَازِمَةٍ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الصِّبْيَانِ لَمْ يَرْوُا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ .

(٢) آمالي ابن الشجري ٢/ ٤١٠ ، ٤١١ ، الإنصاف ١/ ١١٧ : ١٢٠ ، اتئلاف النصرة ١١٧ .

(٣) آمالي ابن الشجري ٢/ ٤١٤ ، ٤١٥ ، الإنصاف ١/ ١٢٠ ، أسرار العربية ١٠١ ، اتئلاف النصرة ١١٧ بتصرف .

خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴿١﴾ ، ﴿ يَتَأَبَّتْ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ ﴾ ﴿٢﴾ ، ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ ﴿٣﴾ ، وأما الاستفهام فقد قال الله - تعالى - : ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ ﴿٤﴾ ، ﴿ وَيَقَوْمٍ مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجْوَةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ ﴾ ﴿٥﴾ ، ﴿ يَتَأَبَّتْ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾ ﴿٦﴾ ، إلى غير ذلك من المواضع ؛ فإذا كثر مجيء الخبر والاستفهام كثرة الأمر والنهي فقد تكافأ في الكثرة ؛ فلا مزية لأحدهما على الآخر ^(٧) .

• وأما الاستدلال بأنه لا يحسن اقتران الزمان بهما فالجواب عنه بأن « نعم وبئس » يستوفيان غاية المدح والذم ، وهذا لا يكون إلا بما هو موجود ، لا بما كان فزال ، ولا بما سيكون ولم يقع ؛ لذا جعلت دلالتها مقصورة على الآن ^(٨) .

- وأجيب - أيضاً - عن استدلال الكوفيين بكونهما غير متصرفين ، ولا مصدر لهما بأنه قد وجد من الأفعال ما لا يتصرف ، ولا مصدر له ، نحو : « ليس ، وعسى » ^(٩) .

(١) سورة الزخرف الآية رقم (٦٨) .

(٢) سورة مريم من الآية رقم (٤٥) ، والآية بتمامها: ﴿ يَتَأَبَّتْ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا ﴾ .

(٣) سورة يونس من الآية رقم (٢٣) ، والآية بتمامها: ﴿ فَلَمَّا أَتَجَنَّهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .

(٤) سورة التحريم من الآية رقم (١) ، والآية بتمامها: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ .

(٥) سورة غافر الآية رقم (٤١) .

(٦) سورة مريم من الآية رقم (٤٢) ، والآية بتمامها: ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَتَأَبَّتْ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا ﴾ .

(٧) الإنصاف ١/ ١٢٠ ، ١٢١ .

(٨) آمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢٠ ، ٤٢١ ، أسرار العربية ١٠١ ، شرح ابن النازم ٣٣٤ .

(٩) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٠ ، ائتلاف النصرة ١١٨ .

- وقد رد الاستدلال على الاسمية بدخول لام الابتداء عليهما في خبر « إن » بأنهما أشبهما الأسماء بنقلهما من معنى الماضي « نعم » إلى الحال يجعلهما لإنشاء المدح والذم ، كما أنهما أشبهما الأسماء بدخول حرف النداء ، وحرف الجر عليهما في الظاهر ، وهناك من النحويين من يمنع دخول اللام عليهما في خبر « إن » ، فضلاً عن أنها لو كانا كذلك لما كان لرفع ما بعدهما وجه إلا بتكلف^(١) .

- وما ذهب إليه الكوفيون من قولهم : « نعيم الرجل » مردود بأنه رواية شاذة تفرد بها قطرب ، وإذا صح ذلك عن العرب ، فليس بحجة ؛ لأن « نعم » أصله « نعم » فأشبت الكسرة ، فنشأت الياء فصارت « نعيم »^(٢) .

- وأما الاحتجاج للاسمية بالإخبار عنهما في نحو : « فيك نعيم الخصلة » ، وعطفهما على الاسم في نحو : « الصالح وبئس الرجل في الحق سواء » فيجاب عنه بأن الكلام على تقدير موصوف محذوف ، والتقدير : « فيك خصلة نعمت الخصلة » ، و « رجل بئس الرجل »^(٣) .

- وإذا ما تأكد ذلك تبين أنه لا حجة للكوفيين على الاسمية ، وثبتت الفعلية بما تقدم من الأدلة القاطعة .

* هذا ، ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض مصادرنا النحوية^(٤) قد نصت على طريقة

(١) التبيين ٢٨٠ ، شرح الكافية للرضي ٢٤٦/٤ ، اثتلاف النصرة ١١٨ .

(٢) آمالي ابن الشجري ٤١٨/٢ ، أسرار العربية ١٠٢ ، الإنصاف ١٢٦/١ ، التبيين ٢٨١ ، شرح الكافية للرضي ٢٤٦/٤ ، اثتلاف النصرة ١١٨ .

(٣) التخميم ٣/٣١٥ ، المساعد ٢/١٢٠ ، الهمع ٣/٢٤ .

(٤) يراجع في ذلك على سبيل المثال لا الحصر شرح ابن النازم ٣٣٣ وما بعدها الارتشاف ٤/٢٠٤١ ، المساعد ١/١٢٠ وما بعدها ، الهمع ٣/٢٤ ، والبهجة المرضية ٣٦٦ ، التصريح ٢/٩٤ ، شرح المقرب د/ علي فاخرق الأول ، ج الأول ص ٣٣١ ، ط ١٩٩٠ مطبعة السعادة . ويلاحظ أن جميع هذه المصادر إنما نقلت عن ابن عصفور ، ولم تذكر المصدر الذي نقلت عنه ، وبالبحث لم نعثر على هذه الطريقة في تصانيف ابن عصفور التي بين أيدينا ولكن د/ علي فاخر نص في شرح المقرب على أنه إنما نقلها عن شرح التسهيل عن ناظر الجيش المسمى بتمهيد القواعد حيث نص مؤلفه على أن ابن عصفور ذكرها في شرح المقرب ، وهو من كتبه المفقودة .

أخرى في حكاية الخلاف بين النحويين بصريين وكوفيين - غير تلك التي سبق عرضها ومناقشتها - ، فجزمت بأنه لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين على فعلية « نعم ، وبئس » ، وإنما الخلاف بينهما فيما بعد اسنادهما إلى الفاعل ، فالبصريون على أن « نعم الرجل ، وبئس الرجل » جملتان فعليتان .

- وذهب الكسائي إلى أن : « نعم الرجل ، وبئس الرجل » اسميتان محيكتان بمنزلة : « تأبط شراً » « فنعم الرجل » عنده اسم للممدوح ، و « بئس الرجل » اسم للمذموم .

- أما الفراء فقد ذهب إلى أن الأصل في « نعم الرجل هشام ، وبئس الرجل زياد » « رجل نعم الرجل هشام ، ورجل بئس الرجل زياد » فحذف الموصوف ، وهو كلمة « رجل » وأقيمت الصفة ، وهي جملة : « نعم الرجل هشام ، وبئس الرجل زياد » مقام الموصوف فحكم لهما بحكمه ، فصار رافعين لـ « هشام ، وزياد » ، كما لو قلت : « الممدوح هشام » ، و « المذموم زياد » .

- ولم تسلم تلك الطريقة هي الأخرى من الرد والاعتراض فقد أبطل ابن عصفور مذهب الكسائي بأنه لو كان الأمر كما قال لوقعا موقع الاسم في الكلام ، فكنت تقول : « إن نعم الرجل قائم ، وإن بئس الرجل قائم ، وظننت نعم الرجل قائم ، وبئس الرجل منطلقاً » .

- كما أبطل مذهب الفراء فقال : « ويبطل مذهب الفراء شيئان :

أحدهما : ما أبطل به رأي الكسائي .

والآخر : أنه يؤدي إلى حذف الموصوف ، وإبقاء جملة الصفة في فصيح الكلام ، وذلك لا يكون إلا مع « من ، أو في » كما أن ذلك في الشعر وحده » ^(١) .

* وأعود فأؤكد إن النحو العربي بحاجة إلى مراجعة أصوله من مدونات الأولى ، فتلك الطريقة التي أوردها المتأخرون نقلاً عن ابن عصفور حكاية واعتراضاً يكتنفهما -

(١) شرح المقرب د/ على محمد فاخر ق الأول ، ج الأول (المرفوعات) ٣٣١ ، ٣٣٢ نقلاً عن شرح التسهيل لناظر الجيش المسلمي بتمهيد القواعد (ج ٣ ، باب نعم وبئس) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٣٤٩ نحو .

من حيث ظني - الشك والبطلان ، وذلك لأمر :

أولهما : ما ورد في كتاب معاني القرآن للكسائي من نصه على جواز تذكير « نعم » ، وتأنيثها بالتاء مع إثبات أن التأنيث حسن جيد واسع ، ولا شك في أن مَنْ يقرر ذلك إنما يعتقد الفعلية لا الاسمية المحكية ؛ إذ الفعل هو الذي يذكر ويؤنث تبعاً لفاعله .

= يضاف إلى ذلك ما تواتر من موافقته للبصريين في القول بالفعلية عن طريق سند صحيح رجاله ثقات .

ثانيها : ما توصل إليه البحث من إقرار قول الفراء بالفعلية ، ونفي قول الاسمية عنه بالأدلة القاطعة والحجج الدافعة التي زخر بها كتابه « المعاني » .

ثالثها : ورود تلك الطريقة عن راوٍ واحد ، واعتراضه إياها وحده ، وعدم وجود مصدره الذي بث فيه فكره هذا ، الأمر ^{الذي} يجعل الدارس النحوي في حيرة وقلق ، وشك وارتياب ، فضلاً عن ورودها في مصنفات المتأخرين فقط حسبما قررت سابقاً بالإضافة إلى عدم صمود تلك الراوية أمام قاعدة « ما لا يحتاج إلى تقدير ، أو تأويل أولى مما يحتاج إليه » .

• هذا ، ولم يتعرض الكيشي لأي من هذه المتناقضات فلم ينسب الخلاف إلا للبصريين ، والكوفيين عامة ، ولم يتعرض لحكاية الطريقة الأخرى في ذكر الخلاف سننه في ذلك سنن جمهور النحويين في التحدث عن الطريقة الأولى ، واستفاضتهم في ذكر أدلتها ، وردودها ، واعتراضاتها بين البصريين والكوفيين مما يشعر بسيطرة الروح المنهجية العلمية المنظمة على فكره ، ونتاجه ؛ ولذا فإنه يترأى لي صحة ما ذهب إليه من إقرار القول بالفعلية موافقاً فيه جمهور البصريين ؛ لقوة أدلتهم ، وموافقتها السماع الوارد في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت » ، والوارد عن العرب من إضمار الضمير المرفوع بهما على شريطة التفسير في نحو : « نعم رجلاً هشام ، وبئس رجلاً زياد » .

والله اعلم .

« حبذا » بسيطة أو مركبة ^(١)

* اتفق النحويون على أن « حبذا » تجري مجري « نعم » في المدح ؛ لأنها مثلها في المعنى ^(٢) ، غير أن « حبذا » تفضلها بأن فيها تقريباً للممدوح من القلب ؛ ذلك أن « ذا » يدل على قرب الممدوح وحضوره في القلب والذهن ^(٣) .

- فإذا أريد الذم به أدخلت « لا » عليه فيقال : « لا حبذا » .

• وقد اختلف النحويون في حقيقتها ، وأصل الخلاف في ذلك قولان : التركيب وعدمه ، وينشأ عن التركيب قولان : فعلية الجميع أو اسميته ، فهذه ثلاثة أقوال :

أولهما : يقضي بأن « حبذا » مركب من « حب » فعل ماض ، و « ذا » اسم إشارة ، ثم صار بالتركيب كلمة واحدة ؛ وذلك لأن اسم الإشارة لا يتصرف بحسب المشار إليه ، ولو كان باقياً على بابه ليتصرف كتصرفه في غير هذا الموضع ، ولأن العرب لا تفصل بين « حب » و « ذا » بشيء ، فلا تقول : « حب في دار ذا زيد » تريد « حبذا في دار زيد » ، وهذا أولى من حمل « ذا » على الشذوذ ^(٤) .

- وغلب عليها جانب الاسمية ؛ لأن الاسم أقوى من الفعل ، وأصل له ، والأصول أبداً تغلب على الفروع ، ولوجود النظير حيث قد وجد من الأسماء ما هو مركب نحو :

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ١٨٠ / ٢ ، المقتضب ١٤٣ / ٢ ، الأصول ١١٥ / ١ ، علل النحو ٢٩٦ ، التبصرة ٢٨٠ / ١ ، أسرار العربية ١٠٧ ، شرح الجمل لابن خروف ٥٩٩ / ٢ ، اللباب ١٨٨ / ١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨ / ٧ ، الإيضاح في شرح المفصل ١٠٥ / ٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٢١ / ١ ، شرح التسهيل ٣٥٥ / ٢ ، شرح ابن الناظم ٣٣٨ ، الارتشاف ٢٠٥٩ / ٤ ، التصريح ٨٩ / ٢ ، المعجم ٣٩ / ٣ .

(٢) الأصول ١١٥ / ١ ، التبصرة ٢٨٠ / ١ ، أسرار العربية ١٠٧ ، التصريح ٩٠ / ٢ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨ / ٧ ، توضيح المقاصد للمرادي ٩٢٨ / ٢ .

(٤) ينظر هذا القول في المقتضب ١٤٣ / ٢ ، الأصول ١١٥ / ١ ، علل النحو ٢٩٦ ، التبصرة ٢٨٠ / ١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨ / ٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٢١ / ١ ، التصريح ٨٩ / ٢ .

« بعلبك، ورام هرمز، وخمس عشرة »، ولم يوجد من الأفعال ما هو مركب^(١).

- فضلاً عن أن هذا التركيب مقصود به تخفيف اللفظ، وذلك بالاستغناء عن تشنيته « ذا »؛ لأنه على إرادة جنس شائع^(٢)، فَحَمَلُ هذا المركب، جميعه على الاسمىة بلا شك من سبل التخفيف.

- وهذا مذهب الخليل^(٣) وسيبويه^(٤) قال سيبويه: « وزعم الخليل - رحمه الله - أن « حبذا » بمنزلة « حب الشيء » ولكن « ذا » و « حب » بمنزلة كلمة واحدة نحو: « لولا » وهو اسم مرفوع كما تقول: « يا ابن عم »، فالعم مجرورة، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: « حبذا »، ولا تقول: « حبذه »؛ لأنه صار مع « حب » على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم؛ لأنه كالمثل^(٥).

- وإلى هذا ذهب - أيضاً - المبرد^(٦)، وابن السراج^(٧)، والزجاجي^(٨)، والسيرافي^(٩)، والوراق^(١٠)، والصيمري^(١١)، وابن معط^(١٢)، وابن عصفور^(١٣).

(١) علل النحو ٢٩٦، ٢٩٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٦٢٣.

(٢) علل النحو ٢٩٧.

(٣) ينظر في نسبه ذلك للخليل الكتاب ٢/١٨٠، الارتشاف ٤/٢٠٥٩.

(٤) ينظر الكتاب ٢/١٨٠، وقد نسب ابن خروف له غير ذلك حيث القول بعدم التركيب وإقرار كل جزء على حاله، وأكد أن من نسب له غير ذلك فقد أخطأ ينظر شرح الجمل ٢/٥٩٩، وحكي ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٣٥٥، ٣٥٦، عن ابن هشام اللخمي مثل ذلك، كما أورد كلام ابن خروف، وظني أن قوله في الكتاب صريح في دفع ذلك.

(٥) الكتاب ٢/١٨٠.

(٦) المقتضب ٢/١٤٣، ١٤٤.

(٧) الأصول ١/١١٠، ١١٦.

(٨) الجمل ١١٠.

(٩) الارتشاف ٤/٢٠٥٩، التصريح ١/٩٠، والسيرافي هو: الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي، عالم بالعربية، أخذ النحو عن ابن السراج، ومبرمان، له: شرح على الكتاب ت (٣٦٢هـ) البغية ١/٥٠٧.

(١٠) علل النحو ٢٩٦، ٢٩٧.

(١١) التبصرة ٢٨٠، ٢٨١.

(١٢) الفصول الخمسون ١٧٨.

(١٣) شرح الجمل ١/٦٢٣.

• ورجحه ابن يعيش قائلاً : « فلما صار « حبذا » في الحكم كلمة واحدة غلب عليها بعضهم جانب الاسمية ، .. ومنهم من غلب جانب الفعلية والأول أمثل » ^(١) .
وعلى هذا فإن « حبذا يعرب مبتدأ ، والمخصوص بعده خبراً ، أو كما أجاز بعضهم خبراً مقدماً ، والمخصوص مبتدأ مؤخرًا » ^(٢) .

* وقد وافق الكيشي سيويه والقائلين بالتركيب في وجهه ، وخالفهم في آخر قال : « ويناسب « نعم » « حبذا » فيه لغتان : ضم الحاء وفتحها ، وأصله « حَبَّبَ ذا » لأن الصفة منه « حبيب » إلا أنهما بعد التركيب أجريا مجرى الأمثال في عدم التغير إذا جريا على الواحد والتثنية والجمع ، واسم الإشارة فاعل مبهم كالمضمر في « نعم » ؛ ولذلك فسر بمنصوب فقيل : « حبذا رجلاً زيد » ، إلا أن اسم الإشارة لظهوره قد يستغنى عن التفسير فيقال : « حبذا زيد » ، و« ذا » إشارة إلى جنس الحاضر فيشتمل على « زيد » ، ففي رفع « زيد » وجهها رفع المخصوص ، ويحتمل أن يكون « ذا » زائداً كما في قولهم : ماذا صنعت ؟ في أحد الوجهين ، و« زيد » فاعله ، وقيل : « حبذا » مبتدأ تغليباً للاسم على الفعل ، و« زيد » خبره » ^(٣) .

- فنصه هذا صريح في إقراره المناسبة المعنوية بين « نعم » و« حبذا » ، واختياره القول بالتركيب مع إقرار كل على حاله ، فلا يقر البساطة ؛ إذ التركيب حاصل واضح ، ولا يقول بالتركيب مع اسمية الجميع ، أو حتى فعليته ؛ لأن « حبذا بعد التركيب لم يتغير معنى ولا لفظاً عما كان عليه قبل التركيب ؛ بل قويت مع ذلك مناسبته المعنوية لـ « نعم » ، و« ونعم » فعل على الصحيح ^(٤) ، فأقرار كل على حاله إذن أولى .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٤٠ ، ١٤١ بتصرف .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٢٣ ، والارتشاف ٤/ ٢٠٥٩ .

(٣) الإرشاد ١٣٩ .

(٤) هذه مسألة خلافية درسها البحث ينظر ص ٥٥ .

- هذا ، وقد استدل أصحاب هذا المذهب لاسمية « حبذا » بأمور منها :

(١) حسن ندائه ^(١) ، كقولهم : « يا حبذا هند » ، ومنه قول الشاعر :

يَا حَبْدًا جَبَلُ الرِّيَّانِ مَنْ جَبَلٍ وَحَبْدًا سَاكُنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا ^(٢)

(٢) تصغيره تصغير المفرد ، كما في قولهم : « ما أحبيذه » ، ومعلوم أن التصغير خاص بالأسماء ^(٣) .

(٣) عدم جواز حذف « ذا » ، وإضمارها في الفعل ^(٤) .

- وقد ردت تلك الأدلة على النحو التالي :

(١) رد العكبري الأول بأن المنادى في « يا حبذا » محذوف تقديره « يا قوم حبذا » ^(٥) .

- ودفعه ابن مالك بذلك - أيضًا - وبأن دخول « يا » على فعل الأمر أكثر مدخولها على « حبذا » ، ومع ذلك لم يحكم باسميته ، وذلك نحو قوله - تعالى - : « ألا يا اسجدوا » في قراءة من قرأ بتخفيف اللام ^(٦) .

• فضلًا عن أن « يا » يجوز أن تكون للتنبيه ^(٧) .

- وقد أجيب عن ذلك بأن كثرة ذلك في « حبذا » ، وقلته مع غيرها من الأفعال ، دليل على اسميتها ^(٨) .

(١) اللباب ١/ ١٨٨ ، شرح المفصل ٧/ ١٤٠ .

(٢) البيت من البسيط لجرير في الديوان ٧٥٤ ، أسرار العربية ص ١١١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٠٠ ، اللباب ١/ ١٨٨ ، شرح المفصل ٧/ ١٤٠١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٢٣ ، والجني الداني ٣٥٧ ، والشاهد : قوله : « يا حبذا » حيث دخلت أداة النداء على « حبذا » فدل ذلك على اسميته ، لأن النداء من خواص الأسماء .

(٣) اللباب ١/ ١٨٩ بتصرف .

(٤) اللباب ١/ ١٨٩ .

(٥) السابق نفس الصفحة .

(٦) ينظر لاستيضاح ذلك هذا البحث ص ٣١١ حيث التفصيل وتخريج وتوثيق الأقوال والقراءات .

(٧) شرح التسهيل ٢/ ٣٥٦ ، ٣٥٧ بتصرف كبير .

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٢٣ .

(٢) - أيضًا - رد العكبري الثاني بأن ذلك شاذ لا يستدل به على أصل .

(٣) أما الثالث فرده العكبري بأنه لم يجوز ؛ لئلا يبطل معنى الإشارة ، وليس لِيَدُلُّ على الاسمية ^(١) .

- وقد اعترض ابن مالك هذا القول جميعه بأن « حبذا » بعد التركيب لم يتغير معنى ولا لفظاً عما كان عليه قبل التركيب ؛ لذا كان الإبقاء على جزأي « حبذا » أولى ، كما أن « لا » النافية للجنس في نحو قولهم : « لا غلام عندك » باقية على حرفيتها واسمية ما ركب معها ، مع أن التركيب قد أحدث في اسم « لا » لفظاً ومعنى ما لم يكن قبل التركيب .

- هذا بالإضافة إلى أن تركيب « حبذا » غير لازم لجواز الاختصار على « حب » عند العطف كقول الشاعر :

فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينًا ^(٢) .

أي : « وحبذا ديناً » فحذف « ذا » ولم يتغير المعنى ، فعلم بذلك ، أن تركيب « حبذا » لا يخرجها من نوع إلى نوع .

• - أيضًا - لو كان تركيب « حبذا » مخرجاً لها من نوع إلى نوع ، وحكم عليه بأنه مبتدأ لدخلت عليه نواسخ الابتداء ، ولكن لم يقع فدل ذلك على أنه ليس بمبتدأ ، ومن ثم فليس باسم .

- كما أنه يلتزم على القول باسميتها أن يعطف عليها منفي بـ « لا » أخرى إذا دخلت عليها « لا » ، فكان يمتنع أن يقال : « لا حبذا زيد » حتى يقال : « ولا مرضى فعله » ^(٣) .

(١) اللباب ١/ ١٨٩ ، ١٩٠ بتصرف يسير .

(٢) البيت من الرجز لعبد الله بن رواحة في الديوان ص ١٠٧ ، شرح التسهيل ٢/ ٣٥٧ ، شرح ابن الناظم ص ٣٤٠ ، الارتشاف ٤/ ٢٠٦٠ ، التصريح ١/ ٨٩ ، الهمع ٣/ ٤١ ، الدرر ٢/ ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، والشاهد : قوله : « حب دنيا » حيث حذف « ذا » من « حبذا » ولم يتغير المعنى ، ولو كان تركيبها لازماً لتغير المعنى .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٥٦ ، ٣٥٧ بتصرف .

- وضعفه الصبان ^(١) : بأنه لو كان اسماً لوجب تكرار « لا » إن أهملت نحو : « لا حبذا زيد ، ولا عمرو » ^(٢) .

أما الثاني : فيقرر أن « حبذا » مركب أيضاً - من « حب » و « ذا » للعلة السابقة نفسها ، إلا أنه غلب عليه كونه فعلاً فاعله المخصوص ؛ ذلك أن الفعل أسبق لفظاً ، وأكثر حروفاً .

- ويدل على ذلك أنهم قد صرفوه فقالوا : « لا يحبذه » فجاءوا له بمضارع ^(٣) . وذهب الربيعي إلى أن « ذا » زائدة ، كما في « ماذا صنعت ؟ » والمخصوص فاعل « حب » ، وجعلها دريود صلة (يعني زائدة) ، وليس اسماً بدليل حذفه كما في قول الشاعر السابق « وحب ديناً » ^(٤) .

- ونسب هذا القول للأخفش ^(٥) ، وابن درستويه ^(٦) ، والربيعي ^(٧) ، وخطاب الماوردي ^(٨) .

- ورّد هذا المذهب - بجواز حذف المخصوص ، والفاعل لا يحذف ^(٩) .

- وبأنه دعوة مفتقرة إلى دليل .

(١) هو : محمد بن علي الصبان أبو العرفان ، عالم بالعربية والأدب ، من مصنفاته : الكافية الشافية ، وحاشية على شرح الأشموني (ت ١٢٠٦ هـ) الأعلام ٦/٢٩٧ .

(٢) حاشية الصبان ٣/٥٧ .

(٣) شرح المفصل ٧/١٤٠ ، ١٤١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٦٢٢ ، ٦٢٣ ، التصريح ١/٨٩ ، ٩٠ ، الهمع ٣/٣٩ بتصرف .

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٤/٢٥٧ ، الارتشاف ٤/٢٠٦٠ ، الهمع ٣/٣٩ ، ٤٠ ، ودريود هو : عبد الله بن سليمان ابن المنذر بن عبد الله بن سالم الأندلسي القرطبي النحوي الملقب بـ « دُرُودٌ » بفتح الدال والواو بينهما راء ساكنة ، وربما صغر ف قيل : « دُرُودٌ » ، كان أعمى ، شرح كتاب الكسائي توفي سنة (٣٢٥ هـ) البغية ٢/٤٤ ، ٤٥ .

(٥) الارتشاف ٤/٢٠٥٩ ، التصريح ١/٨٩ .

(٦) شرح ابن عقيل للألفية ٣/١٧١ ، ونسب له أبو حيان غير ذلك الارتشاف ٤/٢٠٥٩ .

(٧) شرح الكافية للرضي ٤/٢٥٧ .

(٨) الارتشاف ٤/٢٠٥٩ ، التصريح ١/٨٩ . والماوردي هو : خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي ، أبو بكر الماوردي ، كان من جلة العلماء ومحققهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق ، تصدر للإقرار طويلاً ، وصنف مختصر الترشيح الزاهر لابن الأنباري ، وله حظ في قرض الشعر توفي (٤٥٠ هـ) البغية ١/٥٥٣ .

(٩) الهمع ٣/٤٠ .

- وبأن فيه تغليب لأضعف الجزأين ، وهو الفعل على أقواهما ، وهم الاسم ^(١) .
- وبأن هذا التركيب لا نظير له ؛ لأن المعهود تركيب اسم من فعل واسم ، نحو « برق نحره » لا تركيب فعل من فعل واسم ^(٢) .
- الثالث : أن « حبذا » ليست بمنزلة كلمة واحدة بل هي « حب » الماضي ، و « ذا » الإشارية ، فكل منهما أصل برأسه ، لا يغلب أحدهما على الآخر ^(٣) .
- وهو مذهب ابن كيسان ^(٤) ، والفارسي ^(٥) ، وابن برهان ^(٦) ، وابن خروف ^(٧) .
- واختاره ابن مالك ^(٨) ، وصححه المرادي قائلاً : « والصحيح القول بعدم التركيب ؛ لأن فيه إقرار كل من اللفظين على ما كان عليه » ^(٩) .
- ويعرب المخصوص على هذا المذهب مبتدأ ، وجملة « حبذا » خبر ، والرباط اسم الإشارة .
- كما يجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر والتقدير : « زيد المحبوب » ، أو خبر والمبتدأ مضمراً أي : « حبذا هو زيد » ^(١٠) .

(١) شرح التسهيل ٢/٣٥٦ ، ٣٥٧ بتصرف .

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٥٦ ، ٣٥٧ بتصرف .

(٣) ينظر هذا القول في شرح الجمل لابن خروف ٢/٥٩٩ ، ٥٦٠ ، واللباب ١/١٨٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦٢٢ ، الارتشاف ٤/٢٠٥٩ ، التصريح ١/٩٠ ، والجمع ٣/٣٩ ، ٤٠ .

(٤) ينظر الارتشاف ٤/٢٠٥٩ ، وابن كيسان هو : محمد بن أحمد بن إبراهيم ، أبو الحسن بن كيسان ، عالم بالعربية نحواً ولغة ، من أهل بغداد ، صنف : المهذب ، ومعاني القرآن ، وغلط أدب الكاتب توفي (٢٩٩هـ) الأعلام ٥/٣٠٨ ، شذرات الذهب ٢/٢٣٢ .

(٥) كتاب الشعر ١/٩٧ ، الارتشاف ٤/٢٠٥٩ .

(٦) الارتشاف ٤/٢٠٥٩ .

(٧) شرح الجمل ٢/٥٩٩ ، ٦٠٠ .

(٨) شرح التسهيل ٢/٣٥٧ .

(٩) توضيح المقاصد للمرادي ٢/٩٢٩ .

(١٠) الارتشاف ٤/٢٠٦٠ ، الجمع ٣/٤٠ .

- ونقل عن ابن كيسان القول بأن المخصوص بدل من « ذا » ^(١) .
- كما نقل عن بعضهم القول بأنه عطف بيان ^(٢) .
- وقد رد الأول والثاني بأنه يجوز حذف المخصوص ، فيلزم حذف الجملة بأسرها من غير دليل .
- كما ورد الثالث والرابع بأنه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع .
- ورد البديل بأنه على نية تكرار العامل ، وهو لا يلي « حب » .
- وأجيب بعدم اللزوم بدليل : « إنك أنت » ^(٣) .
- ورد عطف البيان بمجيئه نكرة ، واسم الإشارة معرفة ، كما في قوله :
وَحَبَّذَا نَفَحَاتٍ مِنْ يَمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ مِنْ جَبَلِ الرِّيَّانِ أَحْيَانًا ^(٤)
- هذا ، وقد اختلف القائلون بعدم التركيب في علة كون « ذا » لا يتغير عن الأفراد والتذكير نحو : « حبذا زيد و حبذا هند » ، و« حبذا الزيدان و حبذا الزيدون » .
- فقال ابن كيسان : « لأن المشار إليه مصدر مضاف مذكر مفرد محذوف تقديره في نحو : « حبذا هند » : « حبذا حسن هند » ^(٥) .

- ورده ابن عصفور بأنه فاسد ؛ لأن العرب إذا حذف المضاف ، وأقامت المضاف إليه مقامه ، فإنما تجعل الحكم من تذكير ، وتأنيث ، وإفراد ، وتثنية ، وجمع وغير ذلك على حسب الملفوظ به ، لا على حسب المحذوف ، ألا ترى أنهم يقولون : « اجتمعت اليامة »

(١) الباب ١ / ١٩٠ ، الجمع ٣ / ٤٠ .

(٢) التبصرة ١ / ٢٨٠ ، ٢٨١ ، الباب ١ / ١٩٠ .

(٣) الجمع ٣ / ٤٠ ، ٤١ .

(٤) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ٧٥٤ ، وشرح الفصل ٧ / ١٤٠ ، الجمع ٣ / ٤٠ ، الدرر ٢ / ٢٨٤ ، ولم أعثر عليه في غيرها ، والشاهد : قوله : « وحبذا نفحات » حيث ورد المخصوص نكرة .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٢٢ ، التصريح ١ / ١٩٠ .

ولا يقولون : « اجتمع اليامة » ، وإن كان الأصل قبل الحذف « اجتمع أهل اليامة » ^(١) .

- وقال الفارسي : « لأن « ذا » جنس شائع ، فالتزم فيه الأفراد كفاعل « نعم ، وبئس » المضمّر ، ولهذا يجمع التمييز فيقال : « حبذا زيد رجلاً » ^(٢) .

- وقال ابن مالك : « لأنه جرى مجرى المثل » ^(٣) .

* مما سبق يتضح لنا أن الكيشي قد نحا نحوًا جديدًا في ذلك الخلاف ، فلم يقل بالتركيب مع اسمية الجميع ، أو فعليته ، ولم يختار البساطة والإقرار على الحال ؛ إذ أقر المناسبة المعنوية الداعية إلى المناسبة اللفظية ، واعتبر الصورة الحاضرة (فعل ، واسم) ، واجتنب الردود والاعتراضات الواردة على المذاهب الثلاثة ؛ ولذا كان القول بالتركيب مع إقرار كل على حاله - من وجهة نظره - قول بعيد عن التجوز والاعتراض ، بعضده أن المدح باب الفاعل ، وهو به أبلغ .

- وإني إذ أوافق الكيشي فيما ذهب إليه ، فإني أرى - أيضًا - مع ذلك قرب المذهب القائل بعدم التركيب من الصواب ؛ لقوة حجة ابن مالك في رده المذهبين الآخرين ، ولما فيه من الإقرار الوضعي ، والبعد عن التكلف والتقدير ، والمناسبة المعنوية واللفظية « لنعم » . والله أعلى وأعلم .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/٦٢٢ .

(٢) البغداديات ٢٠١ : ٢٠٤ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٣٥٧ ، التصريح ١/١٩٠ بتصرف .

« حقيقة » ما « التعجبية »^(١)

* التعبير عما يعتري النفس من عجب له صيغ مسموعة ، وصيغ أخرى تجري على القياس النحوي ، فمثال ما سمع من ذلك قوله - تعالى - : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾^(٢) ، وقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : « سبحان الله ، إن المؤمن لا ينجس »^(٣) ، وقولهم : « لله دره » أي : جاء الله بدره من أمر عجيب لكثرتة^(٤) .^(٥)

- أما صيغته القياسيتان فهما « ما أفعله ، وأفعل به » ، والحديث ههنا مقصور على « ما » من الصيغة الأولى ؛ إذ العلماء في حقيقتها على خمسة أقوال :

الأول : « ما » نكرة تامة غير موصوفة بمعنى شيء ، وهي مبتدأ ، والجملة بعدها خبر^(٦) .

* وقد نسب هذا القول للخليل^(٧) ، ونسبه الكيشي لسيبويه^(٨) ، واختاره قائلًا : « فعند سيبويه » ما « نكرة غير موصوفة هي مبتدأ ، و « أفعل » فعل متعد بالهمزة ، فاعله ضمير

(١) تنظر المسألة في الكتاب ١/ ٧٢ ، الأصول ١/ ٩٩ ، المقتضب ٤/ ١٧٤ ، التبصرة ١/ ٢٦٥ ، شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦٦٩ ، آمالي ابن الشجري ٢/ ٥٥٣ ، أسرار العربية ١١٢ ، اللباب ١/ ١٩٦ ، التبيين ٢٨٢ ، شرح المفصل ٧/ ١٤٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩٤ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٤ ، شرح التسهيل ٢/ ٣٦٢ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٣٣ ، الإقليد ٣/ ١٦٢٤ ، الارتشاف ٤/ ٢٠٦٥ ، الجنى الداني ٣٣٧ ، المساعد ٢/ ١٤٨ ، التصريح ٢/ ٥٨ ، الهمع ٣/ ٤٧ ، حاشية الصبان ٣/ ٢٤ .

(٢) سورة البقرة من الآية رقم (٢٨) ، والآية بتامها : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ .

(٣) الحديث رواه البخاري (كتاب الغسل) ١/ ٦٣ ، مسلم (كتاب الحيض) ١/ ٢٩٢ ، أبو داود (كتاب الطهارة) ١/ ٢٣١ ، الترمذي (كتاب الطهارة) ١/ ٢٤٦ ، ابن ماجه (كتاب الطهارة وسننها) ١/ ٢٢٧ ، البيهقي (كتاب الطهارة) ١/ ١٨٩ .

(٤) اللسان « عجب » .

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٦٢ ، التصريح ٢/ ٥٦ ، بتصرف .

(٦) ينظر التبصرة ١/ ٢٦٥ ، شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦٦٩ ، آمالي ابن الشجري ٢/ ٥٥٣ ، التبيين ٢٨٢ ، المساعد ٢/ ١٤٨ ، التصريح ٢/ ٥٨ .

(٧) الكتاب ١/ ٧٢ .

(٨) الإرشاد ١٤٠ ، وينظر شرح المفصل ٧/ ١٤٩ ، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٣٣ .

« ما » ، والمنصوب بعده مفعول ، والجملة خبر « ما » فقولك : « ما أحسن زيدًا » ، معناه : « شيء جعله ذا حسن » ، وإنما كان المبتدأ فيها نكرة غير موصوفة ؛ لأنه سبب الفعل المتعجب منه ، فليتمحض تنكيره

قال الأخفش : « ما » موصولة بالجملة ، وخبرها شيء محذوف ^(١) ، وهو ضعيف ؛ لأن المعنى ما ذكرنا فالحذف لاغ ، قال بعضهم : « هي استفهامية ، وفيها تفخيم ^(٢) » ، كقولك : « رأيت رجلاً أي رجل » ، ولزوم صيغة الماضي ؛ لوقوع الفعل الذي يتعجب منه ^(٣) .

* وهكذا عرض الكيشي لثلاثة من أقوال العلماء في « ما » شارحاً الأول بما يعضده ، ويؤكد لفظاً ومعنى ، مضعفاً الثاني بعله - أيضاً - لفظية ومعنوية ، معرضاً عن نسبة الثالث وتضعيفه ، فكأنه يرى له وجهاً .

• وقد نسب هذا القول - أيضاً - للأخفش ^(٤) ، وقد صرح به أثناء حديثه عن قول الله - تعالى - : ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ ^(٥) . فقال : « ف » « ما » ههنا اسم ، وليست له صلة كما تقول : « غسلته غسلًا نِعْمًا » ، تريد : « نِعْمَ غسلًا » مثل : « ما أحسن زيدًا » ، « ما » ههنا وحدها اسم ^(٦) .

- وبهذا يرد قول ابن يعيش : « وأما الأخفش فإنه استبعد أن تكون اسمًا تامًا غير استفهام ولا جزاء ... » ^(٧) .

(١) ينظر ذلك في التبيين ٢٨٢ ، الإقليد ٣ / ١٦٢٤ الارتشاف ٤ / ٢٠٦٥ ، المساعد ٢ / ١٤٨ ، الهمع ٣ / ٤٧ ، حاشية الصبان ٣ / ٢٤ .

(٢) ينظر ذلك في شرح المفصل ٧ / ١٤٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٤ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٤٨٤ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٦٢ ، شرح الكافية للرضي ٤ / ٢٣٣ ، الإقليد ٣ / ١٦٢٤ ، الارتشاف ٤ / ٢٠٦٥ ، الجنى الداني ٣٣٧ ، المساعد ٢ / ١٤٨ ، التصريح ٢ / ٥٨ ، الهمع ٣ / ٤٧ ، حاشية الصبان ٣ / ٢٤ .

(٣) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٤٠ .

(٤) ينظر في ذلك الارتشاف ٤ / ٢٠٦٥ ، المساعد ٢ / ١٤٨ ، التصريح ٢ / ٥٩ .

(٥) سورة النساء من الآية رقم (٥٨) ، والآية بتمامها : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ .

(٦) معاني الأخفش ١ / ٣٧ .

(٧) شرح المفصل ٧ / ١٤٩ .

- كما نسب هذا القول لجمهور البصريين ^(١) ، واختاره ابن الشجري ^(٢) ، والعكبري ^(٣) ، وابن يعيش ^(٤) ، وابن عصفور ^(٥) ، وابن مالك ^(٦) ، وابن عقيل ^(٧) ، والشيخ خالد ^(٨) ، والسيوطي ^(٩) .

- قال ابن مالك : « وبعد ثبوت اسميتها فهي إما بمعنى شيء ، وإما بمعنى الذي ، وإما استفهامية ، والقول الأول قول البصريين ، وهو الصحيح ؛ لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي ، وسبب الاختصاص بها خفي ، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ؛ ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام . ولا ريب أن الإفهام حاصل بإيقاع أفعل على المتعجب منه ؛ إذ لا يكون إلا مختصاً ، فيتعين كون الثاني مقتضياً للإبهام وهو « ما » فلذلك اختير القول بتنكيرها ، ولا يمتنع الابتداء بها ، وإن كانت نكرة غير مختصة ، كما لم يمتنع الابتداء بـ « من ، وما » الشرطيتين ، والاستفهاميتين » ^(١٠) .

- ومعنى التهام في « ما » أنها لا تحتاج إلى صفة ، ووجه هذا المذهب أن الموضع للإبهام ، لمناسبة التفخيم التعجبي ، فناسب النكرة المبهمة التي لا شيء أشد إبهاماً منها ؛ ولذلك فإن ما قدرت به « ما » ، وهو شيء لا يجوز استعماله ، ولا يوضع موضعها .

- ذلك أن « شيئاً » ، وإن كان أبهم النكرات إلا أنه ربما يستعمل للتقليل ، فلو قيل : « شيء أحسن زيداً » ، لجاز أن يعتقد أن ذلك تقليل للمعني الذي حسن زيداً ، فتجنبوه لهذا ،

(١) المقتضب ٧٣/٤ ، الأصول ٩٩/١ ، الجني الداني ٣٣٧ ، التصريح ٥٩/٢ .

(٢) الآمال ٥٥٣/٢ .

(٣) التبيين ٢٨٤ .

(٤) شرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٥) شرح الجمل ٥٩٥/١ .

(٦) شرح التسهيل ٣٦٣/٢ .

(٧) المساعد ١٤٨/٢ .

(٨) التصريح ٥٩/٢ .

(٩) الهمع ٤٧/٣ .

(١٠) شرح التسهيل ٣٦٣/٢ .

فهو لا يعطى إبهام « ما » نصًّا ^(١) .

- فإن قيل : « فلم فسرتم « ما » إذن بشيء ؟!! »

أجيب : بأن ذلك تقريب للتعليم و « شيء » لا ينافي إرادة ذلك الإبهام ، وإن كان ليس نصًّا فيه ^(٢) .

- أيضًا فإن الغالب على قولهم « شيء أحسن زيدًا » أنه إخبار عن معنى مستقر ، وما يتعجب منه ينبغي أن يسرك في الحال ، فأما ما قد استقر ، وعرف فلا يجوز التعجب منه ^(٣) .

كما أن « ما » أشد إبهامًا من « شيء » ؛ إذ كانت لا تشئ ، ولا تجمع ، ولا تقع للتحقير ؛ ولأنها يؤكد بها إبهام شيء » يقال : « أخذت منه شيئًا ما » ^(٤) .

- هذا ، وقد افترض أصحاب هذا المذهب بعض الاعتراضات عليه ، مبينين وجوه دفعها والإجابة عليها ، سدًا للذريعة فهالك بيانها :

أولاً : يقول المبرد : « فإن قال قائل : « فإذا قلت : « ما أحسن زيدًا » فكان بمنزلة « شيء حسن زيدًا » ، فكيف دخله معنى التعجب ، وليس ذلك في قولك : « شيء أحسن زيدًا » ؟!! »

قيل له : « قد يدخل المعنى في اللفظ ، ولا يدخل في نظيره ، فمن قولهم : « غفر الله ، لزيد » لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الدعاء ^(٥) .

ثانيًا : يقول الزجاج : « فإن قيل : كيف جاز أن تكون « ما » بغير صلة ، وإنما تكون اسمًا تامًا في الجزاء أو في الاستفهام ؟!! »

(١) اللباب ١/١٩٧ ، المساعد ٢/١٤٨ بتصرف .

(٢) المساعد ٢/١٤٨ بتصرف .

(٣) آمالي ابن الشجري ٢/٥٥٣ ، الصفوة الصفية ج ٢ ق ١١/١٠٥ بتصرف .

(٤) اللباب ١/١٩٧ بتصرف .

(٥) المقتضب ٤/١٧٥ .

فالجواب : « أنه قد صلح أن تقع بغير صلة فيهما ؛ لأنها لو وصلت لعلمت ، وإنما يسأل السائل عما يجهل كما تقول : من أبوك ؟ فلو قلت : « من في الدار أبوك » كنت مخبراً لما علمته ، وغير مستخبر عما جهلته ، وكذلك في الجزاء هي ؛ لأنها شائعة مبهمة فتقول : « ما ركبت ركبت » فذلك واقع على كل مركوب ، وأنت إذ قلت : « ما أحسن زيداً » فقد تعجبت من حسنه ، ولم تصف أن الذي حسنه شيء بعينه ، فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة ، كما تقول : « شيء جاء بك » فلما كان الأمر مجهولاً كانت « ما » إبهامها بغير صلة ^(١) .

- على أنه قد حكى من كلامهم ما جاءت فيه « ما » بغير صلة في الجزاء ، والاستفهام ؛ لمشاركتها إياهما في الإبهام وذلك نحو قولهم : « دققته دقاً نعماً ، غسلته غسلًا نعماً » أي : « نعم الغسل ، ونعم الدق » ^(٢) .

ثالثاً : يقول ابن عصفور : « فإن قيل : « إن ذلك يؤدي إلى الابتداء بالنكرة من غير شرط » .

فالجواب : « إن الذي سوغ الابتداء بالنكرة ما دخل الكلام من معنى التعجب ، فجاز لذلك ، كما جاز عجب لزيد » ^(٣) .

- أو أنه ههنا في معنى المحصور كقولنا : « امرأعده ، شرأهر ذا ناب » ، ومعناه « ما أقعده إلا أمر ، وما أهر ذا ناب إلا شر » ^(٤) .

- أو أنه هنا في تقدير التخصيص والمعنى : « شيء عظيم » ^(٥) .

الثاني : « ما » موصولة مبتدأ ، والجملة صلتها ، والخبر واجب الحذف ^(١) ، والتقدير :

(١) مجالس العلماء للزجاجي ١٢٥ ، ١٢٦ بتصرف .

(٢) الكتاب ١/ ٧٣ ، المقتضب ٤/ ١٧٤ .

(٣) شرح الجمل ١/ ٥٩٥ .

(٤) الأصول ١/ ٩٩ .

(٥) حاشية الصبان ٣/ ٢٤ .

« الذي أحسن زيدًا شيء » .

• ونسب هذا القول للأخفش ^(٢) ، كما نسب للكوفيين ^(٣) .

- فعلى ذلك بنيت لافتقارها إلى الصلة ، ويتحصل من قولهم هذا إفهام ، وإبهام فحصول الإفهام بذكر المبتدأ وصلته ، والإبهام حاصل بالتزام حذف الخبر ^(٤) .

واحتج لإثبات ذلك - بأنها لو كانت بمعنى شيء لكانت تامة في نفسها ، وذلك غير جائز ؛ لأنها في غاية الإبهام ، والإبهام يقتضى الإيضاح ، فأما أن يكون تامًا مستغنيًا عن بيان فلا .

- وَرُدَّ بَأَن « ما » قد جاءت تامة في مواضع منها قوله - تعالى - : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ ^(٥) أي فنعم شيئًا هي ، فإذا جاءت في موضع تامة لم يستنكر كونها كذلك في هذا الموضع ^(٦) .

- كما احتج بَأَن « ما » لم تر في الخبر إلا موصوفة أو موصولة ^(٧) .

- ورده الأصفهاني ، والجندی : بَأَن « ما » إذا كانت موصولة كانت معرفة ، والتعجب إنما يكون في شيء مستبعد منكور لا من شيء قد عرف ووجد ^(٨) .

- وقد اعترض العكبري هذا القول بأمرين :

(١) ينظر التبيين ٢٨٢ ، شرح المفصل ١٤٩/٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٤/١ ، شرح التسهيل ٣٦٣/٢ ، الجني الداني ٣٣٧ .

(٢) ينظر شرح اللمع للأصفهاني ٦٦٩/٢ ، شرح الكافية للرضي ٢٣٣/٤ ، الارتشاف ٢٠٦٥/٤ ، المساعد ١٤٨/٢ ، التصريح ٥٨/٢ ، الهمع ٤٧/٣ .

(٣) شرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٤) توجيه اللمع ٣٨٢ ، شرح التسهيل ٣٦٣/٢ .

(٥) سورة البقرة من الآية رقم (٢٧١) ، والآية بتمامها : ﴿ إِن تَبْدُوا آلَ صَدَقَاتٍ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ .

(٦) التبيين ٢٨٤ .

(٧) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٨٤/١ .

(٨) شرح اللمع للأصفهاني ٦٦٩/٢ ، الإقليد ١٦٢٤/٣ .

الأول : أن مبنى التعجب على الإبهام ؛ ولذلك عدلوا فيه إلى « ما » ؛ لأنها أشد إبهامًا من غيرها ، « والذي » تتضح بصلتها ، وذلك يناقض موضوع التعجب .

الثاني : أن تقدير الخبر لا فائدة فيه ، والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة ؛ لأنه معلوم أن الحسن ونحوه إنما يكون بشيء أوجبه ، فقد أضمر ما هو معلوم ، فلم يكن فيه فائدة^(١) .
- كما ضعفه ابن مالك بأمرين :

أحدهما : أن جعلها موصولة يستلزم مخالفة النظائر من وجهين :

- ١ - تقديم الإفهام ، وتأخير الإبهام ، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهامًا وإبهامًا تقديم ما به الإبهام ، وتأخير ما به الإفهام ، كما فعل بضمير الشأن .
- ٢ - أن فيه حذف للخبر دون أن يسد مسده شيء وهو غير جائز .

والآخر : قال : « يقال لمن ذهب هذا المذهب » أخبرني عن الخير الذي ادعيت حذفه أمعلوم هو أم مجهول ؟ « فإن قال : « هو معلوم ، فقد أبطل الإبهام المقصود » ، وإن قال « هو مجهول » لزمه حذف ما لا يصح حذفه فإن شرط صحة حذف الخبر ألا يكون مجهولاً^(٢) .

الثالث : حكاه ابن درستويه عن الأخفش : « أنه كان يقول مرة « ما » في التعجب بمعنى « الذي » إلا أنه لم يؤت لها بصلة ، ومرة يقول : « هي الموصوفة إلا أنه لم يؤت لها بصفة لما أريد فيها من الإبهام ، والفعل بعدها في موضع الخبر »^(٣) .

- وتلك رواية غريبة عن الأخفش ؛ إذ كيف يكون الموصول فاقداً صلته ، أو الموصوف فاقداً صفته ، وماذا فعل الأخفش حتى يأتي بجديد يخالف فيه رأي البصريين ، وهل كان عليه أن يرتكب محظوراً صناعياً حتى يحقق الإبهام اللازم للتعجب ؟!!!

(١) التبيين ٢٨٣ ، وينظر - أيضاً - شرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٢) شرح التسهيل ٣٦٣/٢ ، ٣٦٤ بتصرف .

(٣) شرح المفصل ١٤٩/٧ ، المساعد ١٤٨/٢ ، ١٤٩ . الجمع ٤٧/٣ .

الرابع : « ما » نكرة موصوفة ، والفعل صفتها ، والخبر واجب الحذف ، والتقدير : شيء أحسن زيدا عظيم ، ونسب - أيضا - للأخفش ^(١) .

- وهذا القول ، وإن كان تقدير الخبر فيه أكثر فائدة من جعلها موصولة ، غير أنه مردود بما رد به على ما قال إنها موصولة - من تقدم الإفهام على الإبهام ، وحذف الخبر دون دليل ، وعدم ظهوره في فصيح الكلام .

الخامس : « ما » استفهامية مبتدأ ، فيها معنى تفخيمي ، والجملة بعدها خبر ^(٢) .

• ونسب للفراء ^(٣) ، ويمكن أن يستفاد ذلك من قوله في معانيه أثناء حديثه عن قوله تعالى : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ^(٤) ، قال : « فيه وجهان : أحدهما : معناه : « فما الذي صبرهم على النار » ، والوجه الآخر : « فما أجراهم على النار » » ^(٥) .

- كما نسب ذلك للكوفيين ^(٦) ، وهو موافق لقولهم باسمية « أفعل » فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء ^(٧) ، كما نسب لابن درستويه ^(٨) .

- وقد قواه الرضي : من حيث المعنى ؛ لأنه كأنه جهل سببه فاستفهم عنه ، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله - تعالى - : ﴿ وَمَا آدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ^(٩) .

- وهذا الرأي ضعيف من وجوه :

(١) الارتشاف ٤ / ٢٠٦٥ ، الجني الداني ٣٣٧ ، المساعد ١٤٨ / ٢ ، ١٤٩ .

(٢) الارتشاف ٤ / ٢٠٦٥ ، الجني الداني ٣٣٧ ، المساعد ١٤٨ / ٢ ، المجمع ٤٧ / ٣ .

(٣) ينظر التصريح ٥٩ / ٢ ، حاشية الصبان ٢٤ / ٣ .

(٤) سورة البقرة من الآية رقم (١٧٥) ، والآية بتمامها : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدْيِ وَالْعَذَابِ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ .

(٥) معاني الفراء ١٠٣ / ١ .

(٦) شرح التسهيل ٢ / ٣٦٤ ، المساعد ١٤٨ / ٢ ، التصريح ٥٩ / ٢ .

(٧) التصريح ٥٩ / ٢ بتصرف .

(٨) ينظر شرح المفصل ٧ / ١٤٩ ، شرح الكافية للرضي ٤ / ٢٣٤ ، الارتشاف ٤ / ٢٠٦٥ ، المساعد ١٤٨ / ٢ ، التصريح ٥٩ / ٢ ، حاشية الصبان ٢٤ / ٣ ، ٢٥ .

(٩) سورة الانفطار الآية رقم (١٧) ، وينظر شرح الكافية للرضي ٤ / ٢٣٤ .

أولاً : أن الاستفهام إنشاء وكذا التعجب ، والنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت ^(١) .
 ثانياً : أن التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق أو كذب ، والمتكلم لا يسأل
 المخاطب عن الشيء الذي جعله حسناً ، وإنما يخبره بأنه حسن ، ولو كانت « ما » استفهامية
 لما ساغ معها ذلك ^(٢) .

ثالثاً : أن « ما » لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها « أي » في نحو : « ما أنت من
 سيد » ؛ لأن استعمال « أي » في الاستفهام المتضمن تعجباً كثير .

رابعا : أنها - أيضاً - لو كان فيها معنى الاستفهام لما أولاها النحويون الفعل ؛ لأن
 الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالباً إلا الأسماء نحو : ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ
 الْيَمِينِ ﴾ ^(٣) ، فعلم إذن أنها غير المتضمنة استفهاماً .

خامساً : أن « ما » لو كانت استفهامية مجردة من معنى التعجب لبطل ذلك بالإجماع ؛ لأن
 اللفظ المجرد للاستفهام لا يتوجه ممن يعلم إلى من لا يعلم ، و « ما أفعل » صالح لذلك
 (أي ممن يعلم لمن لا يعلم) .

فلما لم تكن استفهامية مشوبة بتعجب - أو مجردة للاستفهام علم بذلك أنها ليست
 استفهامية بحال من الأحوال ^(٤) .

* من هنا يرى البحث ترجيح ما ذهب إليه الخليل ، وسيبويه ؛ لقوة ما استدلوا به ،
 فضلاً عن أن الكلام على رأيهم مستقل بنفسه لا يفترق إلى تقدير ، أضف إلى ذلك وضوح
 الإبهام التعجبي مع كونها كذلك ، أما على أقوال الأخفش فإن الكلام مفتقر إلى تقدير ؛ وإذا
 كان الكلام مستقلاً بنفسه مستغنياً عن تقدير كان أولى مما يفترق إلى ذلك ، وقد سبق - أيضاً -
 - بيان ضعف مذهب الفراء وابن درستوية .

• ولذا فإن اختيار الكيشي راجح أوافقه فيه . والله أعلم .

(١) شرح الكافية للرضي ٢٣٤ / ٤ .

(٢) شرح المفصل ١٤٩ / ٧ بتصرف .

(٣) سورة الواقعة الآية رقم (٢٧) .

(٤) شرح التسهيل ٣٦٤ / ٢ بتصرف .

حقيقة « أفعل به في التعجب وما يترتب عليه »^(١)

* سبق أن تقرر أن صيغتا التعجب القياسيتان هما : « ما أفعله ، وأفعل به » ، وقد تحدثت البحث - فيما مضى - عن « ما » من الصيغة الأولى من حيث الحقيقة والنوع ، والآن حديثنا عن « أفعل به » حيث قد أجمع النحويون على فعليته ؛ إذ هو على صيغة لا تكون إلا للفعل ، واتفقوا على أن لفظه لفظ الأمر^(٢) ، ولكنهم اختلفوا في معناه أهو أمر حقيقة أم ماذا ؟ ثم انبني على هذا الخلاف خلاف آخر في موضع الجار والمجرور بعده أهو رفع أم نصب ؟ ، وفيما يلي بيان لمذاهب النحويين في ذلك :

أولاً : « أفعل به » فعل تعجبي لفظه لفظ الأمر مبالغة ، معناه الخبر ، ليس بأمر حقيقة ، همزته للصيرورة ، بمعنى صار ذا كذا ، فأصل « أَحْسَنُ بَرِيدٌ » : « أَحْسَنَ زَيْدٌ » ، أي صار ذا حُسْنٍ ، ثم غيرت الصيغة الماضية عند نقلها إلى إنشاء التعجب إلى الصيغة الأمرية ؛ ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى من الإخبار إلى الإنشاء ، فصار « أَحْسَنُ زَيْدٌ » ، بالرفع ، فقبح إسناد الأمر إلى الاسم الظاهر ؛ لعدم جواز رفع الأمر للظاهر ، فزيدت الباء في الفاعل ؛ ليصير على صورة المفعول به ، ولزمت زيادتها صوتاً للفظ عن الاستقباح المذكور^(٣) .

• قال الكيشي في ذلك : « وأما الثانية فصورتها أمرٌ ، ومعناه خبر ، فـ « أَحْسَنُ بَرِيدٌ » تقديره : « أَحْسَنَ زَيْدٌ » أي : صار ذا حسن ؛ لأنها لو كانت أمراً محضاً للحقها اختلاف الضمائر بحسب اختلاف المخاطب ، ولم يقولوا : « يا رجل أكرم بريد ، يا رجلان أكرم به ، يا رجال أكرم به » ، والباء زائدة في المرفوع كقولهم : « بحسبك زيد » ، و﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ ﴾

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ٩٧/٤ ، الأصول ١٠١/١ ، علل النحو ٣٣٠ ، المرتجل ١٤٨ ، أسرار العربية ١٢٢ اللباب ٢٠٢/١ ، شرح المفصل ١٤٨/٧ ، شرح التسهيل ٣٦٥/٢ ، شرح الألفية لابن الناطم ٣٢٧ ، الارتشاف ٢٠٦٦/٤ ، شرح الكافية للرضي ٢٣٤/٤ ، توضيح المقاصد ٨٨٧/٢ ، المساعد ١٤٩/٢ ، التصريح ٦٢/٢ ، الجمع ٤٩/٣ ، حاشية الصبان ٢٦/٣ .

(٢) التصريح ٦٢/٢ ، حاشية الصبان ٢٦/٣ .

(٣) ينظر هذا القول في جميع المراجع الواردة في هامش (١) .

شَرِيدًا^(١) ، وَغَيَّرْتُ الصِّيغَةَ لِتَغْيِيرِ الْمَعْنَى ، وَأَلْزَمْتُ الْبَاءَ فِيهَا بِخِلَافِ الْمَثَالِينَ .

وعن جار الله^(٢) : « أنه أمر لكل واحد ، بأن يجعل زيدًا كريبًا ، أي : يصفه به ، والباء زائدة في المنصوب كهي في قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾^(٣) ، ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد^(٤) .

* فالكيشي يختار الأول محتجًا له ، شارحًا معناه التعجبي ، مبينًا أحكامه من حيث لزوم الباء وغيرها ، فارقًا بذلك بينها ، وبين المقيس عليه ، ناسبًا الثاني للزخشي ، موافقًا بذلك جمهور البصريين^(٥) .

* فقد نُسِبَ هذا القول لسيبويه^(٦) ، وقال به واختاره ابن السراج^(٧) ، والفارسي^(٨) ، وابن الوراق^(٩) ، وابن جنبي^(١٠) ، والواسطي الضرير^(١١) ، وابن الخشاب^(١٢) ،

(١) سورة النساء من الآية رقم (١٦٦) ، والآية بتمامها : ﴿ لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَكُ يَشْهَدُونَ ﴾ وَكَفَى بِاللَّهِ شَرِيدًا ، وسورة الصبح من الآية رقم (٢٨) .

(٢) يقصد الزخشي ينظر المفصل ٢٧٦ ، وشرح المفصل ١٤٨ / ٧ ، الارتشاف ٢٠٦٦ / ٤ ، وشرح الكافية للرضي ٤٩٤ / ٤ ، اللمع ٤٩٣ / ٤ .

(٣) سورة البقرة من الآية رقم (١٩٥) ، والآية بتمامها : ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٤١ .

(٥) ينظر الارتشاف ٢٠٦٦ / ٤ ، توضيح المقاصد ٨٨٧ / ٢ ، المساعد ١٤٩ / ٢ ، التصريح ٦٠ / ٢ ، حاشية الصبان ٢٦ / ٣ .

(٦) ينظر شرح المفصل ١٤٨ / ٧ ، شرح الكافية للرضي ٢٣٤ / ٤ ، وربما جاز الاستدلال بذلك بقول سيبويه ٩٧ / ٤ : « والمعنى في : « ما أفعله ، وأفعل به واحد » .

(٧) الأصول ١٠١ / ١ .

(٨) الإيضاح ١١٥ .

(٩) علل النحو ٣٣١ .

(١٠) اللمع ١٩٨ ، توجيه اللمع ٣٨١ .

(١١) شرح اللمع للواسطي ١٨٦ ، وهو القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي أبو نصر النحوي الضرير ، من تصانيفه : شرح اللمع ، وغيره لم تعلم وفاته تنظر البغية ٢٦٢ / ٢ .

(١٢) المرتجل ١٤٨ .

وأبو البركات الأنباري^(١)، والعكبري^(٢)، وابن يعيش^(٣)، وابن عصفور^(٤)، وابن مالك^(٥)، وابن الناظم^(٦)، وأبو حيان^(٧)، والمرادي^(٨)، وابن عقيل^(٩)، والسيوطي^(١٠).

- واستدلوا لذلك بأن « أفعل به » فعل ، والفعل لا بد له من فاعل ، ولا فاعل ملفوظ به ، ولا مقدر ، إذ لو كان مضمراً لبرز في بعض الأحوال ، فدل ذلك على أن المجرور فاعل ، والباء زائدة ، فضلاً عن اختلافه بحسب اختلاف المخاطب .

- فإن قيل : « لو كانت زائدة لم تلزم كما لم تلزم في مثل : « كفى بالله شهيداً » ؟!! » .

- فالجواب : أنه لزم إصلاحاً للفظ ، وذلك أن فعل الأمر بغير لام لا يكون فاعله مظهراً إلا في هذا الباب ، فدخلت الباء حتى يصير في اللفظ كأنه مفعول ، - وأيضاً - فرقاً بين لفظ الأمر الذي للتعجب ، وبين لفظ الأمر الذي لا يراد به التعجب .

فإن قيل : « فلأي شيء جاء فاعله مظهراً وهو أمر ؟!! » .

فالجواب : أنه إنما جاء كذلك لأنه ليس بأمر حقيقي ، ألا ترى أن معناه التعجب ، ونظير ذلك كثير ، انظر لقوله - تعالى - : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾^(١١) . فإن قوله - تعالى - : « فليمدد » لفظه لفظ الأمر ، ومعناه غير ذلك ، معناه :

(١) أسرار العربية ١٢٢ .

(٢) اللباب ١/ ٢٠٢ .

(٣) شرح الفصل ٧/ ١٤٨ .

(٤) شرح الجمل ١/ ٦٠٠ .

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٦٥ .

(٦) شرح الألفية ٣٢٧ .

(٧) الارتشاف ٤/ ٢٠٦٦ .

(٨) توضيح المقاصد ٢/ ٨٨٧ .

(٩) المساعد ٢/ ١٤٩ .

(١٠) الهمع ٣/ ٤٩ .

(١١) سورة مريم من الآية رقم (٧٥) ، والآية بتمامها : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرُّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴾ .

« فيمدُّ »^(١).

هذا ، وقد عورض هذا القول بأمور هي^(٢) :

١- أن الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد .

• وَرَدَّ بأن ذلك مبالغة في المدح ، وإقرارًا للمعنى التعجبي الذي كما يكون فيما مضى ، يكون - أيضًا - فيما هو موجود في الحال ، ولا مانع من استعمال صيغة الأمر بمعنى الماضي لهذا الغرض^(٣).

٢- أن « أفعل » بمعنى : « صار ذا كذا » قليل .

• وَرَدَّ بأن ذلك - أيضًا - لقصد المبالغة ، فضلاً عن وجود النظائر نحو : « أثرى الرجل » ، أي : صار ذا ثروة^(٤) ، بالإضافة إلى أن بعض الكوفيين قد ذهبوا إلى أن الهمزة في « أحسن » للصيرورة ، والباء للتعدي ، وعليه يكون معنى « أحسن » ، صيره ذا حسن ، فأنى لهم بقبوله من الكوفيين ، ورده الآن .

٣- أن زيادة الباء في الفاعل قليلة ، والمطرّد زيادتها في المفعول .

• وَرَدَّ بأنها زيدت إصلاحاً للفظ ، وفرقاً بين الأمر التعجبي وغيره^(٥) ، أضف إلى ذلك أن المعارض قال : « قليلة » ، ولم يقل : « ممنوعة ، محظورة » .

ثانياً : « أفعل به » فعل تعجبي أمري لفظاً ومعنى ، ليس المراد به الخبر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، والجار والمجرور بعده منصوب على المفعولية بمعنى : « دم أيها الأمر له ، أو احكم أيها المخاطب له بذلك »^(٦).

(١) علل النحو ٣٣٠ ، ٣٣١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٠٠ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٤ / ٢٣٤ ، التصريح ٢ / ٦٣ .

(٣) المساعد ٢ / ١٤٩ .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٣٧١ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٣٦٥ ، التصريح ٢ / ٦٢ .

(٦) ينظر الباب ١ / ٢٠٢ ، أسرار العريضة ١٢٢ ، شرح المفصل ٧ / ١٤٨ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٦٥ ، الارتشاف

٤ / ٢٠٦٦ ، شرح الكافية للرضي ٤ / ٢٣٤ ، الجمع ٣ / ٤٩ .

• وقد نُسِبَ هذا القول للفراء^(١)، وابن كيسان^(٢)، والزجاج من البصريين^(٣)،
والزنجشري^(٤)، واختاره ابن خروف^(٥)، والرضي^(٦).

• وقد اختلف الكوفيون، وموافقهم في معنى الهمزة من « أفعل »، والباء من « به »
فقليل :

١- الهمزة للتعدية، والباء مزيده للتأكيد مثلها في قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ
إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾^(٧).

٢- الهمزة للصيرورة، والباء للتعدية مثلها في نحو : « مررت بزيد »^(٨).

• واختلفوا - أيضًا - في مرجع ضمير الفاعل فذهب الفراء، والزجاج، والزنجشري،
وابن خروف إلى أنه عائد على المخاطب، فهو أمر لكل واحد بأن يجعل زيدًا حسنًا، وذلك
بأن يصفه بالحسن، فكأنه قيل : « صفه بالحسن كيف شئت، فإن فيه جميع ما يمكن أن
يكون في شخص، ولم يختلف الضمير باختلاف المخاطب؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل،
والأمثال لا تغير »^(٩).

- وذهب ابن كيسان إلى أنه عائد على مصدر الفعل المذكور، فكأنه قيل : « أحسن يا

(١) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٣٦٥، الارتشاف ٤/ ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، والمفصل ٢٧٦، ٢٧٧، توجيه اللمع ٣٨٥، شرح
الجمال لابن خروف ٢/ ٥٨٤، شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٣٤.

(٢) المراجع السابق.

(٣) المراجع السابق.

(٤) المراجع السابق.

(٥) المراجع السابق.

(٦) المراجع السابق.

(٧) سورة البقرة من الآية رقم (١٩٥)، والآية بتمامها : ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾، وهذا القول في المساعد ٢/ ١٤٩، الهمع ٣/ ٤٩، حاشية الصبان ٣/ ٢٦، ٢٧.

(٨) توضيح المقاصد ٢/ ٨٨٧، حاشية الصبان ٣/ ٢٦، ٢٧.

(٩) شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٣٤، التصريح ٢/ ٦٢ يتصرف.

حسن بزيد « ، أي : دم به والزمه ؛ ولذا كان مفردًا مذكرًا على كل حال ؛ لأن ضمير المصدر كالمصدر من حيث الأفراد والتذكير ، وعزاه الرضي إلى الزجاج ^(١) .

• وأقول : أنه لو كان الأمر على ما ذكر ابن كيسان ، فإن ذلك أمر خرج عن معناه الحقيقي إلى الدعاء ، وليس تعجبًا .

وقد احتج أصحاب هذا القول لصحته بوجوه :

أحدها : أن مجيء « أفعل به » أمرًا لفظًا ومعنى أولى من الخروج باللفظ عن حقيقته إلى غيرها من غير ضرورة ^(٢) .

الثاني : أنه يقدر في « أفعل به » ضمير الفاعل ، كما قدر في : « ما أفعل » ، وإذا قدر في « أفعل » ضمير الفاعل ، وقع الجار والمجرور في موضع المفعول فاستحقا النصب ^(٣) .

الثالث : حذف الباء ومجرورها في قوله - تعالى - : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ^(٤) ، ولو كان المجرور في موضع الفاعل لما حذف .

الرابع : مجيء المجرور منصوبًا بعد إسقاط حرف الجر كما في قول الشاعر :

أَلَا طَرَقَتْ رِحَالُ الْقَوْمِ لَيْلَى فَأَبْعَدَ دَارَ مُرْتَحِلٍ مَزَارًا ^(٥)

فلو كان المجرور فاعلاً ، لرفع بعد إسقاط الخافض .

هذا ، وقد رد الجمهور البصري هذا القول لأمر هي :

١ - أن الأمر طلب إيقاع الفعل ، والتعجب لا يكون إلا من أمر قد وجد ^(١) .

(١) السابقان نفس الصفحات .

(٢) المساعد ١٤٩/٢ بتصرف .

(٣) علل النحو ٣٣٠ ، وينظر المرتجل ١٤٨ ، أسرار العربية ١٢٢ .

(٤) سورة مريم من الآية رقم (٣٨) .

(٥) البيت من الوافر ، لم أقف على قائله ، من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٧/٢ ، والنكت الحسان ١٣٨ ، الهمع ٥٠/٣ ، الدرر ٢٩٤/٢ ، والشاهد : قوله « فأبعد دار مرتحل » حيث استشهد به الكوفيون على أن « أفعل به » في التعجب أمر لفظاً ومعنى بدليل رد المجرور إلى النصب بعد حذف الخافض .

٢- أنه يلزم من ذلك أن لا يكون الناطق به متعجباً ، كما لا يكون الأمر بالهلف حالفاً ، ولا خلاف في أن الناطق به متعجب ^(٢) .

٣- أنه لو كان أمراً ، للزم إبراز الضمير في التثنية ، والجمع ، والتأنيث على حسب أحوال المخاطبين ، كما هو الحال في سائر أفعال الأمر ، والاعتذار عن ذلك بأن ضمير الفاعل يعود على المصدر ، والمصدر يلزم الأفراد والتذكير فاسد بأن من المصادر ما لا يكون مؤنثاً ، كالسهولة والنجابة ، فلو كان الأمر على ذلك ، لقليل في : « أسهل به ، وأنجب به » . « أسهلي به ، وأنجبي به » ، ولكن ذلك لم يقل ، فدل على فساده .

- أما الاعتذار بأنه جرى مجرى المثل فمردود - أيضاً - بأن الجاري مجرى المثل يلزم لفظاً واحداً ، و « أفعل » إذا كان أمراً لا يلزم لفظاً واحداً ؛ فليس مثلاً ، ولا جارياً مجرى المثل ؛ ولذلك يبرز فيه ضمير المخاطب تثنية ، وجمعاً ، وتأنيثاً .

٤- أنه لو كان مسنداً للضمير المخاطب ، لما جاز أن يتصل بالباء الواقعة بعده ضمير المخاطب ، نحو : « أحسن بك » ؛ لأن فيه إعمال فعل واحد في ضميرين : (فاعل ، ومفعول لمسمى واحد) ، ولكن ذلك جائز فدل على أنه ليس على الأمر ، وليس مسنداً للضمير المخاطب ^(٣) .

٥- أنه لو كان أمراً ، لجاز أن يقع جوابه مقترناً بالفاء ، كما يصح ذلك في كل أمر ، فكان يقال : « أكرم بعمر وفي شكرك » ، كما يقال : « أعطني فأشكرك » ، ولما لم يجز ذلك ، دل على فساد ما ذهبوا إليه ^(٤) .

٦- أنه لو كان أمراً حقيقة ، لوجب له من الإعلال ما وجب لـ « أقيم ، وأبن » ؛ لكنه لم

(١) الباب ٢٠٣/١ بتصرف .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٦٥ ، المساعد ٢/ ١٤٩ ، التصريح ٢/ ٦٣ ، الهمع ٣/ ٤٩ بتصرف .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٦٥ ، ٣٦٦ بتصرف .

(٤) الهمع ٣/ ٤٩ بتصرف .

يعل ، فدل على أنه بمعنى « ما أفعل » التي للتعجب ، وليس أمراً^(١) .

٧- أن اعتبار الفاعل مضمراً ، والمجرور بالباء مفعولاً حملاً على « ما أفعل » في تقدير الإضمار ، لا يستقيم ؛ لأنه إنما أضمر في « أفعل » ؛ لتقدم « ما » عليه ؛ إذ هي مبتدأ ، والفعل خبر ، ولا بد فيه من ضمير يرجع إلى المبتدأ ، بخلاف « أفعل به » ، فلم يتقدمه ما يوجب تقدير الضمير .

- فإن قيل : « كيف صار المتعجب منه هنا فاعلاً ، وهو في « ما أحسن زيداً » مفعول ؟ !! » .

• أجيب : بأن الفاعل هنا ليس شيئاً غير المفعول ؛ ذلك أن التقدير في : « ما أحسن زيداً » : « شيء حسن زيداً » ، وذلك الشيء ليس غير زيد ؛ إذ الحسن لو حلّ بغيره ، لم يحسن هو به ، فلذلك جاز أن يكون المتعجب منه مفعولاً في : « ما أحسن زيداً » ، وفاعلاً في : « أحسن بزيد »^(٢) .

٨- أن « أفعل » هذا لا يخلو من أن يكون منقولاً من « أفعل » المتعدي ، أو غير المتعدي ، وباطل كونه من « أفعل » المتعدي ؛ لمجيء الياء معه ، ولو كان متعدياً ، ل قيل : « أحسن زيداً » ، وإذا بطل ذلك تعيين كونه منقولاً من غير المتعدي ، فثبت أن المتعجب منه في موضع الفاعل^(٣) .

٩- أن استدلالهم على أن المجرور بالباء في موضع المفعول بحذفه في قوله - تعالى - : « أسمع بهم وأبصر » ، لا يستقيم ؛ إذ المجرور هنا فاعل ، وحذف لكونه في اللفظ بمنزلة الفضلة بلزوم الباء^(٤) .

١٠- أن استدلالهم بنحو قوله : « فأبعد دار مرتحل مزاراً » على أن المتعجب منه مفعول

(١) شرح التسهيل ٣٦٦/٢ بتصرف .

(٢) الأصول ١٠١/١ ، ١٠٢ ، بتصرف ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٧ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٠/١ ، ٦٠١ ، بتصرف .

(٤) ينظر المقرب ص ١١٥ ، وتوضيح المقاصد ٨٩٠/٢ .

برجوعه إلى المفعولية عند إسقاط الجار مردود بإمكان جعل « أبعد » دعاء على معنى : « أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبته » ^(١) .

١١ - أنه لو كان أمراً ، لما كان محتملاً للصدق والكذب ، ولكنه محتمل لذلك ، فدل على أنه ليس أمراً حقيقة ^(٢) .

* ما سبق يقود إلى تأييد المذهب البصري ، ومن ثم موافقة الكيشي في اختياره السكوتي ؛ لسلامة هذا المذهب مما يرد على غيره ، ومناسبته المعنى التعجبي المدحي المقصود به المبالغة والتفخيم .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٧ / ٢ .

(٢) الهمع ٤٩ / ٣ بتصرف .

« ليس » بين الفعلية والحرفية^(١)

* نواسخ المبتدأ والخبر على اختلاف عملها ، منها ما هو حرف باتفاق كـ « إِنَّ » وأخواتها ، ومنها ما هو فعل باتفاق كـ « ظن » وأخواتها^(٢) ، ومنها ما وقع الخلاف فيه كـ « ليس » ، فقد اختلف العلماء في بنيته على قولين :

الأول : فعل غير متصرف^(٣) :

• وهو اختيار الكيشي بالسبيل السكوتي قال : « وأما « ليس » فمعناها نفي مضمون الجملة في الحال ، وأصله « لَيْسَ » كـ « صَيْدَ » ، فإن مفتوح العين لا يخفف لا يقال : « جَمَلٌ » كما قيل : « فَخَذٌ » وعن بعض البصريين^(٤) : أنه حرف ، واستدلوا ببطلان عمله عند دخول « إلا » على خبره في قولهم : « ليس الطيب إلا المسك » برفع المسك تشبيهاً بـ « ما » ...^(٥) .

• فوافق بذلك قول الجمهور^(٦) ، قال سيبويه : « هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ... ، وذكر منها « ليس » ...^(٧) .

(١) الكتاب ١/ ٤٥ ، ٤٦ ، المقتضب ٤/ ٨٦ ، الأصول ١/ ٨٢ ، مجالس العلماء للزجاجي ٣ ، الحليات ٢١٩ ، كتاب الشعر ١/ ٧ ، اللمع ٨٥ ، الإنصاف ١/ ١٦١ ، اللباب ١/ ١٦٥ ، التبيين ٣٠٨ ، الفصول الخمسون ١٨٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١١١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٥ ، شرح التسهيل ١/ ٣٣٣ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ١٩٧ ، البسيط ٢/ ٧٥٢ ، الجني الداني ٤٩٣ ، الهمع ١/ ٤٢٣ .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٣٣ وما بعدها .

(٣) ينظر الإنصاف ١/ ١٦١ ، اللباب ١/ ١٦٥ ، التبيين ٣٠٨ .

(٤) يقصد الفارسي ينظر كتاب الشعر ١/ ٧ ، الحليات ٢١٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١١١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٥ .

(٥) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٥٠ .

(٦) المقتضب ٤/ ٨٦ ، ٨٧ ، الأصول ١/ ٨٢ ، الجني الداني ٤٩٣ .

(٧) الكتاب ١/ ٤٥ ، ٤٦ .

- وقال به - أيضًا - المبرد ^(١)، وابن السراج ^(٢)، وابن جني ^(٣)، والصيمري ^(٤)، وابن بابشاذ ^(٥)، والزنجشري ^(٦)، وابن الخشاب ^(٧)، وأبو البركات الأنباري ^(٨)، وابن خروف ^(٩)، والعكبري ^(١٠)، وابن معط ^(١١)، وابن يعيش ^(١٢)، وابن عصفور ^(١٣)، والرضي ^(١٤)، وابن هشام ^(١٥).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

أولاً : فتح آخره كما في الأفعال الماضية ^(١٦).

ثانياً : اتصال ضمائر الرفع به فيقال : « لست ، ولستم ، وليسوا » ، ولو كانت بمنزلة « ما » لم تتصل بها هذه المضمرات ^(١٧) ؛ لأن الحرف لا يتصل به إلا ضمير الخفض والنصب نحو : « بك ، وإنه » ^(١٨).

ثالثاً : أنها بمنزلة « كان » في جواز تقديم الخبر عليها ، فيقال : « قائماً ليس زيد » ، كما

(١) المقتضب ٨٧/٤ .

(٢) الأصول ٨٢/١ .

(٣) اللمع ٨٥ .

(٤) التبصرة والتذكرة ١٨٥/١ .

(٥) شرح المقدمة ٣٥٠/٢ .

(٦) المفصل ٢٦٨، ٢٦٩ .

(٧) المرتجل ١٢٦ .

(٨) الإنصاف ١٦١/١ .

(٩) شرح الجمل ٤٣٨/١ .

(١٠) التبيين ٣٠٩، ٣٠٨ .

(١١) الفصول الخمسون ١٨٠ .

(١٢) شرح المفصل ١١١/٧، ١١٢ .

(١٣) شرح الجمل ٣٨٥، ٣٨٦/١ .

(١٤) شرح الكافية ١٩٧/٤، ١٩٨ .

(١٥) المغني ٢٩٣/١ .

(١٦) شرح اللمع للأصفهاني ٢٣٥/١، شرح المفصل ١١١/٧ .

(١٧) شرح اللمع للأصفهاني ٣٣٥/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٦/١، الجني الداني ٤٩٣ .

(١٨) الصحاح « ليس »، شرح اللمع لابن برهان ٥٣/١، ٥٤ .

يقال : « قائماً كان زيد » فثبت أنه فعل ^(١).

وأقول : « إن تقديم الخبر على « ليس » محل خلاف بين العلماء ^(٢) ، فلا يصح الاستدلال به » .

رابعاً : أنها تتحمل الضمير كما أن الفعل يتحمل الضمير فيقال : « زيد ليس قائماً » ، فيستكن في « ليس » ضمير زيد ؛ ولا يكون مثل ذلك في « ما » ^(٣).

خامساً : اتصال تاء التأنيث بها وصلأ ، ووفقاً نحو : « ليست هند قائمة » ، واتصال تاء التأنيث بالكلمة من أقوى الدلائل على فعليتها ^(٤).

- هذا ، وقد أعترض هذا القول بأنها لو كانت فعلاً ، لكان ينبغي أن يرد إلى الأصل ، عند اتصاله بالتاء فيقال في « لست » : « ليست » كما يقال في « صيد البعير » : « صيدت » ، فلما لم يرد إلى الأصل علم أن الحرفية مغلبة فيها ^(٥).

- ويمكن الإجابة عن هذا الاعتراض بأنه « ليس » لما لم تكن كتلك الأفعال في التصرف ، لم يلزم رد المحذوف إليها حال الاتصال بضمير الرفع .

- أضف إلى ذلك حكاية الفراء لذلك عن بعضهم ^(٦).

الثاني : « ليس » حرف بمنزلة « ما » ، وكلاهما للنفي .

• وهو قول الفارسي رده في كثير من مصنفاته ، ذاكراً أن كونها على مثال الفعل الماضي ، إنما هو شبه لفظي لا حقيقة تحته ، وأن النحويين ذكروه مع الفعل ، وإن لم يكن فعلاً ، كما

(١) شرح اللمع للأصفهاني ٣٣٥/١ ، الباب ١٦٥/١ بتصرف .

(٢) منع كثير من العلماء تقديم خبر « ليس » عليها ، انظر الخلاف في الإنصاف ١٦٠/١ ، توجيه اللمع ١٣٩ .

(٣) اللامات للزجاجي ٧ ، شرح المفصل ١١١/٧ .

(٤) التهذيب الوسيط ٥٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٦/١ .

(٥) الإنصاف ١٦١/١ ، شرح الكافية للرضي ١٩٧/٤ .

(٦) الجنى الداني ٤٩٣ . بتصرف .

ذكروا « إما » مع حروف العطف ، وإن لم يكن حرف عطف ^(١).

• وقد نُسِبَ هذا القول للفراء ^(٢) ، وابن كيسان ^(٣) ، وابن السراج ^(٤) ، وابن شقير ^(٥) ، والكوفيين ^(٦) ، وتابعهم ابن أبي الربيع ^(٧).

• ويرى البحث أن نسبة هذا القول للفراء أمر فيه نظر ؛ إذ قد عثرَ في المعاني على قول الفراء : « لأن « ليس » فعل يقبل المضمر ، كقولك : « لست ، ولسنا » ^(٨) ، وأيضاً قوله : « وربما اجتَرأت العرب على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله ، قالوا : « لُسْتُم » يريدون « لستم » ثم يقولون : « ليس ، وليسوا » سواء ؛ لأنه فعل لا يتصرف » ^(٩). فهذا منه صريح في إقرار الفعلية ، ونفي ما عداها .

- وكذلك أمر النسبة لابن السراج ، انظر لقوله في الأصول : « وأما « ليس » فالدليل على أنها فعل ، وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك : « لست » ، كما تقول : « ضربت » ، و « لستما » كـ « ضربتما » » ^(١٠).

• فلعله ذكره في مؤلف لم يصل إلينا .

- ومن أهم أدلتهم على الحرفية ما يلي :

أولاً : جمودها ، فلم يسمع منها لفظ المستقبل ، ولا اسم الفاعل ، ولا المفعول ^(١١).

(١) الخليات ٢١٩ ، البصريات ٨٣٣/٢ ، كتاب الشعر ٧/١ بتصرف .

(٢) اللامات للزجاجي ص ٧ .

(٣) لسان العرب « ليس » .

(٤) جواهر الأدب ٤٨٦ ، الجنى الداني ٤٩٤ .

(٥) الجنى الداني ٤٩٤ ، وابن شقير هو : أحمد بن عبيد الله بن الحسن بن شقير ، أبو العلاء البغدادي ، روي عن أبي عمرو الزاهد ، وابن دريد ، وابن فارس لم تعلم وفاته على التحديد ، البغية ٣٣٣/١ .

(٦) اللامات ص ٧ .

(٧) البسيط ١٦٣/١ .

(٨) المعاني ٤٣/٢ .

(٩) السابق ٦٢/٣ .

(١٠) الأصول ٨٢/١ ، ٨٣ .

(١١) التبيين ٣١١ ، شرح المفصل ١١١/٧ .

وجودها لا حجة فيه لأمر :

١- أن مشابهتها لـ « ما » في النفي هو الذي أوجب جمودها ^(١).

٢- أنه لما وقع بلفظ الماضي نفيًا للمستقبل فقليل : « ليس زيد خارجًا غدًا » ، استغنى فيه عن لفظ المستقبل ، فلم يبين منه اسم الفاعل والمفعول ^(٢).

٣- أنه قد وجد من الأفعال ما لزم في تصرفه حالة واحدة ، ولا مصدر له نحو : « ما أحسن ، وعسى ، ونعم ، وبئس » وقالت العرب : « يدع » ، ولم يستعملوا منه الماضي ، ولا اسم الفاعل ، ولا المصدر ^(٣).

وأقول : « أمّا أنه قد وجد من الأفعال في لغة العرب ما لزم طريقة واحدة ، وامتنع من التصرف فذلك لا مشاحة فيه ، أما ما مثلوا به فإنه محل نظر ؛ فإن فعلية فعل التعجب ، وفعلي المدح والذم ، وعسى محل خلاف بين العلماء ، فالكوفيون يقولون باسمية « أفعل » في التعجب ^(٤) ، وباسمية فعلي المدح والذم ^(٥) ، وبحرفية عسى ^(٦).

- كما أن الفعل « يدع » قد تصرف ، وثبت بالنقل الصحيح استعمال ماضيه ، ومصدره ، واسم الفاعل ، والمفعول .

- فالفعل الماضي نحو قوله - تعالى - : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ ^(٧) ، في قراءة من

(١) اللامات ٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ١١٢ / ٧ .

(٢) بعض العلماء يمنع مثل هذا التركيب ينظر شرح المفصل ١١٢ / ٧ .

(٣) التبيين ٣٠٩ ، شرح المفصل ١١٢ / ٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥ / ١ بتصرف .

(٤) شرح اللمع للأصفهاني ٦٧ / ٢ .

(٥) الإنصاف ٩٧ / ١ .

(٦) الجني الداني ٤٣٤ .

(٧) سورة الضحى الآية رقم (٣) ، وقرأ بالتخفيف عروة بن الزبير ، وهشام بن عروة ، وأبو حيوة ، وذكر ابن جني وابن خالوية أنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ، ونص العكبري على أنها لغة لكن قليلة ، ينظر : المحتسب ٣٦٤ / ٢ ، مختصر الشواذ ١٧٥ .

قرأ بالتخفيف ، وقول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ ^(١)

واسم الفاعل نحو قوله :

فَأَيُّهَا مَا أَتْبَعَنَّ فَإِنَّنِي حَزِينٌ عَلَى تَرْكِ الَّذِي أَنَا وَادِعُ ^(٢)

- واسم المفعول نحو قوله :

إِذَا مَا اسْتَحَمْتُ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَادِعٌ مُصَدِّقُ ^(٣)

- والمصدر كقوله - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : « لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَانَ أَوْ لَيَخْتَمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ » ^(٤) .

ثانياً : مشابقتها لـ « ما » في أن كلا منهما لنفي الحال ، وفي الإهمال إذا دخلت « إلا » في خبرهما ، حُكِيَ عن العرب : « ليس الطيب إلا المسك » ^(٥) .

وذلك الدليل - أيضاً - لم يسلم به : فكل من « ما » و « ليس » قد نفي به المستقبل ، قال - تعالى - : ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزِحٍ مِنْ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ﴾ ^(٦) ، وقال : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ

(١) البيت من الرمل ينسب لأبي الأسود الدؤلي ، كما ينسب لأنس بن زنيم ، وهو في المحتسب ٣٦٤ / ٢ ، الخصائص ٩٩ / ١ ، إعراب ثلاثين سورة من القرآن ١٢٧ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٥١٩ / ٢ ، اللسان « ودع » ، الشاهد : استعمال الماضي من « يدع » .

(٢) البيت من الطويل لقيس بن الحداية ، وهو في الأغاني ١٥٧ / ١٤ ، البصريات ٤٠٠ / ١ ، العسكرية ١٣٦ ، المحكم « ودع » ، اللسان « ودع » ، الخزائن ٤٧٢ / ٦ ، والشاهد : استعمال اسم الفاعل من « يدع » .

(٣) البيت من الطويل لخفاف بن ندبة وهو في : الأصمعيات ٢٤ ، اللسان « ودع » ، الخزائن ٤٧٢ / ٦ ، الشاهد : استعمال اسم المفعول من « يدع » .

(٤) الحديث رواه مسلم « كتاب الجمعة » ١٧ / ١ ، الدارمي « كتاب الصلاة » ٤٤٤ / ١ ، النسائي « كتاب الجمعة » ١٩٤ / ٢ ، وابن ماجه « كتاب المساجد والجماعات » بلفظ « عن ودعهم الجماعات » ٣١٩ / ١ .

(٥) كتاب الشعر ٧ / ١ ، الإنصاف ١٦١ / ١ ، اللباب ١٦٥ / ١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١١٢ / ٧ .

(٦) سورة البقرة من الآية رقم (٩٦) ، والآية بتمامها : ﴿ وَلَتَجِدَنَّ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوٰةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزِحٍ مِنْ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ .

تَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا»^(١)، وقال : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^(٢).

- أضف إلى ذلك أن البعض قد خَرَّجَ قول العرب : « ليس الطيب إلا المسك » على أن اسم « ليس » ضمير الشأن محذوف ، تقديره : « ليس الشأن والقصة الطيب إلا المسك » ، كما قالوا : « ليس خلق الله إلا مثله »

- وعلى فرض إهمال « ليس » وتجردها عن ضمير ، فإن ذلك لا يمكن أن يكون أبداً مخرجاً لها عن الفعلية اللفظية ، ألا ترى أن « كان » وأخواتها أصلها أن تكون دالة على الحدث ، ثم خلعت دلالتها عليه ، وبقيت دلالتها على الزمان ، وقد يأتي لفظ « كان » زائداً فلا يدل على حدث ، ولا على زمان ، فغير ممتنع أن يأتي لفظ « ليس » ، وهو فعل لفظي ، قد زال حكمه الإعرابي دون دلالاته على النفي ؛ لأنه إذا جاز أن تزداد « كان » ، ولا علة له في اللفظ ، ولا دلالة على حدث ، ولا زمان كان ذلك في « ليس » أولى ؛ لأنها وإن ألغيت عن العمل فنفيها باق^(٣).

- فضلاً عن أن ذلك (أعني إهمال « ليس » حملاً على « ما » في نحو قولهم : « ليس الطيب إلا المسك ») قد خَرَّجَ على أنه لغة بني تميم ، قال أبو عمرو بن العلاء^(٤) : « ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع »^(٥) ، وقال سيبويه : « وهذا قليل لا يكاد يعرف »^(٦).

(١) سورة المائدة من الآية رقم (٣٧) ، والآية بتامها : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ تَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾.

(٢) سورة هود من الآية رقم (٨) ، والآية بتامها : ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا نَحْنُ بِمُحْسَبِيهِ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾.

(٣) التبيين ٣١٢ ، ٣١٣ ، وللقول تحريجات أخرى في شرح التسهيل ١/ ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، والجني الداني ٤٩٦ ، الهمع ٤٢٣/١

(٤) أبو عمرو هو : أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقرئ ، أحد القراء السبعة المشهورين ، إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة (ت ١٥٤ هـ) البغية ٢/ ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٥) مجالس العلماء ص ٣ ، الهمع ٤٢٣/١ .

(٦) الكتاب ١/ ١٤٧ .

ثالثاً : أنها ليست على وزن شيء من الأفعال ، فلا يصح أن تكون على « فَعَلَ » ؛ لأنه ليس من الأفعال ما عينه ياء مضمومة ، ولا على « فَعَلَ ، أو فَعِلَ » ؛ لوجوب قلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما أن الفتح لا يجوز تخفيفه بالإسكان ^(١) .

— وَرُدَّ ذلك بأن أصله « ليس » على وزن « علم ، وصيد » ولكنه لما لم يتصرف ألزمت عينه الإسكان ؛ دلالة على الجمود ، وتخفيفاً ^(٢) .

رابعاً : أنها لا توصل بـ « ما » كالأفعال حتى تكون معها بتقدير المصدر ، فلا يستقيم قولهم : « ما أحسن ما ليس زيد ذاكراً » ^(٣) .

— وَضَعَفَ بإمكان كونها فعلاً لفظياً يجري عليه حكم الأفعال من حيث العمل ، وبإفادتها النفي فلا يكون منها مصدر ^(٤) .

خامساً : مجيئها في الشعر متصلة بضمير المتكلم دون نون الوقاية ، نحو قوله :

عَدَدْتُ قَوْمِي عَدِيدَ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي ^(٥)

ألا ترى أن هذه النون إنما تحذف من الحرف في الضرورة ، ولم نعلمهم حذفوها من فعل في اختيار ^(٦) .

— وحكي أن بعض العرب قيل له : « فلان يتهددك فقال : « عليه رجلاً ليسي » ^(٧) .

وَوُجِّحَ ذلك على الضرورة ^(٨) ، والحذف التسرعي الناتج عن الانفعال النفسي المضاد

(١) اللامات ٧ ، شرح المفصل ١١٢ / ٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥ / ١ بتصرف .

(٢) شرح اللمع للأصفهاني ٣٣٥ / ١ ، التبيين ٣ / ٤ ، شرح المفصل ١١٢ / ٧ بتصرف .

(٣) الحلييات ٢١٩ ، التبيين ٣١١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٦ / ١ .

(٤) التبيين ٣١٤ بتصرف .

(٥) البيت من الرجز لمؤلفه ، وهو في ملحق الديوان ص ١٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٨ / ٣ ، الجنى الداني ١٥٠ ، واللسان « طيس » ، والخزانة ٣٢٤ / ٥ ، ٣٢٥ ، والدرر ١٠٥ / ١ ، والشاهد : استعمال « ليس » بدون نون الوقاية في الضرور كالحروف « الطيس » : الجمع الكثير من الرمل ، وقيل : كل ما على الأرض من الأنعام فهو الطيس .

(٦) الحلييات ٢٢١ .

(٧) الإنصاف ١٦١ / ١ ، شرح المفصل ١٠٨ / ٣ بتصرف .

(٨) شرح المفصل ١٠٨ / ٣ .

للقول التهديدي ، كما قيل أن « ليس » بمعنى « غير » والنون لا تكون مع « غير » فكذلك ما هو بمعناه ، أو أنها استثنائية حق الضمير بعدها الانفصال كالضمير بعد « إلا » لكن الشاعر اضطر إلى المجيء به متصلاً فترك النون مع الوصل مراعاة للفصل الذي كان من حق الكلام^(١).

* من العرض السابق يخلص البحث إلى أن الدلائل على حرفية « ليس » كثيرة ، وهي وإن لم تكن كافية في الدلالة على أنها حرف - فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف ، وذلك مما يعتذر به لأبي على وأصحابه .

- ولأن القول بحرفيتها يصطدم بموانع لفظية ، كاتصال ضمائر الرفع ، وتاء التأنيث بها ، وتحملها للضمير ، وعملها عمل « كان » ، وغير ذلك من دلائل فعليتها .

- فإني أرى أن المذهب الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه جمهور البصريين والكيثي حيث القول بفعلية « ليس » ، وقوة الأدلة والردود .

- أما ما رجحه المالقي من أنها لفظ مشترك بين الفعلية والحرفية (بمعنى أنه إذا وجد في الكلام من خواص الفعل أو الحرف ما يرجح كفة أحدهما على الآخر فهو له)^(٢) ، فإنه محل نظر ؛ ذلك أن دخول « ليس » على الفعل قليل نادر جداً ، مخرج على أن اسمها ضمير الشأن محذوف ، مدلولاً عليه بالمعنى والسياق ، والإعراب فرع المعنى كما هو معلوم .

(١) رصف المباني ٣٠٠، ٣٠١ .

(٢) السابق نفس الصفحة .

« أصل المشتقات » (١)

* الاشتقاق من أجل موضوعات دراسة اللغة خطرًا ، وأعظمها أثرًا في فقه اللغة ونمو ثروتها ، يتضح ذلك فيما له من منافع لغوية لا ينكرها إلا جاحد ، تكون أهم وسيلة لاستحداث الألفاظ يستحدث من المعاني ، كما أنه وسيلة من وسائل كشف معاني الكلمات الغامضة المعنى ، أضف إلى ذلك أنه يعين على التحقق من صحة اللفظ المروي ، وعدم تعرضه للتصحيف أو التحريف (٢) .

• وقد حد الاشتقاق بحدود كثيرة لغير واحد من العلماء ، منها ما أورده السيوطي في المزهري : « أنه أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنى ومادة أصلية ، وهيئة تركيب ؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئة كـ « ضارب » من « ضرب » (٣) .

• هذا ، وللاشتقاق أنواع عدة : (الصغير ، والكبير ، والكبار) (٤) ، والحديث هنا مقصور على الاشتقاق من الصغير أو الأصغر ، أو الاشتقاق الصرفي الذي يشمل المصادر ، وصيغ الأفعال ، واسم الفاعل ، والمفعول وغيرها من المشتقات ، فقد اختلف العلماء في أصل تلك المشتقات على ثلاثة أقوال ، سيعرض لها البحث - إن شاء الله - بعد ؛ ذلك أن ثمت قول لا بد من مناقشته الآن :

- فقد رأى الأستاذ الدكتور / مصطفى خاطر أن تلك المسألة لم يقع ، ولم يثبت فيها

(١) الكتاب ١٢ / ١ ، الأصول ١٣٧ / ١ ، الإيضاح للزجاجي ٥٦ ، شرح اللمع للأصفهاني ٤٠٤ / ١ ، أسرار العربية ١٧٣ ، الأنصاف ٢٣٥ / ١ ، شرح اللمع للواسطي ٥٨ ، التبيين ١٤٤ ، الباب ٢٦٠ / ١ ، الصفوة الصفية ج ١ / ٦١ ، شرح المفصل ١١٠ / ١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٨ / ١ ، الارتشاف ١٣٥٣ / ٣ ، التصريح ٤٩٢ / ١ ، المجمع ٩٥ / ٢ ، الاشتقاق د / محمد حسن جبل ١٢١ .

(٢) الاشتقاق د / جبل ص ١٢١ وما بعدها .

(٣) هذا الحد مع حدود أخرى في المزهري ٣٤٥ / ١ وما بعدها .

(٤) انظر تلك الأقسام مفصلة ، وآراء العلماء في كل قسم في : « الاشتقاق في مفاتيح الغيب رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية اللغة العربية بالمنصورة للباحث أحمد الشناوي حسن .

خلاف حقيقي بين البصريين والكوفيين ، مبيّنًا أن ذلك من اعتساف الأنباري ؛ ذلك أن الكوفيين قائلين بأصالة المصدر في الاشتقاق ، معتمدًا في ذلك على نصوص نقلها من معاني الفراء أهمها قوله : « ولا تُعْمَل الذي قبلها إذا كان مشتقًا من العلم كقولك : « ما أعلم أيهم قال ذاك » .. » ^(١) ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم إيراد تلك المسألة تحت باب الخلاف ، ومن ثم عدم مناقشتها ^(٢) ، ولكن البحث يرى أن هذا القول محل نظر ، وأن مناقشة تلك المسألة مع ذلك - واجبة لأمر :

أولها : ما أورده من نص آخر للفراء يقول فيه : « رأيت وما اشتق منها .. » ^(٣) فقد يدل على اعتقاد المذهب الكوفي حيث الأصالة الفعلية في الاشتقاق .

الثاني : جواز أن يكون الخلاف منقولاً عن غير الفراء من علماء الكوفة .

الثالث : نقل الثقات لهذا الخلاف ، وتواترهم عليه ، وتأيد البعض قدماء ومحدثين للمذهب الكوفي ، وإيرادهم أدلة أخرى غير تلك التي ذكرها النحويون في كتبهم تعضيداً له .

- انظر لقول أستاذنا الدكتور / جبل : « ومأخذ المشتقات المشهورة ، وصيغ الفعل المزيدة هو الفعل » ^(٤) ، وقوله : « الشدة في دراسة اللغة يدركون أن هذه المشتقات مأخوذة من أفعالها أو مصادرها (حسب الخلاف المشهور) ، ونحن نرى أنها مأخوذة من أفعالها » ^(٥) .

• فما سبق إضافة إلى ما نقله الكيشي من خلاف ^(٦) ، يجعل مناقشة المسألة حتم لازم ، وإدراجها تحت باب الخلافات أمر واجب .

• وأما كان الأمر فإليك بيان بأقوال النحويين في ذلك :

(١) معاني الفراء ١/ ٤٦ ، ٤٧ .

(٢) ينظر ذلك في : مسائل الخلاف للأنباري بين الإنصاف والاعتساف ١٣٠ وما بعدها .

(٣) معاني الفراء : ٢/ ٣٧٦ .

(٤) الاشتقاق ٥٣ .

(٥) السابق ٥٦ .

(٦) حيث قال : « وقال الكوفيون : « المصدر فرع الفعل في الاشتقاق » الإرشاد ١٩١ .

أولاً : المصدر أصل المشتقات ؛ والفعل مأخوذ منه :

• وهو اختيار الكيشي قال : « المصدر : هو أصل الفعل في الاشتقاق ؛ لأن معناه مجرد الحدث ، ومعنى الفعل الحدث والزمان ، والمفرد أصل حقيقة المركب ، ولأن حروف المصدر إذا صيغت بهيئة مخصوصة سميت فعلاً ، فالمصدر مادة الفعل ، ومادة الشيء أصل حقيقة^(١) .

وقال الكوفيون : « المصدر فرع الفعل في الاشتقاق ؛ لأنه يقع تأكيداً للفعل ومعمولاً له »^(٢) .

وجوابه : أنه من حيث التأكيد والمعمولية فرع فلم تلزم الفرعية من حيث الاشتقاق^(٣) .

* وهكذا عرض النص الخلاف بطريق موضوعي منطقي ، البصري وأدلته ، ثم الكوفي ودليليه مردودين مدفوعين ، منتهياً بذلك إلى تضعيفه ؛ حيث الافتقار إلى الدليل ، ومن ثم الأول واختياره حيث الحجة والدليل .

• وهو قول عامة البصريين^(٤) ، قال سيبويه : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ، وما هو كائن لم ينقطع »^(٥) .

• فأخذت بمعنى « اشتقت » ، وأحداث الأسماء ما كان منها عبارة عن الحدث ، وهو المصدر^(٦) .

وقال ابن السراج : « اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل ؛ لأن الفعل اشتق منه ، وبنى

(١) ينظر هذا القول في الكتاب ١٢/١ ، الأصول ١٣٧/١ ، الإنصاف ٢٣٧/١ ، الجمع ٩٥/٢ .

(٢) ينظر هذا القول في التبيين ١٤٤ ، اللباب ٢٦٠/١ ، شرح المفصل ١١٠/١ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ١/٦١ .

(٣) الإرشاد ١٩١ .

(٤) ينظر الكتاب ١٢/١ ، الأصول ١٣٧/١ ، الإيضاح للزجاجي ٥٦ ، ٥٧ ، شرح اللمع للأصفهاني ٤٠٤/١ ، الإنصاف ٢٣٧/١ ، أسرار العربية ١٧٣ ، التبيين ١٤٤ ، شرح المفصل ١١٠/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٨/١ ، الارتشاف ٣/١٣٥٣ ، التصريح ٤٩٢/١ ، الجمع ٩٥/٢ .

(٥) الكتاب ١٢/١ .

(٦) التبيين ١٥٠ .

مثله لأزمة الثلاثة ^(١) .

وقال : « المصدر اسم كسائر الأسماء ، إلا أنه معنى غير شخص ، والأفعال مشتقة منه ، وإنما انفصلت من المصادر بما تضمنت معاني الأزمنة الثلاث بتصرفها » ^(٢) .

واستدلوا لذلك بأمور منها :

(١) أن المصدر هو الموضع الذي يُصَدَّرُ عنه ؛ ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل : « مصدر » فلما سمي مصدرًا دل على أن الفعل قد صدر عنه ^(٣) .

(٢) أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ، ويستغني عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ، ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغني بنفسه ، ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما يقوم بنفسه ، ويفتقر إلى غيره ^(٤) .

(٣) أن المصدر يدل على الحدث ، والفعل يدل على الحدث والزمان ، فإذا كان كذلك ، فالمعنى الدائر في الصيغ كلها هو الحدث ، والزمان قد يكون ثابتاً ، وقد يكون بخلاف ذلك ، فما دل على الحدث كان الأصل ، وما دل عليهما كان فرعاً ، فالفرع يدل على ما يدل عليه الأصل وزيادة ، والواحد أصل الاثنين ، نظيره من المحسوسات الذهب والفضة مع الصيغ المتخذة منها .. ^(٥) .

(٤) أن المصادر لو كانت مشتقة من الأفعال لجرت على سنن واحد في القياس ، ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، فلما اختلفت المصادر اختلاف أسماء الأجناس ، دل ذلك على أن الأفعال مشتقة منها ، وأنها غير مشتقة من الأفعال ^(٦) .

(٥) أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل

(١) الأصول ١/١٣٧ .

(٢) السابق ١/١٥٩ .

(٣) أسرار العربية ١٣٧ ، الإنصاف ١/٢٣٨ بتصرف .

(٤) الإنصاف ١/٢٣٧ ، أسرار العربية ١٣٨ .

(٥) شرح المفصل ١/١١٠ ، الباب ١/٢٦٠ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ١/٦٣ ، الهمع ٢/٩٥ بتصرف .

(٦) الإيضاح للزجاجي ٥٨ ، الإنصاف ١/٢٣٨ ، أسرار العربية ١٣٨ بتصرف .

للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل^(١).

(٦) أن المصدر كثر كونه واحدًا ، والأفعال ثلاثة (ماض ، ومضارع ، وأمر) فلو اشتق المصدر من الفعل لم يخل من أن يشتق من الثلاثة أو من بعضها ، فاشتقاقه من الثلاثة محال ، واشتقاقه من واحد منها يستلزم ترجيحًا من دون مرجح ، فتعين اطراح ما أفضى لذلك^(٢).

(٧) أن المصدر اسم الفعل ، وقد اتفق على أن الاسم سابق للفعل ، فوجب أن تكون المصادر سابقة للأفعال^(٣).

(٨) أن المصدر لو كان مأخوذًا من الفعل لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أخذ منه ، لا محيص عن ذلك ، فلما رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها ألبتة مثل : « العبودية ، الرجولة ، النبوة » وما أشبه ذلك من المصادر التي لم تؤخذ من الأفعال ، ورأينا - أيضًا - مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها نحو : « الكرامة ، والعطاء » وما أشبه ذلك ، عُلِمَ أن الأفعال ليست أصولاً ، وأن المصادر هي الأصول فمنها ما أخذ منه فعل ، ومنها ما لم يؤخذ منه فعل^(٤).

• وغير ذلك من الأدلة^(٥).

ثانيًا : الفعل أصل المشتقات ، والمصدر مأخوذ منه :

• وينسب للكوفيين^(٦) ، وقد استدلووا رأيهم بأدلة شتى منها :

(١) أن المصدر « مَفْعَل » ، وبابه أن يكون صادرًا عن غيره ، أما أن يصدر عنه غيره

(١) أسرار العربية ١٣٧ ، الإنصاف ٢٣٧ / ١ ، اللباب ٢٦٠ / ١ .

(٢) شرح التسهيل ١٠٧ / ٢ بتصرف .

(٣) الإيضاح للزجاجي ٥٨ ، أسرار العربية ١٣٨ بتصرف ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٧ / ١ .

(٤) الإيضاح للزجاجي ٥٨ بتصرف .

(٥) أسرار العربية ١٣٧ ، ١٣٨ ، الإنصاف ٢٣٧ / ١ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، التبيين ١٤٦ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ١ ٦٣ .

(٦) الإيضاح للزجاجي ٥٦ ، شرح اللمع للأصفهاني ٤٠٤ / ١ ، أسرار العربية ١٧٣ ، الإنصاف ٢٣٥ / ١ ، اللباب

٢٦٠ / ١ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ١ ٦١ ، شرح المفصل ١١٠ / ١ ، الارتشاف ١٣٥٣ / ٣ ، التصريح ٤٩٢ / ١ ، اللمع

٩٥ / ٢ .

فلا^(١) .

- ورده الأصفهاني بأن الأولى أن يكون « مفعّل » للمكان ؛ لصدور الفعل عنه ، ولكونه الأكثر^(٢) .

- وفي كلا القولين مجاز - كما يوضح السهيلي - « فعلى القول الكوفي أصله : « صادر » ، ولكنهم توسعوا فيه كـ « صوم ، وزور » ، أي أن فيه محذوفاً مقدراً أي : « ذو مصدر » ، وعلى القول البصري فيه استعارة ، كأنه الموضع الذي صدرت عنه الأفعال ، والأصل الذي نشأت عنه »^(٣) .

(٢) أن الفعل يعمل في المصدر ، فوجب أن يكون أصلاً له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ، فالعامل مؤثر في المعمول ، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، والقوة تجعل القوى أصلاً لغيره^(٤) .

- ورد : (أ) بأن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال ، ولا يدل على أنها مشتقة أصلاً ، فضلاً عن أن تكون مشتقة من الأسماء والأفعال^(٥) .

(ب) أن المصادر قد تعمل عمل الفعل نحو قولك : « يعجبني ضرب محمد خالدًا » فهلا دل ذلك على أنها أصل^(٦) .

(ج) أن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ ، والاشتقاق من قبيل المعاني ، ولا يدل أحدهما على الآخر اشتقاقاً^(٧) .

(د) أن معنى قولنا : « ضرب ضرباً » : « أوقع ضرباً » ، وإذا كان المعنى كذلك فلا شك

(١) الإنصاف ١/ ٢٦٣ ، التبيين ١٤٧ بتصرف .

(٢) شرح اللمع للأصفهاني ١/ ٤٠٤ بتصرف .

(٣) نتائج الفكر ٧٣ ، بدائع الفوائد ١/ ٢٦ .

(٤) الإنصاف ١/ ٢٣٦ ، أسرار العربية ١٧٣ ، اللباب ١/ ٢٦١ .

(٥) الصفوة الصفية ج ١ ق ١/ ٦١ ، الجمع ٢/ ٩٥ .

(٦) التبيين ١٤٩ .

(٧) التبيين ١٤٩ ، اللباب ١/ ٢٦١ ، الإرشاد ١٩١ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ١/ ٦١ بتصرف .

أن الضرب معقول قبل إيقاعه ، مقصود إليه ؛ ولهذا صح أن يؤمر به ، فيقال : « اضرب » ، فإذا ثبت أنه معقول قبل فعله دل على أنه قبل الفعل ^(١) .

(و) أن العمل إنما حصل في المصدر بعد التركيب ، ونحن إنما ندعي أن الفعل مأخوذ من المصدر قبل التركيب ^(٢) .

(٣) أن المصدر يصح لصحة الفعل ، ويعتدل لاعتلاله يقال : « قام قيامًا » ، والاعتلال حكم تسبقه علته ، فإذا كان الاعتلال في الفعل أولاً وجب أن يكون أصلاً ^(٣) .

- ورد (أ) بأن اعتلال الفعل والمصدر إنما هو من باب المشاكلة ؛ ليجري الباب على سنن واحد ، ولا دلالة فيه على أصلية أو فرعية ، يدل على ذلك أن الأفعال قد يحمل بعضها على بعض في الإعلال ، ولا يكون ذلك موجباً لأصالة الأول في الاشتقاق ، مثال ذلك : « نكرم ، وتكرم ، ويكرم » كلها محمولة على « أكرم » في إعلالها للمشاكلة ؛ وذلك مع انتفاء علة الإعلال فيها ، وهي ثقل اجتماع الهمزتين ، ولم يقل أحد بأن « أكرم » أصل لما عدها ، وأن غيره مشتق منه ، وإنما حدث هذا طرداً للباب على سنن واحد ^(٤) .

(ب) وبأنه لو كان اعتلال الفعل يوجب اعتلال المصدر لوجب ألا يوجد فعل معتل إلا ومصدره كذلك ، وذلك منقوض ، فإن المصدر قد يأتي صحيحاً غير معتل ، وفعله يجب فيه الإعلال ، كـ « الصوم ، والقول ، والبيع » ، فإنها لا إعلال فيها ، فإذا اشتققنا منها أفعالاً وجب إعلالها فيقال : « قام ، وصام ، وباع » ^(٥) .

(ج) أن ذلك من باب حمل الأصل على الفرع في بعض المواضع ، نظيره حمل الأسماء المبنية على الحروف في البناء ، وإن كانت الأسماء قبلها ؛ لأن البناء أصل في الحروف ، - أيضاً - ما

(١) الإنصاف ١ / ٢٤٠ بتصرف .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٩٩ .

(٣) الإنصاف ١ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، شرح المفصل ١ / ١١٠ ، المجمع ٢ / ٩٥ بتصرف .

(٤) أسرار العربية ١٧٤ بتصرف .

(٥) الإيضاح للزجاجي ٦٠ ، أسرار العربية ١٧٣ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ١ / ٦١ بتصرف .

زعمه الفراء من أن الفعل الماضي إنما بني على الفتح في فعل الواحد حملاً على الماضي للثنين ؛ إذ يفتح فيه ، ولا شك أن الواحد أصل للثنين ، فإذا جاز حمل الأصل على الفرع فيما تقدم ، جاز - أيضاً - أن يحمل الأصل (المصدر) على الفرع (الفعل) هنا ^(١) .

(د) أن المستقبل يعتل باعتلال الماضي ، وليس فرعاً عليه ^(٢) .

(و) أن المصدر الذي لا علة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحاً نحو : « ضربته ضرباً » ، وما أشبه ذلك ، وإنما يأتي معتلاً ما كانت فيه الزيادة ، والكلام إنما وقع في أصول المصادر ، لا فروعها ^(٣) .

(٤) أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل نحو : « ضرب ضرباً » ، ولا شك أن رتبة المؤكد قبل المؤكد ^(٤) .

- ورد : (أ) بأن الأسماء التي ليست بمصادر يؤكد بها ، ومع ذلك لا يوجب لها تأخراً وقصوراً وحصرًا عما لنظائره ، وذلك نحو : « جاء القوم أجمعون » ، فلم يقل أحد بأن « أجمعون » فرع على القوم في الاشتقاق ^(٥) .

(ب) أن التأكيد إنما طرأ بعد التركيب ، والحديث عن أصل الاشتقاق قبل التركيب ^(٦) .

(ج) أن الشيء قد يؤكد بنفسه نحو : « زيد زيد قام » فلو دل التوكيد على فرعية المؤكد للزم كون الشيء فرع في نفسه ، وذلك محال ^(٧) .

(٥) وجود أفعال لا مصادر لها نحو : « فعل التعجب ، ونعم ، وبئس ، وحبذا » ، فلو

(١) الإنصاف ١/ ٢٤٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٩٩ .

(٢) الصفوة الصفية ج ١ ق ١/ ٦٢ .

(٣) الإنصاف ١/ ٢٣٩ ، الصفوة ج ١ ق ١/ ٦٢ بتصرف .

(٤) الإيضاح للزجاجي ٦١ ، أسرار العربية ١٧٣ ، الإنصاف ١/ ٢٣٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٩٩ .

(٥) شرح اللمع للأصفهاني ١/ ٤٠٤ بتصرف .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٩٩ .

(٧) الإنصاف ١/ ٢٤٠ ، شرح التسهيل ٢/ ١٠٧ .

كان الفعل مشتقاً من المصدر ، لوجب أن لا يوجد فعل إلا وله مصدر ؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل ^(١) .

ورد : بأنه معارض بالمصادر التي لا أفعال لها ، نحو « ويل ، وويح ، وأهلاً » ^(٢) .

(٦) أن المصدر لا يحس إلا في صورة فعل ، والمحسوس سابق للمعقول ، فالفعل إذن أصل للمصدر ، استدل به د / جبل قال : « أما افتراض أولية المصدر فهي أبعد ما تكون عن طبائع الأمور ؛ لأن المصدر لا يحس إلا في صورة فعل ، وعلينا أن نستحضر أن الإنسان إنما يضع الاسم في الأصل لشيء عمتيز واضح له من أجل أن يعينه ، ومن أجل أن يتعامل مع الآخرين بالاسم نيابة عن المسمى ، فإذا كان المسمى معنى مجرداً في ذهنه هو غير مرتبط بشيء محس ، وافترضنا أنه استطاع أن يعبر عنه ، فكيف يعرف الآخرين به ؟ !!

إننا الآن بعد آلاف السنين من نشأة اللغة وتطورها إلى أقصى الحدود نبذل شتى الحيل لإفهام الناس معنى مجرداً فنلجأ للتشبيه (كتشبيه العدل بالميزان) ، أو لصورة حسية كاستحضار تعادل العدلين على جانبي ظهر الدابة ، أو لبيان الآثار بأخذ كل حقاً مساوياً للآخرين ، ولم يكن أي من تلك الأمور متاحاً في عصر نشأة أوائل الكلمات الذي نتحدث عنه ، لم يكن متاحاً لا باللغة ؛ حيث لم تكن الإمكانيات التعبيرية الهائلة التي وصلت إليها اللغة في ذلك العصر ، ولا بالعقلية حيث تزداد العقلية على مر العصور قدرة بتكاثف الخبرات ، وتضاعف نسبة زيادتها بالتقدم الحضاري ، ولا بما في المجتمع من عناصر البيئة التي نفترض أنها كانت مجملة في ذلك الدهر ، فالقول بأن المصادر - وهي أسماء معان - كانت أوائل للمشتقات مقولة نظرية جدلية ^(٣) .

وأقول : إقرار تام بما يشير إليه د / جبل من أن اللغة في العصر الحاضر أصبحت تمتلك مقومات أرحب في اللفظ والتركيب عما كانت عليه في عصر جمعها على أيدي أصحاب

(١) الإنصاف ٢٣٦/١ بتصرف .

(٢) الإنصاف ٢٤١/١ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ١/٦٢ بتصرف .

(٣) الاشتقاق ٤٩ .

المعجمات ؛ بما توفر لديها من مقومات لم تكن آنذاك ، غير أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن التطور يتكئ على ما سبق جمعه من لغة فصيحة مسموعة من أفواه العرب الخالص ، والاشتقاق في ذلك فارس الميدان الأول ، أماما دخلها من اللسان الأعجمي فقد أخضعت لقانون إعرابها وأصواتها تحت ما يسمى بالمعرب .

- وعود إلى كلام د / جبل ، فقله : « المصدر معنى مجرد ولا يحس إلا في صورة فعل » فيه نظر ؛ لأن مدلول الفعل - وهو الإخبار عن الحدث وزمانه معنوي أيضًا - ودلالته تلك على الحدث والزمن دليل أسبقية للمصدر كما سبق .

- ثم ما المراد بـ « صورة فعل » ، وهل ليس للمصدر صورة ، سواء في اللفظ أم في الحدث ؟ !! ، وما القول في مثل : « القتل حرام شرعًا » هل يجب على من يلقي هذا الحكم على مسامع متلقيه أن يقول : « القتل الذي فعله قتل » حتى تتضح الصورة لدى المخاطب ؟ !!!

- قوله : « افترضنا أنه استطاع أن يعبر عنه فكيف يعرف الآخرون به ؟ إننا الآن بعد آلاف السنين من نشأة اللغة وتطورها نبذل شتى الحيل لإفهام الناس معنى مجردًا .. » .

أقول : أما أن المصدر (الحدث) معبر عنه فذلك أمر لا ينكره أحد ، وأما تعريف الآخرين - إن كان مجهولاً لديهم - وطرق ذلك التي تختلف باختلاف العصر ، والبيئة ، وأدوات كل ، فيقينا أن العربي القديم كان يعرف معنى العدل ، وإلا لما عبر عنه ، وكان يُعرِّفُهُ ، وَغَيْرُهُ لمن يجهله بما توفر لديه في بيئته من أدوات .

ثالثاً : المصدر والفعل أصلاً ، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر :

• ونسب لأبي بكر بن طلحة^(١) ، وهو رأى ضعيف ؛ إذ الصلة وثيقة وظاهرة بين الفعل

(١) ينظر الارتشاف ٣/ ١٣٥٣ ، الهمع ٢/ ٩٥ ، وابن طلحة هو : أبو بكر بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف الإشبيلي ، كان إماماً في النحو عارفاً بعلم الكلام ، كان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة (ت ٦١٨ هـ) . البغية ١/ ١٢١ ، ١٢٢ .

والمصدر ، وما بقى من المشتقات فمن المستبعد إذاً أن يكون كل منهما أصلاً لا علاقة له بالآخر .

* من العرض السابق يتضح بجلال رأي الكوفيين^{صنع} ، وأن أدلتهم جميعها محل نظر ، كما أن رأى أبي بكر بن طلحة رأى ضعيف ؛ لظهور الاشتقاق بين المصدر والفعل ؛ لذا فإن اختيار الكيشي رأى سيويه وجمهور البصريين القائل بأصالة المصدر في الاشتقاق اختيار راجح أوافقه فيه . والله أعلم .

« حاشا » بين الحرفية والفعلية^(١)

* تأتي « حاشا » في الكلام على ثلاثة أوجه^(٢) :

الأول : أن تكون فعلاً ماضياً متعدياً متصرفاً بمعنى أستثني ، تقول : « حاشيته » بمعنى استثنيتّه ومضارعها « أحاشي » ، ومنه (أعني هذا النوع) قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ »^(٣) ، فما نافية ، والمعنى أنه - صلى الله عليه وسلم - لم يستثن فاطمة - رضي الله عنها ..

الثاني : أن تكون تنزيهية ، ليس فيها من معنى الاستثناء شيء ، تنزه المذكور عما لا يليق به نحو قوله - تعالى - : ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾^(٤) ، وهي عند المبرد^(٥) ، والكوفيين^(٦) فعل ،

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ٢/ ٣٤٩ ، علل النحو ٣٩٧ ، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٥ ، المفصل ١/ ٣٨٧ ، شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٠٢ ، الإنصاف ١/ ٢٧٨ ، التبيين ٤١٠ ، التخدير ١/ ٤٦٥ ، توجيه اللمع لابن الخباز ٢٢٥ ، شرح المفصل ٢/ ٨٤ ، ٨٥ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/ ٩٩٤ ، التهذيب الوسيط ٢٠٢ ، شرح التسهيل ٢/ ٢٢٤ ، الاستغناء في الاستثناء ٣٤ ، شرح ابن الناظم ٢٢٥ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ٢/ ٥٤١ ، ٥٤٢ ، رصف المباني ١٧٨ ، ١٧٩ ، الارتشاف ٣/ ١٥٣٣ ، المساعد ١/ ٥٨٥ ، التصريح ١/ ٥٣٨ ، الهمع ٢/ ٢٧٨ .

(٢) الجني الداني ٥٥٨ ، المغني ١/ ١٢١ ، ١٢٢ ، الهمع ٢/ ٢٧٨ ، ٢٨٣ ؛ شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢/ ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١/ ٢١٢ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - وفيه « ولا غيرها » ١٩٣/ ٥ ، والحاكم في مستدركه ٣/ ٥٩٦ ، وقد ذهب ابن مالك إلى مصدرية « ما » واستثنائية « حاشا » ، ودفعه ابن هشام برواية الإمام أحمد ، إذ الأيتان باللام المؤكدة لنفي يجعل « ما » نافية ، وحاشا فعلاً ماضياً متصرفاً بمعنى أستثني ، فضلاً عن ذهاب بعضهم إلى أن هذا إنما هو مدرج من كلام الراوي وليس من حديثه صلى الله عليه وسلم .

(٤) سورة يوسف من الآية رقم (٣١) ، والآية بتمامها : ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكِنًا وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرِجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ ، ومن الآية رقم (٥١) ، والآية بتمامها : ﴿ قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدْتُنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْقَنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ .

(٥) المقتضب ٤/ ٣٩١ ، شرح التسهيل ٢/ ٢٢٧ ، الهمع ٢/ ٢٨٣ .

(٦) الجني الداني ٥٥٩ ، المغني ١/ ١٢١ ، الهمع ٢/ ٢٨٣ .

وتبعهم الفارسي^(١)، وابن جني^(٢)، والمالقي^(٣)، واستدلوا على ذلك بتصرفهم فيها بالحذف، وإدخالهم إياها على الحروف، وذهب الزجاج^(٤) إلى اسميتها، وصححه ابن مالك^(٥)، وابن هشام^(٦)، والزركشي^(٧)، والمرادي^(٨)، والسيوطي^(٩)، والأشموني^(١٠)، والخضري^(١١)؛ إذا أثبتوا أن هذين الدليلين لا يثبتان الفعلية، وإن كانا ينفيان الحرفية، ويؤيد قولهم قراءة « حاشا لله » بالتنوين^(١٢)، وقراءة « حاشا لله » بالإنشابة^(١٣)، وزعم بعضهم أنها اسم فعل بمعنى « أتبرأ » أو « تبرأت »، وحاملهم على ذلك نباؤها، ويرده إعرابها في بعض اللغات^(١٤).

الثالث : أن تكون استثنائية، من أدوات الاستثناء، وتلك منها الحرف وهو « إلا »، والفعل وهو « ليس »، ولا يكون «، والاسم وهو « سوى »، وغير «، ما يتردد بين الحرفية والفعلية على أقوال عديدة بين العلماء وهو « خلا، وعدا، وحاشا »^(١٥)، ومن هنا كانت الاستثنائية هذه محل حديثنا؛ إذ أن ترددها بين الحرفية والفعلية أمر مختلف فيه.

(١) الحجة لأبي على الفارسي ٤ / ٤٢٢.

(٢) المحتسب ١ / ٣٤٢، الجني الداني ٥٥٩، الجمع ٢ / ٢٨٣.

(٣) رصف المباني ١٨٠.

(٤) الجني الداني ٥٦٠.

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٢٢٧، الجني الداني ٥٦٠.

(٦) المغني ١ / ١٢١، ١٢٢.

(٧) البرهان ٤ / ٢٧١.

(٨) الجني الداني ٥٦١، توضيح المقاصد ٢ / ١٣٠.

(٩) الجمع ٢ / ٢٨٣.

(١٠) شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢ / ٢٤٥، ٢٤٦.

(١١) حاشية الخضري ٢ / ٢١٢.

(١٢) قرأ بها أبو السهال ينظر الكشف ٢ / ٣١٧، البحر المحيط ٥ / ٣٠٣، مختصر شواذ القرآن ٦٨.

(١٣) قراءة ابن مسعود - رضي الله عنه - ينظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٢، البحر المحيط ٥ / ٣٠٣، ومختصر الشواذ ٦٨.

(١٤) المغني ١ / ١٢١، ١٢٢.

(١٥) ينظر في ذلك الإرشاد ٢٥٧ وما بعدها، المساعد ١ / ٥٤٨ وما بعدها، الجمع ٢ / ٢٤٩ وما بعدها.

تحدث عنه الكيشي فقال : « أما » حاشا « فقال سيوييه : هو حرف جر ^(١) كقوله :

حاشا أبي ثوبان إن به ضناً على الملحات والشتم ^(٢)

والفراء : هو فعل ^(٣) ؛ لنصبه ما بعده كقول بعضهم : « اللهم اغفر لي ، ولمن سمع حاشا الشيطان ، وابن الأصبغ » أي جانبها المغفورون ؛ ولأنه « فاعل » من « الحشا » أي الجانب كجانب ؛ ولمصاحبه لام الجر كقوله - تعالى - « حاشا لله » قال : « وإذا جر ما بعده فاللام مقدرة » ، وبعض الأصحاب : « إنه مصدر منون تقديرًا إذا كان مع اللام ، أو مضاف إذا خلا عنه ^(٤) .. ، وعدم وصل « ما » بـ « حاشا » يضعف فعليته ^(٥) .

* وهكذا أشار النص السابق إلى تعدد الآراء في بيان حقيقة تلك الأداة مبيّنًا اختيار الكيشي القول بحرفيتها يدل على ذلك قوله : « وعدم وصل « ما » بـ « حاشا » يضعف فعليته » ، ولكن سياقه لهذا النص ضمن حديثه عن « الحروف الجارة » ، وجعله « حاشا » تحت الفن الثالث منها ، وهو ما يكون فعلاً تارة ، وحرفاً أخرى - يدل على اختياره قولاً آخر : الحرفية مع الجر ، والفعلية مع النصب ، غير أن أمر الحرفية عنده أقوى من نظيره للعلة السابقة ، ولكون الجر أشهر ، يؤكد ذلك ما أورده في باب الاستثناء عند حديثه عن إعراب المستثنى ؛ إذ قال : « والخامس : جائز فيه الجر والنصب ، وهو المستثنى بـ « عدا ،

(١) الكتاب ٣٤٩/٢ .

(٢) البيت من الكامل للجميع الأسدي يروي « حاشا أبي ثوبان إن به ضناً على الملحة والشتم » والصواب ما أثبتته وهو في المفضليات تح / أحمد شاکر ، وعبد السلام هارون ص ٣٦٧ ، الأصمعيات تح / أحمد شاکر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ط ٥ بدون تاريخ ص ٢١٨ ، اللمع ١٢٥ تر / حامد المؤمن ط ٢ عالم الكتب ، شرح اللمع للأصفهاني ٥٠٢/٢ ، الإنصاف ٢٨٠/١ ، التبيين ٤١٠ توجيه اللمع ٢٢٦ ، شرح التسهيل ٢٢٧/٢ ، الجنى الداني ٥٦٣ ، المغني ١٢٢/١ ، الهمع ٢٧٩/٢ ، شرح شواهد المغني ٣٦٨/١ ، الدرر ٤٩٩/١ ، الشاهد : استعمال « حاشا » حرف جر على رواية « أبي » ، اللغة : يكمة : أبكم ، القاموس المحيط (ل.ح.١) مختار الصحاح (ب.ك.م) ص ٦٢ طبعة دار الفكر مؤسسة الرسالة بيروت . قدم : العي وثقل الكلام ، الملحة : الإلحاح باللائمة .

(٣) تنظر نسبة هذا القول للفراء في شرح المفصل ٨٥/٢ ، رصف المباني ١٧٩ ، الهمع ٢٨٧/٢ ، جواهر الأدب ٤٢٦ .

(٤) ذاك قول الزجاج في « حاشا » التنزيهية ينظر الجنى الداني ٦٥٠ ، شرح التسهيل ٢٢٧/٢ ، المغني ١٢١/١ ، ١٢٢ .

(٥) الإرشاد ٣١٨ .

وخلا ، وحاشا « الجر لكونها حروف جر ، والنصب لكونها أفعالاً » ^(١) .

- فضلاً عن أنه قال : « يضعف » ، ولم يقل : « يمنع » .

• - أيضاً - أشار إلى أن القول بالحرفية قول سيبويه ، وهذا كلام صحيح لا غبار عليه فقد قال سيبويه : « وأما « حاشا » فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر « حتى » ما بعدها ، وفيها معنى الاستثناء » ^(٢) .

- وقليل من إمعان النظر في النص السابق يبين لنا أن سيبويه لم يقتصر على قول الحرفية ؛ لأنه لم يسمع سوى الجر بها كما اشتهر عكسه عنه ، لقد صرح بنفي الاسمية ، وضرب صفحاً عن الفعلية ، واختار الحرفية لدليل لفظي ومعنوي : فهي كـ « حتى » لفظاً حركات وسكنات (حركة وسكون ، حركة وسكون) (مقطع / ٥ ، ومقطع / ٥) ، مجروراً ما بعدها ، متضمنة معنى الاستثناء الذي هو معنى « إلا » كما صرح بذلك غيره ، والأولى حينئذ أن تحمل الحروف بعضها على بعض ، وأن تتضمن معاني بعض ، فلو قصد الاقتصار على الحرفية لعدم السماع ، لصرح بنفي الفعلية كما صرح بنفي الاسمية ؛ إذ عدم السماع كفيل بنفيها معاً .

• هذا وقد تبع هذا المذهب - أيضاً - أكثر البصريين ^(٣) ، وابن الوراق ^(٤) ، وابن ولاد ^(٥) ، والرماني ^(٦) ، والجرجاني ^(٧) ، وأبو البركات الأنباري ^(٨) ، وابن خروف ^(٩) ، والعكبري ^(١) ،

(١) الإرشاد ٢٦٠ .

(٢) الكتاب ٣٤٩/٢ .

(٣) الارتشاف ٣/ ١٥٣٢ ، الجني الداني ٥٦١ ، المجمع ٢/ ٢٨٠ .

(٤) علل النحو ٣٩٨ .

(٥) الانتصار ١٧٠ ، وابن ولاد هو : أحمد بن محمد بن ولاد أبو العباس ، النحوي ، كان أستاذاً عالمًا بالنحو بصيراً به ، صنف : المقصور والمدود ، والانتصار (ت ٣٣٢هـ) ، ينظر البغية ١/ ٣٨٦ ، طبقات اللغويين والنحويين ٢٣٨ .

(٦) معاني الحروف للرماني ١١٨ . والرماني هو : أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله المعروف بالرماني ، كان من كبار النحويين في زمانه من تصانيفه : معاني الحروف ، وشرح كتاب سيبويه وغيرها (ت ٣٨٤هـ) . إنباه الرواة ٢/ ٢٩٤ .

(٧) المقتصد ٢/ ٧١٥ ، ٧١٦ .

(٨) الإنصاف ١/ ٢٨٢ ، أسرار العربية ٢٠٩ .

(٩) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٩٥٩ .

والعكبري^(١)، والشلوبين^(٢)، وابن عصفور^(٣)، والقراقي^(٤).

واحتجوا لصحة مذهبهم بأمور :

أولها : أنها لا تكون صلة لـ « ما » المصدرية كما تكون « عدا ، وخلا » ، ولو كانت فعلاً لكانت صلة لها كما يكونان كذلك^(٥).

- قال سيويه : « ألا ترى أنك لو قلت : « أتوني ما حاشا زيداً » لم يكن كلاماً »^(٦).

ثانيها : دخولها على ياء المتكلم دون تقدم نون الوقاية كما في قول الشاعر :

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَّا هُمْ
حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْدُورٌ^(٧)

إذ لو كانت فعلاً للزمت نون الوقاية فكان يقال : « حاشاني » لأننا نقول : « رماني » ، ولا نقول : « رمائي »^(٨).

ثالثها : جر ما بعدها من غير واسطة ، ولو كانت فعلاً لما خفضت ؛ لأن الفعل لا يخفض من غير واسطة ، كما أنها لو كانت فعلاً لنصب ما بعده^(٩) ؛ إذ ذاك حقه قال الشاعر :

(١) اللباب ١/ ٣٠٩ ، ٣١٠ ، التبيين ٤١٠ - ٤١٣ .

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/ ٩٩٤ .

(٣) شرح الجمل ٢/ ٢٦٤ .

(٤) الاستغناء ٣٦ ، والقراقي هو : أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العباس شهاب الدين الصنهاجي القراقي ، من علماء المالكية ، من مصنفاته : الاستغناء في الاستثناء ، والخصائص وهو في قواعد العربية (ت ٦٨٤ هـ) الأعلام ١/ ٩٥ .

(٥) علل النحو ٣٩٧ ، الإنصاف ١/ ٢٨٠ ، أسرار العربية ٢٠٨ ، التبيين ٤١١ ، التخمير ١/ ٤٦٥ ، شرح المقدمة الجزولية ٣/ ٩٩٤ ، شرح التسهيل ٢/ ٢٢٦ ، الهمع ٢/ ٢٨٢ .

(٦) الكتاب ٢/ ٣٤٩ .

(٧) البيت من الكامل للأقيشر واسمه المغيرة بن الأسود الديوان ص ٤١ جمع وتحقيق خليل الدويهي دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الأولى ١٩٩١م ؛ التخمير ١/ ٤٦٥ ، توجيه اللمع ٢٢٦ ، شرح التسهيل ٢/ ٢٢٥ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ٢/ ٥٤٢ ، الارتشاف ٣/ ١٥٣٣ ، الجنى الداني ٥٦٦ ، الهمع ٢/ ٢٧٩ ، الدرر ١/ ٥٠٠ والشاهد موضح بأعلى .

(٨) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/ ٩٩٤ .

(٩) الإنصاف ١/ ٢٨٠ ، ٢٨١ ، التبيين ٤١٠ ، ٤١١ ، جواهر الأدب ٤٢٦ ، الاستغناء ٣٤ .

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّا أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِكُمَّةٍ فَدَمِ
عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ بِهِ ضِنًّا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّثْمِ

يضاف إلى ذلك أن المجرور بعده لابد له من عامل ، فلا يخلو من أن يكون هو أو عامل مقدر ، وعامل الجر لا يعمل مقدرًا فوجب أن يكون هو العامل ^(١).

رابعها : ما ذكره العكبري من أنها لو كانت فعلاً لكان لها فاعل ، وليس لها فاعل ، تقول : « حاشاك من كذا » بوصله بالكاف من غير فاعل ^(٢).

خامسها : ما ذكره الإريلي ^(٣) من عدم إمالتها ، ولو كانت فعلاً لأملت ^(٤).

- ثم إن الكيشي قد عرض لقول آخر من أقوال النحويين فيها فبين أنها فعل عن الفراء ^(٥) ، مشيراً إلى براهينه على ذلك فهو (أعني « حاشا ») :

أولاً : ناصب لما بعده كما في قول بعض العرب : « اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع » ^(٦) ، والناصب فعل ، أو ما جرى مجراه بشروط ، ولا وجود لها هنا ، وإذا ورد ما بعده مجروراً ، فهو مجرور بحرف حذف وبقي عمله ؛ إذ الأصل في قولك : « حاشا زيد » ، « حاشا لزيد » فلما كثر الكلام به سقط الجار ، وبقي عمله تخفيفاً .

ثانياً : مشتق من « الحشا » على وزن فاعل ، مثله مثل « جَانَبَ » لفظاً ومعنى ، وإذا ما تقرر فعليه المقيس عليه ، تقرر - أيضاً - للمقيس .

(١) الإنصاف ١/ ٢٨١ .

(٢) التبيين ٤١١ .

(٣) الإريلي هو : علي بن أبي القاسم بن علي بن أبي القاسم ، أبو الحسن النحوي الشيباني ، نحوي عالم باللغة ، من مصنفاته : « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » (ت ٦٣١ هـ) معجم المؤلفين ١٨٦ / ٧ .

(٤) جواهر الأدب ٤٢٧ .

(٥) ينظر نسبة هذا الرأي للفراء في شرح المفصل ٢ / ٨٥ ، رصف المباني ١٧٩ ، الهمع ٢ / ٢٧٨ جواهر الأدب ٤٢٦ .

(٦) هذا القول من شواهد المفصل ١ / ٣٨٧ ، شرح المفصل ٢ / ٨٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٩٠ ، شرح الجمل لابن خروف ١ / ٤٧٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٣ / ٩٩٤ ، الاستغناء ٣٥ ، الهمع ٢ / ٢٧٩ .

ثالثاً : مصاحب للام الجر كما في قوله - تعالى - : ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ ، ولو كان حرف جر لما صاحبها ؛ إذ الجار لا يدخل على مثله .

- ومع كل ما قرره الفراء - سابقاً - لم يُعَلِّمْ له - فيما عثرت عليه - مناصر ؛ إذ كان أول من أشهر في وجه مذهبه هذا معول الهدم حين قرر أنه فعل لا فاعل له ، وكيف ذلك ؟!!
فكل فعل لا بد له من فاعل

وحينما ذهب إلى أن المجرور بعدها مجرور بلام مقدرة ، وهل يعمل عامل الجر مقدراً ^(١) ؟!!
- ويتدرج الكيشي مع « حاشا » ذاكراً قولاً آخر من أقوال النحويين فيها ، فينسب لبعض البصريين القول بكونه مصدرًا منوناً تقديرًا إذا كان مع اللام ، مضافاً إذا خلا عنه ، وذلك قول الزجاج ^(٢) في « حاشا » التنزيهية لا الاستثنائية ، ويبدو أن الكيشي ممن يرون أن الاستثنائية متضمنة المعنى التنزيهي دالة عليه في ثنایا المعنى الاستثنائي ؛ لذا أورد هذا القول مع أقوال العلماء في « حاشا » الاستثنائية .

هذا ، ولم يعرض الكيشي لغير ما مضى من أقوال للنحويين في بيان حقيقة « حاشا » تصريحاً ، بيد أن هناك قولين آخرين قد أشار إليهما ضمناً :
أحدهما : للكسائي والكوفيين ما عدا الفراء ^(٣) ، وهو أنها فعل ماضي ينصب ما بعده ، ولا يكون حرف جر أبداً ، ووافقهم المبرد في أحد قوليهِ ^(٤) ، وعزاه الإربلي إلى المازني ^(٥) .
واستدلوا على صحته من عدة أوجه :

١ - تصرفه ؛ إذ يقال : « حاشيت زيداً أحاشيه » قال الشاعر :

(١) الإنصاف ١/ ٢٨١ ، جواهر الأدب ٥٢٤ بتصرف .

(٢) الجني الداني ٦٥٠ .

(٣) جواهر الأدب ٤٢٦ ، الإنصاف ١/ ٢٧٨ ، شرح الكافية ابن القواس ١/ ٢٤٩ ، الارتشاف ٣/ ١٥٣٣ .

(٤) المقتضب ٤/ ٣٩١ .

(٥) جواهر الأدب ٥٢٤ ، والمازني هو : أبو بكر بن محمد بن بقية بن بني مازن الشيبانيين ، ولد بالبصرة ، ونشأ بها ، لزم الأخفش ، وأخذ عنه كتاب سيبويه ، كان فطناً ذكياً مناظراً ألعياً من تصانيفه المتصنف ، وما يلحن فيه العامة والديباج في جوامع كتاب سيبويه (ت ٢٤٩ هـ) أنباه الرواه ٣/ ٢٨١ ، ٢٩١ .

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ^(١)

والتصرف من خصائص الأفعال .

٢- ثبوت النصب به ، والنائب ، فعل ، أو ما جرى مجراه كما تقرر سابقاً ، حكى أبو عمرو الشيباني ، وأبو زيد ، والفراء ، والأخفش ، والزجاج ، والمازني : « اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع »^(٢) بنصب الشيطان ، وما عطف عليه ، وكذا قول الشاعر :

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّا أَبَا

إذ قد روي بالنصب - أيضاً - في رواية الضبي^(٣) .

٣- حذف ألفه كما في قوله - تعالى - : « وقلن حاشا لله » ، وقراءة « حاش لله »^(٤) ، والحذف بابه الأفعال والأسماء لا الحروف^(٥) .

٤- تعلق الجار به في نحو : « حاشا الزيد أن يفعل كذا » ، والجار إنما يتعلق بالفعل لا الحرف ، بالإضافة إلى أن الجار لا يدخل على مثله^(٦) .

(١) البيت من البسيط للذبياني في ديوانه ص ٢٠ تح د/ فوزي عطوى ط الشركة اللبنانية للكتاب ١٩٦٩ م ، الأصول ٢٨٩/١ . علل النحو ٣٩٧ ، الانتصار ١٦٩ ، الإنصاف ٢٧٨/١ ، ٢٨٢ ، أسرار العربية ٢٠٨ ، التبيين ٤١٣ ، البديع ج ١/٢٢٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩٠ ، شرح التسهيل ٢/٣٢٨ ، الجني الداني ٥٥٩ ، ٥٦٣ ، الهمع ٢/٢٨٣ ، والشاهد موضح بأعلى .

(٢) مضي تخريج هذا القول ص ١٨٩ ، وهو بتلك الرواية في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٩٠ ، وشرح الجمل لابن خروف ١/٤٧٧ ، والبديع ج ١/٢٢٣ ، رصف المباني ١٧٩ ، الاستغناء ٣٥ ، الجني الداني ٥٦٢ .

(٣) ينظر المفضليات ٣٦٧ ، توجيه اللمع ٢٢٦ ، شرح التسهيل ٢/٢٢٧ ، شرح الأشموني ٢/٢٤٤ .

(٤) قرأ العشرة دون أبي عمرو « حاش » بحذف الألف ، وفي الآية قراءات أخرى وروت في ص ٨٢ من هذا البحث ، ينظر معاني الفراء ٢/٤٢ ، البحر المحيط ٥/٣٠٣ ، البرهان ٤/٢٧١ .

(٥) علل النحو ٣٩٧ ، الإنصاف ١/٢٨٠ ، أسرار العربية ٢٠٨ ، التبيين ٤١٣ ، شرح المفصل ٢/٨٥ ، الصفوة الصفية ج ١/٥٤٢ ، التصريح ١/٥٣٨ .

(٦) علل النحو ٣٩٨ ، الإنصاف ١/٢٨٠ ، أسرار العربية ٢٠٩ . المساعد ١/٥٨٥ ، التصريح ١/٥٣٨ .

والآخر : لأنصار الحرفية والفعلية بمعنى أنه حرف إذا جر ما بعده ، وفعل إذا نصب ما بعده ، متعين الفعلية إذا وليته لام الجر ، وقد ذهب إلى ذلك أبو زيد الأنصاري ^(١) ، والجرمي ^(٢) ، والمازني ^(٣) ، والأخفش ^(٤) ، والمبرد في أحد قوليه ^(٥) ، واختاره الزجاج ^(٦) ، وابن جني ^(٧) ، وابن الخشاب ^(٨) ، والإربلي ^(٩) ، وابن يعيش ^(١٠) ، وابن مالك ^(١١) ، وابن الناظم ^(١٢) ، والمرادي ^(١٣) ، وابن هشام ^(١٤) ، وابن عقيل ^(١٥) ، والفاكهي ^(١٦) ، والأشموني ^(١٧) .

- قال المبرد : « وما كان حرفاً سوى « إلا » فـ « حاشا ، وخلا » ، وما كان فعلاً

(١) تنظر نسبة هذا القول إلى أبي زيد في جواهر الأدب ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، المغني ١ / ١٢٢ ، وأبو زيد الأنصاري هو : أبو زيد بن سعيد بن أوس الأنصاري كان عالماً بالنحو ، من تصانيفه : النوادر وتحقيق الهمز (ت ٢١٤ هـ) نزهة الألباء ص ١٠٤ .

(٢) تنظر نسبة هذا القول إلى الجرمي والمازني في الجني الداني ٥٦٢ ، شرح الألفية للمرادي ١٢٨ / ٢ ، المغني ١ / ١٢٢ ، التصريح ٥٣٨ / ١ .

(٣) المراجع السابقة .

(٤) ينظر نسبة هذا القول إلى الأخفش في المغني ١ / ١٢٢ ، شرح المرادي ١٢٨ / ٢ ، التصريح ٥٣٨ / ١ ، المساعد ٢٤٥ / ٢ .

(٥) المقتضب ٤ / ٣٩١ ، الإنصاف ١ / ٢٧٨ ، شرح المفصل ٢ / ٨٥ ، المساعد ٢ / ٢٤٥ .

(٦) الجني الداني ٥٦٢ ، شرح المرادي للألفية ١٢٨ / ٢ ، المغني ١ / ١٢٢ ، التصريح ٥٣٨ / ١ ، المساعد ٢ / ٢٤٥ .

(٧) اللع ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٨) المرتجل ١٨٩ .

(٩) جواهر الأدب ٤٢٨ .

(١٠) شرح المفصل ٢ / ٨٥ .

(١١) شرح التسهيل ٢ / ٢٢٥ .

(١٢) شرح ابن الناظم ٢٢٥ .

(١٣) الجني الداني ٥٦٢ .

(١٤) شرح قطر الندى ٢٢٥ ، المغني ١ / ١٢٢ .

(١٥) المساعد ٢ / ٢٤٥ .

(١٦) كشف النقاب ٣٣ . والفاكهي هو : جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي ، من متأخري النحويين ، ثبت ثقة ، من تصانيفه : الحدود النحوية ، مجيب النداء إلى شرح قطر الندى (ت ٩٧٢ هـ) شذرات الذهب ٨ / ٣٦٦ .

(١٧) شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

فـ « حاشا ، وخلا » ، وإن وافقا لفظ الحروف » ^(١) .

- واستدل على صحة هذا القول برواية النصب والجر بهما عن العرب .

- قال الإربلي : « وعندي أن الصحيح هو مذهب المبرد ؛ لورود الجر والنصب بها ، فإذا جرت تكون حرفاً ، وإذا نصبت تكون فعلاً » ^(٢) .

- وقال المرادي مستدلاً لصحة هذا القول : « وهو الصحيح ؛ لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان » ^(٣) .

هذا ، وقد سلك الكيشي الطريق الضمني إيجازاً واختصاراً ؛ إذ قول الكوفيين كقول الفراء ، وأدلتهم تكاد تكون أدلته ، عدا الخلاف في الفاعل ، وفي توجيه الجر إذا ورد ما بعده مجروراً ، ولم ير الكيشي ذلك أمراً جوهرياً يفرق بين القولين فيفرد لكل منهما حديثاً ؛ إذ قد اختلف النحويون جميعهم في فاعل « حاشا » على اعتبار كونه فعلاً ، وإنكار الجر ، والبحث عن توجيهه ^(٤) ، ولم يكن أي من هذه سبباً في التباين بين الأقوال ؟ ؛ لذا جعلهما قولاً واحداً ، وجنب الخلاف جانباً ؛ إذ بيان حقيقة البنية أولى ، يعضد ذلك ما جزم به المرادي بعد عرضه لقول الفراء والكوفيين فيها ؛ إذ قال :

« قلت : « والظاهر أن هذا مذهب الفراء » » ^(٤) .

(٢) أما الثاني فقد تقرر حينما جعله أولاً تحت الفن الثالث من فنون الحروف الجارة تلك التي تكون حرفاً تارة ، وفعلاً أخرى ، وحينما قدمه على هذا النحو في باب الاستثناء - كما ذكرت سابقاً - .

- هذا ، ومما تجدر الإشارة إليه أنه مع ما حظيت به الأقوال السابقة من أنصار وأدلة إلا

(١) المقتضب ٤ / ٣٩١ .

(٢) جواهر الأدب ٤٢٨ .

(٣) الجنى الداني ٥٦٢ .

(٤) الجنى الداني ٥٦٤ .

أنها لم تسلم جميعها من الرد والتأويل ، فقد رام أنصار القول الأول القاضي بالحرفية رد قول القائلين بالفعلية ، فراحوا يفتندون أدلتهم ، ويردونها عليهم :

- فردوا قولهم بالتصرف أولاً : بأن « أحاشى » فعل مشتق من لفظ « حاشا » التي هي أداة استثناء معناه : « قلت حاشا » ، كما أن « سوفت » مشتق من لفظ « سوف » ، و « لوليت » من لفظ « لولا » ، وأمثال ذلك كثير ^(١) .

- حكى ابن سيده ^(٢) : « شتمتهم وما حاشيت أحداً .. أي قلت « حاشا فلان » ، وما استثيت منهم أحداً » ^(٣) .

ثانياً : أن « حاشا » لو كانت فعلاً ، وقصد بها الاستثناء فهي واقعة موقع « إلا » ، ومؤدية معناها فلا تتصرف كما لا تتصرف ، بل هي أحق بمنع التصرف ؛ إذ فيها مع مساواتها لأربع شبهة بـ « حاشا » الحرفية لفظاً ومعنى ^(٤) .

- كما ردوا استدلالهم بالحذف : بأن الحروف يدخلها الحذف - أيضاً - لكثرة الاستعمال ، واتصال الكلام بها ، ألا ترى أنهم يقولون في « رب » : « رب » بالتخفيف ، قال - تعالى - : ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ ^(٥) ، وفي « سوف أفعل » ، « سوف أفعل » كما حكى ثعلب ، و « سف أفعل » كما حكى ابن خالويه ^(٦) .

- فضلاً عن أنا لا نسلم أنه قد دخله الحذف ؛ فإن الأصل عند بعضهم في « حاشا »

(١) علل النحو ٣٩٨ ، الإنصاف ٢٨٢ / ١ ، أسرار العربية ٢٠٩ ، التبيين ٤١٣ ، ائتلاف النصر ١٧٩ ، المساعد ٥٨٦ / ١ بتصرف .

(٢) ابن سيده هو : علي بن أحمد أو ابن محمد أو ابن إسحاق بن سيده ، اللغوي النحوي الأندلسي الضريع ، كان حافظاً للنحو واللغة والأشعار ، من مصنفاته : المحكم ، المخصص (ت ٤٥٨ هـ) البغية ١٤٣ / ٢ .

(٣) المحكم لابن سيده « حاشا » ٣ / ٣١٩ تح د / عائشة عبد الرحمن ، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ط أولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٨ .

(٥) سورة الحجر الآية رقم (٢) .

(٦) علل النحو ٣٩٨ ، الإنصاف ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، أسرار العربية ٢٠٩ ، التبيين ٤١٤ ، ائتلاف النصر ١٧٩ .

« حاش » لغير ألف ، وإنما زيدت فيه الألف ^(١) .

- بالإضافة إلى أن قراءة « حاشا لله » قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء سيد القراء ، وقال : « العرب لا تقول : « حاش لك » ، ولا « حاشك » ، وإنما تقول : « حاشا لك » ، وحاشاك » ، وكان يقرؤها « حاشا لله » بألف في الوصل ، ويقف بغير ألف في الوقف متابعة للمصحف ، وكذلك قال عيسى بن عمر الثقفي : « العرب كلها تقول : « حاشا لله » بالألف ^(٢) .

- وكذلك الاستدلال بتعلق لام الجر بها مردود أولاً : بأن تلك اللام يمكن أن تكون زائدة لا تتعلق بشيء ، كقوله - تعالى - : ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ ^(٣) ؛ إذ التقدير : « يرهبون ربهم ، فاللام زائدة لا تتعلق بشيء ^(٤) .

ثانياً : أن « حاشا » في قوله - تعالى - : « وقلن حاشا لله » تنزيهية لا استثنائية ، وتلك اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل مرادف للبراءة فمن قال : « حاشا لله » فكأنه قال : « تنزيهاً لله » على حد « سقياً لزيد ، ورعيّاً له » وقد تقدم بيان ذلك مؤيداً بما ذكر فيها من قراءات ^(٥) .

ثالثاً : أنه يجوز في تلك اللام أن تكون متعلقة بفعل آخر ؛ إذ التقدير في قولك : « ضربت القوم حاشا لزيد » : « أعني لزيد » فكأنك أردت أن تبين من المميز ^(٦) .

— وأما ثبوت النصب فيمكن رده : بأن جميع ما ورد منصوباً قد ورد مجروراً ، فضلاً عن كونه أشهر .

(١) الإنصاف ١ / ٢٨٤ .

(٢) الإنصاف ١ / ٢٨٥ بتصرف .

(٣) سورة الأعراف من الآية رقم (١٥٤) ، والآية بنهماها : ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضِبُ أَخَذَ الْأَلْوَابَ وَفِي نُسْحَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةً لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ .

(٤) الإنصاف ١ / ٢٨٣ .

(٥) ينظر البحث ص ١٨٥ ، ١٩١ .

(٦) علل النحو ٣٩٨ بتصرف .

وإذا كان الجر والنصب مسموعاً فلم أُعْتَبِرَ النصب ، وأنْكَرَ الجر مع نقل سيويه له ، وثبوته في كتبهم ^(١) !!؟ .

- أما قول الفراء فقد قيل في رده مع جميع ما تقدم أن كل فعل لابد له من فاعل ، وأن عامل الجر لا يعمل مقدراً ^(٢) .

وأقول : أما أنه من الواضح ضعف قول الفراء فذلك لا مشاحة فيه ، ولكن ما دفع به البصري ذاك القول من عدم جواز إعمال عامل الجر مقدراً فإنه محل نظر ؛ إذ قد ورد عنهم جواز ذلك ، بل وجعلوه على قسمين :

مطرود وغير مطرد .

- فغير المطرد كقول من قيل له : « كيف أصبحت » فقال : « خير والحمد لله » أي : على خير .

- والمطرود كقولهم : « بكم درهم اشتريت هذا » فدرهم مجرور بـ « من » محذوفه عند سيويه والخليل وعلى هذا فقد حذف الجار وأبقى العمل .
فإن أرد البصري الدفع فليدفع بالأول إذن فقط .

- وكذلك ردت أدلة القائلين بالحرفية فاستدلواهم بعدم الاتصال بـ « ما » المصدرية مردود : بأن ذلك غير لازم ؛ إذ من أفعال هذا الباب « ليس ، ولا يكون » ولم توصل بهما « ما » .

- فضلاً عن أن « حاشا » فعل جامد ، ولا توصل « ما » المصدرية وغيرها من الحروف التي توصل بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل حتى يقدر الحرف وصلته مصدراً ، وإذ كان « خلا ، وعدا » فعلين جامدين ، وصلت بهما « ما » فهذا على خلاف الأصل ، ومن ثم

(١) ينظر معاني الفراء ٢/ ٤٢ ، الهمع ٢/ ٢٨٠ بتصرف .

(٢) الإنصاف ١/ ٢٨١ ، جواهر الأدب ٥٢٤ بتصرف .

فلا يصح الحكم بحرفية « حاشا » ؛ لمخالفتها لهما في ذلك ^(١) .

- على أنه قد سمع « ما حاشا » ، وإن كان قليلاً نادراً ^(٢) قال الشاعر :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالاً ^(٣)

وجعل منه ابن مالك قوله - صلى الله عليه وسلم - : « أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة » ^(٤) .

- ورده ابن هشام بأن هذا ليس من حديثه - صلى الله عليه وسلم - ، وإنما هو مدرج من كلام الراوي ، وبرواية الإمام أحمد ؛ إذ الإتيان باللام الزائدة المؤكدة للنفي بعد الواو يجعل « ما » نافية ، ويمنع كونها مصدرية ، و « حاشا » فعلاً ماضياً متصرفاً بمعنى « أستثني » ^(٥) .

- وأما استدلالهم بنحو قوله : « حاشاي » فأرى أنه لا ينهض دليلاً على نفي الفعلية ، وإن أثبت الحرفية ؛ إذ قد روى عن الفراء : « أن من استثنى « بما عدا ، وما خلا » ضمير المتكلم قال : « ما عداني ، وما خلاني » ، ومن نصب بـ « حاشا » قال : « حاشاني » ، ومن خفض قال : « حاشاي » ^(٦) .

وقد ورد البيت على استعمالها لها حرفاً ؛ لأنه أكثر من استعمالها فعلاً ، فالجر - كما ذكرت سابقاً - أشهر .

- وأما قول الجميع فقد روى بالنصب - أيضاً - ، ومن سمع حجة على من لم يسمع ^(٧) .

(١) شرح التسهيل ٢٢٦/٢ بتصرف .

(٢) الارتشاف ١٥٣٦/٣ ، المساعد ٥٦٨/١ ، اللمع ٢٨٢/٢ .

(٣) البيت من الوافر ينسب للأختل وفي ديوانه قصيدتان على نفس الوزن والروي ، وليس هذا في أيهما وهو في شرح الكافية للرضي ١٥٢/٢ ، الجنى الداني ٥٦٥ ، وشرح المرادي ١٢٨/٢ ، والمساعد ٥٨٦/١ ، واللمع ٢٨٢/٢ ، شرح شواهد المغني ٣٦٨/١ ، حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ١٥٧/٢ ، شرح الأزهري للشيخ خالد الأزهري وحاشية العطار عليها ١٢١ مصطفى الحلبي الطبعة الثانية ١٣٤٧ هـ ١٩٥٥ م ، والشاهد في « ما حاشا » حيث دخلت « ما » المصدرية على « حاشا » وهو قليل .

(٤) سبق تخريجه ص ١٠٠ / م .

(٥) شرح التسهيل ٢٢٦/٢ ، المغني ١٢١/١ ، حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ٢٥٧/٢ .

(٦) شرح التسهيل ٢٢٦/٢ بتصرف .

(٧) يراجع تلك الرواية في المفضليات ٣٦٧ ، الأصمعيات ٢١٨ ، اللمع ١٢٥ ، شرح اللمع للأصفهاني ٥٠٢/٢ ،

- وأما قول العكبري فمردود بأن فاعلها ضمير مستتر فيها^(١).

* مما سبق يتبين لنا أن ما استدل به كل واحد من أنصار القول الأول والثاني والثالث لا ينهض دليلاً على رد غيره ، فضلاً عن أن ردودهم متكلفة لا داعي لها ؛ إذ لا مانع من ورود « حاشا » فعلاً تارة ، وحرفاً أخرى ، فقد ورد السماع بالجر والنصب معاً ، وثبت كل واحد منهما بالنقل الصحيح عن يوثق بعربيته ؛ لذا فإنني أوافق الكيشي والقائلين بالحرفية والفعلية لو جاهد مذهبهم ورجاحة كفتهم ، فالعقل يساندهم ، والسماع يعضد قولهم .

حقيقة « أيمن » في القسم ^(١)

* « أيمن » في القسم اسم بإجماع النحويين غير الزجاج ، فقد نسب إليه القول بحرفيتها ^(٢) ، أما الرماني فقد اضطرب قوله فيها ، فمرة يصرح بحرفيتها فيقول : « وحرف الإضافة هي التي توجب اختصاص مدلول عليه من غير تصريح ، وهي سبعة عشر ، وأيمن » ^(٣) ، وأخرى يصرح باسميته ، موافقاً بذلك الجمهور قال : « ولا يستعمل « أيمن الله » إلا في اسم الله - جل وعز- والكعبة ؛ لأنه مبهم ، ليس بأصل في القسم ، والألف فيه ألف وصل ؛ لأنه اسم مبهم يشبه الحرف ، وتقول : « وأيم » فتدخل فيه ألف الوصل ؛ لأنه اسم يشبه الحرف بلزوم موضع واحد في القسم » ^(٤) .

• هذا ، وللعرب فيها لغات كثيرة ^(٥) ، وقد اختلف النحويون في حقيقتها من حيث الأفراد والجمع على رأيين :

الأول : « أيمن » اسم مفرد ، همزته همزة وصل مفتوحة :

• واشتقاقه من اليمن ، وهو البركة ، أي : بركة الله يميني ^(٦) ، وقيل : « اشتقاقه من اليمين ؛ لأن العرب قد تحلف بلفظ اليمن فتقول : « يمين الله لأفعلن » ، ثم غير إلى لفظ

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ٣/ ٥٠٣ ، المقتضب ٢/ ٨٨ ، ٣٢٩ ، الأصول ١/ ٤٣٤ ، الجمل للزجاجي ٧٣ ، إصلاح الخلل ١٧١ ، البيان شرح اللمع ٥٧٩ ، شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٧٤٠ ، شرح اللمع للواسطي ٢٢٩ ، الإنصاف ١/ ٤٠٥ ، الباب ١/ ٣٨٠ ، شرح الجمل لابن خروف ١/ ٥١٢ ، شرح المفصل ٨/ ٣٥ ، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٢٣ ، شرح التسهيل ٣/ ٦٩ ، شرح الكافية ٤/ ٣١٤ ، البسيط ٢/ ٩٤٢ ، الجني الداني ٥٣٨ ، المساعد ٢/ ٣١١ ، الهمع ٢/ ٤٨١ .

(٢) رصف المباني ٣٢٦ ، الهمع ٢/ ٤٨١ بتصرف .

(٣) الرماني النحوي ٣٣٩ ، نقلاً عن شرح الكتاب للرماني .

(٤) السابق نفس الصفحة .

(٥) ينظر : الإنصاف ١/ ٤٠٩ ، المساعد ٢/ ٣١١ ، الجني الداني ٥٤١ .

(٦) الإنصاف ١/ ٤٠٤ .

« أيمن » ^(١).

• وفتحت همزة الوصل فيه مع أن الأصل في حركتها الكسر ؛ لكثرة الاستعمال ^(٢) ، وقيل : « إنها فتحت وهي اسم من قبل أن هذا اسم غير متمكن لا يستعمل إلا في القسم وحده ، فلما ضارح الحرف بقلة تمكنه ، فتح تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف » ^(٣) .

• وهو قول البصريين ^(٤) ، قال سيبويه : « وزعم يونس أن ألف « أَيْمٌ » موصولة ، وكذلك تفعل بها العرب ، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل ، وكذلك « أيمن » » ^(٥).

• قال الكيشي مختاراً هذا القول اختياراً سكوتياً تمثيلاً مع الوجهة البصرية : « وهمزة « أيمن » درجاً عند سيبويه ^(٦) ، والفراء يجعل الكلمة جمعاً » ^(٧) ، ^(٨).

* يقصد الأفراد عند سيبويه ، حيث الهمزة الوصلية ، الساقطة درجاً لا تخفيفاً ، ويصرح بالقول الفرائي الجمعي حيث همزة القطع ، ووزن « أَفْعُل » .

- هذا ، وقد استدلل أصحاب هذا المذهب على الأفراد بأمور هي :

١ - قولهم : « م الله » ، ولو كان جمعاً لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفاً واحداً ؛ إذ لا نظير له في كلامهم ^(٩).

(١) الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٢٣ .

(٢) الإنصاف ١ / ٤٠٩ ، شرح الكافية ٤ / ٣١٤ بتصرف .

(٣) سر الصناعة ١ / ١١٧ .

(٤) الكتاب ٣ / ٥٠٣ ، المقتضب ٢ / ٨٨ ، ٣٢٩ ، الأصول ١ / ٤٣٤ ، الإنصاف ١ / ٤٠٤ ، شرح المفصل ٨ / ٣٥ ، اللباب ١ / ٣٨٠ .

(٥) الكتاب ٣ / ٥٠٣ .

(٦) الكتاب ٣ / ٥٠٣ ، شرح التسهيل ٣ / ٧٠ .

(٧) إصلاح الخلل ١٧١ ، شرح اللمع للأصفهاني ٢ / ٧٤٠ ، شرح المفصل ٨ / ٣٦ ، البسيط ٢ / ٩٣٩ ، رصف المباني ٣٢٦ .

(٨) الإرشاد ٣٢٠ .

(٩) الإنصاف ١ / ٤٠٨ .

٢- أن الهمزة فيه للوصل ؛ لسقوطها في درج الكلام في الفصيح ، نحو قول عروة ابن الزبير - رضي الله عنه - ^(١) ، حين قطعت رجله : « لِيُؤْمِنَكَ لِئِنْ كُنْتَ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ ، وَلَئِنْ كُنْتَ أَخَذْتَ لَقَدْ أَبْقَيْتَ » ^(٢) ، وقول الشاعر :

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لِيَمُنُّ اللَّهُ مَا نَذَرِي ^(٣)

فحذف همزة الوصل في « ليمن » حين استغنى عنها باللام المؤكدة ^(٤) ، وليس هذا بضرورة ؛ لتمكن الشاعر من إقامة الوزن بتحريك التنوين ، والاستغناء عن اللام ^(٥) .

٣- كسر الهمزة فإنها لغة مسموعة ، وهمزة الجمع لا تكسر ^(٦) .

٤- أنه لم يسمع في كلام العرب « لأيمن » بقطع الهمزة ^(٧) .

• وقد اعترض الكوفيون هذا القول : بأن الهمزة لو كانت للوصل لما بقيت في قولهم : « أم الله » مع تحرك ما بعدها ^(٨) .

- وقد أجيب عن ذلك بأن الهمزة قد ثبتت من وجهين :

أحدهما : أن الأصل في الكلمة « أيمن » فالهمزة داخلية على الياء وهي ساكنة ، فلما حذفت ، وحذفها غير لازم بقي حكمها .

(١) هو : عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، كان صالحاً كريماً لم يدخل في شيء من الفتن (ت ٩٣ هـ) (الأعلام ٤/ ٢٢٦) .

(٢) انظر هذا الأثر في : النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٣٠٢) ، إصلاح الخلل ٢٠٥ ، اللسان « يمن » .

(٣) البيت من الطويل لنصيب بن رباح وهو في ديوانه (٩٤) ، الكتاب ٣/ ٥٠٣ ، المقتضب ٢/ ٣٢٩ ، الجمل للزجاجي

٧٣ ، إصلاح الخلل ١٧١ ، البيان شرح اللمع ٥٨١ ، شرح اللمع للواسطي ٢٢٩ ، الإنصاف ١/ ٤٠٧ ، اللباب

١/ ٣٨٠ ، شرح جل ابن خروف ١/ ٥١٣ ، شرح المفصل ٨/ ٣٥ ، شرح التسهيل ٣/ ٦٩ ، البسيط ٢/ ٩٤٢ ، الهمع

٢/ ٤٨١ . اللغة : نشدتهم : أقسمت عليهم ، الشاهد : موضح بأعلى .

(٤) شرح المفصل ٨/ ٣٦ .

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٦٩ .

(٦) اللباب ١/ ٢٨٠ .

(٧) البسيط ٢/ ٩٤٣ .

(٨) الإنصاف ١/ ٤٠٧ .

والثاني : أن حركة الميم حركة إعراب ، وليست لازمة ، وتسقط في الوقف ؛ فلذلك تثبت همزة الوصل ^(١) .

الثاني : « أيمن » في القسم جمع « يمين » ، والهمزة فيها للقطع ، وتحذف تخفيفاً لكثرة الاستعمال .

• ونسب للفراء ^(٢) ، والكوفيين ^(٣) ، والزجاج ^(٤) ، وابن كيسان ، وابن درستوية ^(٥) ، والسيرافي ^(٦) .

- واستدلوا لذلك بالقياس والسمع :

- أما القياس فأمران :

أولاً : قالوا : « إن « أيمن » على وزن « أفعل » ، وهو وزن يختص بالجمع ، ولا يكون في المفرد ، يدل عليه : أن التقدير في قولهم : « أيمن الله » ، « على أيمن الله » ، أي : « أيهان الله على فيما أقسم به » ^(٧) .

ثانياً : أن الأصل في همزة « أيمن » أن تكون همزة قطع ؛ لأنه جمع ، إلا أنها وصلت لكثرة الاستعمال ، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه ^(٨) .

وأما السماع :

فقد سمع « أيمن » في جمع « يمين » قال الشاعر :

(١) الإنصاف ٤٠٩/١ .

(٢) الجمل للزجاجي ٧٤ ، إصلاح الخلل ١٧١ ، شرح اللمع للأصفهاني ٧٤٠/٢ ، شرح المفصل ٣٦/٨ ، البسيط ٩٣٩/٢ ، رصف المباني ٣٢٦ .

(٣) شرح اللمع للواسطي ٢٢٩ ، الإنصاف ٤٠٤/١ ، شرح التسهيل ٧٠/٣ ، الجني الداني ٥٣٨ ، المساعد ٣١٢/٢ ، الهمع ٤٨١/٢ .

(٤) الأزهية ٢٠ .

(٥) شرح المفصل ٣٧/٨ ، اللسان « يمين » .

(٦) شرح المفصل ٣٧/٨ .

(٧) الإنصاف ٤٠٥/١ ، شرح الجمل لابن خروف ٥١٢/١ .

(٨) الإنصاف ٤٠٧/١ .

فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مِنَّا وَمِنْكُمْ بِمَقْسَمَةٍ تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ^(١)

وقال الآخر: يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمَلٍ^(٢)

• وقد رد البصريون أدلة الكوفيين بالآتي :

أولاً: ثبوت وزن « أفعل » في الأحاد العربية ، جاء في الصحاح : « أفعل » من أبنية الجمع ، ولم يجيء عليه للواحد إلا « أنك ، أشد »^(٣) .

وقد ثبت - أيضاً - « أذرح ، وأسئمة » جاء في اللسان : « أذرح » موضع بفتح الهمزة ، وضم الراء ، وحاء مهملة قرية بالشام^(٤) ، وفي معجم ما استعجم « جاء » أفعل « للواحد ، قالوا : « أسئمة ، وأذرح » ، حكى من كلامهم : « أصبع ، وأبلم » على مثال وزن « أسئمة »^(٥) .

ثانياً: أن الهمزة لو كانت للقطع ، لما جاز فيه كسر الهمزة ؛ لأن همزة الجمع لا تكسر^(٦) .

ثالثاً: أن من العرب من يفتح الميم فيكون على وزن « أفعل » ، ولا يوجد ذلك في الجموع^(٧) .

رابعاً: أن « أيمن » في البيتين ليست هي المقسم بها عند البصريين^(٨) .

(١) البيت من الوافر لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٧٨ ، والإنصاف ٤٠٥ / ١ ، اللباب ٣٨١ / ١ ، شرح المفصل ٣٦ / ٨ ،

البيضا ٩٣٩ / ٢ ، لسان العرب « يمن » ، الجنى الداني ٥٣٩ ، الأزهية ٢١ ، اللغة : المقسمة : مكان يحلف فيه عند الأصنام ، تمور : تسيل . الشاهد : سماع « أيمن » في جمع « يمين » .

(٢) البيت من الرجز ينسب لأبي النجم العجلي ، وهو في الإنصاف ٤٠٦ / ١ ، البيان شرح اللمع ٥٨١ ، أمالي ابن الشجري ٣٠٦ / ١ ، اللباب ٣٨١ / ١ . توجيه اللمع ٤٨٥ . الشاهد فيه كسابقه .

(٣) الصحاح « أنك » ، الإنصاف ٤٠٨ / ١ ، شرح المفصل ٣٧ / ٨ ، والآتك : هو الرصاص الخالص أو الأسود ، والأشد : منتهى الشباب والقوة .

(٤) اللسان « ذرح » .

(٥) معجم ما استعجم ١٤٩ / ١ ، ١٥٠ بتصرف .

(٦) إصلاح الخلل ١٧١ ، الإنصاف ٤٠٩ / ١ ، شرح التسهيل ٧٠ / ٣ ، المساعد ٣١٢ / ٢ .

(٧) شرح التسهيل ٧٠ / ٣ .

(٨) إصلاح الخلل ١٧١ .

* من العرض السابق يخلص البحث إلى أن الرأي الكوفي صحيح من حيث المعنى ، خاصة وأن العرب تحلف بالمفرد ، فلا عجب إذن أن تحلف بالجمع ، لكن وصل الهمزة ، وكسرها ، وفتحها يَجْعَلُ الغلبة للقول البصري ؛ ذلك أن همزة الجموع مقطوعة ، لا تكسر ، فضلاً عن أن « أَفْعُلْ » المهموز وصلاً ليس من أوزان الجموع .

• لذا فإني أوافق الكيشي في اختياره قول البصريين .

« إِمَّا » العاطفة بين البساطة والتركيب ^(١)

* لـ « إِمَّا » العاطفة خمسة معانٍ :

أحدها : الشك ، ويكون في الخبر نحو : « قام إما زيد وإما عمرو » ، إذا لم يعلم القائم منهما .

والثاني : الإبهام ، ويكون فيما يقصد به غرض من الأغراض ، مثل قول القائل : « قام إما زيد وإما عمرو » ، وهو يعلم القائم منهما ، وإنما أبهم على السامع لغرض في ذهنه يبتغيه ، ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿ وَءَاخِرُونَ مَرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٢) .

والثالث : التخيير ، ويكون في الأوامر فيما أصله الحظر ، مثل : « خذ إما دينارًا وإما درهمًا » ، ونحو قوله - تعالى - : ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ ^(٣) .

والرابع : الإباحة ، وتكون في الأوامر - أيضًا - ، ولكن فيما ليس أصله الحظر مثل : « جالس إما الحسن وإما ابن سيرين ، وتعلم إما فقها وإما نحوًا » .

والخامس : التفصيل ، نحو قوله - تعالى - : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ ^(٤) .

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ٣ / ٣٣١ ، المقتضب ٣ / ٢٨ ، علل النحو ٣٧٧ ، الباب ١ / ٤٢٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٣٦ ، شرح الألفية لابن الناظم ٣٨٠ ، شرح الكافية للرضي ١ / ٤٢٩ ، الارتشاف ٤ / ١٩٩٣ ، الجني الداني ٥٣٣ ، المغني ١ / ٧١ ، المساعد ٢ / ٤٦٣ ، الجمع ٣ / ٢١٠ .

(٢) سورة التوبة من الآية رقم (١٠٦) والآية بتمامها : ﴿ وَءَاخِرُونَ مَرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ .

(٣) سورة الكهف من الآية رقم (٨٦) ، والآية بتمامها : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِنْدَهَا قَوْمًا قُلْنَا يَبْدَأُ الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ .

(٤) سورة الإنسان من الآية (٣) ، والآية بتمامها : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ .

• وفي « إما » أربع لغات : كسر الهمزة ، وهي لغة أهل الحجاز ، ومن جاورهم ، وفتحها ، وهي لغة قيس ، وأسد ، وتميم ، وإبدال ميمها الأولى ياء مع كسر الهمزة ، فتقول : « إيا » ، وفتحها ، فتقول : « أيما »^(١).

• وقد اختلف النحويون في « إمّا » هذه من حيث بساطتها وتركيبها على قولين :

الأول : « إما » بسيطة ، ليست مركبة من « إن » الشرطية ، و « ما » النافية ، ولا معنى لـ « إن » فيها .

- قال الكيشي : « ... » « إما » أقسامها أقسام « أو » بعينها سوى التقريب والتفصيل ، إلا أن « أو » تدخل كلامًا بني على الجزم ثم رهقة الشك ، و « إما » تستعمل حيث يبدأ الكلام مع الشك ،

قيل : « إنها مركبة من « إن » الشرطية ، و « ما » النافية » ، فإن معناه إن لم يكن الحكم للمعطوف عليه ، كان للمعطوف وهو تعسف^(٢).

* فالكيشي يرى مذهب الأكثرين حيث البساطة ، وعدم التركيب ، وحيث كان الأصل عنده والمختار ، أضرب صفحًا عن الحديث عنه ، وعده من المسلمات ، ثم أشار إلى القول الآخر مضعفًا إياه ، مبينًا ما فيه من التعسف والتكلف المعنوي واللفظي .

• هذا ، وقد عزي هذا القول إلى غير سيبويه^(٣) ، واختاره العكبري^(٤) ، وأبو حيان^(٥) ؛ حيث أن الأصل البساطة ، لا التركيب^(٦).

(١) شرح ابن عصفور ١/ ٢٣٥ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٢٨ ، الارتشاف ٤/ ١٩٩٣ ، الجنى الداني ٥٣١ ، المساعد ٢/ ٤٦١ ، الهمع ٣/ ٢٠٨ بتصرف .

(٢) الإرشاد ٣٩٧ .

(٣) شرح الكافية ٤/ ٤٣٠ ، الارتشاف ٤/ ١٩٩٣ .

(٤) اللباب ١/ ٤٢٦ .

(٥) الارتشاف ٤/ ١٩٩٣ .

(٦) شرح الكافية ٤/ ٤٣٠ ، الارتشاف ٤/ ١٩٩٣ ، الجنى الداني ٥٣٣ .

أما الثاني : فيرى أن « إِمَّا » العاطفة مركبة من « إن » الشرطية ، و « ما » النافية ، فأدغمت النون في الميم .

• وهو قول الخليل ، قال سيبويه : « سألت الخليل عن : « إنها ، وأنها ، وكأنها ، وحيثما ، وإما ، في قولك : « إما أن تفعل ، وإما أن لا تفعل » فقال : « هن حكايات ، لأن « ما » هذه لم تجعل بمنزلة « موت » في « حضر موت » ، ألا ترى أنها لم تغير « حيث » عن أن يكون فيها اللغتان : « الضم ، والفتح » ، وإنما تدخل لتمنع « من النصب » ، ولتدخل « حيث » في الجزاء ، فجاءت مبعثرة ، ولم تجيء كـ « موت » في « حضر » ، ولا لغوًا ، والدليل على أن « ما » مضمومة إلى « إن » قول الشاعر :

لَقَدْ كَذَبْتَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالُ صَبْرٍ^(١)

وإنما يريدون « إما » ، وهي بمنزلة « ما » مع « أن » في قولك : « أما أنت منطلقًا انطلقت معك » ... »^(٢) .

• فسيبويه يوضح في هذا النص مذهب الخليل في « إما » العاطفة ، حيث يراها مركبة من « إن » و « ما » مثلها في ذلك مثل « إما » في الجزاء ، وقد أكد الخليل كلامه - فيما نقله عنه سيبويه - مستشهدًا بالبيت السابق ، وقد تابع سيبويه أستاذه الخليل ، وبدا ذلك واضحًا من قوله : « وأما قول الشاعر :

لَقَدْ كَذَبْتَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالُ صَبْرٍ

فهذا على « إما » وليس على « إن » الجزاء ، كقولك : « إن حقًا ، وإن كذبًا » فهذا على

(١) البيت من الوافر لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٦٨ ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٦٦ ، ٣ / ٣٣٢ ، والمقتضب ٣ / ٢٨ ، علل النحو ٣٧٧ ، شرح المفصل ٨ / ١٠٤ ، شرح الألفية لابن النازم ٣٨٠ ، شرح الكافية للرضي ٤٢٩ / ٤ ، ٤٣٠ ، البسيط ١ / ٣٣٢ ، رصف المباني ١٠٨ ، الجني الداني ٥٣٤ ، الدرر ٢٠ / ٤٤٥ ، والشاهد فيه قوله : « فإن جزعا ، وإن إجمال صبر » حيث أن أصل « فإن ، وإن » : « فإما ، وإما » فحذفت منها « ما » فدل ذلك على تركيبها من « إن » و « ما » .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٣١ .

« إما » محمول ، ألا ترى أنك تدخل الفاء ، ولو كانت على الجزاء ، وقد استقبلت الكلام ، لا احتجت إلى الجواب ، فليس قوله : « فإن جزعاً » ، كقوله : « إن حقاً وإن كذباً » ، ولكنه على قوله - تعالى - : ﴿ فَإِمَّا مَثًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾^(١)^(٢) .

• فهذا النص يبين اختيار سيبويه القول بالتركيب ، مستدلاً على ذلك بجواز الاختصار على « إن » في الضرورة ، حيث لا يصح كونها حرف شرط ؛ لأنها لو كانت شرطاً لأتى الشاعر لها بجواب ، ولا يجوز جعل ما قبلها جواباً لها ؛ لاقترانها بالفاء ، والفاء لا يعمل ما بعدها فيها قبلها ، فدل ذلك على أن « إن » في البيت إنما هي « إما » حذفت منها « ما » ، فصدق القول بتركيبها .

• وهو - أيضاً - قول المبرد^(٣) ، ومُختارُ الرضى^(٤) ، وابن عصفور^(٥) ، وابن الناظم^(٦) ، وظاهر كلام المالقي^(٧) ، وابن هشام^(٨) .

• وإلى جانب ما تقدم ، فقد استدل أصحاب هذا القول لصحته - أيضاً - بقول الشاعر :

سَقَتَهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا^(٩)

(١) سورة محمد من الآية رقم (٤) ، والآية بتمامها : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَخْنَتُمْهُمْ فَشُدُّوا لَوَارِقَ فَإِمَّا مَثًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرْنَا مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾ .

(٢) الكتاب ٢٦٦/١ ، ٢٦٧ .

(٣) المقتضب ٢٨/٣ .

(٤) شرح الكافية ٤/٤٣٠ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٦ .

(٦) شرح الألفية ٣٨٠ .

(٧) رصف المباني ١٠٨ .

(٨) المغني ١/٥٩ .

(٩) البيت من المتقارب للنمر بن تولب في ديوانه ٣٨١ ، الكتاب ٢٦٧/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٦ ، شرح الألفية لابن الناظم ٣٨٠ ، شرح الكافية للرضي ٤/٤٢٩ ، الارتشاف ٤/١٩٩٤ ، الجنى الداني ٥٣٤ ، المغني ٧١/١ ، الدرر ٢/٤٤٥ والشاهد : « وإن من خريف » حيث استشهد به على أن « إما » مركبة من « إن » و « ما » بدليل حذف « ما » بعد « إن » .

• فحذفت « إِمّا » الأولى ، و « ما » من الثانية ، والتقدير : « إِمّا من صيف وإِمّا من خريف »^(١).

- وقد عورض هذا القول ، فردت أدلته :

- فأما الاستدلال بقول الشاعر :

فإن جزعًا وإن إجمال صبر

- فأجيب عنه : بأنه يحتمل أن تكون « إن » في البيت شرطية حذف جوابها ، والتقدير : « فإن كنت ذا جزع فاجزع ، وإن كنت مجمل صبر فاصبر »^(٢).

- وأما الاستدلال بقول الآخر :

وإن من خريف

- فمردود بما ذكره أبو عبيدة : من أن « إن » زائدة ، والتقدير : « من صيف ، ومن خريف ».

- أو بما ذكره الأصمعي^(٣) ، والمبرد : من أنها في البيت شرطية ، والفاء للجواب ، والتقدير : « وإن سقته من خريف فلن يعدم الري »^(٤).

- ولا أدري كيف نسب المرادي ذلك للمبرد ؛ فهو من القائلين بالتركيب ، متبعًا للخليل وسيبويه مستدلًا على ذلك بما استدلا به مقررًا أن الضرورة الشعرية ترد الأشياء إلى أصولها ، مبيّنًا الفرق بينها وبين « أو » ، و « إِمّا » التي للمجازاة؟!^(٥).

- قال ابن هشام : « وليس هذا بشيء ؛ لأن المراد وصفه بالري على كل حال »^(٦).

(١) الارتشاف ٤/ ١٩٩٤ ، الجنى الداني ٥٣٤ ، الدرر ٢/ ٤٤٥ .

(٢) الجنى الداني ٥٣٤ ، الهمع ٣/ ٢١٠ ، الدرر ٢/ ٤٤٥ .

(٣) الأصمعي هو : عبد الله بن قريب بن عبد الكلم بن علي بن أسمع يكنى أبا سعيد ، ويعرف بالأصمعي ، كان حجة في الأدب ، ولسان العرب ، كما كان صاحب النحو ، واللغة ، والغريب ، والأخبار ، والملح (ت ٢١٦ هـ) البغية ١١٢/ ٢ ، إنباه الرواة ١٩٧/ ٢ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٦ ، شرح الكافية ٤/ ٤٣٠ ، الجنى الداني ٥٣٥ .

(٥) المقتضب ٣/ ٢٨ .

(٦) المغني ١/ ٥٩ .

* وبعد عرض الخلاف الحاصل في هذه المسألة أقول : « لست أميل إلى ما اختاره الكيشي والأكثرين ، حيث القول بالبساطة ، وعدم التركيب ، وإن كان الأصل ؛ ذلك أن التركيب واضح ظاهر في « إما » ، ألا ترى أن ميمها مشددة ، وهذا يعني أن أصلها إما « إن مآ » ، أو « إمّا » ، والثاني بعيد معنى ولفظاً ، فضلاً عن أن الأول كثير (أعني إدغام النون في الميم ؛ لتقاربهما مخرجاً وصفاتاً) ، وتجويزهم له في « إمّا » التي للجزاء ، ولا يفرقها عن العاطفة إلا المعنى ، بالإضافة إلى عدم وجود المانع لذلك كما قرر الرضى ^(١) .

• الأمر الذي يجعل البحث يذهب مذهب الخليل وسيبويه ؛ لوجهته معنى ولفظاً ، ووجود النظر ، وعدم المانع له .

« لن » بين البساطة والتركيب^(١)

* (لن) حرف نفى يختص بالمضارع فيخلصه للاستقبال معنى ، وإن كان في اللفظ باقيًا على احتماله للحال والاستقبال .

و « لن » في النفي أبلغ من « لا » ؛ لأن « لا » تنفي « يفعل » إذا أريد به المستقبل ، فيقال : « لا أفعل » ، وأما « لن » فتعني فعلاً مستقبلاً مؤكداً بالسين أو سوف ، تقول : « سوف يقوم زيد » ، أو « سيقوم زيد » ، فإذا أردت النفي قلت : « لن يقوم زيد » ، ولا يجوز اجتماعها معهما ؛ لأنها مختصان بالإيجاب ، وهي مختصة بالنفي فتناقضا .

وعملت النصب في المضارع ؛ لمشابتها « أن » لفظاً في كونها حرفاً ثنائياً ثانيه نون ، وأولها حرف مفتوح ، ومعنى في أنها تخصص زمانه للاستقبال^(٢) .

• وقد اختلف النحويون في أصل « لن » أبسطة هي أم مركبة ، أم النون فيها منقلبة عن الألف ؟

- ثلاثة أقوال : أفصح عنها الكيشي بقوله : « قال الخليل : أصله « لا أن » فحذفت الهمزة تخفيفاً فسقطت الألف لالتقاء الساكنين^(٣) ، وسيبويه يجعله مفرداً ، وأبطل التركيب بتقدم مفعول منصوبها عليها في قولهم : « زيداً لن أضرب » ، وامتناع تقدم ما في صلة « أن » عليه^(٤) ، فدفع المازني عن الخليل بأن الحروف تتغير أحكامها ومعانيها بالتركيب ، اعتبر بـ

(١) تنظر المسألة في الكتاب ٥ / ٣ ، المقتضب ٨ / ٢ ، شرح الكتاب للسيرافي ٨٠ / ١ ، المقتصد ١٠٥٠ / ٢ ، علل النحو ١٩٢ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٦٠ / ١ ، المفصل ٣٠٧ ، المرتجل ٢٠٢ ، أسرار العربية ٣٢٩ ، شرح المفصل ١٦ / ٧ ، ١١٢ / ٨ ، شرح التسهيل ٣٣٦ / ٣ ، الإرشاد ٤٤٤ ، شرح الكافية ٣٦ / ٤ ، رصف المباني ٢٨٥ ، الجنى الداني ٢٧٠ ، الجمع ٣٦٥ / ٢ .

(٢) شرح السيرافي ٨٠ / ١ ، معاني الحروف للرماني ١٠٠ ، البيان شرح اللمع لابن جني ٤٢٦ ، شرح المفصل ١١١ / ٨ ، ١١٢ ، شرح التسهيل ٣٣٦ / ٣ .

(٣) العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ٣٥٠ / ٨ ، الكتاب ٥ / ٣ .

(٤) الكتاب ٥ / ٣ .

« لو » المركب مع « لا » كيف تغير معناها من امتناع الشيء لامتناع غيره إلى امتناعه لوجود غيره ؛ وحكمها بكونها قبل التركيب مختصة بالفعل وبعده بالاسم ، فزوال الحكم الإفرادي لا يدل على عدم التركيب ، ثم المازني أراد أن يبيدي إلزامًا واقعيًا فقال : « قولنا : « لن يخرج زيد » كلام تام ، وأن يخرج زيد » ناقص إلى أن يقول : « أحب إليّ » أو غيره ، فقال له الجرجاني^(١) : « أليس قد سلمت جواز تغير المعنى والحكم بالتركيب ، وزيفت استدلال سيبويه بانتفاء الحكم الإفرادي على عدم التركيب ؟ فكيف تستدل بانتفاء المعنى الإفرادي على عدم التركيب ؟ فإن « أن » مع الفعل بمعنى المصدر ، وهو مفرد فاحتاج إلى جزء آخر ، وليس « لن » مع الفعل بمعنى المصدر ، بل هو جملة ، وعن الفراء^(٢) أن « لن و لم » أصلهما « لا » ، والميم والنون مبدلتان من الألف ، ولم نر له دليلاً^(٣) .

* فالنص السابق إذن أصّل الخلاف ، ونسبه ، وأشار إلى طرف من الردود والاعتراضات التي دارت حوله ، وأفصح عن وجهة نظر الكيشي تجاهه ؛ إذ اختار القول بالبساطة ، ودفع ما عده ، بمعنى أنها عنده حرف قائم بنفسه بسيط ليس مركبًا من « لا أن » كما ذكر الخليل ، ولا أصلها « لا » فتكون النون فيها منقلبة عن الألف كما ذكر الفراء .

- يدلنا على ذلك صياغته لرد الجرجاني على المازني صياغة منطقية جدلية ، قائمة على الاستفهام الإنكاري - أيضًا - قوله عن رأي الفراء : « ولم نر له دليلاً » .

- وهو بهذا الاختيار موافق لسيبويه ؛ إذ هي عنده بسيطة غير مركبة من شيء ، نظيرة « لم » الجازمة ، فهي على حرفين مثلها .

- قال سيبويه : « وأما غيره - يعني الخليل^(٤) - فزعم أنه ليس في « لن » زيادة ، وليست من كلمتين ، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنها في حروف النصب

(١) ينظر دفاع المازني ، ورد الجرجاني في المقتصد ٢/ ١٠٥٠ ، ١٠٥١ .

(٢) ينظر رأي الفراء في شرح السيرافي ١/ ٨٣ ، وشرح المفصل ٧/ ١٦ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ٣٧ ، رصف المباني ٢٨٧ .

(٣) الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٤٤ .

(٤) زيادة توضيحية ، وسيبويه يقصد « بغيره » نفسه ، وهذا دبرنه في كتابه تأديبًا مع شيخه ، وتواضعًا منه .

بمنزلة « لم » في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً^(١) .

وقد اتبع هذا النهج - أيضاً - جمهور النحويين^(٢) ، ومنهم : الأخفش^(٣) ، والسيرافي^(٤) ، والمبرد^(٥) ، وأبو الحسن الوراق^(٦) ، والجرجاني^(٧) ، وابن بابشاذ^(٨) ، والزنجشري^(٩) ، وابن الخشاب^(١٠) ، وأبو البركات الأنباري^(١١) ، وابن يعيش^(١٢) ، وابن مالك^(١٣) ، والرضي^(١٤) ، والمالقي^(١٥) ، وابن هشام^(١٦) ، والأشموني^(١٧) ، والفاكهي^(١٨) .

- عملاً بالظاهر ؛ إذ لها نظير في الحروف نحو : « أن » ، و « لم » ، و « أم » ، وإذا كان هناك ظاهر يكون مثله أصلاً ، وجب الحكم بأصالة وبساطته ، وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه على خلافه^(١٩) .

* هذا ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد روي عن الخليل في أصل « لن » قولان :

- (١) الكتاب ٥ / ٣ .
- (٢) الارتشاف ٤ / ١٦٤٣ ، الجني الداني ٢٧٠ ، ٢٧١ ، التصريح ٢ / ٣٥٨ ، الهمع ٢ / ٣٦٥ .
- (٣) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٨ .
- (٤) شرح الكتاب ١ / ٨٢ .
- (٥) المقتضب ٢ / ٨ .
- (٦) علل النحو ١٩٢ ، ١٩٣ .
- (٧) المقتصد ٢ / ١٠٥١ .
- (٨) شرح المقدمة ٢ / ١٧٦ .
- (٩) الفصل ٣٠٧ .
- (١٠) المرجل ٢٠٢ .
- (١١) الإنصاف ١ / ٢١٦ ، أسرار العربية ٣٢٩ .
- (١٢) شرح المفصل ٧ / ١٦ ، ١١٢ / ٨ .
- (١٣) شرح التسهيل ٣ / ٣٣٦ .
- (١٤) شرح الكافية ٤ / ٣٦ ، ٣٧ .
- (١٥) رصف المباني ٢٨٦ ، ٢٨٦ .
- (١٦) المغني ١ / ٢٨٤ ، شرح قطر الندى ٨٠ .
- (١٧) شرح الأشموني ومعه الحاشية والعيني ٣ / ٤٠٧ .
- (١٨) حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ١ / ١٤٥ .
- (١٩) شرح المفصل ٨ / ١١٢ بتصرف .

الأول : مشهور متواتر تعاهدت كتب النحو مع الكتاب على إيراده ، واعتراضه ^(١) ، وهو الوارد في نص الكيشي السابق ، أشار إليه في معجمه فقال : « وأما « لن » فهي : « لا أن » وصلت لكثرتها في الكلام ، ألا ترى أنها تشبه في المعنى « لا » ، ولكنها أوكد تقول : « لن يكرمك زيد » ، معناه : كأنه يطمع في إكرامه ، فنفيت عنه ، ووكدت النفي بلن ، فكانت أوكد من « لا .. » ^(٢) .

- وأوضحه سيبويه بقوله : « فأما الخليل فزعم أنها « لا أن » ، ولكنهم حذفوا لكثرتها في كلامهم ، كما قالوا : « ويلمه » يريدون : « وي لأمه » ، وكما قالوا : « يومئذ » ، وجعلت بمنزلة حرف واحد ، كما جعلوا « هلا » بمنزلة حرف واحد ، فإنها هي « هل » و « لا » ^(٣) .

• وتبعه جمع غير قليل من النحويين منهم : الكسائي ^(٤) ، والمازني ^(٥) ، والخارزنجي ^(٦) ، والفارسي ^(٧) ، والرماني ^(٨) ، وابن جني ^(٩) ، وابن القيم ^(١٠) ، والشمي ^(١١) .

- وعلة تركيبها عندهم قربها في اللفظ من « لا أن » ، ووجود معناها من النفي

(١) ينظر الكتاب ٥ / ٣ ، المقتضب ٨ / ٢ ، شرح السيرافي ٨٠ / ١ ، المسائل الحلييات ٤٥ ، كتاب الشعر ٧٦ / ١ ، سر صناعة الإعراب ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، المقتصد ١٠٥٠ / ٢ ، علل النحو ١٩٢ ، المرتجل ٢٠٢ ، أسرار العربية ٣٢٩ ، شرح المفصل ١١٢ / ٨ ، شرح التسهيل ٣٣٦ / ٣ ، البيان شرح اللمع ٢٤٦ ، رصف المباني ٢٨٥ ، الجني الداني ٢٧٢ ، شرح قطر الندى ٨٠ ، المغني ٢٨٤ / ١ .

(٢) العين ٨ / ٣٥٠ (لن) .

(٣) الكتاب ٥ / ٣ .

(٤) معاني القرآن للكسائي ٧٤ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٦٠ / ١ .

(٥) المقتصد ١٠٥٠ / ٢ .

(٦) التصريح ٣٥٨ / ٢ ، والخارزنجي هو : أحمد بن محمد بن طاهر البشتي أبو حامد الخارزنجي ، كان إمام الأدب بخراسان في عصره بلا مدافعة توفي سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة ، من تصانيفه : شرح أبيات أدب الكاتب ، وتكملة كتاب « العين » ، وغيرها البغية ٣٨٨ / ١ ، إنابة الرواة ١٤٢ / ١ .

(٧) المسائل الحلييات ٤٦ ، كتاب الشعر ٧٦ / ١ .

(٨) معاني الحروف للرماني ١٠٠ .

(٩) سر صناعة الإعراب ٣٠٧ / ١ .

(١٠) بدائع الفوائد ٧٨ / ١ . وابن القيم هو : محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الدمشقي الحنبلي ، فقيه أصولي متكلم مجتهد مفسر نحوي محدث ، من مصنفاته : بدائع الفوائد ، روضة المحبين (ت ٧٥١ هـ) . معجم المؤلفين ١٠٦ / ٩ .

(١١) المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام للشمي ٥٢٠ / ٣ .

والتخليص للاستقبال فيها ، ومجيئها على الأصل في الضرورة ، كما في قول الشاعر :

إِلَى ، كَأَنَّهُ عَسَلٌ مَشُوبٌ فَإِنْ أُمْسِكُ فَإِنَّ الْعَيْشَ حُلُوٌّ
وَتَعْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ الْخُطُوبُ ^(١) يُرَجَى الْمَرْءُ مَا لَا أَنْ يُلَاقِي

فجاءت « لن » على أصلها فقليل : « لا أن يلاقي » .

والثاني : يقتضي البساطة ، لم تتعرض له كتب النحو إلا قليلاً ، عرض له الزجاج عند حديثه عن قول الله - تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾ ^(٢) فقال : « وقد اختلف النحويون في علة النصب بـ « لن » ، فروي عن الخليل قولان : أحدهما : أنها نصبت كما نصبت « أن » ، وليس ما بعدها بصلة لها ؛ لأن « لن يفعل » نفي « سيفعل » ، فقدم ما بعدها عليها ، نحو قولك : « زيداً لم أضرب » ، كما تقول : « زيداً لم أضرب .. » ^(٣) .

• فنصبها لما بعدها نصب « أن » لما بعدها ، وكون ما بعدها ليس صلة لها ، دليل البساطة ، وعدم التركيب ؛ إذ لو كانت مركبة لكان ما بعدها صلة « أن » ضرورة ، ألا ترى تعليله لهذا الحكم بأنها أوكد في النفي والتخليص للاستقبال ، وأن ما بعدها جائز التقدم عليها ، فهي نظيرة « لم » الجازمة عنده في ذلك .

- وقال السيرافي بعد ذكره قول سيبويه القاضي ببساطتها : « وروي عن الخليل روايتان في « لن » ، إحداهما مثل القول الذي ذكرناه ^(٤) ، يعني مثل قول سيبويه القاضي بذلك ؛ إذ

(١) البيتان من الوافر لجابر الأنصاري في التصريح ٢/ ٢٥٩ ، وفي نوادر أبي زيد لجابر بن رلان الطائي ، أو لإياس بن الأرت ٦٠ ، وبلا نسبة في الجني الداني ٢١١ ، والرواية المشهورة وهي : يرجى المرء ما إن لا يراه ... وتعرض دون أدناه الخطوب ، والمغني ١/ ٢٢ ، ٢٥ ، والأشباه والنظائر ٢/ ١٨٨ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٨٥ ، وبدائع الفوائد ٧٨/ ١ ، والشاهد : قوله : « ما لا أن » حيث اعتبر الخليل أن هذا أصل « لن » بدليل أن المعنى واحد فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، ثم حذفت الألف متعاً من التقاء ساكنين ، ولكن المشهور في رواية البيت « يرجي المرء ما إن لا يلاقي » بتقدم « إن » المكسورة الهمزة على « لا » وهي زائدة كما ذكر ابن هشام في المغني ١/ ٢٢ ، ٢٥ ، وعليه فلا حجة للقائلين بالتركيب .

(٢) سورة البقرة من الآية رقم (٨٠) ، والآية بتمامها : ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتُخَذُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ تُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٦٠ ، ١٦١ .

(٤) شرح السيرافي ١/ ٨١ .

قد قدم قوله بالتركيب ورده ، واعترضه .

- كذا قال ابن يعيش : « وكان الخليل يذهب في إحدى الروايتين عنه إلى أن الأصل في « لن » « لا أن » ثم خففت لكثرة الاستعمال »^(١) فذكره لقول التركيب دليل عكسه الذي هو بلا شك البساطة ؛ إذ قد قدم الحكم بوجود روايتين ، هذا ما عثرت عليه بعد طول بحث وتنقيب ، وعليه فلا تعارض ولا خلاف .

- هذا ، وما ذهب إليه الفراء من أن أصل « لن » : « لا » ، فقلبت الألف نوناً ، ونفي بها المستقبل ؛ لاتفاقهما في نفي المستقبل ، وكونهما على حرفين ، وكون « لا » أكثر استعمالاً من « لن » ؛ لأنها أقعد في النفي منها ؛ إذ إن « لن » لا تنفي إلا المضارع ، ولأن الألف والنون في البديل أخوان ، فكما تبدل النون ألفاً في الوقف في نحو : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾^(٢) . كذلك تبدل النون ألفاً في نحو : « زيداً »^(٣) دعوى باطلة لا دليل عليها ؛ إذ قد ضربت في التاريخ اللغوي السحيق ، وأكثره بلا شك مفقود ، فضلاً عن أن ذاك شيء لا يُدعى إلا بنص من الواضع ، تصفحت كتب النحو فلم أجد لها نصيراً ، أقول كما قال ابن يعيش : « لا أدري كيف اطلع على ذلك »^(٤) .

هذا ، وقد رد أصحاب القول الأول القاضي بالبساطة ، وعدم التركيب قول الخليل ، ومن تبعه ، وقول الفراء على النحو التالي :

أولاً : رد قول الخليل ، ومن تبعه :

- رد جمهور النحويين قول الخليل ، ومن تبعه بأن « لن » مركبة من « لا أن » بما يلي :

١- أن التركيب خلاف الأصل ؛ إذ هو فرع البساطة ، فلا تقبل دعواه إلا بدليل ، ولا دليل^(٥) .

(١) شرح المفصل ١٥ / ٧ .

(٢) سورة العلق من الآية رقم (١٥) ، والآية بتامها : ﴿ كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ .

(٣) رصف المباني ٢٨٥ ، الجمع ٣٦٥ / ٢ .

(٤) شرح المفصل ١٦ / ٧ ، ١١٢ / ٨ .

(٥) رصف المباني ٢٨٦ ، الجنى الداني ٢٧١ ، جواهر الأدب ٢٥٩ ، المغني ٢٨٤ / ١ .

٢- ما ذكره سيويه من أن ما بعد « أَنْ » لا يعمل فيها قبلها ، ولو كانت « لَنْ » مركبة من « لا أَنْ » لما جاز : « زيداً لَنْ أضرب » ؛ وذلك لأن « أضرب » من صلة « أَنْ » ، وما في الصلة لا يعمل فيما قبل الموصول ، فجواز التقديم دليل فساد القول بالتركيب ^(١) .

- وقد قال أبو علي الفارسي في الجواب عن هذا الاعتراض على قول الخليل : « إن الحرفين لما كان في الأول منهما معنى النفي ، وصار مع الحرف الثاني بمنزلة حرف واحد ، صار بمنزلة الكاف الداخلة على « أَنْ » في « كَأَنَّ » فكما استجازوا « كَأَنَّ زيداً أخوك » مع أَنَّ تقدير « الكاف » أَنَّ تكون بعد « أَنْ » بدلالة أن المراد التشبيه ، والمعنى : « زيد كأخيك » ، ولم يجر عندهم مجرى تقديم ما في الصلة عليها ، كذلك لا يجري قولهم : « زيداً لَنْ أضرب » مجرى تقديم الصلة عليها لاجتماع الحرفين في أَنَّ كل واحد منهما عامل ، وَأَنَّ كل حرف منهما وإن كان مركباً من حرفين ، فقد صار يجري مجرى الحرف الواحد » ^(٢) .

- وقد تصفحت ما وقعت عليه يدي من كتب النحو علني أعثر على رد أو دفع ، أو اعتراض أو مناقشة لهذا الرأي ، أو تعضيد أو مناصرة حتى فلم أظفر بشيء من ذلك ؛ ولذا - استعنت الله - وأخذت في مناقشة هذا القول فأقول - وبالله التوفيق - مترسمة قول ربي - جل في علاه - : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٣) :

١- إن قياس الفارسي تقديم معمول معمول « لَنْ » على الكاف من « كَأَنَّ » قياس مع الفارق ؛ لذا اضطربت نتيجته ؛ إذ أمر كاف التشبيه ليس كأمر معمول معمول « لَنْ » المتقدم عليها ، فالكاف تقدمت على « أَنْ » ، وركبت معها ؛ لتفيد معنى جديداً يعضد التوكيد ،

(١) الكتاب ٥ / ٣ ، شرح السيرافي ١ / ٨١ ، المسائل الحلييات ٤٥ ، ٤٦ ، علل النحو ١٩٢ ، ١٩٣ ، المقتصد ١٠٥٠ / ٢ ، المرجل ٢٠٢ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٧٣ / ٢ ، جواهر الأدب ٢٥٩ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٣٧ ، رصف المباني ٢٨٦ ، الجنى الداني ٢٧١ ، شرح المفصل ١٦ / ٨ ، ١١٢ / ٢ ، التصريح ٣٥٨ / ٢ .

(٢) المسائل الحلييات ٤٦ .

(٣) سورة يوسف من الآية رقم (٧٦) ، والآية بتمامها : ﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ .

ويقرر لدى السامع منذ الوهلة الأولى أن الكلام على التشبيه ، فيعمل فكره في أوجه الشبه بينهما ؛ فذاك أوقع في النفس ، وأبعد أثراً ، وغير خفي ما انتهى إليه أئمة النحو من أن الإعراب فرع المعنى ، والتقديم والتأخير ، والحذف والزيادة من جنوده (أعني توجيه المعنى) ، بخلاف معمول معمول « لن » لم أقل أن تقديمه لم يؤد معنى زائداً ، فلغتنا العربية منزهة عن ذلك بلا شك ؛ فلكل لفظ من ألفاظها مكانه ومعناه ومبناه ، إلا أن تقديمه وإفادة معنى جديداً لم يرق إلى مرتبة الكاف ، والمعنى الجديد الحاصل من تركيبها مع « أن » المؤكدة ، أضف إلى ذلك إمكان حصول الخبر والأمر المراد توصيله للسامع من كون الكلام على أصله ، بخلاف المعنى الحاصل من تقديم الكاف على « أن » ؛ إذ لا يمكن حصوله إلا باجتماعهما .

٢- أضف إلى ذلك أن الكاف قد تقدمت على عامل واحد ، ولما تتمتع به من خاصية الاتصال ، اتصلت بهذا العامل ، ولم تغير بنيته ، بل ركبت معه ، ونزلت منه منزلة الجزء ، فجر مجرى الشيء الواحد (الحرف الواحد) فصار الكلام كأنه على أصله في حين أن معمول معمول « لن » قد تقدم على عاملين مختلفين لفظاً ، ومعنى ، وعملاً الأول « لن » والثاني « أضرب » ، فضلاً عن أننا لو سلمنا بالتركيب لصار مقدماً على أكثر من ذلك ، سالباً « أن » المصدرية الناصبة حق الصدارة ، ولم يركب مع أول العاملين حتى يصير الكلام كأنه على أصله مثلما صار مع « كأن » .

٣- كما يمكننا دفع هذا بما أقره جمهور النحويين من أن الأصل في الحروف البساطة ، والتركيب خلاف الأصل فرع عنها ، لا تقبل دعواه إلا بدليل ، فإذا كنا قد أقررنا التركيب في « كَأَنَّ » ، ولم نجر الكاف مجرى تقديم ما في الصلة على « أن » ، على حد تعبير الفارسي فإننا صرنا إلى ذلك : ١- لأدلة يمكن مراجعتها في مظانها من كتب النحو . ٢- ولأن القول بالتركيب في كأن أسهل منه في « لن » وهو أمر واضح .

- أما « لن » فلأدلة التركيب فيها حتى لا نجري تقديم معمول معمولها مجرى تقديم ما

في الصلة على « أن » المركبة فيها ؟!!! .

فضلاً عن وجود نظائر أصلية لـ « لن » نحو : « أن ، ولم ، وأم » ، وإذا كان هناك ظاهر يكون مثله أصلاً ، وجب الحكم بأصالته وبساطته ؛ عملاً بالظاهر كما قرر النحويون ، وحسبما سيجيء بعد في مناقشة هذا القول (القول القائل بالتركيب) .

٤- ويعضد ما سبق كله أن قولنا : « كأن زيداً أخوك » ليس فيه تقديم لمعمول المعمول بخلاف « زيداً لن أضرب » .

٥- ثم إن « لن » من عوامل الأفعال ، و « كأن » من عوامل الأسماء فلا يتناظران إذن .

٦- وأخيراً : فالضعف واضح جلي في قول الفارسي كله ، فأوله يهدم آخره ، وآخره ينقض أوله يدلنا على ذلك .

- الاضطراب في بناء الأحكام بعضها على بعض ، وفي سرد الحديث دون دقة ، أو التوضيح والتبيين للسابق ولما انبنى عليه من أحكام ومقررات ، ألا ترى كيف عقد الفارسي قياساً بين « لا » أو « لن » و « الكاف » في أول حديثه ، ثم يضرب عما سبقه متناسياً كل شيء عاقداً قياساً آخر بين « الكاف » و معمول معمول « لن » أرقى مما سبق درجة في الضعف والاضطراب ؛ إذن فأين أوجه التناظر بين هذا وذاك أولاً وآخرًا ؟!!!

- ثم انظر إلى قول الفارسي : « فكما استجازوا « كأن زيداً أخوك » مع أن تقدير « الكاف » أن تكون بعد « أن » بدلالة أن المراد التشبيه ، والمعنى « زيد كأخيك » .

- إن المعنى في « كأن زيداً أخوك » ليس نفسه في « زيد كأخيك » مع أن بينهما قاسماً مشتركاً هو التشبيه ، فزيادة المبني في « كأن » تدل على زيادة المعنى ، ومعلوم لدى البلاغيين أن دلالة « الكاف » في التشبيه تغاير دلالة « كأن » فلا تنوب إحداهما عن الأخرى في أداء معنى واحد .

- هذا ، وقد عورض - أيضاً - قول سيبويه السابق : بأن الشيء قد يحدث له مع التركيب

حكم جديد لم يكن له من قبل ، ألا ترى أن « لو » معناه امتناع الشيء لامتناع غيره ، فإذا ركب مع « لا » صار معناه امتناع الشيء لوجود غيره ، فكذلك يجوز أن يكون أصل « لن » : « لا أن » ، ثم تغير حكم « أن » بالتركيب ، فجاز تقديم معمولها عليها ، وعليه لا يلزم الخليل هذا الاستدلال^(١) .

- وقد أجاب ابن الخشاب عن هذا الاعتراض : بأن الأصل في الحروف ألا يحكم عليها بالتركيب ؛ إذ التركيب ضرب من التصرف ، والحروف لا تصرف فيها ؛ فباب التصرف الأفعال ، والأسماء محمولة عليها فيه^(٢) .

ودفعه المألقي - أيضًا - بأن حكم التركيب هنا ليس كحكم « لولا » ؛ لأن « لو » قبل « لا » فحكمها باق من أنها امتناع لامتناع ، ولما دخلت « لا » التي للنفي أزال امتناع الواحد ، وصيرته إيجابًا ، فكان كل واحد منهما باق على معناه ، و « لا » فيها عوض من الفعل ، وليست « لن » من هذا القبيل ؛ لأن « لن » و « لا أن » في المعنى واحد ، وليس فيهما إلا التسهيل خاصة ، ولا تدخل إحداهما على الأخرى لتحديث معنى زائدًا فلا يتناظران ، فليس فيها إذن إلا البساطة^(٣) .

٣- ما ذكره أبو الحسن الوراق من أن معنى « لن » لما كان مفهوماً بنفس لفظها ، لم يجز العدول عن ظاهرها إلى غيره من غير ضرورة .

٤- ما ذكره الشيخ خالد الأزهرى من أن دعوى التركيب إنما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب ، ك « لولا ، وأما ، وهلا » ، أما هنا فالظاهر جزء كل واحد منهما ، فلا داعي إلى القول بالتركيب^(٤) .

(١) شرح السيرافي ١/ ٨١ ، المقتصد ٢/ ١٠٥٠ ، علل النحو ١٩٢ ، رصف المباني ٢٨٦ ، شرح المفصل ١٦/ ٧ ، جواهر الأدب ٢٥٩ .

(٢) المرجل ٢٠٢ بتصرف .

(٣) رصف المباني ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٤) التصريح ٢/ ٣٥٩ بتصرف .

٥- ما ذكره العكبري من أن « لا أن » لابد أن يتقدمها ما يتعلق بالمعنى ، و « لن » لا يلزم فيها ذلك ^(١) .

٦- أن « لن » مع الفعل ، والفاعل كلام تام ، ولو كان أصلها « لا أن » لكان الكلام تاماً بالمفرد ، وهو محال .

- وقد اعترض على هذا الرد بأن : « أن » وصلتها في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف لازم الحذف ، وهو ضعيف من وجهين :

أحدهما : أن هذا المحذوف لم يظهر قط ، ولم يدل عليه دليل .

الآخر : أن « لا » الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل ، ولم تكرر ^(٢) .

٧- وجود نظائر أصلية لـ « لن » نحو : « أن ، ولم ، وأم » فهذه الحروف مفردة بسيطة أصلية ولا زائد فيها ، وإذا كان هناك ظاهر يكون مثله أصلاً ، وجب الحكم بأصالته وبساطته ؛ عملاً بالظاهر ، وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه على خلافه ، كما أن سيويوه حكم بأصالة الياء في « السيد » وهو « الذئب » مع إمكان كونها ياءً منقلبة عن الواو لسكوتهما وانكسار ما قبلها على حد : « فيك كو ديك » ، وإن كان لا عهد لنا بتركيب اسم من « س ي د » عملاً بالظاهر ^(٣) .

٨- أن القول بالتركيب ينبه عن كثرة الدعوى ؛ لأنه يحتاج فيه مع دعوى التركيب إلى دعوى أخرى ، وهي أن التركيب أحدث معنى لم يكن .

- واعترض على هذا : بأن الغرض في صناعة النحو تقليل الأصول ما أمكن ، فمثلاً الأصل في « يضرب ، واضرب ، وضارب ، ومضروب ، وضرب » واحد وهو « ضرب » ، والباقي فروع عليه ، فكذلك تقول في « لن » أصلها : « لا أن » ^(٤) .

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢ / ٢ ، ٣٣ .

(٢) رصف المباني ٢٨٦ ، الجني الداني ٢٧١ ، المغني ٢٨٤ / ١ بتصرف يسير .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١١٢ / ٨ بتصرف .

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوين ٤٧٣ / ٢ ، ٤٧٤ بتصرف .

ويمكننا دفع هذا الاعتراض : بما ذكره سيويه من أنها لو كانت مركبة من « لا و أن » ، لما جاز : « زيداً لن أضرب » ، ولو كانت مركبة لكان خليقاً أن ينهوا على ذلك بمنع تقديم معمول معمولها عليها ، فلما لم يمنعوه ضعف القول بتركيبها ^(١).

ثانياً : رد دعوى الفراء :

دفع جمهور النحويين دعوى الفراء من أن أصل « لن » « لا » بما يلي :

١ - أن إبدال الألف نوناً غير معروف ؛ لأنه إبدال للثقل من الخفيف ؛ لأن النون مقطع ^(٢) ، والألف صوت ^(٣) ، والصوت أخف من المقطع ، وإبدال النون من الألف مخرج من الخفة إلى الثقل ، وأما إبدال الألف من النون فمخرج من الثقل إلى الخفة ، وهذا هو المعهود في لسان العرب ، نحو : « لنسفعا » ، فلا ينبغي أن يقاس أحد الموضعين على الآخر ، مع أن البديل مختص بالوقف ، و « لن » مستعملة في الوصل والوقف فلا منافرة بينهما ، ولا

(١) الكتاب ٥ / ٣ ، وشرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٧٤ ، ٤٧٥ بتصرف .

(٢) المقطع : تأليف صوتي يبدأ بصامت متحرك وينتهي عندما يليه صامت متحرك آخر ، ولا أظن أن المألقي يقصد ذلك ؛ إذ النون صامت ساكت ؛ ولذا أرى أنه يقصد بالمقطع المنفذ ، المخرج ، المكان الذي ينقطع عنده صوت النون بمعنى أن النون حرف له معالم وملامح خاصة ينتهي إلى موضع ، إلى مخرج في الجهاز النطقي بخلاف الألف الذي هو صوت ساذج على حد تعبير الأصوليين ينتشر في الجهاز النطقي جميعه ولا ينتهي إلى موضع فيه . ولا شك في أن الصوت المنتشر في الجهاز النطقي جميعه أخف من هذا الذي ينتهي إلى موضع يحبس فيه ، ويتحول إليه يعضد ذلك تعقيب المألقي بأن الصوت أخف عن المقطع ، وبأن الإبدال بهذه الطريقة مخرج من الخفة إلى الثقل ، إذن فلفظة « مقطع » هذه قد حدث لمعناها تطور لغوي ؛ إذ كانت في الماضي تطلق على المخرج والمنفذ ، والآن عند الأصوليين المحدثين تطلق على أصغر كتلة نطقية يمكن أن يقف عليها المتكلم ، وللمقاطع أنواع عديدة يمكن مراجعتها للاستفادة أكثر في المختصر في أصوات اللغة العربية أ.د/ محمد حسن جبل ، التركي للكمبيوتر وطباعة الأوفست ١٩٩٨م - ١٩٩٩م ص ١٨٩ ، ومن وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي د/ أحمد كشك ط أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م مطبعة المدينة القاهرة ص ٢١ ، وينظر في بيان الألف وكونها صوت ساذج الكتاب ٤ / ١٧٦ « باب الوقف في الواو والياء والألف » .

(٣) الصوت : عرض يخرج مع النفس مستطيلاً مفصلاً ، حتى يعرض له في الحلق ، والقم ، والشفيتين مقاطع تنثية عن امتداده ، واستطالته ، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً . انظر قارئ الكريم كيف أن ابن جني أطلق لفظاً (المقاطع ، والمقطع) وأراد (المخرج ، والمخرج) في تعريفه للصوت سابقاً ، مما يؤكد ما ذهب إليه من حدوث التطور اللغوي المعنوي للفظ . ينظر سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني ٩ / ١ .

علة جامعة ، فبطل القياس .

٢- أن الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله عاملاً ؛ وذلك أن « لا » النافية لا تعمل نصباً ولا جزماً في موضع من المواضع ، و « لن » عملت النصب في المضارع في أشهر اللغات ، والجزم في بعض آخر ، فكيف تبدل « لن » من « لا » مع تناقض عمليهما ، وعدم عمل « لا » !!؟^(١).

٣- ما ذكرته - سابقاً - من أن تلك دعوى قد ضربت في التاريخ اللغوي السحيق ، وأكثره بلا شك مفقود ، فذاك شيء لا يُدعى إلا بنص من الواضع ، فلا دليل للفراء إذن على ما ادعاه قال السيرافي : « وهذا ادعاء شيء لا نعلم فيه دليلاً ، فيقال للمحتج عنه : « ما الدليل على ما قلت ؟ فلا يجد سبيلاً إلى ذلك »^(٢) .

- وقال ابن يعيش : « ولا أدري كيف اطلع على ذلك ، إذ ذلك شيء لا يطلع عليه إلا بنص من الواضع »^(٣).

* هذا ، وبعد عرض هذه الأقوال وبيان أدلتها ، وما وجه لها من اعتراضات ، أظن أن ما ذهب إليه الكيشي مقتضياً فيه آثار جمهور النحويين وعلى رأسهم سيويوه هو الحق الذي لا منازع له ؛ إذ التركيب فرع البساطة ، خلاف الأصل ، فلا تقبل دعواه إلا بدليل ، ولا دليل إذن ، ومتى أمكن عمل الكلمة على الأصل الذي هو الأفراد دون تعنت ، أو تكلف لم تحمل على خلافه من غير حجة قاطعة أو ضرورة دافعة ملجأة .

(١) رصف المباني ٢٨٧ ، التصريح ٣٥٨ / ٢ بتصرف في الرد الثاني يسير .

(٢) شرح السيرافي ٨٣ / ١ .

(٣) شرح المفصل ١٦ / ٧ .

« إذن » بين البساطة والتركيب ^(١)

* « إذن » أداة من أدوات نصب المضارع ، تفيد معنى جوابيًا جزائيًا ^(٢) ، تختلف النحويون في حقيقتها ، أحرف هي أم اسم ؟!! فذهب سيويه ^(٣) ، والجمهور ^(٤) : إلى أنها حرف ، وذهب بعض الكوفيين ^(٥) : إلى أنها اسم ظرف ، وأصلها : « إذ » الظرفية ، لحقها التنوين عوضًا عن الجملة المضافة إليها ، ونقلت إلى الجزائية ، فبقي فيها معنى الربط والسبب .

• ثم اختلف القائلون بالحرفية أبسيطة هي أم مركبة ؟ ، ثم انبنى على هذا الخلاف خلاف آخر يتعلق بعامل النصب أهو « إذن » بنفسها أم « أن » مضمرة بعدها ؟!!

• وفيما يلي بيان لذلك :

أولاً : « إذن » بسيطة لا مركبة ، ناسبة بنفسها على الصحيح ، ليست « أن » مضمرة بعدها ^(٦) ؛ ذلك :

- أن الأصل في الحروف البساطة ، أما التركيب فلا يدعي إلا بدليل قاطع .

- وأن « إذن » لما يستقبل لا غير في حال النصب ، فجعلت بمنزلة « أن » في العمل كما جعلت « لكن » نظيرة « أن » في العمل في الأسماء ^(٧) .

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ١٢ / ٣ ، المقتضب ١٠ / ٢ ، شرح الجمل لابن خروف ٨١٧ / ٢ ، اللباب ٣٤ / ٢ ، شرح المفصل ١٦ / ٧ ، شرح التسهيل ٣٤٣ / ٣ ، التعليقات الوفية ٣٠١ / ١ ، شرح الكافية للرضي ٤٤ / ٤ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ١ / ٢١١ ، رصف المباني ٦٩ ، الارتشاف ١٦٥٠ / ٤ ، الجنى الداني ٣٦٣ ، توضيح المقاصد ١٢٤٠ / ٣ ، التصريح ٣٦٧ / ٢ ، الهمع ٣٧٣ / ٢ .

(٢) رصف المباني ٦٢ ، الجنى الداني ٢٦٠ ، التصريح ٣٦٧ / ٢ .

(٣) الكتاب ١٢ / ٣ ، شرح الكافية ٤٤ / ٤ ، التصريح ٣٦٧ / ٢ .

(٤) توضيح المقاصد ١٢٤٠ / ٣ ، المساعد ٧٤ / ٣ ، الهمع ٣٧٣ / ٢ .

(٥) الجنى الداني ٣٦٣ ، توضيح المقاصد ١٢٤٠ / ٣ ، المساعد ٧٤ / ٣ ، الهمع ٣٧٣ / ٢ .

(٦) تنظر جميع المراجع السابقة في هامش (١) .

(٧) الكتاب ١٣ / ٣ ، المقتضب ١٠ / ٢ ، شرح الجمل لابن خروف ٨١٧ / ١ ، رصف المباني ٧٠ ، الجنى الداني ٣٦٣ ، الهمع ٣٧٣ / ٢ .

• اختاره الكيشي قائلاً : « وأما « إذن » فمفرد ، وعن الخليل تركبها من « إذ » و « أن » ، حذفت الهمزة ^(١) » ^(٢) .

• فوافق بذلك سيبويه ^(٣) ، والجمهور ^(٤) ، ومنهم : المبرد ^(٥) ، وابن خروف ^(٦) ، والعكبري ^(٧) ، وابن يعيش ^(٨) ، والنيلي ^(٩) ، والمالقي ^(١٠) ، وأبو حيان ^(١١) ، والمرادي ^(١٢) ، وابن هشام ^(١٣) ، وابن عقيل ^(١٤) ، والشيخ خالد ^(١٥) ، والسيوطي ^(١٦) .

ثانياً : « إذن » مركبة من « إذ » التعليلية ، و « أن » ، فنقلت حركة همزتها إلى الذال ؛ لسكونها وسكون النون ، ثم حذفت ، والتزم هذا النقل ، فإذا قيل : « أزورك » ، فقال المخاطب : « إذن أكرمك » فكأنه قال : « حينئذ إكرامي واقع » ، ولا يتكلم بذلك .

- والنصب بـ « أن » مضمرة بعدها ؛ لأنها غير مختصة ؛ إذ تدخل على الجمل الابتدائية ،

(١) الكتاب ١٦/٣ ، المقتضب ١٠/٢ ، اللباب ٣٤/٢ ، شرح المفصل ١٦/٧ ، شرح التسهيل ٣/٣٤٣ ، التعليقات الوافية ١/٣٠١ ، شرح الكافية للرضي ٤/٤٤ ، توضيح المقاصد ٣/١٢٤٠ ، المساعد ٣/٧٤ ، التصريح ٢/٣٦٧ ، الهمع ٢/٣٧٣ .

(٢) الإرشاد ٤٤٦ .

(٣) الكتاب ١٢/٣ .

(٤) توضيح المقاصد ٣/١٢٤٠ ، المساعد ٣/٧٤ ، الهمع ٢/٣٧٣ .

(٥) المقتضب ١٠/٢ .

(٦) شرح الجمل ٢/٨١٧ .

(٧) اللباب ٢/٣٤ .

(٨) شرح المفصل ١٦/٧ .

(٩) الصفوة الصفية ج ١ ق ١/٢١١ .

(١٠) رصف المباني ٧٠ .

(١١) الارتشاف ٤/١٦٥٠ .

(١٢) الجني الداني ٣٦٣ ، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٤٠ .

(١٣) المغني ١/٢٠ ، ٢١ .

(١٤) المساعد ٣/٧٤ .

(١٥) التصريح ٢/٣٦٧ .

(١٦) الهمع ٢/٣٧٣ ، ٣٧٤ .

نحو : « إذن عبد الله يأتيك » ، وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل ^(١).

• وهو قول الخليل فيما حكاه عنه أبو عبيدة ^(٢) ، وإليه - أيضًا - ذهب الزجاج ^(٣) ،
والفارسي ^(٤).

- قال ابن مالك معضدًا مختارًا قول الخليل : « فالخليل يرى أنها مركبة من « إذ » التي
للتعليل ، و « أن » محذوفًا همزتها بعد النقل ، وما بعده منصوب على نحو ما يراه في انتصابه
بعد « لن » ، والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن إذن غير مركبة ، وانتصاب المضارع
بعدها بأن مضمرة ؛ لأنه لا يستقيم إلا على أن يكون ما بعد « إذن » في تأويل مبتدأ لازم
حذف خبره ، أو « إذن » قبله ليست حرفًا بل ظرفًا مخبرًا به عن المبتدأ ، وأصلها « إذا »
فقطعت عن الإضافة ، وعوض عنها التنوين ، وكلاهما في غاية التكلف ، إذن فالقول بأنها
مركبة من « إذ » و « أن » أسهل منه ^(٥).

- وقال الرضى موجهًا محتجًا : « ويروي - أيضًا - عن الخليل أن أصله « إذ أن » فركبا ،
كما قال في « لن » أصله « لا أن » ووجهه أن يقال : تغير المعنى بتغير اللفظ ، فلم يلزم الفعل
بعدها ، وجاز أن يليها الحال ^(٦).

وقد عورض هذا القول ، فرد بأمور هي :

١- أن « أن » لو كانت مقدرة بعد « إذن » لجاز تقديرها في « عبد الله إذن يأتيك » ، كما
جاز في « إذن يأتيك عبد الله » ؛ إذ المعنى لا يتغير ^(٧).

٢- أن هذا القول دعوى مجردة لا دليل عليها ، فصار ضربًا من الحرز والتقول ^(٨).

(١) الباب ٣٤ / ٢ ، شرح المفصل ١٦ / ٧ ، الصفوة ج ١ / ٢١١ ، رصف المباني ٦٩ ، الجني الداني ٣٦٣ ، المساعد
٧٤ / ٣ ، التصريح ٣٦٧ / ٢ ، الهمع ٣٧٣ / ٢ ، ٣٧٤ .

(٢) ينظر ص ٢٢٥ حيث قد مر توثيق تلك النسبة .

(٣) معاني الزجاج ٦٣ / ٢ ، توضيح المقاصد ١٢٤٠ / ٣ ، المساعد ٧٤ / ٣ ، الهمع ٣٧٤ / ٢ .

(٤) معاني الزجاج ٦٣ / ٢ ، توضيح المقاصد ١٢٤٠ / ٣ ، المساعد ٧٤ / ٣ ، الهمع ٣٧٤ / ٢ .

(٥) شرح التسهيل ٣٤٣ / ٢ بتصرف .

(٦) شرح الكافية للرضي ٤٤ / ٤ .

(٧) الكتاب ١٦ / ٣ .

(٨) الباب ٣٤ / ٢ بتصرف ، التعليقات الوفية ٣٠١ / ١ .

٣- أن « إذن » لو كانت مركبة من « إذ » و « أن » لكانت ناصبة على كل حال تقدمت أو تأخرت ؛ لأن « أن » لا تنفك عن العمل ، فعدم عمل « إذن » في بعض المواضع دليل على عدم التركيب ^(١).

٤- أن « إذ » للماضي ، و « أن » للمستقبل فيبينها تناف ، ولا تركيب مع التنافي ^(٢).

٥- أن الأصل في الحروف البساطة ، لا التركيب ، فلا يصار إلى غيرها إلا بدليل قاطع ^(٣).

٦- أن « أن » لا تضم إلا بعد حرف جر أو عاطف ^(٤).

٧- أنه على القول بالتركيب ، والنصب بـ « أن » مضمرة بعدها يجتمع عاملان على معمول واحد ، فكيف ذلك ؟!! ، ولم كان الثاني أولى من الأول بالإعمال مع تكلف إضماره وتقديره ؟!!

٨- عدم صمود تلك الدعوى أمام قاعدة « ما لا يحتاج إلى تأويل أو تقدير أو تغيير أولي مما يحتاج » .

* وإذا فسد هذا المذهب صح مذهب سيويه والجماعة حيث البساطة ، والعمل بنفسها .

• ولذا فإني أرى أن ما اختاره الكيشي صحيح راجح أوافقه فيه .

(١) التعليقات الوفية ١/ ٣٠١ ، رصف المباني ٧٠ بتصرف .

(٢) الصفوة الصفية ج ١ ق ١/ ٢١١ بتصرف .

(٣) رصف المباني ٧٠ بتصرف .

(٤) المساعد ٣/ ٧٤ .

الفصل الرابع العامل

- المسألة الأولى : عامل الرفع في المضارع .
- المسألة الثانية : العامل في باب التنازع .
- المسألة الثالثة : عامل رفع المبتدأ والخبر .
- المسألة الرابعة : عامل النصب في المستثنى .
- المسألة الخامسة : عامل نصب المضارع بعد «حتى» .
- المسألة السادسة : عامل الجزم في جواب الشرط .

عامل الرفع في المضارع^(١)

* يعرب المضارع ما لم تباشره نون التوكيد ، أو نون الإناء ، وإنما كان ذلك ، بشبهه لاسم في الإبهام والتخصيص ، وقبول لام الابتداء ، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات ، والسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الأصول منها والزوائد .

• وإعراب المضارع : رفع ، ونصب ، وجزم ، فأما النصب ، فكائن إذا تقدمه ناصب ، نحو : « لن يقوم زيد » ، وكذلك الجزم إذا تقدمه جازم ، نحو : « لم يقم عمرو »^(٢) .

• أما الرفع فقد اختلف النحويون في عامله على أقوال عدة ، هي :

أولاً : أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم ، وذلك بأن يكون في موضع المبتدأ ، نحو : « يقول زيد ذاك » ، أو في موضع خبره ، نحو : « زيد يقول الحق » ، أو في موضع اسم مجرور ، نحو : « مررت برجل يقول الحق » ، أو في موضع اسم منصوب ، نحو : « ظننت زيداً يقوم » .
(ثبوتي معنوي) .

• وهو اختيار الكيشي ، قال : « والفعل المضارع استعد لمطلق الإعراب بمشابهة الاسم ، فاقتضت المشابهة أن يعرب بوجه إعراب الاسم ، الرفع ، والنصب ، والجر ، ولكنه أعرب بحركتين وسكون ؛ لينحط الفرع عن الأصل ، وخص الجر بالتعويض ؛ لثقله ، قيل : « إنما

(١) المضارع هو : كل كلمة دلت وضعاً على حدث وزمان غير منتقض حاضراً كان أو مستقبلاً ، فالأول نحو : « زيد يجلس » ، والثاني نحو : « سيقوم زيد » ، أو هو : ما يدل على معنى مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال ، ويتخلص لأحدهما بقرينة (ينظر الحدود النحوية للفاكي ص ٨٠ بتصرف يسير ، والفواكه الجنية ص ٦ ، وتنظر المسألة في : الكتاب ٣/ ٩ ، ١٠ ، المقتضب ٢/ ٥ ، الأصول ٢/ ١٤٦ ، علل النحو ١٨٨ ، شرح السيرافي للكتاب ١/ ٧٦ ، ٧٨ ، النكت ٢/ ٣١٢ ، ٣١٣ ، الإنصاف ٢/ ٥٤٩ ، أسرار العربية ٢٧-٢٩ ، كشف المشكل ٢٥٤ ، الباب ٢/ ٢٥ ، شرح الفصل ٧/ ١٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٠ ، شرح التسهيل ٣/ ٣٢٨ ، التعليقات الوافية ١/ ٢٥٣ ، شرح ابن الناظم ٤٧٣ ، البسيط ١/ ٢٢٩ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٣ ، الصفوة الصفية ج ١/ ١٨١ ، الإرشاد ٩٥ ، ٤٤٢ ، توضيح المقاصد ٣/ ١٢٢٨ ، شرح قطر الندى ٧٨ ، التصريح ٢/ ٣٥٦ ، الهمع ١/ ٥٩١ ، حاشية الصبان ٤٠٥/ ٣ .

(٢) المقتضب ١/ ٢ ، الأصول ٢/ ١٤٦ ، شرح ابن خروف ١/ ٢٧٣ ، شرح التسهيل ٣/ ٣٢٨ ، التصريح ٢/ ٣٥٦ .

خص الجر بالاسم ، والجزم بالفعل طلباً للاعتدال بالجمع بين الخفيف والثقيل ، فإن عدم الحركة أخف منها ، والاسم أخف من الفعل بدليل أن وزن الاسم بلغ الخماسي ، والفعل لم يجاوز الرباعي ، فلولا خفة الاسم لم يتحمل زيادة الحروف ، وعامل رفع الفعل معنوي ، وهو وقوعه موقعاً يصح للاسم بالدوران ، أما وجوداً ففي قولك : « زيد يضرب » ؛ لأن الخبر يجوز أن يكون اسماً ، وأما عدماً ففي قولك : « لن يضرب ، ولم يضرب » ، فإن الاسم لا يقع بعد ناصب الفعل وجازمه ، وعامل نصبه وجزمه لفظي ، فقد علمت أن المعنى الذي رفع به الفعل غير المعنى الذي أعرب به ، وكيف لا ؟!! وعلّة استعداد الشيء غير علة وجوده ^(١) .

- وقال : « فإن قيل : « قد أسبقتم أول الكتاب أن المضارع يرتفع بوقوعه موقع الاسم ، وهو يشكل بقولهم : « كاد زيد يقوم » ، وجميع أفعال الأخذ كقولك : « أخذ عمرو يفعل كذا ، وطفق » وغيرهما » .

فجوابه : أن هذه الأفعال واقعة موقع الاسم ؛ لظهوره بعد « كاد » في قوله :
« وما كدت أثبًا » ،

ولكن لما كان « كاد » لتقريب المستقبل من الحال أدخل في المضارع ، ليكون أشد إفضاءً إلى المقصود ؛ لأن احتمال المضارع للاستقبال المقرب والحال المقرب منه أقوى ؛ لكونه أضبط من احتمال اسم الفاعل ؛ لانحصار احتمال الفعل فيهما ، وتشبيث احتمال الاسم بين الأزمنة الثلاثة ، ولأن الدلالة على الزمان في الفعل لفظية مقصودة بالوضع ، وفي الاسم عقلية التزامية ، وكذا الجواب عن أفعال الأخذ ؛ لأنها لبيان الحال ، واحتمال المضارع لها أظهر ، لما مر الآن .

وقيل : « إنا جعلنا ذلك عاملاً في غير هذه المواضع ، وأما ههنا فإما التعري من العوامل اللفظية كما يقوله الفراء مطلقاً أو الأفعال المتقدمة ؛ لاقتضائها المضارع لما مضى » .

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ٩٥ .

وقيل الأصل : « يفعل زيد » فأدخل « كاد » تقريباً لهذا الخبر ، فكأن القائل لم يجعل « كاد » عاملاً ، ولو قدم الاسم في هذا التقدير لكان أظهر .

فإن قيل « يشكل بالواقع بعد « السين ، وسوف » ، قلت : « هما في الفعل كاللام في الاسم من حيث تخصيص المحتمل ، فكأنهما جزأه فلم يقع بعد حرف ينافي الاسم » .
وعن الكسائي : أن رافعها حرف المضارعة ، قيل : « إنما عمل الوقوع الرفع ؛ لأنه عامل معنوي ، فأشبهه الابتداء »^(١).

* فالكيشي يبين - فيما سبق - استحقاق المضارع للإعراب مشابهة ، موجهاً وجوه ذلك الإعراب « رفعا ، ونصباً ، وجزماً » ، مقررًا أن عامل الرفع ثبوتي معنوي ، وهو وقوعه موقعاً يصح للاسم ، راداً الإشكالات الواردة على ذلك ، ذاكراً قول الفراء ، والكسائي عرضاً ، مشيراً بذلك إلى اختياره قول سيبويه^(٢) ، وجمهور البصريين^(٣).

- قال سيبويه : « هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء » :
« اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ ، أو موضع اسم بني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا مبني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب ، فإنها مرتفعة ، وكيئونها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها ، وعلته أن ما عمل في الأسماء ، لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء ، كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء ، وكيئونها في موضع الأسماء ترفعها ، كما يرفع الاسم كيئونه مبتدأ »^(٤).

(١) الإرشاد ٤٤٢ ، ٤٤٣ .

(٢) الكتاب ٩/٣ ، ١٠ .

(٣) المقتضب ٥/٢ ، الإيضاح للفارسي ٨١ ، علل النحو ١٨٧ ، الإنصاف ٥٥١/٢ ، أسرار العربية ٢٨ ، كشف المشكل ٢٥٤ ، اللباب ٢/٢٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٠ ، شرح التسهيل ٣/٣٢٨ ، شرح الكافية للرضي ٤/٢٤ ، البسيط ١/٢٢٩ ، ٢٣٠ ، التصريح ٢/٣٥٦ ، الهمع ١/٥٩١ ، حاشية الصبان ٣/٤٠٥ .

(٤) الكتاب ٩/٣ ، ١٠ .

- وقال المبرد : « اعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء ، مرفوعة كانت الأسماء ، أو منصوبة ، أو مخفوضة ، فوقوعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها ، ولا تنتصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب ، ولا تنخفض على كل حال ، وإن كانت الأسماء في موضع خفض »^(١).

- وهذا ، وقد احتج سيويه ، وجمهور البصريين لما ذهبوا إليه من أن رافع المضارع هو صحة وقوعه موقع الاسم بما يلي :

أولاً : أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي ، فأشبهه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه .

ثانياً : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطي أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع ؛ فلهذا كان مرفوعاً ؛ لقيامه مقام الاسم^(٢).

- وقد اعترض هذا القول بأمور هي :

١ - أنه لو كان العامل فيه صحة وقوعه موقع الاسم لوجب أن يعرب بإعراب الاسم الذي يقع موقعه سواء أكان مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، وليس كذلك .

- وأجيب بأن عامل الرفع في الفعل إنما هو وقوعه موقع الاسم ، وذلك شيء واحد لا يختلف ، وأما اختلاف إعراب الاسم فبحسب اختلاف عوامله ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، فلا يختلف إعراب الفعل باختلافها .

٢ - أن الفعل الماضي يقع موقع الاسم ، ومع ذلك لا يكون مرفوعاً .

- ورد بأن الفعل الماضي وإن وقع موقع الاسم إلا أنه لا يستحق الإعراب أصلاً فلا يدخله شيء منه ، بخلاف المضارع فإنه يستحق جملة الإعراب للمشابهة بينه وبين الاسم ،

(١) المقتضب ٥ / ٢ .

(٢) علل النحو ١٨٧ ، ١٨٨ ، الإنصاف ٥٥٢ / ٢ ، أسرار العربية ٢٨ ، اللباب ٢٥ / ٢ ، التعليقات الوفية ٢٥٣ / ١ ، شرح الكافية للرضي ٢٤ / ٤ بتصرف .

فبان الفرق بينهما^(١).

٣- أنه يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم ، كما في الصلة نحو : « الذي يضرب » ، وفي مثل : « يدخل الزيدان » ، وفي مثل : « سيقوم ، وسوف يقوم » ، وبعد أدوات التحضيض نحو : « هلا يقوم زيد » ، وفي خبر « كاد » نحو : « كاد زيد يقوم » .

- وأجيب عن : أ- « الذي يضرب ، ويدخل الزيدان » بأن المضارع فيها - أيضًا - واقع موقع الاسم ؛ لأنه يقال : « الذي ضارب هو » على أن « ضاربًا » خبر مقدم ، والضمير مبتدأ مؤخر ، وكذا « داخلان الزيدان » على أن « داخلان » خبر مقدم ، و « الزيدان » مبتدأ مؤخر ، وإن كان الإعراب الذي مع تقديرها اسمًا غير الإعراب الذي مع تقديرها فعلاً .

ب- « سيقوم ، وسوف يقوم » بأن الواقع موقع الاسم هو « سيقوم » مع السين ، لا « يقوم » وحده ، « فالسين » صار كأحد أجزاء الكلمة ، وجعل « سوف » في حكم « السين » ؛ لكونه بمعناه .

- وبأن الرفع استقر قبل دخول حرف التنفيس ، فلم يغيره الحرف ؛ إذ أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر .

ج- « هلا يقوم زيد » بأن الاسم يليها في اللفظ في فصيح الكلام ، فيقال : « هلا زيد قام » فروعياً فيها ذلك القدر .

- وبأن الرفع - أيضًا - استقر قبل دخول أداة التحضيض ، وما كان أثرًا للعامل لا يغيره إلا عامل آخر^(٢).

د- « كاد زيد يقوم » بأن « كاد » مشبهة في العمل بـ « كان » ، والفعل بعد « كان » يرتفع

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١/٧٦، ٧٨، والنكت للأعلم ٢/٣١٢، ٣١٣، الإنصاف ٢/٥٥١، ٥٥٢، أسرار العربية ٢٨، شرح المفصل ٧/١٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٠، شرح التسهيل ٣/٣٢٨، التعليقات الوفية ١/٢٥٣، شرح الكافية للرضي ٣/٢٤، الصفوة الصفية ج ١ ق ١/١٧٩، ١٨٠، الإرشاد ٤٤٢، ٤٤٣، التصريح ٢/٣٥٦.

(٢) جميع المراجع السابقة .

لوقوعه موقع الاسم ، فحكم « كاد » حكم « كان » على أنه قد جاء الاسم في خبر « كاد » منبهاً على الأصل كما جاء « القود ، واستحوذ » منبهاً على الأصل .

قال الشاعر :

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَتْبَا وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ^(١)

- وبأن « كاد » وأخواتها لما كانت أفعال مقاربة لتقريب المستقبل من الحال أدخل في المضارع ؛ ليكون أشد إفضاء إلى المقصود ؛ لأن احتمال المضارع للاستقبال المقرب ، والحال المقرب منه أقوى ؛ لكونه أضبط من احتمال اسم الفاعل ؛ لانحصار استعمال الفعل فيهما ، وتشبث احتمال الاسم بين الأزمنة الثلاثة ؛ ولأن الدلالة على الزمان في الفعل لفظية مقصودة بالوضع ، وفي الاسم التزامية ؛ فلهذا عُدل عن الاسم في خبر « كاد » إلى الفعل ، فإنه يقال : « موضع الفعل نصب في أخبار « كاد » وأخواتها ، فلولا أنه واقع موقع الاسم لما حكم على موضعه بالنصب^(٢) .

ثانياً : أنه ارتفع بحروف المضارعة في أوله ، ف « أقوم » مرفوع بالهمزة ، و « نقوم » بالنون ، و « تقوم » بالتاء ، و « يقوم » بالياء .

• وهو مذهب الخليل^(٣) ، والكسائي^(٤) .

- قال الخليل في رفع الأفعال المستقبلية : « وهو الفعل المستأنف ، رفع أبداً ، إلا أن يقع عليه جازم ، أو حرف ناصب ، وعلامة الفعل المستقبل أن يقع في أول الفعل أحد هذه

(١) البيت من الطويل لـ « تأبط شرا » في ديوانه ٩١ ، الخصائص ١/ ٣٣٣ ، شرح شواهد الإيضاح ٦٢٩ ، الإنصاف ٥٥٤ / ٢ ، شرح المفصل ١٣ / ٧ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٣٠ ، شرح الكافية للرضي ٢٤ / ٤ ، يصف الشواهد ٣٠٩ ، الخزائن ٨ / ٣٧٤ ، الدرر ١ / ٢٧٢ . اللغة : أبت : عدت ، فهم : اسم قبيلة الشاعر . تصفر : تتأسف ، والشاهد : قوله « كدت أتبا » حيث جاء خبر « كاد » اسماً مفرداً على الأصل المرفوض في الاستعمال للضرورة ، والقياس استعمالاً أن يجيء فعلاً .

(٢) الإنصاف ٥٥٢ / ٢ ، أسرار العربية ٢٨ ، الإرشاد ٤٤٢ .

(٣) الجمل للخليل ١٦٤ .

(٤) علل النحو ١٨٨ ، الإنصاف ٥٥١ / ٢ ، أسرار العربية ٢٩ ، اللباب ٢ / ٢٥ ، شرح المفصل ١٢ / ٧ ، شرح الكافية للرضي ٢٤ / ٤ .

الحروف الأربعة ، وهي الألف ، والتاء ، والياء ، والنون ، ومعناه بالألف : « أنا أخرج » ، وبالتاء « أنت تخرج » ، وبالياء : « هو يخرج » ، وبالنون : « نحن نخرج » ، فإذا وقع أحد هذه الحروف في أول الفعل ، كان رفعًا أبدًا ^(١).

• فقول الخليل : « فإذا وقع أحد هذه الحروف في أول الفعل كان رفعًا أبدًا » يفهم منه أن ارتفاع الفعل المضارع إنما هو ما في أوله من حروف المضارعة .

- واستدل لصحة هذا القول بأمرين :

أولهما : أن الفعل قبل حرف المضارعة كان مبنياً ، وبعد وجوده وحده مرفوع ، والرفع عمل لا بد له من عامل فأضيف العمل إلى حروف المضارعة ؛ إذ لا حادث سواها .

والثاني : أنه إذا دخل على المضارع ناصب أو جازم بطل عمل حرف المضارعة لضعفه ؛ لأن الطارئ عليه أقوى منه ، كما أن حرف الشرط وهو « إن » يبطل عمله بـ « لم » ^(٢).

- وقد رد هذا القول بأمر ثلاث :

الأول : أن هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعًا لكان ينبغي ألا يدخل على المضارع ناصب ، أو جازم ؛ ذلك أن عوامل النصب لا يجوز أن تدخل على عوامل الرفع كما لا يجوز أن يدخل ناصب على جازم ، أو جازم على ناصب ، فلما دخلت النواصب والجوازم على الفعل المضارع ، وهذه الزوائد في أوله علم أنها ليست سببًا في رفعه .

الثاني : أن قياسه على « إن » الشرطية إذا دخل عليها « لم » قياس فاسد ؛ لأن عملها بطل بعامل بعدها ، وحرف المضارعة قد بطل بعامل قبله ، والحكم للعامل الثاني لا الأول ، أضف إلى ذلك لزوم كون الفعل مع هذا القياس مرفوعًا منصوبًا إذا دخل عليه ناصب ، ومرفوعًا مجزومًا إذا دخل عليه جازم ، وهذا محال .

الثالث : أن هذه الزوائد بعض الفعل وجزء منه ، لا تنفصل منه في لفظ ، بل هي من تمام

(١) الجمل للفراهيدي ١٦٤ .

(٢) الباب ٢/٢٦ ، شرح المفصل ١٢/٧ ، شرح الكافية للرضي ٢٥/٤ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ١/١٨١ .

معناه ، وجزء الشيء لا يعمل فيع ؛ إذ هو محال ^(١) .

ثالثاً : أنه ارتفع بتجرده من الناصب والجازم خاصة : (عامل عدمي) .

• وهو مذهب الفراء ^(٢) ، وغيره من حذاق الكوفيين ^(٣) ، والأخفش ^(٤) .

• ونسبة هذا القول للفراء نسبة صحيحة ؛ فقد قال في المعاني عند تعرضه لقول الله -

تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ ^(٥) : « رفعت « تعبدون » ؛

لأن دخول « أن » يصلح فيها ، فلما حذف الناصب ، رفعت ، كما قال الله : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ

تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾ ^(٦) فلما لم تأت بالناصب رفعت « ^(٧) .

أما نسبته للأخفش فأمر فيه نظر ؛ إذ بمراجعة المعاني وجدته يقول في قوله - تعالى - :

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ : « فرفع هذا ؛ لأن كل ما كان من

الفعل على « يفعل هو ، وتفعل أنت ، وأفعل أنا ، ونفعل نحن » ، فهو أبداً مرفوع ، لا تعمل

فيه إلا الحروف التي ذكرت لك من : « حروف النصب ، أو حروف الجزم ، والأمر ،

والنهي ، والمجازاة ، وليس شيء من ذلك ههنا ؛ وإنما رفع لموقعه في موضوع الأسماء » ^(٨) .

• فقلوه : « وإنما رفع لموقعه في موضع الأسماء » صريح في إتباعه قول سيبويه القاضي

(١) علل النحو ١٨٨ ، أسرار العربية ٢٩ ، الإنصاف ٢/٥٥٣ ، ٥٥٤ ، اللباب ٢/٢٥ ، ٢٦ ، شرح المفصل ١٢/٧ ،

الصفوة الصفية ج ١ ق ١/١٨١ ، ١٨٢ ، التصريح ٢/٣٥٦ بتصرف .

(٢) معاني الفراء ١/٥٣ ، علل النحو ١٨٨ ، أسرار العربية ٢٩ ، اللباب ٢/٢٥ ، شرح المفصل ١٢/٧ ، التصريح

٢/٣٥٦ .

(٣) التصريح ٢/٣٥٦ .

(٤) السابق نفس الصفحة .

(٥) سورة البقرة من الآية رقم (٨٣) ، والآية بتمامها : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ

إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا

قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ .

(٦) سورة الزمر من الآية رقم (٦٤) ، والآية بتمامها : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ .

(٧) معاني الفراء ١/٥٣ .

(٨) معاني الأخفش ١/١٣٣ .

برفع الفعل المضارع ، لوقوعه موقع الأسماء .

وقد اختار هذا القول ابن خروف ^(١) ، وابن معط ^(٢) ، وابن الحاجب ^(٣) ، وابن مالك ^(٤) ، وابن الناظم ^(٥) ، والمرادي ^(٦) ، وابن هشام ^(٧) ، والشيخ خالد الأزهري ^(٨) ، والسيوطي ^(٩) .

- قال ابن خروف : « ورفعه بعدم الجازم والناصب لا بوقوعه موقع الاسم » ^(١٠) .

- وقال الشيخ خالد الأزهري : « واختلفوا في تحقيق الرفع له على أقوال : أصحها قولهم : « رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقاً للفراء ، وغيره من حذاق الكوفيين ، والأخفش » ^(١١) .

- واحتجوا لصحته بما يلي :

١- أن تجرده من العوامل اللفظية الجازمة والناصبه علة مطردة منعكسة فاطرادها يعني أنه مهما تجرد من هذه العوامل ارتفع ، وانعكاسها يعني أنه مهما وجدت هذه العوامل بطل الرفع ، وهذا دليل العلية .

- ورد بأن : أ- ذلك تعليل بالعدم المحض ، وهو فاسد .

(١) شرح الجمل لابن خروف ١/ ٢٧٣ .

(٢) الفصول ١٦٤ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٣ .

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٨ .

(٥) شرح الألفية ٤٧٣ .

(٦) توضيح المقاصد ٣/ ١٢٢٨ .

(٧) شرح قطر الندى ٧٨ .

(٨) التصريح ٢/ ٣٥٦ .

(٩) الهمع ١/ ٥٩١ .

(١٠) شرح الجمل لابن خروف ١/ ٢٧٣ .

(١١) التصريح ٢/ ٣٥٦ .

- وأجيب عن ذلك بأن ذلك غير مسلم ؛ ذلك أنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره ، واستعماله الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدم^(١).

- قال ابن أبي الربيع : « فإن قيل : « أن البصريين ذهبوا إلى أن العامل في المبتدأ هو التعري ، فقد جعلوا للتعري حظاً في العمل » . قلت : الجواب على ذلك من وجهين : الأول : أن العامل : « الإسناد » ، وأما التعري فهو شرط في وجود الرفع فالإسناد يرفعه بشرط تعريه عن العوامل اللفظية ، وهي « كان ، وظن » وأخواتها ؛ وإنما أطلقوا اللفظ مسامحة ، ولأن الرفع لا يوجد إلا بوجودهما .

والثاني : أن التعري عن العوامل لو جاز أن يكون عاملاً ، لم يصح أن يكون في الفعل عاملاً ؛ لأنه قد صحت مراعاته في رفع المبتدأ ، وما يعمل في الاسم ، لا يعمل في الفعل ؛ لأن عوامل الأسماء مخالفة لعوامل الأفعال^(٢).

ب- وبأن ذلك يفضي إلى أن يكون أول أحوال الفعل مع الناصب والجازم ، ولا خلاف بين النحويين في أن الرفع قبل النصب والجزم ، وذلك لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول ، فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب ، وإذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم من طريق الأولى ، فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً .

٢- أن تعريه من العوامل اللفظية دليل على قوته ، فأشبهه المبتدأ ، وكما يرتفع المبتدأ بالتجرد ، فكذلك المضارع .

- ورد - أيضاً - بأن ذلك يؤول إلى قول البصريين^(٣) ، فضلاً عن التناقض والفساد

(١) الإنصاف ٢/ ٥٥١ ، أسرار العربية ٢٩ ، الباب ٢/ ٢٦ ، شرح المفصل ٧/ ١٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٣١/ ١ بتصرف .

(٢) البسيط ١/ ٢٢٩ .

(٣) الإنصاف ٢/ ٥٥٣ ، أسرار العربية ٢٩ ، كشف المشكل ٢٥٤ ، الباب ٢/ ٢٦ ، شرح المفصل ٧/ ١٢ ، شرح الجمل

والاضطراب الناتج عن قولهم الآن بما ردوه ورفضوه من ارتفاع المبتدأ بالتجرد^(١).

٣- أن نصبه وجزمه بنصب وجازم لا يدخلان على الاسم ، فعلم من ذلك أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم .

٤- أن ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم منتقض بخبر « كاد » فإنه مرفوع ، ولم يقع موقع الاسم^(٢).

- وهذه الحجة نفسها تمثل وجهًا من أوجه اعتراض الفراء والكوفيين ومن وافقهم على مذهب سيويو والبصريين ، وقد سبق ذكرها والرد عليها^(٣).

• هذا ، وإذا كان موقف النحويين من مذهب الفراء والكوفيين بين مؤيد ومعارض فمن العجب أن نجد ابن الوراق قد جمع بين الأمرين ، فوصف مذهب الفراء بأنه الأقرب إلى الصواب ، وهو مع ذلك محكوم بفساده قال : « وأما الفراء فقله أقرب إلى الصواب ، وفساده مع ذلك أنه جعل النصب والجزم قبل الرفع ؛ لأنه ارتفع بسلامته من النواصب والجوازم ، وأول أحوال الإعراب الرفع ، وقوله يُوجب أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ؛ فلهذا فسد ، فاعلمه »^(٤).

رابعًا : أنه ارتفع بتعريه من العوامل اللفظية مطلقًا : (عامل عدمي)

• نسبه ابن يعيش ، وأبو حيان - فيما حكاه عنه السيوطي - لجماعة من البصريين^(٥).

• وضعف بأن التعري عدم ، والعدم لا ينسب له شيء ، والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول ، والعدم نسبته إلى الأشياء كلها نسبة واحدة لا اختصاص له بشيء دون

= لابن عصفور ١٣١/١ بتصرف .

(١) ينظر لاستيضاح ذلك ص ٢٥٣ من البحث ؛ حيث بيان الخلاف في عامل رفع المبتدأ والخبر .

(٢) الإنصاف ٥٥٣/٢ ، كشف المشكل ٢٥٤ ، اللباب ٢٦/٢ ، شرح المفصل ١٢/٧ .

(٣) ينظر هذا البحث ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٤) علل النحو للوراق ١٨٩ .

(٥) شرح المفصل ١٢/٧ ، الجمع ٥٩١/١ .

شيء ، فلا يصح أن يكون عاملاً^(١) .

خامساً : أنه ارتفع بالإهمال : (عامل عديمي)

• ونسب للأعلم^(٢) ، وهو قريب من الذي قبله ؛ فالعامل - أيضاً - عديمي ، فيرد عليه ما ورد على سابقه إذن من الرد والتضعيف .

سادساً : أنه ارتفع بنفس المضارعة : (ثبوتي معنوي)

• وهو مذهب ثعلب من الكوفيين^(٣) ، والزجاج من البصريين^(٤) .

- وضعف بأنه : أ- لم يحقق الفرق بين موجب الإعراب ، وعامل الرفع ؛ ذلك أ ، المضارعة إنما اقتضت مطلق الإعراب ، لا خصوص الرفع .

ب- وبأنه يلزم منه أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً ؛ لأن مضارعة لا تنفك عنه^(٥) .

سابعاً : أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب ؛ لأن الرفع نوع من الإعراب :

(ثبوتي معنوي)

حكاه السيوطي ، ولم ينسبه^(٦) .

- ويرى البحث أن هذا المذهب يؤول إلى مذهب ثعلب ، والزجاج ؛ إذ السبب الذي أوجب الإعراب إنما هو المضارعة لا غير ؛ ولذا فإنه مردود - أيضاً - بما رد به سابقه حيث الخلط بين سبب الإعراب ، وعامل الرفع ، ولزوم رفعه دائماً .

(١) شرح المفصل ١٢ / ٧ ، البسيط ٢٢٩ / ١ .

(٢) الهمع ٥٩١ / ١ ، ومما تجدر الإشارة إليه أنني لم أقف على نسبة هذا القول للأعلم إلا في الهمع ، فليس في نكته ، ولا في غيرها من المراجع ما يشير إلى ذلك من قريب أو بعيد ، على أن ظاهر كلامه في النكت أنه يتابع سيويه والبصريين ينظر النكت ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٣) تنظر تلك النسبة في شرح المفصل ١٢ / ٧ ، التصريح ٣٥٦ / ٢ ، الهمع ٥٩١ / ١ ، حاشية الصبان ٤٠٥ / ٣ .

(٤) لم أقف على نسبة هذا المذهب للزجاج سوى في التصريح ٣٥٦ / ٢ .

(٥) شرح قطر الندى ٧٨ ، التصريح ٣٥٦ / ٢ ، حاشية الصبان ٤٠٥ / ٣ ، ٤٠٦ بتصرف .

(٦) الهمع ٥٩٢ / ١ .

ثامناً : أنه ارتفع بالسين وسوف :

(عامل لفظي)

نقله ابن جني ، ولم ينسبه - أيضاً ^(١) .

- ورده بنحو قوله - تعالى - : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ^(٢) ، حيث دخلت اللام على « سوف » ، وليس هناك عامل في الفعل تدخل عليه اللام ^(٣) .

- ويرى البحث أنه مردود - أيضاً - بعد لزوم « السين ، وسوف » للفعل المضارع حال كونه مرفوعاً .

- وبكون « السين » كأحد أجزاء الكلمة ، وجعل « سوف » في حكمه ؛ لكونه بمعناه ، وجزء الشيء لا يعمل فيه .

* هذا ، وبعد عرض المذاهب الواردة في رافع المضارع يتبين للبحث ما يلي :

أولاً : أن جملة تلك المذاهب ثمانية ، لم يذكر الكيشي منها سوى ثلاثة (قول سيبويه وجمهور البصريين ، قول الفراء ، قول الكسائي) ، وهي الثلاثة المعتمدة في هذا الخلاف ، أما البواقي فبعضها قريب من الآخر ، يؤول إليه ، والبعض الآخر وارد بلا نسبة ، فاقد لصفة التواتر ، الأمر الذي يجعل البحث يجزم بموضوعية الكيشي ، وجدديته البحثية ، حيث النص على المعتمد المتواتر ، ونبذ ما خلافه .

ثانياً : أن الشُّبه الثلاث التي أوردها المعترضون على مذهب الكسائي أدت به إلى الفساد والضعف ؛ ذلك أنه لم يَرُدَّ عنها ، أو حتى عن واحد منها أحد من النحويين ، وكذلك مذهب ثعلب ، والزجاج .

ثالثاً : أن مذهب سيبويه وجمهور البصريين هو الوجه الصحيح ؛ حيث الأدلة القوية ،

(١) الخصائص ١/ ١٧٧ .

(٢) سورة الضحى الآية رقم (٥) .

(٣) الخصائص ١/ ١٧٧ .

والرفع للشبهة الواردة عليه ، والجواب عنها بما يؤيده ويقويه .

فضلاً عن ضعف مذهب الفراء ، وجماعة البصريين ، والقول المنسوب للأعلم ؛ حيث العامل العدمي المحض ، فالعدم ضد الوجود ، وما ليس موجوداً يستحيل أن يوجد غيره .
أضف إلى ذلك أن التعري من عوامل الأسماء المبتدآت ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، مع إنكارهم عمله نفسه في الأسماء ، واعتراضهم بالعدمية ، فكيف يقولون بما يردونه ، ويستدلون بما ينكرونه !!؟

• لذا فإنني أوافق الكيشي في اختياره قول سيويه والجمهور البصري .

العامل في باب التنازع^(١)

* اتفق النحويون على جواز إعمال أحد المتنازعين ؛ لتعلق معنى الاسم بكل واحد منهما^(٢)، وخالف في ذلك الفراء^(٣) ؛ حيث نقل عنه جواز توجه العاملين إلى الظاهر شريطة أن يتفقا في العمل ، ولم يستبعد ابن مالك ذلك حيث قال : « فإنه نظير قولك : « زيد وعمرو منطلقان » على مذهب سيبويه ، فإن خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر ، فيلزمه أن يكون « منطلقان » مرفوعاً بالمعطوف والمعطوف عليه ؛ لأنها يقتضيان «^(٤) .

- وأجيب على ابن مالك بأن بين المسألتين فرقاً ؛ لأن كلاً من الفعلين مستقل برفع الفاعل ، وكل من الاسمين لا مستقل برفع الخبر في هذا المثال^(٥) .

• وقد ضعف مذهب الفراء بأن العوامل كالمؤثرات الحقيقية ، واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الأصول^(٦) .

• كما أنه قد تقرر من مذهب العرب في لغتهم أن كل عامل يحدث إعراباً ، وعلى مذهب الفراء يكون العاملان لا يحدثان إلا إعراباً واحداً^(٧) .

(١) مصطلح « التنازع » هو ما استقر عليه المتأخرون ، ولللباب أسماء أخرى سماه سيبويه « باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به » الكتاب ٧٣ / ١ ، وسماه المبرد : « باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر » المقتضب ١١٢ / ٣ ، ٧٢ / ٤ ، ويسميه الكوفيون : « باب الأعمال » التصريح ٤٨٣ / ١ وتنظر المسألة في الكتاب ٧٣ / ١ ، المقتضب ١١٢ / ٣ ، ٧٢ / ٤ ، المقتصد ٣٣٦ / ١ ، شرح اللمع للأصفهاني ٥٤٣ / ٢ ، الإنصاف ٨٣ / ١ ، التبيين ٢٥٢ ، شرح المفصل ٧٩ / ١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٣٠ / ١ ، شرح التسهيل ٩٤ / ٢ ، شرح الكافية الشافية ٢٩٠ / ١ ، شرح الكافية للرضي ١٨٠ / ١ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ٢ / ٦٠١ ، الارتشاف ٢١٤٢ / ٤ ، توضيح المقاصد ٦٢٩ / ٢ ، المساعد ٤٥٢ / ١ ، الهمع ١٢٠ / ٣ ، حاشية الصبان ١٥٠ / ٢ .

(٢) الارتشاف ٢١٤٢ / ٤ ، شرح المفصل ٧٩ / ١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢٩٠ / ١ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ٢ / ٦٠١ ، الهمع ١١٨ / ٣ .

(٤) شرح التسهيل ٩٥ / ٢ .

(٥) المساعد ٤٥٢ / ١ ، الهمع ١١٨ / ٣ ، حاشية الصبان ١٥٠ / ٢ .

(٦) الهمع ١١٨ / ٣ .

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٦٣٠ / ١ .

• وقد اختلف النحويون حول أولي العاملين بالمعمول على أربعة مذاهب :

الأول : إعمال الثاني أولى :

• وهو مذهب البصريين ^(١)، واختاره الكيشي قال : « وإذا اجتمع عاملان على معمول واحد امتنع إعمالهما معًا ، والإعراب يستدعي عاملًا فتعين إعمال أحدهما ، فمذهب البصريين : إعمال الثاني ، وإضمار معمول الأول على شريطة التفسير ؛ لأن القريب أولى بالعمل بدليل إعمال الباء في « ألقى بيده » .

• ومذهب الكوفيين : إعمال الأول ، وإضمار معمول الثاني ، قالوا : « للتقدم أولوية في العمل يدل ذلك عليه وجوب إعمال « ظننت » وأخواتها متقدمة ، وجواز إلغائها متوسطة ومتأخرة ، وشواهد إعمال الثاني ودليل الكوفي ، وهذا فاسد » ^(٢) .

* فالنص يعرض للمذهبين البصري والكوفي ، ودليل كل من حيث القياس أولاً ، ثم السماع ثانياً ، مشيراً من طرف خفي إلى اختيار الكيشي المذهب البصري ؛ حيث التوجيه للشواهد البصرية ، ورد الاعتراض عليها ، ثم بالتعليق على الشواهد الكوفية ، وبيان اختلال توجيهاتهم لها لفساد المعنى معها سنَّه في ذلك سنن البصريين جميعهم ، يتقدمهم سيبويه حيث النص على الأولوية لقرب الجوار ، وعدم الإخلال بالمعنى .

قال سيبويه : « هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وهو قولك : « ضربت وضربني زيد ، وضربني وضربت زيداً » ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ؛ وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد ، كما كان « خشنت بصدره وصدر

(١) الكتاب ٧٣/١ ، المقتضب ١١٢/٣ ، شرح التسهيل ٩٦/٢ ، شرح الكافية للرضي ١٨٠/١ ، المساعد ٤٥٢/١ ،
الجمع ١١٨/٣ .

(٢) الإرشاد ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .

زيد « ، وجه الكلام ، حيث كان الجر في الأول ، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنى ، سووا بينهما في الجر كما يستويان في النصب » ^(١) .

واستدلوا لمذهبهم بالقياس والسماع : واستدل البصريون لمذهبهم بالسماع والقياس :

أما السماع : فموفور في ذلك شعراً ونثراً :

• فالنثر :

١- قال - تعالى - : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ ﴾ ^(٢) ، قالوا : « أصله هاؤم كتابي اقرؤوا كتابي » ، فحذف الأول ؛ لدلالته الثاني عليه ^(٣) .

٢- قال - تعالى - : ﴿ ءَاتُونِي أَفْرَغٌ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ ^(٤) ، قال الأصفهاني : « فنصب « قَطْرًا » بـ « أفرغ » ، ولم ينصبه بـ « آتوني » فلو نصبه بـ « آتوني » ، لقال : « أفرغه » ، وإن ادعى (يقصد الكسائي) أن الهاء مضمرة في « أفرغ » ، فالحمل على الظاهر أوجه ؛ وذلك لأنه إذا نصب « قَطْرًا » بـ « آتوني » ، وحذف الهاء من « أفرغ » ، فقد صار إلى شيئين يخالفان الحقيقة :

أحدهما : الحذف .

والآخر : الفصل بين العامل والمعمول .

ونحن إذا حملنا « قَطْرًا » على « أفرغ » نضمّر في « لآتوني » على شريطة التفسير ، ولم نصر إلى شيئين كما صار هو إليه ^(٥) .

(١) الكتاب ١ / ٧٤ .

(٢) سورة الحاقة من الآية رقم (١٩) ، والآية بتمامها : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَوْقَى كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ ﴾ .

(٣) شرح المفصل ١ / ٧٩ ، ارشاد ١٠٢ بتصرف .

(٤) سورة الكهف من الآية رقم (٩٦) ، والآية بتمامها : ﴿ ءَاتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ أَنْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ .

(٥) شرح اللمع للأصفهاني ٢ / ٤٨٨ .

٣- وفي الحديث : « إن الله لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل فمسخهم »^(١) ، قال ابن مالك : « ولو أعمل الأول لقليل : « إن الله لعن أو غضب عليهم سبطاً »^(٢) .

• والشعر : كثير منه قول الشاعر :

وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّيْتُ
بُنُو عَبْد شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ^(٣)

قال أبو البركات الأنباري : « فأعمل الثاني ، ولو أعمل الأول لقال « سبيت وسبوني بني عبد شمس » بنصب « بني » ، وإظهار الضمير في « سبني » »^(٤) .

وقول الآخر : كثير عزة :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمِهِ
وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا^(٥)

قال الكيشي : « فأعمل الثاني في كلا مصراعية ، أما الأول فلأنه اجتمع فيه « قضى ، ووفى » على « غريمه » فأعمل الثاني والإ لقال : « فوفاه » ، وأما الثاني فلأن « ممطول ، ومعنى » توجهها إلى « غريمها » فأعمل « معنى » ؛ لأنه لو أعمل « ممطول » لكان معنى جاريًا على غير من هو له ، فإنه للغريم وجار على « عزة » فيجب إظهار ضميره ، ولم يظهره ، والمعارضة بالمثل بأن يقولوا في « معنى » ما قلناه في « ممطول » ساقطة ؛ لأنه إنما يجب إبراز الضمير عما جرى على غير من هو له إذا لم يكن إضمارًا قبل الذكر ، فإن ظهور الاسم

(١) الحديث رواه مسلم عن سعيد في كتاب الصيد والذبائح باب « إباحة الضب » ٣/ ١٥٤٦ ، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الضحايا ٩/ ٣٢٥ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٩٧ .

(٣) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٠٠ ، برواية « عدلا » ، وأنشد بالرواية الأولى في الكتاب ١/ ٧٧ ، الإنصاف ١/ ٨٧ ، وشرح المفصل ١/ ٧٨ ، اللغة : النصف : العدل كما توضح الرواية الأخرى ، والشاهد : رفع « بنو » بـ « سبني » وهو العامل الأقرب مما يؤيد الرأي البصري .

(٤) الإنصاف ١/ ٨٥ .

(٥) البيت من الطويل لكثير عزة ، وهو في الديوان ١٤٣ ، والإيضاح ٦٦ ، المقتصد ١/ ٣٤٠ ، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٩٠ ، الإنصاف ١/ ٩٠ ، شرح التسهيل ٢/ ٩٥ ، الإرشاد ١٠٢ ، المساعد ١/ ٤٥١ ، حاشية الصبان ١٤٧/ ٢ . والشاهد : موضح بأعلى .

بعده حينئذٍ كظهور الضمير ^(١).

- وأما القياس فأمر هي :

١- أن العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعمول ، والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها ، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك ^(٢).

٢- أن إعمال الثاني أقرب إلى الاسم من الأول ، وليس في إعماله دون الأول نقض للمعنى ، فكان إعماله أولى ، فضلاً عن كونه أكثر ، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل ^(٣).

٣- أن إعمال الثاني مخلص من كثرة الضمائر كما في نحو : « صليت ورحمتهم وباركت عليهم » ، كما يخلص من توالي حروف الجر نحو : « نبئت كما نبئت عنه عن زيد بخير » - وأيضاً - من الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، والعطف على العامل قبل ذكر المعمول نحو : « قام وقعد زيد » ^(٤).

٤- قال ابن مالك : « ومما يدل على رجحان الثاني : أن فيه تخلصاً من الإخلال بحق ذي حق ، وذلك أن لكل واحد من العاملين قسطاً من عناية المتكلم ، فإذا قدم أحدهما ، وأعمل الآخر عدل بينهما ؛ لأن التقديم اعتناء ، والإعمال اعتناء ، وإذا أعمل المتقدم لم يبق للمؤخر قسط من العناية ، فكان المخلص من ذلك راجحاً » ^(٥).

الثاني : إعمال الأول أولى :

• وينسب للكوفيين ^(٦) ، ونسبه الأصفهاني للكسائي ^(٧).

(١) الإرشاد ١٠٣ .

(٢) التبيين ٢٥٥ .

(٣) الكتاب ٧٤/١ ، الإنصاف ٩٢/١ ، شرح المفصل ٧٩/١ ، شرح التسهيل ٩٨/٢ بتصرف .

(٤) شرح التسهيل ٩٨/٢ .

(٥) السابق نفس الصفحة .

(٦) الإنصاف ٨٣/١ ، شرح التسهيل ٩٦/٢ ، شرح الكافية للرضي ١٨٠/١ ، المساعد ٤٥٢/١ ، الهمع ١١٨/٣ .

(٧) شرح اللمع للأصفهاني ٤٨٥/٢ .

- واستدلوا لذلك بالسمع والقياس - أيضاً :

• أما السماع :

- فقد استدلوا بعدد من الآيات من نحو قول الشاعر :

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَتَرَى عُصُورًا بِهَا يَقْتَدُنَا الْخُرُودَا الْخِدَالَا^(١)

وقول الآخر :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ^(٢)

- ومن النثر :

- ما قاله الفراء في قوله - تعالى - : ﴿ ءَاتُونِيْ اُفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ ، قال : « فنصبا » القطر « بها ، وجعلها من جيئوني »^(٣).

- من أجل ذلك قال ابن مالك : « ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر »^(٤).

- وأما القياس فقد استدلوا بالآتي :

١- إن إعمال الأول أولى ؛ لأنه أول الطالبين ، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني^(٥).

٢- أنه قد استقر في كلام العرب أنه متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب ، وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى ، فإن التأثير للمتقدم منهما ، وذلك نحو : اجتماع الشرط

(١) البيت من الوافر ينسب للمرّاز الأسدي ، وهو في الكتاب ٧٨/١ ، المقتضب ٧١/٤ ، الإنصاف ٨٦/١ ، البديع ج ١١١/١ ، اللغة : الخرد : جمع خريدة ، وهي البكر التي لم تمس ، أو الحية الخافضة الصوت ، الخدالا : جمع خدلة وهي : الغليظة الساق المستدير . الشاهد : إعمال الأول دون الثاني على مذهب الكوفيين .

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس ، في الديوان ٢٣٩ ، الكتاب ٧٩/١ ، المقتضب ٧٦/٤ ، الخصائص ٣٨٩/٢ ، المقتصد ٣٤٢/١ ، الإنصاف ٨٤/١ ، التبيين ٢٥٦ ، شرح المفصل ٧٩/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٣٥/١ ، الإقليد ٢٩١/١ ، الهمع ١٢٣/٣ ، حاشية الصبان ١٤٤/٢ ، الدرر ٣٥٤/٢ ، والشاهد : إعمال الأول ؛ إذ لو أعمل الثاني لقال : « ولم أطلب قليلاً من المال » .

(٣) معاني الفراء ١٦٠/٢ ، ويقصد بـ « نصبا » حمزة والأعمش على قراءة « أتوني » مقصورة .

(٤) شرح التسهيل ٩٥/٢ ، ٩٦ .

(٥) شرح الكافية للرضي ١٨٠/١ .

مع القسم ، فإن جواب السابق منهما مغن عن جواب الثاني ، فيمكن إذن عمل السابق من المتنازعين مغنياً عن عمل الثاني ^(١) .

٣- أن في إعمال الثاني إضمار قبل الذكر ، وذلك غير جائز في كلامهم ^(٢) .

٤- ما ذكروه من إجماع العرب على مراعاة السابق في نحو قولهم : « ثلاث من البط ذكور ، وثلاثة ذكور من البط » ، فأثروا مقتضى البط ؛ لسبقه فأسقطوا التاء ، وآثروا مقتضى الذكور لسبقه ، فأثبتوا التاء ^(٣) .

• هذا ، وقد رد البصريون جميع ما استدل به الكوفيون على النحو التالي :

- أما السماع :

• فما استدلوا به من أبيات تؤول إما على أنها دليل على جواز إعمال كل من العاملين ، ولا خلاف في ذلك ^(٤) ، أو أن بعضها خاص بالضرورة ^(٥) ، أو أن بعضها ليس من باب التنازع ؛ للزوم فساد المعنى على جعلها منه ، قال سيبويه في قوله : كفاني ولم أطلب (البيت) : « لو نصب بـ » لم أطلب « فسد المعنى ؛ لأنه كان يطلب الملك دون قليل المال ، فقال : « لو لم أطلب الملك ، وكنت أسعى لأدنى معيشة كفاني قليل من المال » ، ألا ترى بعده :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِجِدِّ مُؤْتَلٍّ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلَّ أَمْثَالِي ^(٦)

- وأما قياسهم فضعيف لما يلي :

أولاً : أما ابتدأوهم به فليس لعناية أو زيادة اهتمام ؛ لأنه لو كان كذلك لأولوه معموله

(١) الإنصاف ١/ ٨٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٢٥ .

(٢) الإنصاف ١/ ٨٤ ، شرح التسهيل ٢/ ٩٨ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ٢/ ٦٠٤ ، الإقليد ١/ ٨٧ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٩٨ .

(٤) الإنصاف ١/ ٩٣ .

(٥) كضرورة الحفاظ على القافية في قوله : ونغي بها ونرى عصوراً ... البيت ، ينظر التبيين ٢٥٧ .

(٦) الكتاب ١/ ٧٩ ، وينظر أيضاً شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٤٨٦ ، ٤٨٧ .

ولم يفصلوا بينهما^(١).

ثانيًا : أن العرب راعت القرب أكثر من عنايتها بالابتداء ، بل إذا كانوا قد لحظوا المجاورة مع فساد المعنى في مثل قولهم : « هذا حجر ضب خرب » ، فجروا « خرب » على أنه صفة لـ « ضب » مع أنه في الحقيقة لـ « جحر » فالأحرى أن يلحظوا المجاورة مع صلاح المعنى^(٢).

ثالثًا : أن عمل المتقدم إذا اجتمع عاملان طالبان للمعمول غير مسلم به على الإطلاق ، بل لا يخلو ذلك من أن يكونا عاملين ، أو غير عاملين ، أو كان أحدهما عاملاً والآخر ليس كذلك ، فربما يكون الأمر على ما ذكروا ، وأما إذا اجتمع طالبان عاملان ، فإن المعمول للمتأخر منهما نحو : « إن لم يقم زيد قام عمرو » ، ذكره ابن عصفور^(٣).

- أما مسألة اجتماع الشرط مع القسم فقد ردها ابن مالك بأن مقتضى الدليل أن يستغنى بجواب المتأخر منهما لقربه ، إلا أن المتأخر منهما إذا كان القسم كان مؤكداً للشرط غير مقصود لنفسه ، وإذا كان كذلك فلا اعتداد به ، ولا صلاحية فيه ؛ لجعله ذا جواب منطوق به بخلاف المؤكد^(٤).

رابعًا : أما الإضمار قبل الذكر فإن ذلك إنما يمتنع إذا لم يكن على شريطة التفسير ، فإن وجد ما يفسره ، جاز ذلك ، وهو ثابت في بعض الأبواب النحوية ، كباب المبتدأ ونواسخه ، و « نعم » ، و « رب » ؛ لذا جاز في باب التنازع^(٥).

- أضف إلى ذلك أنه قد ثبت الإضمار على شريطة التفسير في باب التنازع نحو :

خَالَفَانِي وَلَمْ أُخَالِفْ خَلِيلِي فَلَا ضَيْرَ فِي خِلَافِ الْخَلِيلِ^(٦)

(١) الصفوة الصفية ج ١ ق ٢ / ٦٠٤ .

(٢) الإنصاف ١ / ٩٣ ، شرح المفصل ١ / ٧٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٢٦ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٢٦ .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٩٨ بتصرف .

(٥) التبصرة ١ / ١٥٠ ، الإنصاف ١ / ٩٣ ، شرح التسهيل ٢ / ٩٨ .

(٦) البيت من الخفيف ، لم أقف على نسبه من شواهد الإنصاف ١ / ٩٣ ، شرح التسهيل ٢ / ٩٩ ، تذكرة النحاة ٣٥٩ ،

المساعد ١ / ٤٥٨ ، الجمع ٣ / ١٢٠ ، الدرر ٢ / ٣٥١ ، المعجم المفصل ٢ / ٨٠٥ ، والشاهد : ثبوت الإضمار قبل الذكر

في باب التنازع .

خامسًا : أما مسألة العدد فإن العرب قد راعت فيها القرب ، كما راعت في مسألة التنازع ، أما وقد اتفق في مسألة العدد السبق مع القرب فذلك لا يضير ، ولا يلزم منه مراعاة سابق بعيد كما في التنازع^(١).

الثالث : القول بالتفصيل :

• وهو أن أي موضع يؤدي إعمال الثاني فيه إلى الإضمار قبل الذكر فإعمال الأول أولى دفعًا لهذا المحذور ، وفي أي موضع لا يفضي إلى ذلك فإعمال الأقرب أولى رعاية لمعنى القرب .

• وينسب للإمام فخر الدولة الدمشقي^(٢).

- وهذا الرأي وإن كان في ظاهره توفيق بين سابقه إلا أنه ليس كذلك ؛ لأن كل موضع أعمل فيه الثاني لابد فيه من إضمار قبل الذكر ، سواء كان العامل الأول يطلب معموله على جهة الرفع أم النصب أم الجر .

الرابع : إعمال الأول والثاني سيان :

• ذلك أن لكل واحد منهما مرجحًا ، نقل هذا القول الشيخ خالد عن ابن العليج^(٣).

- ولعله أراد بذلك أن يوفق البصريين ، والكوفيين مستندًا في ذلك إلى ما سمع مؤيدًا لكل مذهب ؟

* مما سبق يخلص البحث إلى تأييد قول البصريين ؛ لوفرة سماعهم ، إضافة إلى تنوعه ، كذلك قوة ما استدلوا به قياسًا ، وإذا كان كذلك فاختيار الكيشي صحيح أوافقه فيه .

(١) شرح التسهيل ٩٨ / ٢ .

(٢) شرح الكافية لابن جمعة الموصل ١ / ١٤٥ ، وقد انفرد بتلك النسبة ، والإمام فخر الدين هو : أبو القاسم بن نصر الله بن فخر الدولة يحيى الدمشقي الحنفي فخر الدين ، برع في النحو (ت ٧٠٨ هـ) البغية ٢ / ٢٦٣ .

(٣) التصريح ١ / ٤٨٣ ، وابن العليج هو : أبو عبد الله ضياء الدين محمد بن العليج الإشبيلي من نحاة الأندلس في القرن السابع الهجري ، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه . البغية ٢ / ٣٧٠ .

عامل رفع المبتدأ والخبر^(١)

* المبتدأ : اسم صريح أو مؤول مجرد عن العوامل اللفظية ، مخبر عنه ، أو وصف رافع لمكتفي به^(٢) ، نحو : « زيد قائم » ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾^(٣) ، و « أقائم زيد » .

• والخبر : لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه لفظاً نحو : « زيد قائم » ، أو تقديرًا نحو : « أقائم زيد » ، وتتم به الفائدة مع المبتدأ^(٤) .

* وهما مرفوعان أبدًا بلا خلاف ، إنما الخلاف في عامل الرفع فيهما ، فالعلماء في ذلك على أقوال :

الأول : المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر

— مرفوع بالابتداء .

— مرفوع بالمبتدأ .

— مرفوع بالابتداء والمبتدأ .

(١) تنظر المسألة في الكتاب ١٢٧/٢ ، المقتضب ١٢٦/٤ ، الأصول ٥٨/١ ، الجمل للزجاجي ٣٦ ، علل النحو ٢٦٣ ، اللمع ٧١ ، إصلاح الخلل ١١٠ ، شرح اللمع للأصفهاني ٢٨٦/١ ، الإنصاف ٤٥/١ ، أسرار العربية ٦٦ ، التبصرة ١٠٠/١ ، شرح الجمل لابن خروف ٣٩٧/١ ، اللباب ١٢٥/١ ، التبيين ٢٢٤ ، البديع ج ١/١٦٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٢/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٦١/١ ، شرح ابن الناظم ٧٦ ، البسيط ٥٤١/١ ، شرح الكافية ٢٠٠/١ ، الارتشاف ١٠٨٥/٣ ، المساعد ٢٠٥/١ ، ائتلاف النصرة ٣١ ، الهمع ٣٦٣/١ ، التصريح ١٩٦/١ ، حاشية الصبان ٣٠٩/١ .

(٢) الهمع ٣٦٠/١ .

(٣) سورة البقرة من الآية رقم (١٨٤) ، والآية بتناهما : ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

(٤) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض ١٠١ .

• وبيان ذلك بما يلي موضحاً في النقاط الآتية :

١- المبتدأ مرفوع بالابتداء : « عامل معنوي »

• وهو اختيار الكيشي قال : « وعامل رفعهما مختلف فيه ، ، ولسيويه قولان : « الأشهر أن العامل فيهما الابتداء ^(١) ، وهو التجرد عن العوامل اللفظية مع الإسناد ؛ لأنه معنى يقتضيها معاً ، فليعمل فيهما ؛ فإن التجرد مع الإسناد لا يتصور بدون مسند ومسند إليه ، وعمل العامل بحسب الاقتضاء ، اعتبره بالفعل اللازم والمتعدي وغيرهما » ^(٢) .

• فالنص صريح في بيان اختيار وترجيح الكيشي قول سيويه السابق في رافع المبتدأ حيث الشرح والتحليل ، وبيان وجه صحته ، وشرط قبوله ، واعتبار نظيره .

• فوافق بذلك الخليل ^(٣) ، وسيويه ^(٤) ، وجمهور البصريين ^(٥) ، قال الخليل : « زيد خارج ، والمرأة منطلقة » رفعت « زيداً » بالابتداء ، ورفعت « خارجاً » ؛ لأنه خبر الابتداء ^(٦) .

وقال سيويه : « واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو ، أو يكون مكان أو زمان ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يتبدأ .

فأما الذي يبني عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ^(٧) .

• هذا ، وقد فسر أصحاب هذا المذهب الابتداء على النحو التالي :

(١) ينظر الكتاب ١٢٧/٢ والنسبة لسيويه بعضها صحيح وذلك في رافع المبتدأ ، أما رافع الخبر فسيبين البحث القول الصحيح لسيويه فيها عند الحديث عن ذلك .

(٢) الإرشاد ١٠٩ ، ١١٠ .

(٣) الجمل للفراهيدي ١١٨ .

(٤) الكتاب ١٢٧/٢ .

(٥) معاني الأخفش ١/٩ ، ٢٥ ، المقتضب ٤/١٢٦ ، الأصول ١/٥٨ ، الخصائص ١/١٦٦ ، ١٩٧ . الإنصاف ١/٤٤ ، الباب ١/١٢٥ ، الفصول ١٩٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٣ ، شرح التسهيل ١/٢٦٣ ، أوضح المسالك ١/١٧٥ ، شرح الفاكهي ١/٢٣٤ .

(٦) الجمل للخليل بن أحمد الفراهيدي ١١٨ .

(٧) الكتاب ١٢٧/٢ .

(أ) قيل : « هو : التعري عن العوامل اللفظية ؛ وإنما جعل التعري عاملاً ؛ لأن العوامل في صناعة النحو ليست مؤثرة ، وإنما هي أمارات ودلالات على المعاني ، والعلاقة كما تكون بحدوث ووجود شيء تكون بعدمه ، وذلك كثويين أبيضين صبغ أحدهما ، وترك الآخر بغير صبغ ، فصار ترك الصبغ له علامة يتميز بها ، وينفصل من غيره ، كما كان صبغ الآخر له علامة ، فكذا هنا يكون التعري عاملاً » ، وهو رأي كثير من النحويين ^(١).

(ب) وقيل : « هو : التعري وإسناد الخبر ، ذلك أنه قد وجد التعري دافعاً للاسم بشرط أن يكون الاسم المعري قد ركب من وجه ما ، وذلك أن سيبويه حكى أنهم يقولون : « واحد ، واثنان ، وثلاثة » ، إذا عدوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها ، وذلك مع التركيب بالعطف ، فإن لم يعطف بعضها على بعض كانت موقفة ، فيقال : « واحد ، اثنان ، ثلاثة » ، فالمبتدأ كذلك يرتفع ؛ لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه » .

• وهو ما ذهب إليه الزنجشري ^(٢) ، وابن معط ^(٣) ، والكيشي ^(٤) ، والمرادي ^(٥) ، ونسبه أبو حيان للجرمي ، والسيرافي ، وكثير من البصريين ^(٦).

(ج) وقيل : « هو : الاهتمام بالاسم ، وجعله أول الكلام معنى مسنداً إليه الخبر » ، وهو ما ذهب إليه ابن بابشاذ ^(٧) ، والجزولي ^(٨) ، وابن يعيش ^(٩) ، والزبيدي ^(١٠) ، والأشموني ^(١١).

(١) المقتضب ١٢٦/٤ ، علل النحو ٢٦٣ ، الإنصاف ٤٥/١ ، ٤٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٣/١ ، التبيين ٢٢٤ ، الجمع ٣٦٣/١ ، التصريح ١٩٦/١ ، شرح الفاكهي ٢٣٤/١ .

(٢) المفصل ٢٤ .

(٣) الفصول ١٩٨ .

(٤) الإرشاد ١٠٩ .

(٥) توضيح المقاصد ٤٧٤/١ .

(٦) الارتشاف ١٠٨٥/٣ .

(٧) شرح المقدمة ٢/٢٩٥ .

(٨) المقدمة الجزولية ٩٣ ، وينظر شرح الكافية للرضي ١٩٩/١ .

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١ .

(١٠) ائتلاف النصرة ٣١ .

(١١) حاشية الصبان ٣٠٩/١ .

(د) وقيل : « هو : كونه أولاً مقتضياً ثانياً » ، وهو قول العكبري ^(١).

• ويرى البحث أن هذه المعاني كلها صحيحة ، قريب بعضها من بعض ، وإن اختلفت العبارة ، فكون الاسم في أول الكلام ليسند إليه يستلزم تجرده من العوامل ، وتركيبه بإسناد الخبر إليه .

قال ابن جني : « اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته ، وعريته من العوامل اللفظية ، وعرضته لها ، وجعلته أولاً لثان يكون الثاني خبراً عن الأول ، ومسنداً إليه » ^(٢).

• فمعنى هذا أن المبتدأ مرفوع بمجموع تلك الصفات .

- واستدلوا - أيضاً - لصحته بما يلي :

١ - أن الابتداء معنى يختص بالاسم ، فكان عاملاً ، كما أن المختص من الألفاظ عامل .
٢ - أن كون الاسم أولاً مسنداً إليه أصل في الجملة ، فاستحق الرفع لذلك كما استحق الفاعل الرفع لهذين الوصفين .

٣ - أن المبتدأ معمول ، وكل معمول لابد له من عامل ، والعامل لا يخلو من أن يكون الابتداء ، أو غيره على المذاهب الأخرى ، وكلها باطل ، فلم يبق إلا الابتداء ^(٣).

- ومع هذا فقد رام الكوفيون رد هذا المذهب ، فاعترضوا عليه :

- بأن الابتداء لا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروف المعاني ، فإن كان الأول ، فينبغي أن يكون العامل فيه اسم قبله ، وهكذا إلى ما لا حصر له ولا حد ، وهذا محال .

وإن كان الثاني ، فينبغي أن يقال : « زيد قائماً » كما يقال : « حضر زيد قائماً » ، وهذا لم

(١) التبيين ٢٢٤ .

(٢) اللمع ٧١ .

(٣) التبيين ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، الباب ١ / ١٢٦ .

يحدث ، وإن كان أداة ، فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد .

وإن كان الابتداء غير شيء ، فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم .

ولو كان معنى الابتداء التعري من العوامل - على ما ذكر - فهو إذا عبارة عن عدم العامل ، وعدم العامل لا يكون عاملاً ، فضلاً عن أنهم يتدثون بالمنصوبات ، والمسكنات ، والحروف ، ولو كان الابتداء عاملاً لا طَرَد في كل اسم مبدوء به ، وليس كذلك ، فبطل أن يكون الابتداء عاملاً للرفع ^(١) .

- ويرى البحث أن ما ذهبوا إليه لا يقوى دليلاً على رمي هذا المذهب بالفساد والبطلان ذلك أن :

- قولهم : « إن الابتداء لا يخلو من أن يكون اسماً ، أو فعلاً ، أو أداة » مردود بتفسيرات أصحاب هذا المذهب للابتداء بأنه التعري عن العوامل اللفظية ، وإسناد الخبر ، والاهتمام بالاسم حتى يصير أولاً .

- وقولهم : « لو كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العامل » مردود - أيضاً - بما تقدم من أن العوامل في صناعة النحو ليست مؤثرة ، وإنما هي أمارات ودلالات على المعاني ، والعلامة كما تكون بحدوث شيء تكون بعدمه ^(٢) .

- وأما قولهم : « أنهم يتدثون بالمنصوبات ، والمسكنات ، والحروف ، ولو كان الابتداء عاملاً لا طَرَد في كل اسم مبدوء به » فقد أجاب عنه الأنباري بأن المنصوبات لا يتصور فيها أن تكون مبتدأة ؛ لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ فهي متأخرة رتبة ، والمسكنات لا تخلو أن تكون متقدمة في اللفظ دون التقدير ، أو متقدمة فيهما ، فإن تقدمت في اللفظ دون التقدير فهي كالمنصوبات .

وإن تقدمت فيهما فإما أن تستحق الإعراب في أول وضعها ، أولاً ، فإن استحققت

(١) الإنصاف ١/ ٤٥ ، ٤٦ بتصرف .

(٢) علل النحو ٢٦٣ ، إصلاح الخلل ١١٤ ، الإنصاف ١/ ٤٦ بتصرف .

الإعراب أول وضعها ، نحو : « من ، وكم » حكم على موضعها بالرفع بالابتداء ، وإن كانت لا تستحقه في أول وضعها كالأفعال والحروف المبنية على السكون ، فإنه لا يحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ، ومن ثم فلا يكون الابتداء موجباً لها الرفع ، وعدم عمل الابتداء فيها لا يدل على أنه لا يعمل في المبتدأ^(١) .

- وكذلك اعترضه ابن كيسان - فيما حكاه عنه ابن عصفور - بأن التعرية لو كانت هي العاملة لأدى ذلك إلى أن يكون وجود العامل أضعف من عدمه إن قدرت التعرية عن عامل نصب أو خفض ؛ وذلك أن التعرية تعمل رفعاً ، ووجود العامل يعمل نصباً أو خفضاً ، وعامل الرفع أقوى من عامل النصب والخفض .

وإن قدرت التعرية عن عامل رفع ، كان وجود العامل وعدمه سواء ، وهذا لا ينبغي أن يكون ؛ لأن الأصل أن يكون وجود الشيء أقوى من عدمه^(٢) .

- وما نقل عن ابن كيسان لا ينهض دليلاً على رد هذا المذهب ؛ ذلك أن ابن عصفور رده قائلاً : « لأننا لا نعني بالتعرية أكثر من أن الاسم المبتدأ لا عامل له ، وإنما كان يلزم ما ذكرت لو قدرنا أنه قد كان له ثم حذف »^(٣) .

٢- الخبر مرفوع بالابتداء : « عامل معنوي »

• وقد نسبته الكيشي لسيبويه واختاره كما هو واضح من قوله السابق^(٤) ، وتلك نسبة منقوضة بنص سيبويه إذ يقول : « فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو ، فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء »^(٥) .

• فهذا صريح في رفعه الخبر بالمبتدأ لا الابتداء .

• وقد رجح الأخفش هذا القول^(٦) ، ونُسب - أيضاً - لابن السراج^(١) ، إلا أن ما في

(١) الإنصاف ١ / ٥٠ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

(٣) السابق نفس الصفحة .

(٤) في ص ١ من هذا البحث .

(٥) الكتاب ٢ / ١٢٧ .

(٦) معاني الأخفش ١ / ٩ ، وينظر أيضاً المجمع ١ / ٣٦٤ .

الأصول يخالف ذلك ، يقول ابن السراج : « وهما مرفوعان أبدًا ، فالمبتدأ رفع بالابتداء ، والخبر رفع بهما »^(٢) ، فهو إذا يرفع الخبر بالابتداء والمبتدأ جميعًا .

• كما نسب ذلك للرماني^(٣) ، واختاره الزمخشري^(٤) ، والصيمري^(٥) ، والجزولي^(٦) .

- مستدلين بما يلي :

١- أن الابتداء يقتضي اسمين ، وقد عمل في أحدهما فيعمل في الآخر ؛ لأن ما كان عاملاً في الأول من هذا النحو يعمل في الثاني ، كـ « كان ، وإن ، وظن ، وأخواتها »^(٧) .

• وقد ضعف استدلالهم هذا بأن العوامل اللفظية وأقواها الأفعال لا يعمل رفعين بدون اتباع ، فالمعنى وهو ضعيف أولى ألا يعمل^(٨) .

٢- أن الخبر يتنزل من المبتدأ منزلة الوصف ؛ لذا كان تابعاً للمبتدأ في الرفع كما تتبع الصفة الموصوف ، وكما أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف سواء كان العامل قوياً أم ضعيفاً فكذا هنا^(٩) .

• وهذا استدلال فيه نظر ؛ إذ الخبر عمدة ، والوصف قيد في الموصوف فافترقا ، فقياس أحدهما على الآخر قياس ضعيف ، كما أن قضية العامل في الصفة قضية خلافية ، ومحل الخلاف لا ينهض دليلاً .

- أضف إلى ذلك أن ما ذُكر من أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف مذهب

(١) الباب ١/ ١٢٨ ، التبيين ٢٢٩ ، الهمع ١/ ٣٦٤ ، التصريح ١/ ١٩٦ .

(٢) الأصول ١/ ٥٨ .

(٣) الارتشاف ٣/ ١٠٨٥ ، المساعد ١/ ٢٠٥ ، الهمع ١/ ٣٦٤ .

(٤) الفصل ٢٣ .

(٥) التبصرة ١/ ١٠٠ .

(٦) المقدمة الجزولية ٩٣ .

(٧) شرح اللمع للأصفهاني ١/ ٢٨٦ ، التبيين ٢٣٠ ، الهمع ١/ ٣٦٤ .

(٨) شرح التسهيل ١/ ٢٦١ ، الهمع ١/ ٣٦٤ بتصرف .

(٩) الإنصاف ١/ ٤٧ .

مرجوح .

• وقد ضعف العكبري - أيضاً - هذا المذهب بقوله : « لا يجوز أن يكون تعريه من العوامل اللفظية عاملاً ؛ لأن ذلك عدم العامل ، وعدم العامل لا يكون عاملاً »^(١).

- وتضعيف العكبري هذا مبني على تفسيره الابتداء بكون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً لا التعرية من العوامل اللفظية^(٢) . وهما قريبان ؛ إذ الاسم لا يكون أولاً إلا بتعرية من العوامل اللفظية ، فإن أراد العكبري التضعيف إذن فليضعف بالعامل اللفظي الذي لا يعمل رفعين بدون اتباع - كما سبق .

٣- الخبر مرفوع بالمبتدأ : « عامل لفظي »

• وهو الصحيح من قول سيبويه ، ولم يشر إليه الكيشي ، ولم يتعرض له بتأييد أو رد مع أنه قول مشهور ، وارد في الكتاب - كما سبقت الإشارة إلى ذلك^(٣) - فلا عذر له إذن مع نص سيبويه ، وتواتر النحويين عليه .

• وحسنه الأخفش^(٤) ، ونُسِبَ للمبرد^(٥) ، لكنه صرح في المقتضب غير مرة بما يبطل تلك النسبة نحو قوله : « والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر »^(٦).

• كما نسب إلى أبي علي^(٧) ، وقد يُفْهَمُ ذلك من قوله : « ألا ترى أن خبر المبتدأ بمنزلة الفاعل في افتقاره إلى المبتدأ الذي تقدمه كافتقار الفاعل إلى فعله »^(٨) . فهو يرى رفع المبتدأ للخبر كما أن الفعل يرفع الفاعل .

(١) الباب ١/ ١٢٦ ، التبيين ٢٢٦ .

(٢) التبيين ٢٢٤ .

(٣) ينظر ص ٢ ، ٤ من هذا البحث .

(٤) معاني الأخفش ٩/ ١ .

(٥) الارتشاف ٣/ ١٠٨٥ .

(٦) المقتضب ٤/ ١٢٦ .

(٧) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٠ .

(٨) كتاب الشعر ٢/ ٥٢١ .

• وبه أخذ ابن جني حيث قال : « وهو مرفوع بالمبتدأ »^(١).

- أدلة هذا المذهب :

أولاً : أن المبتدأ لا يبطل معناه بدخول العوامل عليه من نواسخ وغيرها ، فكان أولى من الابتداء بالعمل^(٢).

ثانياً : قوة المبتدأ بكونه عاملاً لفظياً بخلاف الابتداء فهو عامل معنوي^(٣).

ثالثاً : أن أصل العمل للطالب ، والمبتدأ طالب للخبر - من حيث كونه محكوماً به له - طلباً لازماً ، فوجب أن يعمل فيه ، فضلاً عن كونه مبني عليه فيرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء^(٤).

- وقد ضَعَّفَ هذا المذهب بأمور منها :

١- أن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو قولك : « القائم أبوه ضاحك » ، ولو كان رافعاً للخبر ؛ لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً دون اتباع ، ولا نظير له^(٥).

- وقد يجاب عن ذلك بشيئين :

أحدهما : أن العامل في « أبوه » ليس المبتدأ ، وإنما هو صلته^(٦).

والآخر : أن الجهة في العملين مختلفة ؛ لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوماً عليه ، وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوماً به له^(٧).

٢- أن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو : « زيد أخوك » ، فلو رفع « الأخ » بـ «

(١) اللمع ١١٠ .

(٢) التبيين ٢٣٠ .

(٣) الإنصاف ٤٧/١ ، شرح الكافية للرضي ٣٠٨/٢ .

(٤) اللمع ٣٦٣/١ ، التصريح ١٩٦/١ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٤/١ ، اللمع ٣٦٤/١ ، التصريح ١٩٦١/١ .

(٦) حاشية يس على التصريح ١٥٩/١ .

(٧) اللمع ٣٦٤/١ ، التصريح ١٩٦/١ .

زيد « لكان رافعاً لنفسه ^(١) .

- ويجب عن ذلك : بأنها - وإن اتحدا في المعنى - فقد اختلفا في الجهة ، فأحدهما محكوم به ، والآخر محكوم عليه فافترقا ^(٢) .

٣- كون المبتدأ أحد جزأي الجملة الملازم لصاحبه لا يقتضي العمل ، فإن الفاعل أحد جزأي الجملة ، ولا يعمل في الجزء الآخر ^(٣) .

وأقول : « وإن كان الفاعل في الجملة الفعلية بتلك المنزلة إلا أنه لم يعهد عمل الأسماء في الأفعال ، وقد عهد عمل الأسماء في الأسماء نحو : « محمد ضارب أخاه » .

فإن اعترض على المثال بأن الاسم العامل فيه مشتق ، وأن المبتدأ في أكثر أحواله جامداً ؛ قيل : الاحتجاج بالمثال على عمل المبتدأ في الأسماء ، أو أنه صح عمل المبتدأ مع جموده في الخبر لكونه طالباً له ، فأصل العمل للطالب ^(٤) ، أو أن الجمود إنما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه بالفعل ، وعمل المبتدأ ليس به بل بطريق الأصالة ^(٥) .

٤- أن المبتدأ كالخبر في الجمود ، والجامد لا يعمل .

٥- أن المبتدأ لو كان عاملاً في الخبر لم يبطل عمله بدخول عامل آخر عليه كـ « كان ، وإن وأخواتها » ، وغيرها ^(٦) .

(٤) الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ : « اعتبار العامل المعنوي واللفظي »

• نسبه الكيشي لسيويه قال : « وعامل رفعهما مختلف فيه ، ولسيويه قولان : ، والثاني : أن الابتداء يعمل في المبتدأ وكلاهما يعملان في الخبر ، واستشهد

(١) التصريح ١٩٦/١ .

(٢) حاشية يس على التصريح ١٥٩/١ .

(٣) التبيين ٢٣٢ .

(٤) التصريح ١٩٦/١ .

(٥) الهمع ٣٦٤/١ .

(٦) التبيين ٢٣٢ .

من العوامل المحسوسة بتسخين النار والقدر ، وتسخينهما جميعاً الماء ، ومن العوامل النحوية بعمل حرف الشرط في فعله ، وعملهما في الجزاء »^(١).

- ولم أعر في الكتاب على أي نص يشير إلى ذلك ، كما نسبه للمبرد ، وابن السراج^(٢) ، وهو الصحيح من قولهما^(٣) ، والزجاج^(٤) ، وأبي علي^(٥) ، كما صرح به ابن جني حيث يقول : « إنما الرفع له المبتدأ والابتداء جميعاً »^(٦).

• واختاره ابن بابشاذ^(٧) ، وابن الأثير^(٨).

- ومن أدلتهم على صحة هذا المذهب :

(١) أن الابتداء والمبتدأ ليسا بشيئين يتصور انفصال أحدهما عن الآخر ، وإذا اقتضى المبتدأ الخبر اقتضاه الابتداء - أيضاً - ، وإذا اشتركا في اقتضائه وجب أن يشتركا في العمل فيه^(٩).

- بيد أنه يمكن القول : بأن اقتضاء الابتداء للخبر على سبيل المجاز ، فالابتداء لا يطلب إلا المبتدأ ، والمبتدأ هو الطالب للخبر على الحقيقة^(١٠) ، ونظيره من المحسوسات كون حرارة الشمس سبباً في المطر ، فإن قيل بذلك فعلى سبيل المجاز .

(٢) الاستدلال بالتنظير حيث قد جعلوا ذلك بمنزلة النار والقدر والماء ، فالنار تحمي القدر ، والنار والقدر جميعاً يحميان الماء ، كما أن نظيره من كلامهم : « لم يضرب زيد » ، « لم »

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ١١٠ .

(٢) شرح اللمع للأصفهاني ٢٨٦/١ .

(٣) المقتضب ١٢٦/٤ ، الأصول ٥٨/١ .

(٤) المساعد ٢٠٦/١ .

(٥) المقتصد ٢٥٦/١ .

(٦) الخصائص ٣٨٥/٢ .

(٧) شرح المقدمة النحوية ٢٩٦ .

(٨) البديع ج ١م ٦٦ .

(٩) شرح الجمل لابن خروف ٣٩٦/١ ، الإنصاف ٤٦/١ ، شرح المفصل ٨٥/١ .

(١٠) شرح المقدمة الجزولية للشلوين ٧٤٣/٢ .

عملت في « يضرب » ، ثم « لم » مع « يضرب » رفعا للفاعل ^(١).

- وَرَدَّ هذا الاستدلال بأن « لم » ليست من عوامل الأسماء ، وإنما هي من عوامل الأفعال ، وكان قبل دخولها « يضرب زيد » فعل وفاعل ، عمل الأول في الثاني ، فدخلت « لم » على الفعل ، وأدت ما يقتضيه هذا الدخول ، فليس هو مما نحن فيه ^(٢).

- وهو اعتراض صحيح ، فلا بد من اتحاد طرفي القياس في الجهة حتى يكون صحيحًا ، كما أن « لم » لم يكن لها صلة بطلب الفعل للفاعل .

- كما يمكن رد هذا القياس - أيضًا - بأن « لم » والفعل لفظان ، فإذا قوي أحدهما بالآخر لم يكن بدعًا ، أما الابتداء والمبتدأ فهما لفظ ومعنى فالجهة بينهما منفكة ^(٣).

- وقد ضعف هذا الرأي : بأنه قول بما لا نظير له ، وهو اجتماع عاملين (معنوي ، ولفظي) على معمول واحد ^(٤).

- وبأن المبتدأ اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير ، فإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له ^(٥).

- وقد أجيب عن ذلك : بأن العامل هنا هو مجموع الأمرين ، وتركيبهما يحدث لهما معنى لا يكون في واحد من أفراد المركب ^(٦).

ولذا قال الأنباري : « والتحقيق في ذلك ^(٧) عندي أن يقال : إن الابتداء هو العامل في

(١) شرح اللمع للأصفهاني ٢٨٦/١ ، الإرشاد ١١٠ .

(٢) شرح اللمع للأصفهاني ٢٨٧/١ .

(٣) شرح التسهيل ٢٦٢/١ بتصرف .

(٤) التصريح ١٩٦/١ ، ١٩٧ .

(٥) الإنصاف ٤٦/١ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١ ، وينظر أيضًا الإنصاف ٤٦/١ ، ٤٧ ، الإرشاد ١١٠ .

(٧) يعني التحقيق في قولهم أن الرفع الابتداء والمبتدأ جميعًا .

الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، لا به ^(١) .

الثاني : المبتدأ والخبر كل منهما يرفع الآخر : « عامل لفظي »

قال الكيشي في ذلك : « وعامل رفعهما مختلف فيه ، فذهب معظم الكوفيين ووافقهم البغداديون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان وهو باطل ، لا من حيث كون كل واحد منهما مؤثراً وأثراً ، فإن بتقدير كون العامل مؤثراً ، فالأثر رفعهما ، والمؤثر ذاتهما ، فلا يلزم منه الدور ، بل من جهة أن رتبة العامل قبل المعمول فيلزم تقدم كل واحد على صاحبه المستلزم تقدم الشيء على نفسه » ^(٢) .

• فالكيشي ينسب للكوفيين القول بترافع المبتدأ والخبر بمعنى رفع كل منهما للآخر ، وتلك نسبة صحيحة تضافرت معه فيها كتب النحو ^(٣) ، ثم يتدرج إلى إبطال هذا القول ، مبيناً ما فيه من الاختلال ؛ ذلك أن رتبة العامل قبل المعمول .

• وقد نسب هذا القول - أيضاً - لابن جني ^(٤) ، وقد أوضح البحث قبل مذهب ابن جني في ذلك ^(٥) ، الأمر الذي يجعل تلك النسبة محل نظر ورد .

- أيضاً : قواه الرضى ^(٦) ، واختاره أبو حيان ^(٧) ، والسيوطي ^(٨) .

ويلاحظ اتفاق هذا القول مع سيبويه في جانب ، واختلافه معه في آخر ، فيتفق معه في أن العامل في الخبر المبتدأ ، ويختلفان في عامل المبتدأ ، فيرتفع بالابتداء عند سيبويه ، وبالخبر عند الكوفيين .

(١) الإنصاف ١/ ٤٦ ، ٤٧ .

(٢) الإرشاد ١٠٩ .

(٣) الخصائص ١/ ١٦٧ ، إصلاح الخلل ١١٤ ، الارتشاف ٣/ ١٠٨٥ ، الجمع ١/ ٣٦٤ ، التصريح ١/ ١٩٦ .

(٤) شرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٩٧ .

(٥) ينظر البحث ص .

(٦) شرح الكافية ١/ ٦٠ ، ٢٠٠ .

(٧) الارتشاف ٣/ ١٠٨٥ .

(٨) الجمع ١/ ٣٦٠ .

- ودليلهم :

أن المبتدأ لابد له من خبر ، والخبر لابد له من مبتدأ ، فلما كان كل واحد منهما طالب للآخر ، محتاج له ، لا ينفك عنه ، صار به عمدة ، فعمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه ؛ ذلك أنه لا يمتنع أن يكون الشيء عاملاً ومعمولاً في حال واحدة ، فلذلك نظائر ، منها قوله - تعالى : ﴿ أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ^(١) ، نصب « أيا » بـ « تدعوا » ، وجزم « تدعوا » بـ « أي » ^(٢) ، فكل واحد منهما عامل ومعمول . وقوله - تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ ﴾ ^(٣) ، فـ « أينما » منصوب بـ « تكونوا » ؛ لأنه الخبر ، و « تكونوا » مجزوم بـ « أينما » ، وذلك كثير في كلامهم ^(٤).

• وقد ضعف هذا القول بأمر كثيرة أهمها :

- (١) أن العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره ؛ لأن عاملاً لا يدخل على غيره ، فلما جاز أن يقال : « كان زيد أخاك » بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر ^(٥).
- (٢) أن العمل تأثير ، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، فيلزم أن يكون الشيء الواحد قوياً ضعيفاً من وجه واحد ^(٦).

(٣) أن الخبر قد يرفع الفاعل كما في نحو : « زيد قائم أبوه » فلا يصلح لرفع المبتدأ ^(٧).

(١) سورة الإسراء من الآية رقم (١١٠) ، والآية بتمامها : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوا بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾ .

(٢) الإنصاف ١ / ٤٥ ، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٧٣٩ / ٢ .

(٣) سورة النساء من الآية رقم (٧٨) ، والآية بتمامها : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ .

(٤) شرح الجمل لابن خروف ٣٩٧ / ١ ، الإيضاح لابن الحاجب ١٨٣ / ١ .

(٥) الإنصاف ١ / ٤٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٤ / ١ .

(٦) التصريح ١٩٧ / ١ .

(٧) شرح ابن الناظم ٧٦ ، التصريح ١٩٧ / ١ .

(٤) أنه يلزم من ذلك أن تكون رتبة كل منهما التقديم ؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله^(١).

- وقد أجيب عن ذلك : بأن كل منهما متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر^(٢).

(٥) أن كل واحد منهما قد يكون جامداً والجامد لا يعمل ؛ إذ لا معنى فيه يتأثر به المعمول^(٣).

(٦) أن الخبر كالصفة ، فلا يعمل في المبتدأ ، كما أن الصفة لا تعمل في الموصوف^(٤).

(٧) أن الخبر قد يكون من الموصول والصلة ، فلو عمل الرفع في المبتدأ ، لعملت الصلة فيما قبلها ، وهو محال^(٥).

(٨) أن « قائم » في قولنا : « زيد قائم » رفع ضميراً مستتراً فيه ، فلو كان الخبر هو الذي رفع المبتدأ ، لأدى ذلك إلى أن يعمل العامل في معمولين ، أو يكون « قائماً » خالياً من الضمير ؛ لرفعه الظاهر ، وكلاهما باطل ، أما الأول فلعمله في معمولين ليس أحدهما تابعاً للآخر ، وأما الثاني فلما يلزمهم من تقديم الفاعل على العامل فيه .

(٩) أن الخبر قد يكون فعلاً ، فلو رفع المبتدأ لكان المبتدأ فاعلاً مقدماً على عامله^(٦).

(١٠) أن ما استدلوا به من نحو قوله - تعالى : ﴿ أَيُّهَا مَّا تَدْعُوا ﴾ يمكن الإجابة عنه بما يلي :

(أ) أن عمل كل واحد منهما في صاحبه أمر مسلم به ؛ لأنه عامل فاستحق أن يعمل ، أما

(١) الإنصاف ٤٨/١ ، شرح التسهيل ٢٦٣/١ ، الجمع ٣٦٤/١ .

(٢) التصريح ١٩٦/١ .

(٣) التبيين ٢٢٧ .

(٤) اللباب ١٢٧/١ بتصرف .

(٥) السابق نفس الصفحة .

(٦) إصلاح الخلل ١١٥ ، ١٢٣ ، اللباب ١٢٧/١ بتصرف .

ههنا فلا خلاف في أن المبتدأ والخبر نحو : « زيد أخوك » اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية ، والأصل في الأسماء ألا تعمل ، فبان الفرق .

(ب) أن « أي » ليست عاملة بالأصالة ، وإنما العامل ما يتضمن « أي » من معنى حرف الشرط ، وعلى فرض التسليم بعمل أداة الشرط في الفعل ، والعكس ؛ فلافتراق جهة العمل ؛ إذ عمل الأداة الجزم ، وعمل الفعل النصب ، وليس كذلك ترافع المبتدأ والخبر ، لاتحاد جهة العمل فيهما (أعني الرفع)^(١) .

الثالث : المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر ، والخبر مرفوع بالمبتدأ : (عامل لفظي)

• وذلك نحو : « زيد ضربته » ، فإن لم يكن ثمت ذكر ترافعا ، وقد أبطله الكيشي قائلًا : « وقال بعض الكوفية : « العامل في الخبر المبتدأ ، والعامل في المبتدأ الضمير في الخبر »^(٢) ، فرارًا من الدور ، ويلزم منه مع الاستحالة المذكورة كون كل خبر متحتملاً للضمير »^(٣) . فالكيشي رده بأنه يلزم فيه كون كل خبر متحتملاً للضمير ، بالإضافة إلى ما سبق من أنه يلزم من ذلك أن تكون رتبة كل منهما التقديم ؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله .

• وأسقطه ابن جني قائلًا - أيضًا : « وإسقاط هذا الدليل أن يقال لهم : « فنحن نقول : زيد هل ضربته ، وأخوك متى كلمته ؟ » ، ومعلوم أن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله ، فكما اعتبر أبو عثمان أن كل صفة ينبغي أن تكون مفيدة ، فأوجد أن من الصفات ما لا يفيد ، وكان ذلك كسرًا لقوله ، كذلك قول هؤلاء : إن كل عائد على اسم عار من العوامل يرفعه ، يفسده وجود عائد على اسم عار من العوامل ، وهو غير رافع له ، فهذا طريق هذا »^(٤) .

- ورده العكبري - أيضًا - بوجوه هي :

- (١) الإنصاف ٤٨/١ ، شرح المفصل ٨٤/١ الإيضاح لابن الحاجب ١٨٣/١ .
- (٢) الخصائص ٣٢/١ ، اللباب ١٢٦/١ ، شرح الكافية للرضي ٢٠٠/١ ، الارتشاف ١٠٨٥/٣ .
- (٣) الإرشاد ١٠٩ .
- (٤) الخصائص ٢٠٠/١ .

الأول : أن المضمرة فرع المظهر ، فإذا لم يعمل المظهر الأصل فالفرع أولى .

الثاني : أن العائد لا يعمل في الظرف ، ولا في الحال مع أن عاملهما قد يكون معنى ضعيفاً ، فكان عدم عمل العائد هنا أولى .

الثالث : أن العائد لو رفع المبتدأ للزم الرفع في قولك : « زيداً ضربته » ، ولما جاز أن يعمل فيه المحذوف ، ويلغي العائد ، دل على أنه ليس بعامل ^(١) .

الرابع : المبتدأ مرفوع بما في النفس من معنى الإخبار : (عامل معنوي)

• وهو قول الزجاج ^(٢) ، وعزى لبعض البصريين ^(٣) .

- وتجدر الإشارة إلى أن الكيشي في شرحه لم يتعرض لهذا الرأي بتأييد أو رد مع أنه رأي مشهور ، ولا عذر له في ذلك - أيضاً - إذ قد نص عليه الوراق ^(٤) ، والعكبري ^(٥) ، وابن يعيش ^(٦) .

- وقد احتج الزجاج له - فيما نقل عنه - بأن المبتدأ لما كان لا بد له من حديث يحدث عنه ، صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ ^(٧) .

- ورد ذلك أبو الحسن الوراق بأنه لو كان الأمر كما رتبته الزجاج ، لما جاز أن يتصب الاسم بدخول عامل عليه ؛ لأن دخول العامل لا يغير معنى الحديث عن الاسم ، فلو كان ذلك المعنى عاملاً ، لما جاز أن يدخل عليه عامل آخر وهو باق ^(٨) .

- ورده العكبري بأن حكم العامل أن يكون قبل المعمول ، وحكم الخبر أن يكون بعد

(١) التبيين ٢٢٧ ، الباب ١ / ١٢٧ .

(٢) ينظر علل النحو ٢٦٤ ، الباب ١ / ١٢٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٥ / ١ .

(٣) أسرار العربية ٦٧ .

(٤) علل النحو ٢٦٤ .

(٥) الباب ١ / ١٢٦ ، التبيين ٢٢٥ .

(٦) شرح المفصل ٨٥ / ١ .

(٧) علل النحو ٢٦٤ بتصرف ، وينظر - أيضاً - شرح المفصل ٨٥ / ١ .

(٨) علل النحو ٢٦٤ بتصرف .

المبتدأ ؛ ذلك أن تصور معنى الابتداء سابق على تصور معنى الخبر ، والسابق أولى أن يكون عاملاً^(١).

الخامس : المبتدأ مرفوع بشبهة الفاعل : (عامل معنوي)

• نقل هذا المذهب ابن السيد حكاية عن الزجاج^(٢) ، وعزاه ابن خروف إلى الزجاجي مبيناً احتجاجة بأن كل واحد من المبتدأ والفاعل يحتاج إلى ما يحتاج إليه الآخر ، وهو تشبيه للأصل بالفرع^(٣).

- وبالرجوع إلى الجمل وجدت عبارته غير مفهومة ؛ إذ يقول « » « زيد قائم » فـ « زيد » مرفوع ؛ لأنه مبتدأ ، والابتداء معنى رفع ، وهو مضارعة للفاعل ، وذلك أن المبتدأ لابد له من خبر ، ولا بد للخبر من مبتدأ يسند إليه ، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه ، قلما ضارع المبتدأ الفاعل هذه المضارعة رفع^(٤).

• فقوله : « زيد » مرفوع ، كلام لا غبار عليه ؛ ذلك أن ظاهره موافقته المذهب الأول ، وهو رفع المبتدأ بالابتداء ، ولكن قوله مفسراً معنى الابتداء « وهو مضارعة للفاعل » غير مفهوم ؛ إذ لم يفسر أحد الابتداء - فيما أعلم - بمضارعة للفاعل .

- وقد أبطله ابن عصفور بأن الشبه معنى ، والمعاني لم يثبت لها العمل ، و - أيضاً - فإن المبتدأ والخبر أصل ، والفعل والفاعل فرع ، وذلك أن اللفظ وافق المعنى في المبتدأ والخبر ؛ لأن المبتدأ قبل الخبر ، وكذلك هو المعنى ، ألا ترى أن المخبر عنه قبل الخبر ، وليس كذلك الفعل والفاعل ؛ لأن الفعل الذي هو الخبر مقدم على المخبر عنه وهو الفاعل ، فاللفظ ليس وفق المعنى ، فإذا جعلنا المبتدأ مرفوعاً لشبهه بالفاعل ، كان فيه حمل الأصل

(١) الباب ١ / ١٢٧ ، التبيين ٢٢٦ .

(٢) إصلاح الخلل ١١١ .

(٣) شرح الجمل لابن خروف ١ / ٣٩٧ .

(٤) الجمل للزجاجي ٣٦ .

على الفرع ، وذلك قليل جدًا^(١).

السادس : المبتدأ مرفوع بالتهمم والاعتناء : (عامل معنوي)

• ذكره ابن عصفور ولم ينسبه ، ورده بأن التهمم معنى ، والمعاني لم يثبت لها العمل^(٢).

- ويرى البحث أن ما ذهب إليه ابن عصفور ومن رد هذا القول ، وما قبله بأنهما من المعاني ، والمعاني لم يثبت لها العمل ، غير مفهوم ؛ إذ أن المبتدأ عنده مرتفع بتعريه من العوامل اللفظية ، وهو معنى ، فكيف يقر عمل المعنى في موضع ، وينكره في آخر ؟!!

• وأما ما رُدَّ به المذهب السابق من كون المبتدأ والخبر أصل ، والفعل والفاعل فرع ، وحمل الأصل على الفرع قليل ، فكلام لا غبار عليه .

السابع : المبتدأ مرفوع بإسناد الخبر إليه : (عامل لفظي)

• ذكره العكبري^(٣) ، والرضي^(٤) ، ولم ينسباه :

• ويرى البحث أن كون المبتدأ مرفوعًا بإسناد الخبر إليه ، وبالتهمم والاعتناء يؤول إلى القول الأول القاضي برفع المبتدأ بالابتداء ؛ إذ قد تحقق - كما سبق - أن التهمم والاعتناء معنى من معاني الابتداء ، وكذلك إسناد الخبر إليه .

- قال ابن الخشاب : « فالمبتدأ مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية ، والعوامل اللفظية نحو : « إن ، وكان ، وظننت » ، وكونه معرضًا لها ، وأنه أول لثنان ، ذلك الثاني خبر عنه ومسند إليه ، ومجموع هذه الصفات هو الابتداء ، ولهذا قالوا : « الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به »^(٥).

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

(٢) السابق نفس الصفحة .

(٣) التبيين ٢٢٥ .

(٤) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٠ .

(٥) المرتجل ١١٤ .

- وقد مر بنا قول ابن جني ، وتفسيرات العلماء للابتداء ^(١) .

* من العرض السابق يخلص البحث إلى ما يلي :

أولاً : نسب الكيشي لسيبويه القول بأن الابتداء هو عامل الرفع في الخبر ، ولم ينسبه إليه غيره - فيما أعلم - إلا الأصفهاني ، وهي نسبة غير صحيحة ، أثبت خطأها نص سيبويه في الكتاب غير مرة على أن العامل في الخبر هو المبتدأ .

ثانياً : الصحيح من قول المبرد ، وابن السراج أن عامل الرفع في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعاً ، كما هو ثابت في المقتضب والأصول ، وبذلك يبطل ما نسب إليهما غير ذلك .

ثالثاً : لابن جني في المسألة أكثر من رأي ، فنص في موطن على أن المبتدأ هو العامل ، وصرح في موطن آخر بأن العامل هو الابتداء والمبتدأ جميعاً ، كما ألحقه ابن خروف بالكوفيين في القول بترافع المبتدأ والخبر ، ولم يصرح ابن جني بذلك في أي من مصنفاته التي بين يدي ، فلعل الأمر قد ألبس على ابن خروف من قول ابن جني بأن العامل هو المبتدأ ؛ لأن الكوفيين يقولون بذلك - أيضاً - لكن على سبيل الترافع .

رابعاً : الترجيح في هذه المسألة ليس أمراً يسيراً ، فالابتداء معهود العمل لدى البصريين في المبتدأ ، ولدى الكوفيين في الفعل المضارع ^(٢) ، كما أن المبتدأ يطلب الخبر على الحقيقة ، والأصل في العمل للطالب ، وإذا كان الابتداء يطلب المبتدأ والمبتدأ يطلب الخبر فيمكن أن يتركب منهما عامل لرفع الخبر فيعملان فيه ، أو أن يعمل الابتداء في الخبر بواسطة المبتدأ كما هو التحقيق عند ابن الأنباري ^(٣) ، وترافع المبتدأ والخبر - أيضاً - له ما يعضده من أن المبتدأ والخبر كل منهما يطلب الآخر ، ولا يحكم للمبتدأ بأنه مبتدأ ، ولا الخبر بأنه خبر إلا إذا اجتمعا معاً .

(١) ينظر البحث ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(٢) شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ٢٩٨ . وينظر هذا البحث ص ٢٢٩ .

(٣) الإنصاف ٤٦ / ١ .

• ولذا ، فإني أتوقف عن الترجيح في تلك المسألة ، ولا أخالف الكيشي في اختياره ، ولا أؤيده .

عامل النصب في المستثنى^(١)

* الاستثناء في اللغة : استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه ، فهو إذن : صرف اللفظ عن عمومته بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول^(٢) .

وفي الاصطلاح : هو المخرج تحقيقاً أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ « إلا » ، أو إحدى أخواتها بشرط الفائدة نحو : « قام القوم إلا زيدًا » .

وللمستثنى بعد « إلا » من الإعراب - إن ترك المستثنى منه وفرغ العامل له - ماله من عدمها^(٣) .

* وإن لم يترك المستثنى منه ، نصب المستثنى بعد « إلا » فللعلماء فيه أقوال :

* أولها : ناصب المستثنى ما تقدمه من فعل بواسطة « إلا » :

وهو اختيار الكيشي بالطريق السكوتي قال : « واختلفوا في الناصب .. ، وعن البصريين : أنه الفعل المتقدم بتوسط « إلا » كما ذكر في المفعول معه ، وتقول : « ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدًا » بالنصب لانتقاض النفي بـ « إلا » ، ومعناه : « أكل الناس الخبز إلا زيدًا » ... »^(٤) .

* وهو - أيضًا - قول ابن جني^(٥) ، والسهيلي^(٦) ، كما نسب لسيبويه^(١) ، والسيرافي^(٢) ،

(١) حد الاستثناء بمعنى المستثنى ، وإلا فالاستثناء بالمعنى المصدرى إخراج لا مخرج ينظر شرح الحدود للأبدي ١٥٧ ، والمسألة في الكتاب ٣٣١ / ٢ ، المقتضب ٣٩٠ / ٤ ، الأصول ٣٠٠ / ١ ، المقتصد ٦٩٩ / ٢ ، شرح اللمع للأصفهاني ٤٨١ / ٢ ، الإنصاف ٢٦٠ / ١ ، شرح الجمل لابن خروف ٩٥٨ / ٢ ، اللباب ٣٠٣ / ١ ، التبيين ٣٩٩ ، الإيضاح لابن الحاجب ٣٦٠ / ١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧ / ٢ ، شرح التسهيل ١٩٤ / ٢ ، شرح الكافية للرضي ١١٥ / ٢ ، رصف المباني ٩١ ، الارتشاف ١٥٠٥ / ٣ ، الجنى الداني ٥١٦ ، المساعد ٥٥٦ / ١ ، التصريح ٥٤١ / ١ ، الجمع ٢٥٢ / ٢ ، حاشية الصبان ٢١١ / ٢ .

(٢) شرح المفصل ٧٥ / ٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٩٠ / ٢ .

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(٥) الخصائص ٣٨٤ / ٢ ، سر الصناعة ١٢٨ / ١ .

(٦) نتائج الفكر ٧٩ .

وجمهور البصريين^(٣).

- واحتجوا لذلك :

- بأن الفعل هو الأصل في العمل ؛ إذ العمل ليس إلا للطالب ، وهو هنا (أعني الطالب) ما قبل « إلا » أو ما جرى مجراها ، إلا أنه لا يصل إلى المستثنى بنفسه ، وإنما يصل إليه بـ « إلا » على معنى ، هو الإخراج من جملة المستثنى منه ، بحيث لو أسقطت « إلا » لكان الفعل غير مقتضى للاسم ، ولا واصلاً إليه ، فصارت « إلا » نظيرة « الواو » في باب المفعول معه^(٤).

- وقد أُعترض هذا القول بأمور هي :

(١) أن المستثنى قد ينصب ، وإن لم يتقدمه فعل ، ولا ما يعمل عمله نحو : « القوم إخوتك إلا زيداً »^(٥)

وأجيب عن ذلك بشيئين :

أحدهما : أن معنى الفعل موجود في المثال المذكور فـ « إخوتك » مؤول « بالمتسبين إليك »^(٦).

الآخر : أن الحكم إذا ثبت بعلة ثبت في مواضع - وإن لم تكن العلة موجودة - طرداً للباب ، كما في قولهم : « أعد ، ونعد » حملاً على بعد^(٧).

(٢) أن « إلا » لا توصل معنى الفعل للمستثنى كما توصله حروف الجر ، وواو المعية ،

(١) رصف المباني ٩١ ، الارتشاف ٣/ ١٥٠٥ ، المساعد ١/ ٥٥٦ ، الهمع ٢/ ٢٥٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٦ .

(٣) الإنصاف ١/ ٢٦١ ، أسرار العربية ٢٠١ ، ائتلاف النصرة ١٧٤ .

(٤) المقتصد ٢/ ٦٩٩ ، الباب ١/ ٣٠٣ ، توجيه اللمع ٢١٥ .

(٥) الإنصاف ١/ ٢٦١ ، الهمع ٢/ ٢٥٢ .

(٦) شرح التسهيل ٢/ ١٩٦ ، شرح الكافية للرضي ٢/ ١١٦ ، حاشية الصبان ٢/ ٢١٠ .

(٧) التبيين ٤٠٢ .

فإذا كان معنى الفعل غير واصل للمستثنى فينبغي ألا يؤثر في لفظه ^(١).

- وأجيب عن ذلك : بأن الحرف إنما يوصل معنى الفعل إذا كان الحرف مقتضياً لمعنى الإيصال ، « وإلا » ليس بمقتضى فلا يكون موصلاً ، كقولك : « رغبت عنه » ، فليست الرغبة واصله له بخلاف « رغبت فيه » ^(٢).

(٣) صحة تكرار « إلا » دون عطف نحو : « قاموا إلا زيداً إلا عمراً » فإن الثاني موافق للأول في المعنى فلو جعلنا منصوبين بالفعل معدي إليهما بـ « إلا » لزم من ذلك عدم النظر ؛ إذ ليس في الكلام فعل معدي بحرف واحد إلى شيئين دون عطف ، فوجب اجتنابه ^(٣).

ثانيهما : الناصب « إلا » نفسها :

• وهو مذهب الجرجاني في الجمل ^(٤) ، وقيدته هنا بالجمل ؛ لأنه قال في المقتصد : « ونصبه بالفعل الذي قبله بواسطة « إلا » ... ، ونصب كما نصب ما بعد الواو في قولك : « جاء البرد والطيالة » ^(٥).

• فذلك صريح في تأييده القول الأول ، بل إنه نفي العمل عن « إلا » صراحة ، فقال : « ولم يكن له عمل في الاسم ؛ لكونه واسطة » ^(٦).

• وقد نسب الكيشي هذا القول للمبرد فقال : « وعن المبرد أنه « إلا » من حيث أن معناها أستثنى » ^(٧).

• ونسب - أيضاً - للمازني ^(٨) ، والزجاج ^(٩) ، وطائفة من الكوفيين ^(١٠) ، وقواه ابن

(١) شرح الكافية لابن جمعة الموصلي ١/ ٢٥٤.

(٢) السابق : نفس الصفحة.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٠٠ بتصرف.

(٤) تنظر ص ٧٧.

(٥) المقتصد ٢/ ٦٩٩.

(٦) السابق ٢/ ٧٠٠.

(٧) الإرشاد ٢٥٧ ، وينظر - أيضاً - شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٤٨١ ، الإنصاف ١/ ٢٦١.

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٧.

مالك وصححه ونسبه لسيبويه ، وزعم أن ذلك قد خفى على جمهور الشراح لكتابه ^(٣) .

- واستدلوا لذلك بما يلي :

(١) أن « إلا » يدل على « استثنى » نائب عنه ، فينبغي أن يعمل عمله ، كما أن حرف النداء نائب عن « أنادى » ^(٤) .

- وقد اعترض هذا الدليل ؛ لأنه عن صح لأدي إلى إعمال معاني الحروف أن يقال : « ما زيدًا قائمًا » ، فينصب « زيد » ؛ لأن « ما » يدل على « أنفى » ، و « هل زيد قائمًا » ؛ لأن « هل » يدل على « أستفهم » ، وإعمال الحروف بمعانيها غير مطرد البتة ^(٥) .

- وهذا الاعتراض صحيح متوجه ؛ ذلك أن الحروف إنما وضعت نائبة عن الأفعال طلبًا للإيجاز والاختصار ، فإذا عملت معاني الحروف ، أدى ذلك إلى الرجوع إلى الأفعال ، وإبطال المعنى الإيجازي الاختصاري ^(٦) .

(٢) أن « إلا » مختصة بالاسم في هذا التركيب ، وليست كالجزم منه ، فعملت فيه كـ « إن » ، و لا التبرئة ، فضلاً عن قيام معنى الاستثناء بها ، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى ^(٧) .

- فإن اعترض على ذلك بثبوت دخولها على الفعل من نحو : « نشدتك الله إلا فعلت » .

- أجيب : بأن الفعل هنا في تأويل الاسم ، والتقدير : « ما أسألك إلا فعلك » ^(٨) .

(١) الإنصاف ١ / ٢٦١ ، الباب ١ / ٣٠٣ ، ائتلاف النصرة ١٧٤ .

(٢) الإنصاف ١ / ٢٦١ ، شرح المفصل ٧٦ / ٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٩٤ / ٢ .

(٤) شرح اللمع للأصفهاني ٢ / ٤٨١ ، الإنصاف ١ / ٢٦١ ، شرح الكافية للرضي ١١٤ / ٢ .

(٥) شرح اللمع للأصفهاني ٢ / ٤٨٢ ، شرح اللمع للواسطي ٧٨ ، الإنصاف ١ / ٢٦٢ ، أسرار العربية ٢٠١ ، الباب ١ / ٣٠٤ ، التبيين ٤٠٠ .

(٦) الإنصاف ١ / ٢٦٣ .

(٧) شرح التسهيل ١٩٦ / ٢ ، المساعد ١ / ٥٥٥ ، الهمع ٢ / ٢٥٢ .

(٨) شرح التسهيل ١٩٦ / ٢ ، حاشية الصبان ٢ / ٢١٠ .

• ومن أهم ما ضعف به هذا القول ما يلي :

(١) أنه لو كان النصب بـ « إلا » بدلاً من « أستثنى » لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب ، والرفع والجر في النفي جائزان بلا خلاف ^(١) .

(٢) أنه ليس تقدير « إلا » بـ « أستثنى » أولى من تقديرها بـ « تخلف ، أو أمتنع » ، ونحوهما مما يرفع ^(٢) .

(٣) قولهم : « جاء القوم غير زيد » ، بنصب « غير » ، وليس هناك إلا الفعل ، فثبت بذلك أن الفعل مع « إلا » يعمل كما يعمل مع غيره ^(٣) ، وذلك صحيح حتى يطرد الباب على سنن واحد .

الثالث : ناصب المستثنى ما تقدمه من فعل بلا واسطة :

• وهو منسوب لابن خروف ^(٤) ، ولم يذكره الكيشي مع شهرته وتواتره ، غير أن القارئ لكلام ابن خروف يجده يناقض آخره أوله ، ولا يتيح لمطالعه أن يقطع بنسبه هذا القول له دون طعن في تلك النسبة قال :

« والعامل في الاسم المنصوب في الصحيح من الأقوال - وهو قول سيويه - الفعل الأول ، أو الابتداء يتوسطه « إلا » ؛ لأن « إلا » تصير الكلام بمعنى « غير » ، وهي من التوابع ، فعمل في الاسم المنصوب الفعل كما عمل في « غير » ، وقول ابن بابشاذ بأن « إلا » تقوي الفعل للعمل فاسد ^(٥) .

فقوله : « والعامل في الاسم المنصوب في الصحيح من الأقوال - وهو قول سيويه - الفعل الأول ، أو الابتداء يتوسطه « إلا .. » يذهب به إلى الرأي الأول ، غير أن قوله بعد :

(١) الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٦٠ ، رصف المباني ٩٢ .

(٢) الإنصاف ١/ ٢٦٤ .

(٣) شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٤٨٣ ، أسرار العربية ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٠٠ ، الارتشاف ٣/ ١٥٠٦ ، الجنى الداني ٥١٦ ، الهمع ٢/ ٢٥٢ ، التصريح ١/ ٥٤١ .

(٥) شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٩٥٨ .

« فعمل في الاسم المنصوب كما عمل في غيره » يناقض ما سبق ذكره ؛ لأن الفعل يعمل في « غير » دون واسطة ، كما أن قوله بعد ذلك : « وقول ابن بابشاذ بأن « إلا » تقوى الفعل للعمل فاسد » ، أكثر صراحة من سابقه .

- فالنص - كما هو واضح - يشوبه الاضطراب والقلق ، ولا تستطيع معه أن تجزم برأي دون آخر ، فلعله نص على ذلك في شرحه لكتاب سيبويه ^(١) ، وقد يكون في قوله المرادي : « واستدل على ذلك بما فهم من كتاب سيبويه ^(٢) » دليل على ذلك .

- دليله : وقد استدل من نسب لابن خروف هذا القول بانتصاب « غير » بلا واسطة إذا وقعت موقع « إلا » ^(٣) .

• يقول ابن مالك : « ويطله أنه حكم بما لا نظير له ؛ فإن المنصوب على الاستثناء بعد « إلا » لا مقتضى له غيرها ؛ لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى ، فلو لم تكن عاملة فيه ، ولا موصلة عمل ما قبلها إليها مع اقتضاها إياه لزم عدم النظر فوجب اجتنابه .

- ثم إنه لو صح ما قال لصح منه بعد ذلك تجاهل بعض الحروف الأخرى التي تناظر « إلا » في مثل موقعها ، فإن حرف الجر « على » مثلاً يناظر « إلا » في التوسط بين الفعل والمعمول ، وإيصال معنى الفعل للمعمول ، وفوات الدلالة المرادة بوجودهما إذا حذفتا ، فإذا تجاهل « إلا » صح تجاهل « على » ، ولم يقل أحد بمثل ذلك أما اعتلاله بانتصاب « غير » بلا واسطة إذا وقعت موقع « إلا » فليس له ذلك حجة ؛ لأن « غيراً » مشبهة بالظرف المبهم ، فكما أن الفعل يصل إلى الظرف المبهم بنفسه فكذلك « غير » وما في معناها ^(٤) .

وإذا قد تعدى الفعل إليها بنفسه فقد نصبها على الحال وفيها معنى الاستثناء ^(٥) .

(١) المسمى : « تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب » حققه د/ صالح الغامدي بجامعة أم القرى ، تنظر : مقدمة تحقيق شرح الجمل لابن خروف ٥٧/١ .

(٢) الجنى الداني ٥١٦ .

(٣) المساعد ٥٥٦/١ ، الهمع ٢٥٢/٢ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/٢ ، شرح التسهيل ٢٠٠/٢ ، الباب ٣٠٣/١ بتصرف .

(٥) شرح التسهيل ٢٠٠/٢ .

الرابع : الناصب « أستثنى » مضمراً بعد « إلا » :

• ونسب للزجاج ^(١) ، والمبرد ^(٢) ، واختاره الرضي ^(٣) .

- وقد ضعف هذا المذهب بأمر منها :

أولاً : أن تقدير الفعل يذهب بالكلام إلى باب المفعول به ، كما يصير الكلام بذلك جملتين ، وتقديره جملة واحدة أجدر وأولى ^(٤) .

ثانياً : الجمع بين فعل وحرف يدل عليه مخالف للنظائر ، ولو جاز ذلك لأولى « ليت » بأتمنى ^(٥) .

ثالثاً : أن في تقدير « أستثنى » تحكم ، فهلا قدر « امتنع ، أو تحلف » ، فيرتفع المستثنى ^(٦) .

- ورد الرضي هذا الاعتراض ، قال : لأننا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب ، ولو ورد الرفع لكنا نقدر « امتنع » .. ^(٧) .

الخامس : « إلا » في الاستثناء أصلها « إن » الناصبة ، و« لا » العاطفة ، خفف « إن » ثم ركبت مع « لا » فصارتا حرفاً واحداً ، فإذا نصبت فالعمل بـ « إن » وإذا رفعت فالعطف بـ « لا » .

• وهو قول الفراء ^(٨) ، ونسبه ابن السراج للبغداديين ^(٩) ، والعكبري ، والمالقي ، والزبيدي للكوفيين ^(١٠) .

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٠١ ، شفاء العليل ١/ ٤٩٩ ، الجنى الداني ١٦٥ ، التصريح ١/ ٥٤١ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٠١ ، الجنى الداني ١٦٥ ، الهمع ٢/ ٢٥٣ .

(٣) أسرار العربية ٢٠٥ ، شرح اللمع للواسطي ٧٨ .

(٤) شرح الكافية ٢/ ١١٦ .

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٠١ ، الارتشاف ٣/ ١٥٠٦ ، المساعد ١/ ٥٥٦ .

(٦) التبيين ٤٠١ .

(٧) شرح الكافية للرضي ٢/ ١١٦ .

(٨) معاني الفراء ٢/ ٣٧٧ ، وينظر - أيضاً - التبيين ٤٠٠ ، الجنى الداني ١٧٥ ، الهمع ٢/ ٢٥٣ .

(٩) الأصول ١/ ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(١٠) الباب ١/ ٣٠٣ ، رصف المباني ٩١ ، اتلاف النصرة ١٧٤ .

- وشبهها الفراء بـ « حتى » في جواز كونها حرف جر ، وحرف عطف ، وبـ « لولا » في أنها ركبت من « لو » و « لا » وجعلتا حرفاً واحداً^(١) .

- وقد ضعف هذا المذهب بوجوه منها :

أولاً : أنه لو صح التركيب وكون المنصوب بعد « إلا » منصوباً بـ « إن » على حد نصبها لغيره ، لوجب ألا يتم الكلام بالمنصوب ، كما لا يتم بعد « إن » ؛ لأن العامل المنقوص لا ينتقص عمله^(٢) .

ثانياً : أن التركيب خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا لضرورة ، ولا ضرورة^(٣) .

ثالثاً : أن في إعمال « إن » رجوع عن أصل كوفي ؛ لأنهم لا يعملونها مخففة^(٤) .

رابعاً : أن الخبر الذي ادعى حذفه لم يظهر في موضع^(٥) .

خامساً : أن تشبيه « إلا » بـ « حتى » بعيد ؛ لأنه حرف واحد ، وليس بمركب من حرفين فيعمل عمل الحرفين ، وإنما هو حرف واحد يتأول حرفين في حالين مختلفين ، فإذا ذهب به مذهب حرف الجر لم يتوهم فيه غيره ، وإن ذهب به مذهب حرف العطف ، لم يتوهم فيه غيره بخلاف « إلا » فـ « إلا » مركبة عنده من « إن ، ولا » ، وهما منطوق بهما ، فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوق به فبان الفرق بينهما^(٦) .

سادساً : كما أن تشبيهه بـ « لولا » حجة عليه ؛ لأن « لولا » لما ركبت بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد^(٧) .

سابعاً : أن في ذلك عزلاً لـ « إن » مرة ، ولـ « لا » أخرى عن مقتضيهما ، وذلك لأنه

(١) الاستغناء في الاستثناء ٥٤ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٢٠١ ، اللباب ١ / ٣٠٤ .

(٣) اللباب ١ / ٣٠٤ ، توجيه اللمع ٢١٥ .

(٤) الإنصاف ٢ / ٢٦٤ بتصرف .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٥٨ .

(٦) الإنصاف ١ / ٢٦٤ ، وينظر - أيضاً - الاستغناء ٥٣ .

(٧) الإنصاف ١ / ٢٦٤ ، اللباب ١ / ٣٠٤ ، التبيين ٤٠١ .

ينصب بها مرة ، ويتبع ما بعدها لما قبلها أخرى ، ولا يجتمع الحكمان معاً في موضع ^(١) .

ثامناً : أن قولهم : « ما قال إلا له » يدل على فساد ذلك ؛ لأن « له » لا شيء قبله يعطف عليه ، وليس في الكلام منصوب فتكون « إلا » عاملة فيه ^(٢) .

السادس « الناصب » أن « مقدرة بعد « إلا » :

• وعزى للكسائي قال الكيشي : « واختلفوا في الناصب فعن الكسائي أنه « أن » مضمرة أي : « إلا أن زيداً لم يجيء » ، وعنه - أيضاً - أنه للتشبيه بالمفعول ^(٣) .
- وهو ضعيف لما يلي :

أولاً : أن الإضمار خلاف الأصل ، وبه صار الكلام جملتين ، وتقديره الواحدة أولى ^(٤) .
ثانياً : أنه يلزم من الإضمار أن يكون المستثنى أبداً منصوباً ، وقد جاء على خلاف ذلك ^(٥) .
ثالثاً : أنه يلزم - أيضاً - من إضمار « أن » حذف خبرها ، والعرب لم تفعل ذلك ؛ لضعف « إن » وأخواتها عن العمل ^(٦) .

رابعاً : أنه مع تقدير « أن » بعد « إلا » يبقى إشكال العامل قائماً بحاله في انتصاب « أن » مع اسمها وخبرها ؛ لأنها في تقدير المفرد ^(٧) .

- ومع ذلك فقد زعم بعض النحويين أن قول الكسائي تقدير لمعنى الكلام لا لعامله ، وإلا فقله يرجع إلى قول البصريين .

• وأما ما حكى عنه من أن المستثنى ينتصب به ؛ لأنه مشبه بالمفعول ، فهو - أيضاً -

(١) شرح الكافية للرضي ١١٥ / ٢ .

(٢) الإنصاف ١ / ٢٦٥ .

(٣) الإرشاد ٢٥٧ ، وينظر - أيضاً - الإنصاف ١ / ٢٦١ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٠١ ، الارتشاف ٣ / ١٥٠٦ ، شفاء العليل ٢٩٩ / ١ ، الهمع ٢ / ٢٥٢ .

(٤) أسرار العربية ٢٠٥ ، شرح اللمع للواسطي ٧٨ .

(٥) رصف المباني ٩٢ .

(٦) إفصاح لابن الحاجب ٢ / ٣٦٢ ، المساعد ١ / ٥٥٦ .

(٧) شرح التسهيل ٢ / ٢٠١ ، شرح الكافية للرضي ١١٥ / ٢ .

قريب من قول البصريين ؛ لعدم وجود عامل يوجب النصب إلا الفعل المتقدم ^(١) :

السابع : ناصب المستثنى المخالفة :

نسب للكسائي ^(٢) - أيضًا - ، حكى ابن عصفور قوله : « ألا ترى أنك إذا قلت : « قام القوم إلا زيدًا » ، أن ما بعد « إلا » منفي عنه القيام ، وما قبلها موجب له القيام » ^(٣) .

- وقد رد عامل الخلاف بما يلي :

أولاً : أنه لو جاز نصب الثاني على الخلاف ، لجاز نصب الأول - أيضًا - ؛ لأنه مخالف للثاني ، ولا قائل به ^(٤) .

ثانيًا : أن المخالفة معنى لا يختص ، فلا يصح أن يعمل ، لأن العامل عملاً مجمعاً عليه لا يكون غير مختص ، وهذا إذا كان العمل لفظاً مع أنه أقوى من المعنى ، فالمعنى إذا عُدَّ الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه ^(٥) .

ثالثاً : أن المعاني لم يثبت عملها النصب ^(٦) .

- إلا أن هذا الرد لا يستقيم ومذهب الكوفيين ؛ ذلك أن الخلاف قد عمل النصب عندهم في نحو : « زيد خلفك » ، كما نصب المضارع بعد فاء السبب ^(٧) .

رابعاً : كما رد - أيضًا - بالعطف الذي يخالف بين المعنيين نحو : « قام زيد لكن عمرو ، وما مررت بزيد لكن بكر » ، فما بعد « لكن » يخالف ما قبلها ، وليس بمنصوب ، وإذا كان كذلك فلا يكون الخلاف موجباً للنصب ^(٨) .

(١) الإنصاف ١/ ٢٦٥ .

(٢) الارتشاف ٣/ ١٥٠٦ ، الجني الداني ٥١٧ ، المجمع ٢/ ٢٥٣ .

(٣) شرح الجمل ٢/ ٢٥٧ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩ .

(٥) شرح التسهيل ١/ ٢٩٩ .

(٦) الجني الداني ١٥٠ .

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٧ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٩٨ .

(٨) الإنصاف ١/ ٤٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٧ .

* من العرض السابق خُصَّ البحث إلى ما يلي :

أولاً : نُسَبَّ لسيبويه ثلاثة من الآراء السالفة الذكر ، والسبب في ذلك أن نصه في هذه المسألة حَمَالٌ أوجه ، لذا تذهب فيه الفهوم كل مذهب .

قال : « .. وانتصب الأب إذا لم يكن فيما داخلاً فيه ما قبله ، ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام .

كما أن « الدرهم » ليس بصفة « للعشرين » ، ولا محمول على حملت عليه وعمل فيه ، وإنما منع « الأب » أن يكون بدلاً من « القوم » أنك لو قلت : « أتاني إلا أبوك » كان محالاً ، وإنما جاز « ما أتاني القوم إلا أبوك » لأنه يحسن لك أن تقول : « ما أتاني إلا أبوك » فلمبدل إنما يجيء أبداً كأنه لم يذكر قبله شيء ؛ لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأول ، فإذا قلت : « ما أتاني القوم إلا أبوك » فكأنك قلت : « ما أتاني إلا أبوك » وتقول : « ما فيهم أحد إلا وقد قال ذلك إلا زيداً » ، كأنه قال : « قد قالوا ذلك إلا زيداً » ..^(١) .

فقوله : « ... وكان العامل فيه ما قبله من الكلام » ، يحتمل الفعل بتوسيط « إلا » كما يحتمل الفعل وحده .

- وهو أبعد من جهة نظري ، ويحتمل أن يكون العمل لـ « إلا » غير أن ابن مالك بنصوص من كتاب سيبويه يعضد بعضها بعض مع تحليل لغوي ممتع يجعل القارئ ، وإن لم يقطع بأن قول سيبويه هو انتصاب المستثنى بـ « إلا » ويجعله أقرب الآراء له^(٢) .

ثانياً : نسب للمبرد من الآراء السابقة رأيان :

الأول : أن العمل لـ « إلا » ، ونسبه إليه الكيشي^(٣) .

الثاني : أن العمل بـ « أستثنى » مضمراً بعد « إلا » .

- أما ابن جني فقد نسب له رأياً ثالثاً يأخذ من كلا الرأيين بطرف ، وهو أن العامل مقدر

(١) الكتاب ٣٣١ / ٢ .

(٢) ينظر تلك النصوص مع تحليل ابن مالك لها في شرح التسهيل ١٩٤ / ٢ .

(٣) الإرشاد ٢٥٧ ، وينظر - أيضاً - رصف المباني ٩١ ، والمساعد ٥٥٦ / ١ .

ب « أستثنى ، أو لا أعني » و « إلا » دليل عليه ^(١) .

• وهذا أقرب ما يحمل نص المبرد في المقتضب حيث يقول : « وذلك لأنك لما قلت : « جاءني القوم » ، وقع عند السامع أن « زيدًا » فيهم ، فلما قلت : « إلا زيدًا » كانت « إلا » بدلاً من قولك : « لا أعني زيدًا ، أو استثنى ممن جاء زيدًا » ، فكانت بدلاً من الفعل ^(٢) .
وقوله في الكامل : « نصب هذا على معنى الفعل ، و « إلا » دليل عليه ^(٣) .

ثالثًا : الآراء في المسألة كثيرة ، لم يسلم أيها من سهام القدح والاعتراض ، ولم يصرح الكيشي باختيار أي منها ، حيث اكتفى بالعرض والتبيين ، ولكن ديدنه البصري ، يجعل البحث يحدو به نحو قول البصريين ، وهو عمل الفعل بواسطة « إلا » ، وهو أقرب الآراء إلى القبول ؛ وذلك لتعلق الفعل بالمستثنى بواسطتها ، فيجب أن يعمل فيه ، بيد أنه يجب أن يزداد عليه : « الفعل أو ما في الفعل » ، ليدخل فيه نحو : « القوم إخوتك إلا زيدًا » .
• لذا فإن اختيار الكيشي السكوتي الضمني صحيح أوافقه فيه . والله أعلم .

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٩ .

(٢) المقتضب ٤/ ٣٩٠ ، وينظر : حديث الشيخ عزيمة في حاشية الكتاب رقم (١)

(٣) الكامل ٢/ ٦١٣ .

عامل نصب المضارع بعد « حتى »^(١)

* « حتى » حرف باتفاق ، وهذيل تقول : « عتي » بقلب الحاء عيناً^(٢) ، وتستعمل على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون حرف جر بمنزلة « إلى » في المعنى والعمل .

الثاني : أن تكون حرف عطف بمنزلة « الواو » .

الثالث : أن تكون حرف ابتداء يستأنف بعده الجمل^(٣) .

• فإذا انتصب بعدها المضارع فهي على أحد ثلاثة معان :

الأول : أن تكون للغاية نحو قوله - تعالى - : ﴿ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾^(٤) .

الثاني : أن تكون تعليلية نحو قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقْتَلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا ﴾^(٥) .

الثالث : أن تكون مرادفة لـ « إلا » قاله ابن هشام الخضراوي^(٦) في قوله - صلى الله عليه -

(١) تنظر المسألة في الكتاب ١٧/٣ ، الأصول ١٥١/٢ ، المسائل المشورة ١٤ ، المقتصد ١٠٨٠/٢ ، الإنصاف ٥٩٧/٢ ، شرح المفصل ١٩/٧ ، شرح التسهيل ٣٤٦/٣ ، شرح ابن الناطم ٤٨٠ ، ٤٨١ ، شرح الكافية للرضي ٥٣/٤ ، رصف المباني ١٨٢ ، ارتشاف الضرب ١٦٦١/٤ ، المساعد ٨٠/٣ ، المغني ١٢٥/١ .

(٢) هذه ظاهرة لهجية تسمى « الفحفة » وتنسب - أيضاً - لثقيف ، المحكم « حتى » ، المحتسب ٣٤٣/١ .

(٣) ينظر تفصيل ذلك في المغني ١٢٥/١ .

(٤) سورة طه من الآية رقم (٩١) ، والآية بتمامها : ﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ .

(٥) سورة البقرة من الآية رقم (٢١٧) ، والآية بتمامها : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقْتَلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَاْفِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ .

(٦) وابن هشام هو : محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الخزرجي الأندلسي ، أخذ النحو عن ابن خروف والرندي ، صنف الإفصاح بفوائد الإيضاح وغيره (ت ٦٤٦هـ) البغية ١/٢٦٧ ، ٢٦٨ .

وسلم - : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ » ^(١) ، وغير ذلك ^(٢) .

• وللعلماء في نصب المضارع بعدها أربعة أقوال :

• الأول : « حتى » جارة ، والنصب بعدها « بأن » مضمرة وجوباً :

وهو قول البصريين ^(٣) ، قال الكيشي : « أما » حتى « فيضمّر بعدها » أن « لنصب الفعل المستقبل ، ويكون الفعل قبلها سبباً للفعل بعدها ، وقال الكوفيون : « هي ناصبة بنفسها بدليل عدم إظهار » أن « بعدها في أكثر الأحوال » وهو باطل ، أما عند فلعجواز إظهار » أن « بعدها ، وأما عندنا ؛ فلأنها جارة للاسم فلا تكون ناصبة للفعل » ^(٤) .

• فالكيشي يعرض قول البصريين أولاً مبيناً شروطهم ، وقول الكوفيين ثانياً مشيراً إلى دليلهم ، ثم يحكم بعد ذلك ببطلان المذهب الكوفي مبرهنًا على ذلك بدليل كوفي وآخر بصريّ ، فأبان عن مذهبه في هذا الخلاف حيث اختار القول البصري ، وموافقة سيبويه والجمهور ، قال سيبويه : « وكذلك إذا جاءت مثل : « كي » التي فيها إضمار » أن « ، وذلك قولك : « كلمته حتى يأمر لي بشيء » » ^(٥) .

- وقد استدل أصحاب هذا المذهب على أن « حتى » هنا هي الجارة بأمرين :

أحدهما : حذف ألف « ما » الاستفهامية بعدها كما تحذف بعد « على ، وإلى » ، قال

(١) الحديث بتلك الرواية أخرجه أحمد في المسند ٨ / ٣٥٠ ، ٣٥١ ، الطبراني في المعجم الأوسط ٤ / ٢٢٧ ، والبيهقي في سننه ٦ / ٢٠٢ .

(٢) نقله العكبري عن بعضهم في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ ﴾ [البقرة: ١٠٢] ، التبيان ٥٥ ، وصرح به ابن مالك في قول الشاعر :

ليس العطاء من الفضول ساحة حتى تجود وما لديك قليل

كما قال به ابن هشام الأنصاري والسيوطي في قوله : والله لا يذهب شيخي باطلاً ... حتى أير مالكا أو كاهلاً . المغني ١ / ١٢٥ ، الهمع ٢ / ٣٨١ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٧ ، الأصول ٢ / ١٥١ ، شرح الكافية للرضي ٤ / ٥٣ ، الارتشاف ٤ / ١٦٦١ ، الهمع ٢ / ٢٨١ .

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٥٠ .

(٥) الكتاب ٣ / ١٧ .

الشاعر :

فَحَتَّامَ حَتَّامِ الْعَنَاءِ الْمُطَوَّلِ^(١)

والآخر : أنها تقوم مقام « إلى » في مثل قولهم : « أقم حتى يقوم زيد » ، فيصلح أن تقوم مقامها « إلى » فيقال : « أقم إلى قيام زيد » ، ف « إلى » أصل لـ « حتى » في المعنى والعمل ، وهي محمولة عليها^(٢) .

• وإذا قد ثبت بما تقدم أن « حتى » هنا جارة ، فقد صارت من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال ،^(٣) فكان لابد من تقدير ناصب لهذا الفعل ، وكانت « أن » أحق من أخواتها لشيئين :

أحدهما : أنها يليها الماضي والمستقبل ، فصارت أشد تصرفاً من أخواتها ؛ لأنه لا يليها إلا المستقبل ، فلما حصلت لها مزية على أخواتها في الإظهار ، كانت أولى بالإضمار^(٤) .

والآخر : المصدرية ، فتقديرها مع ما بعدها بمصدر يبقى « حتى » على بابها في خفض الأسماء^(٥) .

كما استدلوا على إضمار « أن » بالسمع قال الشاعر :

دَاوَيْتُ غَبْنَ أَبِي الدُّهَيْقِ بِمَطْلِهِ حَتَّى الْمَصِيفِ وَتَغْلُو الْقَعْدَانُ^(٦) .

(١) ينظر الإنصاف ٦٠١/٢ ، والبيت من الطويل منسوب للكُميت لم أجده في ديوانه المطبوع ، وهو في أمالي ابن الشجري ٥٤٨/٢ ، لسان العرب « لوم » ، الجمع ٣٨٠/٢ ، الدرر ١٤/٢ ، والشاهد : حذف ألف « ما » الاستفهامية بعد « حتى » فثبت أنها الجارة .

(٢) الإنصاف ٦٠١/٢ .

(٣) الكتاب ١٧/٣ ، معاني الحروف ١١٩ ، الإنصاف ٥٩٨/٢ بتصرف .

(٤) الإنصاف ٥٩٨/٢ ، شرح المفصل ٢٠/٧ .

(٥) جواهر الأدب ٤٩٤ .

(٦) البيت من الكامل ، قائله مجهول ، وهو من شواهد الإنصاف ٥٩٩/٢ برواية « عين » بدلاً من « غبن » ، وكذا في توجيه اللمع ٢٤٩ ، والمقتصد ١٠٨٠/٢ ، قال المحقق : « وهي الرواية الصحيحة » اللغة : مطل : المطل التسويف بالعدة ، يغلو : غلا البعير إذا ارتفع في سيره ، القعدان : جمع قعود من الإبل الذي يقتعده الراعي في كل حاجة ، الشاهد : موضح عاليًا .

• فقد جر « المصيف » بـ « حتى » ، وقوله : « تغلو » عطف عليه ، والنصب في « تغلو » لا يحتمل إلا إضمار « أن » ؛ لأنه بمنزلة قولك : « حتى المصيف ، وغلاء القعدان » ، ولا يجوز أن تكون « حتى » هي الناصبة ؛ لأنها لا تأتي في موضع واحد جارة وناصبة ^(١) .

الثاني : « حتى » تنصب بنفسها كما تجر بنفسها :

• ونسب للفراء ^(٢) ، والكوفيين ^(٣) ، عدا الكسائي وثعلب ، ولم أجد من وافقهم في ذلك سوى الهروي ؛ إذ قال عن « حتى » : « وتكون ناصبة للفعل المستقبل بمعنيين بمعنى « كي » ، وبمعنى « إلى أن » ^(٤) .

• فهذا منه صريح في موافقة الكوفيين في إثبات « حتى » الناصبة ، إلا أن يكون نصه هذا على حد قول ابن جني في « باب التفسير على المعنى دون اللفظ » : « وإنما النصب بـ « أن » مضمرة ، وإنما جاز أن يتسمح بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوباً بحرف لا يذكر معها ، فصارت في اللفظ كالحلف له والعوض عنه ، وإنما هي في الحقيقة جارة لا ناصبة ^(٥) .

• ولأنها ناصبة عند الكوفيين ، فقد أجازوا إظهار « أن » بعدها على سبيل التوكيد ^(٦) .

محتجين لذلك بأنها : إما أن تكون بمعنى « كي » ، أو بمعنى « إلى أن » ، فإذا كانت بمعنى « كي » فقد قامت مقامها ، و « كي » تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ، وإذا كانت بمعنى « إلى أن » فقد قامت مقام « أن » ، و « أن » تنصب ، فكذا ما قام مقامها ، وذلك بمنزلة « واو

(١) المقتصد ٢/ ١٠٨٠ ، الإنصاف ٢/ ٥٩٧ ، شرح المفصل ٧/ ١٩ ، شرح التسهيل ٣/ ٣٤٦ ، شرح ابن الناظم ٤٨٠ ، ٤٨١ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ٥٣ ، رصف المباني ١٨٢ ، ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٦١ ، المساعد ٣/ ٨٠ ، المغني ١٢٥/ ١ .

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٦ ، الجمع ٢/ ٢٨٠ .

(٣) الإنصاف ٢/ ٥٩٧ ، شرح التسهيل ٣/ ٣٤٦ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ٥٣ ، الارتشاف ٤/ ١٦٦١ ، الجمع ٢/ ٢٨٠ .

(٤) الأزهية ٢١٥ .

(٥) الخصائص ٣/ ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٦) الارتشاف ٤/ ١٦٦١ ، المساعد ٣/ ٨٠ .

القسم « لما قامت مقام الباء عملت عملها »^(١) .

وهذا المذهب ضعيف لأمر هي :

أولاً : ثبت - فيما تقدم - أن « حتى » من الحروف الخافضة ، والأصل عدم خروج الشيء عن أصله ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن هذا الأصل ، وفي تقدير الناصب بعد « حتى » - عند البصريين - مندوحة عن اعتقاد خروجها عن أصلها ، ولا سيما وقد ثبت تقدير الناصب في مثل قول الشاعر :

لَلْبَسِ عَبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ لَبْسِ الشُّفُوفِ^(٢)

ثانياً : أن قولهم : « إنها بمعنى « كي » ، فينبغي أن تعمل عملها « مردود بأن كونها بمعنى « كي » الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر ، وقد يتفق الحرفان في المعنى ، وإن اختلفا في العمل ؛ ألا ترى أن اللام في قولهم : « جئت لإكرامك » بمعنى « كي » ، ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر^(٣) .

ثالثاً : - أيضاً - رد قولهم : « أنها إذا كانت بمعنى « إلى أن » فقد قامت مقام « أن » .. » بأنها لو كانت بدلاً منها لما جاز ظهورها بعدها ؛ لأنه لا يجوز الجمع بين البديل والمبدل منه ، كما لا يجوز الجمع بين « واو القسم والباء » إذا كانت عوضاً عنها^(٤) .

الثالث : النصب بـ « حتى » ، والجر بعدها بـ « إلى » مقدرة أو مظهرة :

• نسب للكسائي^(٥) ، ولم يشر إليه الكيشي ؛ ذلك أن قوله في حالة النصب قول الفراء

(١) الإنصاف ٥٩٨/٢ .

(٢) البيت من الوافر لميسون بنت مجدل وهو من شواهد : الكتاب ٤٥/٣ ، المحتسب ٣٢٦/١ ، الصاحبي ١٤٦ ، شرح شواهد الإيضاح ٢٥٠ ، شرح التسهيل ٣٤٦/٣ ، الارتشاف ١٦٦١/٤ ، رصف المباني ١٨٢ ، الهمع ٣٨١/٢ .
الشاهد : نصب « تقر » بـ « أن » مضمرة .

(٣) الإنصاف ٥٩٧/٢ .

(٤) السابق ٥٩٩/٢ .

(٥) الإنصاف ٥٩٧/٢ ، شرح الكافية ٥٣/٤ ، الارتشاف ١٦٦١/٤ ، اتلاف النصر ١٧٤ ، الهمع ٣٨١/٢ .

والكوفيين عامة ، والكلام في الناصب .

- وقد استدل بأن التقدير في نحو : « ضربت القوم حتى زيد » : « حتى انتهى ضربي إلى زيد » ، ثم حذف « انتهى ضربي إلى » تخفيفاً ، فوجب أن تكون « إلى » هي العاملة ، إذا جر ما بعدها .

- وهو ضعيف - أيضاً - :

- أما في النصب فيرد عليه ما ورد على قول الفراء والكوفيين من قبل .

- وأما الجرب « إلى » فيرده حذف حرف الجر وبقاء عمله ، وهو في غاية القلة ، فكيف اطرده بعد « حتى » ، - وأيضاً - كيف اطرده حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم .
- كما يرد بها قد ثبت بيانه من أن « حتى » حرف جر ، ولا مجال لإعادة جار آخر .

- كما يرده كثرة الحذف مع وجود مندوحوه عن ذلك ، وبعده في التقدير ، وإبطال معنى « حتى » ؛ ذلك أن موضع « حتى » في الأسماء أن يكون الاسم الذي بعدها من جنس ما قبلها ، وإنما اختصته « حتى » من بين الجنس ؛ لأنه يستبعد منه الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس ، كقولهم : « استجراً على الأمير جنده حتى الضعيف الذي لا سلاح معه » ، فاستجراً الضعيف الذي لا سلاح معه أبعد من استجراً غيره ^(١) .

الرابع : النصب بـ « حتى » ؛ لقيامها مقام « أن » :

• نسب لثعلب ^(٢) ، كما نسبه الرضي للكوفيين ^(٣) .

- فقد خالف ثعلب أصحابه ؛ لأنهم يقولون : « إن النصب بها عن طريق الأصلة » ، وخالف البصريين ؛ لأنهم يقولون : « إن النصب بها لا بمضمر بعدها » ^(٤) .

(١) الإنصاف ٢/٦٠٠ ، ٦٠١ ، شرح الكافية للرضي ٤/٥٢ .

(٢) شرح المفصل ٧/٢٠ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٤/٥٣ .

(٤) شرح المفصل ٧/٢٠ بتصرف .

- ومذهب ثعلب ضعيف ؛ لأنه قد ثبت أن « حتى » من عوامل الأسماء فيعمل الجر أصالة في الأسماء ، كما ثبت أن « أن » من عوامل الأفعال ، فيعمل النصب أصالة في الأفعال ، فلا يجوز - إذاً - أن ينوب أحدهما عن الآخر ؛ لاختلاف جهة العمل .

* مما سبق ينتهي البحث إلى ترجيح قول البصريين حيث النصب بـ « أن » مضمرة وجوباً بعد « حتى » ، وكونها دليلاً على المحذوف ؛ ذلك أنها من عوامل الأسماء ، فلا يجوز أن تعمل في الأفعال ، فضلاً عن ثبوت إضمار « أن » في غير هذا الموضع ودون دليل كما في نحو قولهم : « مره يحفرها » ، فلأن تحذف هنا مع وجود الدليل أولى .

• لذا فإني أوافق الكيشي في اختياره المذهب البصري . والله أعلم .

عامل الجزم في جواب الشرط^(١)

* حروف الجزم للمضارع نوعان :

أحدهما : ما يقتضي فعلاً واحداً معنى وعملاً كـ « لم ، ولما ، ولام الأمر » .

والثاني : ما يقتضي فعلين معنى كـ « إن » وأخواتها ، وهو ظاهر ، فالحرف يعقد جملة الجواب بالشرط ، أما اقتضاؤه إياهما عملاً — فقد استقر عمله في الشرط ،^(٢)

وأما الجواب فقد اختلف العلماء في جازمه على أقوال عدة :

الأول : الأداة هي الجازمة للشرط والجواب :

• وينسب لسيبويه^(٣) ، والسيوافي^(٤) ، وجمهور البصريين^(٥) .

• وهو اختيار الكيشي قال : « وأما حديث العامل فكون حرف الشرط عاملاً في الجملتين مذهب جم غفير ، وهو أقرب إلى الحق من جعل الحرف والشرط عاملاً في الجزء ، وإن ذهب إليه الجرجاني مع بعض المحققين »^(٦) .

(١) تنظر المسألة في الكتاب ٦٢/٣ ، المقتضب ٤٨/٢ ، شرح الكتاب للسيرافي ٨٨/١ ، المقتصد ١٠٩٥/٢ ، شرح اللمع للواسطي ١٧٥ ، شرح اللمع للأصفهاني ٦٦٤/٢ ، الإنصاف ٦٠٢/٢ ، أسرار العربية ٣٣٧ ، شرح الجمل لابن خروف ٨٦٩/٢ ، اللباب ٥١/٢ ، شرح المقدمة الجزولية ٤٨٤/٢ ، البديع ج ١م ٦٣٠/٢ ، شرح المفصل ٤٢/٧ ، شرح التسهيل ٣٩٧/٣ ، شرح الكافية للرضي ٩٦/٤ ، الارتشاف ١٨٧٧/٤ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ١/١٩٨ ، المساعد ١٥٢/٣ ، التصريح ٤٠٠/٢ ، الهمع ٥٥٨/٢ ، حاشية الصبان ٢٣/٤ .

(٢) ينظر تفصيل ذلك في التبصرة ٤٠٥/١ وما بعدها .

(٣) شرح اللمع للأصفهاني ٦٦٤/٢ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٩٦/٤ ، الهمع ٥٥٨/٢ ، ويمكن أن يفهم هذا من قوله في شرح الكتاب ٨٨/١ : « وحملته الاعتلال لهذا القول ، أنا رأينا الأول ينجز بالحرف فقط ، بلا اختلاف ، وكذلك الجواب ينجز بمثل ما انجز به الشرط ، إلا أن الحرف الذي يعمل فيهما ، يقبل في كل شيء منهما في موضعه الذي رتب فيه لمعناه ، والعمل لا يختلف » .

(٥) الإنصاف ٦٠٢/٢ ، اللباب ٥١/٢ ، ائتلاف النصرة ١٢٨ ، التصريح ٤٠٠/٢ .

(٦) الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٥٧ ، وقول الجرجاني في المقتصد ١٠٩٥/٢ .

• فالكيشي يعرض لقولين فقط من أقوال العلماء في تلك المسألة مختاراً أحدهما ، مبيّناً قربه للصواب والحق ، مقررّاً أنه مذهب الكثيرين ، دون إيراد أدلة ، أو ردود ، الأمر الذي حدا بالبحث نحو التنقيب عن أدلة القوم ، فوجد .

- دليلهم على ذلك :

اقتضاء الأداة للفعلين اقتضاء واحداً ، وربطها الجملتين إحداها بالأخرى حتى صارتا كالواحدة ، فهي كالاتداء العامل في الجزأين ، وكـ « ظن ، وإن ، وأخواتهما »^(١) .

- وقد اعترض هذا القول بأمرين :

أحدهما : أن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم ، وليس في عوامل الجر ما يعمل في شيئين دون إتباع ، فوجب أن يكون عامل الجزم كذلك ؛ تسوية بين النظيرين ، ولئلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى^(٢) .

ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن الجر والجزم ، وإن تناظر باختصاص كل منهما بنوع من الكلمة ، إلا أنهما يختلفان في التعلق والاقتضاء ، فالجار لا يقتضي إلا المجرور ؛ ولذلك لا يعمل إلا فيه ، والجازم يقتضي فعلين حيث تعليق حكم على آخر ؛ ولذلك يعمل فيهما^(٣) .

والآخر : أن العامل عملاً متعدداً لا بد في عمله من اختلافٍ إن تغاير معنى معموليه ؛ ليمتاز أحدهما من الآخر ، والشرط والجواب متغايران ، فلو كان عاملهما واحداً لوجب اختلاف عمليه وجوب ذلك في الفاعل والمفعول ، فالحكم بعمل الأداة فيهما حكم بما لا نظير له^(٤) .

(١) شرح اللمع للأصفهاني ٢/٦٦٥ ، شرح الكافية للرضي ٤/٩٦ .

(٢) شرح التسهيل ٤/٣٩٧ ، التصريح ٢/٤٠٠ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٤/٩٦ ، التصريح ٢/٤٠٠ ، الهمع ٢/٥٥٩ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٩٨ ، التصريح ٢/٤٠٠ .

- وأجيب عن ذلك بأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي « ظن » ، ومفاعيل « أعلم » وأخواتها ^(١) .

الثاني : أداة الشرط وفعله عاملان في الجواب :

• وهو قول الخليل جاء في الكتاب : « وزعم الخليل أنك إذا قلت : « إن تأتني آتك » ، ف « آتك » انجزمت بـ « إن تأتيني » ... » ^(٢) .

• ونسب - أيضًا - لسيبويه ^(٣) ، والأخفش ^(٤) .

• وبه قال المبرد ^(٥) ، وابن جني ^(٦) ، وعبد القاهر الجرجاني ^(٧) ، واختاره الشلويين ^(٨) .

- واستدلوا لذلك بما يلي :

١- أن الجواب لا يصح معناه إلا بتقدمها واجتماعها ، وليس أحدهما أولى من صاحب بالعمل ، فالعامل إذن اجتماعهما معًا ، ونظيره رفع الخبر بالابتداء والمبتدأ جميعًا ^(٩) .

٢- أن حرف الشرط ضعيف لا يقدر على عمليين مختلفين ، فيتقوى بفعل الشرط إذن ^(١٠) .

وقد ضُعف هذا القول بما يلي :

أولاً : ما ذكره الأصفهاني من « أن الجمل لا تعمل في شيء ، وإنما العمل للحروف في

(١) التصريح ٢/٤٠٠ ، حاشية الصبان ٤/٢٣ .

(٢) الكتاب ٣/٦٣ .

(٣) شرح الجمل لابن خروف ٢/٨٦٩ ، الارتشاف ٤/١٨٧٧ .

(٤) الارتشاف ٤/١٨٧٧ ، الهمع ٢/٥٥٨ .

(٥) المقتضب ٢/٤٨ .

(٦) اللمع ٢١٤ .

(٧) المقتصد ٢/١٠٩٥ .

(٨) شرح المقدمة الجزولية ٢/٤٨٤ .

(٩) المقتضب ٢/٤٨ ، شرح الكتاب للسيرافي ١/٨٨ ، شرح اللمع للأصفهاني ٢/٦٦٤ ، شرح المفصل ٧/٤٢ .

(١٠) الباب ٢/٥١ ، شرح الكافية للرضي ٤/٩٦ .

الأصل»^(١).

ثانيًا : ما ذكره الأنباري من أن الشرط فعل ، وحق الفعل ألا يعمل في الفعل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل ، وكان للحرف تأثير ، فإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير ، لا تأثير له^(٢).

- ويمكن الإجابة عن هذا الاعتراض بأن العامل هو المجموع من عرف الشرط وفعله ، فلعلهما بعد تركيبهما حدث لهما معنى جديدًا لم يكن قبل ، كـ « لولا » بعد التركيب .

ثالثًا : ما ذكره ابن مالك من أن كل عامل مركب من شيئين لا يجوز انفصال جزأيه ، ولا حذف أحدهما كـ « إذ ما ، وحيثما » ، بخلاف أداة الشرط وفعله ، فإن انفصالهم جائز نحو : « إن زيدًا تكرم يكرمك »^(٣) ، وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة كقوله :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا بَعْلٌ مَفْرُقُكَ الْحَسَامُ^(٤)

وأقول : إن الاعتراض فعل الشرط وجهه صحيح ، أما القول بجواز الانفصال فغير مستقيم ، ذلك أن فعل الشرط محذوف ، الفعل المذكور مفسر له^(٥).

الثالث : الجواب مبني على الوقف :

• ونسب للمازني^(٦).

ودليله : أن المضارع إنما أعرب بوقوعه موقع الاسم ، وجواب الشرط لا يقع موقع

(١) شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦٦٥ .

(٢) الإنصاف ٢/ ٦٠٨ بتصرف ، وينظر - أيضًا - أسرار العربية ٣٣٧ ، شرح المفصل ٧/ ٤٢ .

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨ .

(٤) البيت من الوافر للأحوص ، وهو في شعره المجموع ص ١٩٠ ، برواية لست لها بأهل ، ينظر كتاب الشعر ١/ ٦١ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٩٦ ، شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨ ، شرح ابن الناظم ٥٠١ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ١/ ١٩٠ ، المساعد ٣/ ١٥٢ ، الدرر ٢/ ١٩١ . الشاهد : حذف فعل الشرط ، والتقدير : « وإلا تطلقها » .

(٥) التصريح ٢/ ٤٠٠ .

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٨٩ ، شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦٦٤ ، الإنصاف ٢/ ٦٠٢ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ١/ ١٨٩ ، اتتلاف النصرة ١٢٨ ، الهمع ٢/ ٥٥٩ .

الاسم ؛ لأنه ليس من مواضعه فوجب أن يكون مبنياً على أصله ^(١) .

وقد رد رأي المازني بما يلي :

أولاً : أن المضارع إنما أعرب لمضارعه الاسم ، وهذا الفعل فيه حرف المضارعة فوجب أن يكون معرباً غير مبني ^(٢) .

ثانياً : أنه لو وجب له البناء بدخول الجازم عليه ، لوجب له - أيضاً - بدخول النواصب ؛ لأن الأسماء لا تقع موقعها ^(٣) .

الرابع : الأداة عاملة في الشرط ، والشرط عامل في الجزاء :

• ونسب للأخفش ^(٤) ، واختاره ابن مالك ، وجزم بأنه قول سيبويه ^(٥) .

- واستُدلّ لذلك بالآتي :

أولاً : أن الشرط يقتضي الجواب بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام ^(٦) .

ثانياً : أن فعل الشرط أقرب إلى الجواب من الحرف فكان عمله فيه أولى ^(٧) .

- وهو ضعيف ؛ لأنه يؤدي إلى إعمال الفعل في الفعل ^(٨) ، وذلك مستغرب ، كما أن عمل الفعل الجزم مستغرب ^(٩) .

- غير أن الشلوبين قد دفع ذلك بقوله : « فإن قيل » كيف يجزم الفعل ، والفعل ليس

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٨٩ ، شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦٦٤ .

(٢) شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦٦٥ .

(٣) شرح المفصل ٧/ ٤٢ .

(٤) الارتشاف ٤/ ١٨٧٧ ، المساعد ٣/ ١٥٢ ، التصريح ٢/ ٤٠٠ ، الهمع ٢/ ٥٥٨ .

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨ .

(٦) اللباب ٢/ ٥١ ، الهمع ٢/ ٥٥٨ .

(٧) أسرار العربية ٣٣٧ .

(٨) الإنصاف ٢/ ٦٠٨ .

(٩) شرح الكافية للرضي ٤/ ٩٦ .

بجازم ؟ قيل : « كما يجزم الاسم في الشرط ، والاسم ليس بجازم » ^(١) .

- بيد أن القياس هنا ضعيف ؛ ذلك أن الاسم إنما عمل في الشرط لما تضمن معنى الحرف ، والفعل بخلاف ذلك فلم يعمل ^(٢) .

الخامس : جواب الشرط مجزوم على الجواز :

* ونسب للكوفيين ^(٣) ، قالوا : « لما فيه من مشاكلة الفعل الأول ، ولأن الفعل لا يعمل في الفعل » ^(٤) ، كما قاسوه على الجر بالجوار بأدلة سماعية ليس هذا مقام ذكرها ^(٥) .

وأقول : الجر على الجوار أمر قال به الجمهور من أهل البصرة والكوفة ^(٦) ، إلا أن بعضهم قد ضعفه ^(٧) وحكم عليه بعضهم بالشذوذ ^(٨) ، وخصه البعض بالضرورة ^(٩) ، كما نقل عن الفراء أنه « لا يخفض بالجوار إلا ما استعملته العرب كذلك ، فلا يقاس على ما استعمل ما لا يستعمل ، فلو قيل : « هذه جحرة ضب ضربة » لم يجز الإتيان للجحرة ؛ لأن الخفض على الجوار لم يسمع إلا في التوحيد خاصة » ^(١٠)

وأقول : إذا كان هذا حال الأصل في القياس ، فما بلك بالمقيس ، أضف إلى ذلك أن الجوار في هذا الموضع ضعيف لأمر :

أحدهما : أنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور ^(١١) .

(١) شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٨٤ .

(٢) ذكر ذلك د/ تركي العتيبي شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٨٤ هامش (٥) .

(٣) الإنصاف ٢ / ٦٠٢ ، الارتشاف ٤ / ١٨٧٧ ، ائتلاف النصرة ١٢٨ ، التصريح ٢ / ٤٠٠ .

(٤) اللباب ٢ / ٥١ .

(٥) تنظر الأدلة في الإنصاف ٢ / ٦٠٢ : ٦٠٥ .

(٦) الارتشاف ٤ / ١٩١٤ .

(٧) كابن جني فقد خرج على النعت السببي ينظر الخصائص ١ / ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٨) كالأنباري في الإنصاف ٢ / ٦١٤ .

(٩) كالعكبري في اللباب ٢ / ٥٢ ، والرضي في شرح الكافية ٤ / ٩٧ .

(١٠) الارتشاف ٤ / ١٩١٣ .

(١١) ينظر التصريح ٢ / ٤٠٠ .

الثاني : أن المضارع المعطوف على الجواب المقرون بالفاء ، يجوز جزمه مع عدم المجاورة ، فلولاً أن الجواب المقرون بالفاء موضعه الجزم بعامل يقتضيه لما جاز جزم المعطوف عليه ^(١) .

الثالث : أن الإعراب على الجوار لا يصر إليه إلا عند الضرورة ، ولا ضرورة ^(٢) .

كما أن قياس الجزم - هنا - على الجر قد أبطله ابن مالك بأمور ثلاثة :

١ - أن الخفض على الجوار لا يكون واجباً ، وجزم الجواب واجب .

٢ - أن الخفض على الجوار لا يكون إلا بعد مخفوض خفضاً ظاهراً ؛ لتحصل المشاكلة ، وجزم الجواب يكون بعد جزم ظاهر وغير ظاهر .

٣ - أن الخفض على الجوار لا يكون إلا مع اتصال ، وجزم الجواب يكون مع الاتصال والانفصال ^(٣) .

السادس : الشرط والجواب يتجازما :

• ونسب للأخفش ^(٤) .

- ويرد بما سبق من أن إعمال الفعل في الفعل غير وارد ، كما أن عمل الفعل أمر مستغرب ، بالإضافة إلى أنهما إذا تجازما ما بقى وأصله العمل - وهو الحرف المختص - دون عمل ، وذلك غير مقبول .

* مما سبق يتضح للبحث ما يلي :

أولاً : نسب لسيبويه - أيضاً - في هذه المسألة ثلاثة من الأقوال سالفة الذكر ، ولا يستطيع الباحث أن يقطع بنسبة أحدها إليه ، والسبب في ذلك أن نص سيبويه في كتابه يحتمل كل الوجوه ، قال : « واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجزاء بما

(١) جواهر الأدب ٢٤٤ .

(٢) اللباب ٥١ / ٢ .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٣٩٧ .

(٤) التصريح ٤٠٠ / ٢ .

قبله «^(١)، فيحتمل الأداة، كما يحتمل فعل الشرط، كما يحتملها معًا، وهو أقرب الوجوه إلى النص، كما يحتمل مذهبًا رابعًا نسبه بعضهم إليه^(٢)، وهو عمل الأداة في الجواب بواسطة الشرط .

ثانيًا : لا يخلو واحد من الأقوال السابقة من الانتقادات والاعتراضات ، غير أن أقربها للصحة الأول الذي يقضي بعمل الأداة في الشرط والجواب ؛ لاقتضائها لهما معنى ، الأمر الذي يجعل من الأولى أن تعمل فيها لفظًا ؛ لأن الشيء إنما يعمل في الشيء على حسب معناه ، أو لأن الإعراب فرع المعنى .

• ولذا فإني أوافق الكيشي في اختياره . والله أعلم .

(١) الكتاب ٦٢ / ٣ .

(٢) كالإربلي في جواهر الأدب ٢٤٤ ، وقال به - أيضًا - الأنباري ينظر الإنصاف ٦٠٢ / ٢ ، أسرار العربية ٣٤٠ .

obeykandi.com

الفصل الخامس

الإعراب

- المسألة الأولى : القول في المنصوب بعد « كان » .
- المسألة الثانية : اعراب تابع « أي » .
- المسألة الثالثة : حكم التنوين في نحو « جوار ، غواش » .
- المسألة الرابعة : القول في « أحمر ونحوه إذا نكر بعد التسمية » .
- المسألة الخامسة : فعل الأمر بين البناء والإعراب .

القول في المنصوب بعد « كان »^(١)

* اتفق العلماء على أن الاسم الثاني بعد « كان » منصوب^(٢) ، غير أنهم اختلفوا في هذا النصب على ثلاثة أقوال :

الأول : أنه منصوب على الحال :

• نسب للكوفيين عامة^(٣) ، ونسبه لأصفهاني للفراء^(٤) .

قال الكيشي : « قال الكوفيون : « خبرها منصوب على القطع أي الحال ، وتوقفُ الكلام عليه ، وجواز إضمار يدفعه ، ... »^(٥) .

* فالنص واضح في دفع هذا القول وبيان فساده .

• هذا ، وقد استدل أصحاب هذا القول لذلك بأن « كان » فعل غير متعد ، والدليل على ذلك أن فعل الاثنين منه نحو : « كانا » لا يقع على الواحد ، فلا يقول : « كانا قائماً » ، بخلاف نحو : « ضربا » فيجوز أن يقال : « ضربا محمداً » ، كما أن الفعل المتعدي يجوز أن يُكْنَى عنه ، فيقال في : « ضربت زيدا » : « فعلت بزيد » بخلاف « كان » ، وإذا ثبت ذلك ، وجب أن ينصب الاسم هنا على الحال ؛ لأننا لم نجد فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى إلا الحال ، فكان حمله عليه أولى ، كما أنه يحسن أن يقال : « كان زيد في حال كذا »^(٦) .

(١) تنظر المسألة الكتاب ٤٥ / ١ ، الأصول ٨٢ / ١ ، شرح اللمع للأصفهاني ٣٣٤ / ١ ، الإنصاف ٨٢١ / ٢ ، التبيين ٢٩٥ ، الباب ١٦٧ / ١ ، الصفوة الصفية ج ٢ ق ٤ / ١ ، الارتشاف ١١٤٦ / ٣ ، المساعد ٦ / ٢ ، الهمع ٤٠٩ / ١ ، حاشية الصبان ٣٥٧ / ١ .

(٢) الارتشاف ١١٤٦ / ٣ ، الهمع ٤٠٩ / ١ .

(٣) الصفوة الصفية ج ٢ ق ٤ / ١ ، الارتشاف ١١٤٦ / ٣ ، الهمع ٤١٠ / ١ .

(٤) شرح اللمع للأصفهاني ٣٣٤ / ١ .

(٥) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٥١ .

(٦) الإنصاف ٨٢١ / ٢ بتصرف .

- ورد بأن ذلك لم يجوز ؛ لأن المنصوب بعد « كان » هو نفس المرفوع في المعنى ؛ إذ كانا قبل دخول « كان » عليهما مبتدأ وخبرًا ، ولم يجوز في « كان » ما جاز في « ضرب » ؛ لأن الفاعل في الجملة الفعلية غير المفعول ، كما أن « كان » فعل يدل على الزمان فقط بخلاف « ضرب » فإنه دال على الحدث والزمان ، ففارق « كان » ^(١) .

- وقد ضعف العلماء هذا القول بأمر هي :

أولاً : أن خبر « كان » قد يكون معرفة نحو : « كان زيد القائم » ، والحال لا يكون معرفة ^(٢) .

- وأجيب بأن : ما وقع معرفة نحو : « كان زيد القائم ، وكان زيد أخاك » ، قائم مقام الحال ، كما قامت الآلة في نحو : « ضربت زيدًا سوطًا » مقام المصدر ^(٣) .

• ورد بأن إقامة « سوطًا » مكان المصدر إنما جازت ؛ لأنه نكرة قام مقام نكرة أخرى بخلاف ما نحن فيه فقد أقيمت المعرفة فيه مقام النكرة فافترقا ^(٤) .

ثانيًا : أن خبر « كان » قد يكون ضميرًا ، والمضمر لا يكون حالاً ^(٥) .

ثالثًا : أن الحال يجوز حذفه ، وخبر « كان » ليس كذلك ؛ لتوقف الكلام عليه وكونه مقصود الجملة ، ألا ترى أنه لو قيل : « كان زيد قائمًا » ، فقال قائل : « لا » كان النفي عائداً إلى « القيام » لا إلى « كان » ^(٦) .

- وأقول : الاستدلال بجواز حذف الحال غير مستقيم ؛ لأنه إن كان فضلة في اللفظ فهو عمدة في الدلالة ، وأنه متى ذكر فلا يجوز حذفه ؛ لأنه المقصود من الكلام ، دليل ذلك أنك

(١) السابق ٢ / ٨٢٥ ، ٨٢٦ .

(٢) شرح اللمع ١ / ٣٣٤ ، التبيين ٢٩٦ .

(٣) الإنصاف ٢ / ٨٢٢ بتصرف .

(٤) الإنصاف ١ / ٨٢٧ .

(٥) شرح اللمع للأصفهاني ١ / ٣٣٤ ، الإرشاد ١٥١ .

(٦) اللباب ١ / ١٦٧ ، التبيين ٢٩٥ .

لو رمت سؤالاً لكلام نصه : « رأيت محمدًا سريعًا » ، لقلت : « كيف رأيت محمدًا ؟ » ، فالسؤال إذن عن الحال ، فلو سقط الحال من الكلام ، لثم الكلام دون الفائدة التي أرادها المتحدث ، وإذا ذهبت الفائدة المطلوبة فلا طائل من الكلام .

- إذن فلا يجوز أن يقال : « إن الكلام مع حذف الحال تام » ؛ لأن الحال عند إرادتها من تمام الكلام ، و « أل » في « الكلام » هنا للعهد الذهني ، أي الكلام الذي أراده المتحدث ، ولو قلت : « ثم كلام دون « أل » .. » لاستقام التعبير .

رابعًا : أن الحال في الأصل صفة ، ومن أحكام الصفة أن تكون مشتقة ، ولا يشترط ذلك في المنصوب بـ « كان » ^(١) .

خامسًا : أن المنصوب بـ « كان » يجوز تقديمه عليها وعلى اسمها ، والحال لا يتقدم على صاحبه ، ولا العامل فيها عندهم ، وهذا يبطل مذهبهم في خبر « كان » ^(٢) .

الثاني : الاسم بعد « كان » منصوب على التشبيه بالمفعول :

• وهو اختيار الكيشي ، قال : « ومرفوعها مشبه بالفاعل ، ومنصوبها بالمفعول ، فإن قولك « كان زيد منطلقًا » مثل قولك : « ضرب زيد عمرًا » ^(٣) .. » .
• وينسب لجمهور البصريين ^(٤) .

- واستدل له بأمريين :

١- توقف الكلام عليه ، وإتمامه الفائدة .

٢- وقوعه ضميرًا كما في نحو قولهم : « كُنَّا هم ، وإذا لم نكنهم فمن ذا يَكُونُهم » ^(٥) .

(١) التبيين ٢٩٦ بتصرف .

(٢) السابق نفس الصفحة .

(٣) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٥٢ .

(٤) ينظر الأصول ٨٢/١ ، التبصرة ١٨٥/١ ، الارتشاف ١١٤٦/٣ ، الهمع ٤١٠/١ .

(٥) الإنصاف ٨٢٣/٢ ، الإرشاد ١٥١ .

الثالث : الاسم بعد « كان » منصوب على التشبيه بالحال :

• ونسب للفراء ^(١) ، وتلك نسبة فيها نظر ؛ إذ قد قال في المعاني أثناء حديثه عن قوله - تعالى : ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ ﴾ ^(٢) : « نصب » فتين « بالفعل تقول : « مالك قائماً » فلا تبال : أكان المنصوب معرفة أو نكرة ؛ لأنه كالفعل الذي ينصب بـ « كان » ، وظن « وما أشبههما » ^(٣) .

• فجعل - في نصه - الحال كالمنصوب بعد « كان » ، وظن « ، وهو بذلك لا يجعل المنصوب بعد « كان » حالاً ، أو شبيهاً به ، ولو عكس التشبيه لاستقامت نسبة هذا القول إليه .

* بعد العرض السابق للمسألة أقول :

- معظم أدلة البصريين - ومعهم الكيشي - على ضعف رأي الفراء والكوفيين قائمة على انتفاء شروط الحال عن المنصوب بعد « كان » ، وأما الكوفيون فقد استندوا في رأيهم إلى الدلالة ، وما سمع خرقاً لشروط الحال التي وضعها العلماء ؛ لذا فلن تحسم القضية لأي فريق منهما لأمر :

أحدها : أن الشروط التي وضعها العلماء للحال غير لازمة بل غالبية ، والمخالف لها مسموع لم يطعن أحد في صحته ، وبمنظرة إلى تلك الشروط في بعض المصنفات النحوية يتضح ذلك جلياً ^(٤) .

الثاني : استناد الكوفيين إلى الدلالة دليل قوي ، لكن المعلوم في تلك الصناعة أنه ليس كل ما تؤيده الدلالة يؤيده القياس .

(١) الارتشاف ٣/ ١١٤٦ ، المجمع ١/ ٤١٠ ، حاشية الصبان ١/ ٣٥٧ .

(٢) سورة النساء من الآية رقم (٨٨) ، والآية بتمامها : ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴾ .

(٣) معاني الفراء ١/ ٢٨١ بتصرف .

(٤) ينظر مثلاً الارتشاف ٣/ ١٥٧٥ وما بعدها ، المساعد ٢/ ٦ وما بعدها .

الثالث : الصلة الوثيقة بين الخبر والصفة والحال في المعنى ، والذي يضيق ما بينها من فجوات تؤدي في النهاية إلى مثل هذا الاختلاف .

• والأولى أن يقال :

بعد اتفاق الفريقين على النصب بعد « كان » ، وهو المسموع عن العرب ، أصبح الأمر هيناً ، لكن الراجح أن يكون النصب بعد « كان » على التشبيه بالمفعول به ؛ حتى يفصل بين الأبواب النحوية ، ومنعاً للفوضى الإعرابية التي قد تحدث جراء ذلك .

إعراب تابع « أي »^(١)

* « أي » : اسم مبهم ، بعض من كل ، يقتضي الوصف والإضافة ؛ لوقوعه على كل شيء .

• اتفق جمهور النحويين على أنه إذا نودي كان نكرة مقصودة موصوفة ، مبينة على الضم ، تلزمها « هاء » التنبيه ؛ لتكون عوضاً عما فاتها من الإضافة ، أو قائمة مقام حرف النداء ، أو تأكيداً لمعنى النداء ، وذلك نحو : « يا أيها الرجل » ، فالأصل فيه نداء الرجل ، إلا أنه لما كان نداؤه غير ممكن ؛ لوجود الألف واللام فيه ؛ إذ أنهما يخصان ، و « يا » تخصص ، ولا يجمع بين حرفين لمعنى واحد ، ولا يُعرَّفُ الاسم من جهتين ، توصلوا إليه ب « أي » ، وهو على لفظه ؛ كراهة نزع الألف واللام منه ، وتغيير اللفظ عند النداء^(٢) .

• وخالفهم الأخفش ، فزعم أنها موصولة حذف صدر صلتها ؛ لمناسبة التخفيف والحذف النداء ، والمعنى : « يا من هو الرجل »^(٣) .

- ووافقه الرضى فقال مقوياً مذهبه : « ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع « أي » موصولة في غير هذا الموضع ، وندور كونها موصوفة »^(٤) .

- وما ذهب إليه الأخفش مردود بعدم ظهور المحذوف قط ، وعدم وصلها بالجملة الفعلية ، والظرف والمجرور ، وبعدم نصبها لمضارعها حيثئذ المضاف^(٥) .

(١) تنظر المسألة في الكتاب ١٨٨/٢ ، المقتضب ٢١٦/٤ ، الأصول ٣٣٧/١ ، الجمل للزجاجي ١٥٠ ، شرح عيون الإعراب ٢٥٩ ، شرح اللمع للواسطي ١٤٥ ، شرح اللمع للأصفهاني ٦٢٢/٢ ، أسرار العربية ٢٢٨ ، شرح المفصل ٧/٢ ، شرح التسهيل ٢٥٦/٣ ، شرح الكافية للرضي ٣٣٩/١ ، الإقليد ٤١٩/١ ، الارتشاف ٢١٩٤/٤ ، الصفوة الصفية ج ٢ ق ١/١٩٩ ، المساعد ٥٠٥/٢ ، الهمع ٥٢/٢ ، حاشية الصبان ٢٢٥/٣ .

(٢) علل النحو ٣٤٤ ، المتقصد ٧٧٧/٢ ، شرح عيون الإعراب ٢٥٩ ، شرح اللمع للأصفهاني ٦٢٢/٢ ، شرح المفصل ٧/٢ ، شرح التسهيل ٢٥٦/٣ ، الهمع ٥٢/٢ .

(٣) شرح عيون الإعراب ٢٥٩ ، شرح الكافية للرضي ٣٣٩/١ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٣٣٩/١ .

(٥) شرح اللمع للواسطي ١٤٥ ، شرح التسهيل ٢٥٦/٣ ، توضيح المقاصد ١٠٧٦/٢ ، الهمع ٥٢/٢ ، حاشية الصبان ٢٢٥/٣ .

• فالراجع إذن كون « أي » اسم مبهم موصوف وصلة لنداء ما فيه « أل » ، وما فيه « أل » تابع لها ، وقد اختلف في نوع هذا التابع ، وإعرابه على أقوال عدة بيانها كالاتي :

أولاً : الخلاف في نوع التابع ، ويتضح فيما يلي :

١ - تابع « أي » نعت مطلقاً ، مشتقاً كان أم جامداً :

• وهو ما اختاره الكيشي قال : « والمشهور في صفته »^(١) يعني تابع « أي » ، فسماه صفة ، وسبيله في ذلك الاختيار السكوتي ؛ حيث نص على ما اختاره ، وسكت عن الأوجه الأخرى الواردة في بيان نوعه .

• فوافق بذلك الخليل ، وسيبويه^(٢) ، قال سيبويه : « هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً ، ولا يقع في موقعه غير المفرد ، وذلك قولك : « يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجلان ، ويا أيها المرأتان » ، ف « أي » ههنا فيما زعم الخليل - رحمه الله - كقولك : « يا هذا » ، و « الرجل » وصف له ، كما يكون وصفاً لـ « هذا » »^(٣) .

• وكذلك المبرد^(٤) ، وابن السراج^(٥) ، والزجاجي^(٦) ، والوراق^(٧) ، وابن الخشاب^(٨) ، والعكبري^(٩) ، وابن مالك^(١٠) ، والمرادي^(١١) ، وابن هشام^(١٢) ، وابن عقيل^(١٣) ،

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٨٠ .

(٢) الكتاب ١٨٨ / ٢ .

(٣) الكتاب ١٨٨ / ٢ .

(٤) المبرد ٢١٦ / ٤ .

(٥) الأصول ٣٣٧ / ١ .

(٦) الجمل للزجاجي ١٥٠ .

(٧) علل النحو ٣٤٤ .

(٨) المرتجل ١٩٤ .

(٩) اللباب ٣٣٧ / ١ .

(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٦ / ٣ .

(١١) توضيح المقاصد ١٠٧٦ / ٢ .

(١٢) شرح قطر الندى لابن هشام ٢١٢ .

(١٣) شرح ابن عقيل ٢٩٦ / ٣ .

والسيوطي^(١).

وإنما جاز كون التابع نعتاً مع جموده ؛ لتأوله بالمشتق ، ولأن كثيراً من المحققين على أن النعت لا يشترط فيه كونه مشتقاً أو مؤولاً به ، بل تكفي دلالته على معنى في متبوعه ، وقولهم : « الرجل » ، يدل على معنى في تلك الذات المبهمة وهو « الرجولية » بمعناها الكامل^(٢).

٢- التابع نعت ، إن كان مشتقاً ، نحو : « يا أيها الفاضل » ، وعطف بيان ، إن كان جامداً ، نحو : « يا أيها الرجل » .

- قال ابن الناظم ، قال : « إذا قلت : « يا أيها الرجل » ، ف « أي » و « الرجل » كاسم واحد ، و « أي » منادى ، و « الرجل » تابع مخصص له ، ملازم ؛ لأن « أيًا » مبهم ، فإن كان مشتقاً فهو نعت ، نحو : « يا أيها الفاضل » ، وإن كان جامداً فهو عطف بيان ، نحو : « يا أيها الغلام »^(٣) .

٣- التابع عطف بيان مطلقاً ، مشتقاً كان أم جامداً ، وهو ما نسب لابن السيد^(٤) .

ثانياً : الخلاف في إعرابه :

• أما إعراب تابع « أي » فقد اختلف النحويون فيه على قولين :

الأول : وجوب رفعه :

قال الكيشي مختاراً هذا القول ، مبيناً وجهه وعلته : « والمشهود في صفته الرفع حملاً على اللفظ ؛ لأنه المنادى حقيقة ، فلما لم يضم لتعرفه باللام لا بالنداء أعرب بالرفع ؛ لتشاكلهما صورة ، »^(٥) .

(١) الهمع ٥٢/٢ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣٤١/١ ، حاشية الصبان ١٥١/٣ بتصرف .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٤٠٩ ، ٤١٠ .

(٤) توضيح المقاصد ١٠٧٦/٢ ، الهمع ٥٢/٢ .

(٥) الإرشاد ٢٨٠ .

• فوافق سيويه ^(١) ، والجمهور ^(٢) ، قال سيويه : « إنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع ؛ لأنك لا تستطيع أن تقول : « يا أي ، ولا يا أيها » ، وتسكت ؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت : « يا رجل » ^(٣) .

وقال المبرد : « فإن قلت : « يا أيها الرجل » ، لم يصلح في الرجل إلا الرفع ؛ لأنه المنادى في الحقيقة ، « وأي » مبهم متوصل به إليه » ^(٤) .

- واستدل أصحاب هذا المذهب لصحته بأن : هذا التابع ، وإن كان صفة في اللفظ لـ « أي » ، فإنه المقصود بالنداء ؛ إذ ليس « أي » باسم مقصود قصده ، ودال على شيء منفرد ، بل هو مبهم يحتاج إلى ما يفسره ، فهو وتابعه بمنزلة اسم واحد ، وإذا كان كذلك جعل التزام الرفع فيه إيداناً بأنه المقصود بالنداء ، فكأنه قد باشره حرف النداء ، فيجب أن يكون لفظه موافقاً للفظ المنادى ، وإن كانت إحداهما حركة بناء ، والأخرى حركة إعراب ^(٥) .

الثاني : جواز الرفع والنصب قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة نحو : « يا زيد الظريف » .

نسبه الكيشي للمازني قال : « وعن المازني جواز نصبه قياساً » ^(٦) ، وتلك نسبة صحيحة تواترت معه عليها مصنفات القوم ^(٧) .

• ونسب - أيضاً - للزجاج ^(٨) ، والحق أنه لم يقل ذلك ، بل إنه شدد النكير على المازني في

(١) الكتاب ٢ / ١٨٨ .

(٢) ينظر المقتضب ٤ / ٢١٦ ، الأصول ١ / ٣٣٧ ، الجمل للزجاجي ١٥٠ ، المقتصد ٢ / ٧٧٧ ، شرح اللمع لابن برهان ١ / ٢٧٩ ، أسرار العربية ٢٢٨ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٨٨ .

(٤) المقتضب ٤ / ٢١٦ .

(٥) الكتاب ٢ / ١٨٨ ، المقتضب ٤ / ٢١٦ ، علل النحو ٣٤٥ ، المقتصد ٢ / ٧٧٨ .

(٦) الإرشاد ٢٨٠ .

(٧) علل النحو ٣٤٥ ، المقتصد ٢ / ٧٧٨ ، أسرار العربية ٢٢٩ ، اللباب ١ / ٣٣٧ ، الإقليد ١ / ٤٢٠ ، الصفوة الصفية ج ٢ ق ١ / ١٩٩ .

(٨) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١٥ ، شرح الكافية للرضي ١ / ٣٤٠ .

غير موضع من معانيه ، قال : « ولم يقل بهذا أحد من البصريين »^(١) ، وقال في موضع آخر : « ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ، ولا تابعه عليه أحد بعده ، فهذا مطروح مردول ، لمخالفته كلام العرب ، والقرآن ، وسائر الأخبار »^(٢) .

- وذهب إليه ابن الباذش^(٣) ؛ إذ نقل عنه أن النصب مسموع من كلام العرب^(٤) .
- واختاره الأنباري لو ساعده الاستعمال^(٥) ، وهو - أيضًا - ظاهر كلام الصبان^(٦) .

- وقد رد النحويون قول المازني بالقياس والسماع :

- أما القياس :

- ١- فما سبق من علة وجوب الرفع ، وهي أنه المقصود بالنداء ، فهو المنادى في المعنى .
- ٢- أن قياسه : « يا أيها الرجل » على « يا زيد الظريف » قياس مع الفارق ؛ إذ لا يجوز الاقتصار على المتبوع في الأول ، ويجوز في الثاني^(٧) .

- وأما السماع :

فلأنه لم يسمع عن العرب سوى الرفع^(٨) ، وأما ما نقل عن ابن الباذش من أنه مسموع ، فلعله قصد به ما أشار إليه الفاكهي بقوله : « وقرئ شاذًا : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرِينَ ﴾ »^(٩) ، ولم أظفر بتلك القراءة فيما توفر لدي من مصادر .

(١) معاني الزجاج ١/ ٦٤ .

(٢) السابق ١/ ٢٩٩ .

(٣) ابن الباذش هو : علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري أبو الحسن بن الباذش ، نحوي أندلسي عالم بالعربية ومشارك في الحديث ، صنف : شرح كتاب سيبويه ، وشرح الإيضاح (ت ٥٢٨ هـ) انباه الرواة ٢/ ٢٢٧ .

(٤) الارتشاف ٤/ ٢١٩٤ .

(٥) أسرار العربية ٢٢٩ .

(٦) حاشية الصبان ٣/ ٢٢٥ .

(٧) شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦٢٣ بتصرف .

(٨) علل النحو ٣٤٥ ، شرح اللمع للواسطي ١٤٥ .

(٩) شرح القطر للفاكهي ٢/ ١٠٧ . والآية من سورة الكافرون رقم (١) .

* من العرض السابق يخلص البحث إلى :

أولاً : ضعف قول الأخفش بأن « أي » في « يا أيها الرجل » موصولة ؛ لأن الأصل عدم الحذف ، كما أن تقديره لا يضيف معنى جديداً للكلام ، أضف إلى ذلك أنه لو قدرت « أي » موصولة ثم أتى بعدها اسم موصول ، أو محلى بـ « أل » ، أو « اسم إشارة » - وهي الأشياء التي تنعت بها « أي » - لم يكن للكلام معنى أصلاً ؛ لذا فإن اختيار الكيشي موصوفية « أي » اختيار صحيح وأفاقه فيه .

ثانياً : تعددت الأقوال في نوع التابع ، والراجح كونه نعتاً مشتقاً كان أم مؤولاً ؛ لدلالته على معنى في متبوعه يوضحه ويبينه .

ثالثاً : أن قول المازني السابق في تابع « أي » لم يعضده القياس ، ولم يسمع في فصيح الكلام ، سوى ما ذكره الفاكهي ، وتلك القراءة - كما بينت سابقاً - لم أعثر عليها فيما تحت يدي من كتب القراءات أو التفسير ، ولو صحت لأصبحت أصلاً يبيح ما قاله ولو على قلة ؛ لذا فإنني أوافق الكيشي في اختياره القول المشهور حيث وجوب الرفع ، والتشاكل المعنوي .

حكم التنوين في نحو : « جوار ، وغواش »^(١)

* من أنواع التنوين : تنوين العوض^(٢) ، وهو على ضربين :

أحدهما : ما كان عوضاً من الإضافة كالذي في قوله - تعالى : ﴿ وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴾^(٣) ، فإن أصله : « فهي يوم إذا انشقت السماء واهية » ، فحذفت الجملة ، وجيء بالتنوين ، فالتقى ساكنان فكسرت الذال .

الثاني : كالذي في نحو : « جوار ، وغواش » .

• غير أن النوع الثاني ، وكونه للعوض ليس محل اتفاق بين العلماء ، كما أن من قالوا : « إنه للعوض » اختلفوا هل هو عوض عن حركة أو عوض عن حرف ؟ ، وتفصيل ذلك على النحو التالي :

أولاً : التنوين عوض عن الياء ، والجمع منصرف رفعاً وجرّاً ، غير منصرف نصباً :

• أشار إليه الكيشي فقال : « وأما نحو « جواري » فياؤه نصباً مفتوحة غير منصرف ، وفي الرفع ساقطة ، وفي الجر تفتح في لغة ضعيفة ، والأكثر على حذفها كما في الرفع ، فيقولون : « جوار » ، وفي كيفية سقوط الياء ، وجلب التنوين خمسة وجوه ، ثلاثة للقائلين بخلو الياء عن التنوين ، واثنان للجاعليها منونة ، أما الثلاث الأول :

فأحدها : ، وثانيها : أنه لما حذف الياء لما مر عوض عنها التنوين ، وهو منسوب إلى سيبويه ، والاسم غير منصرف ، ويشكل بأن الياء في الرفع تكون ساكنة فيسوغ حذفها ،

(١) تنظر المسألة في الكتاب ٣/ ٣١٠ ، معاني الزجاج ٢/ ٣٧٤ ، المقتصد ٢/ ١٠٢٩ ، شرح اللمع للواسطي ٢٠٩ ، شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٧٠٢ ، التبصرة ٢/ ٥٧٠ ، الباب ١/ ٥١٦ ، شرح المفصل ١/ ٦٣ ، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٤١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢١ ، شرح الكافية للرضي ١/ ١٣٤ ، الإقليد ١/ ٢٦١ ، التصريح ٢/ ٣١٩ .

(٢) المرتجل ٩ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣ .

(٣) سورة الحاقة الآية رقم (١٦) .

وفي الجر مفتوحة فكيف تحذف ؟ ، وهذا لا يتجه على اللغة الضعيفة »^(١).

• فالكيشي يشير إلى هذا القول ضمن حديثه عن الأقوال الواردة في توجيه ذلك ، مبيناً نسبه لسيبويه ، وهي نسبة صحيحة ، تبينت بمراجعة الكتاب ؛ إذ قد قال سيبويه : « وسألت الخليل عن رجل يسمى بـ « جوار » ، فقال : « هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسماً ، ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة ؛ لأنه ليس شيء من الإنصراف بأبعد من « مفاعل » ، فلو امتنع من الإنصراف في شيء لامتنع إذا كان « مفاعل ، وفواعل » ونحو ذلك ، قلت : « فإن جعلته اسم امرأة » ؟ قال : أصرفها ؛ لأن هذا التنوين جعل عوضاً ، فيثبت إذا كان عوضاً ، كما ثبتت التنوين في « أذرعات » ، إذا صارت كنون « مسلمين » »^(٢).

- كما أشار الكيشي إلى عدم اختياره هذا القول ؛ حيث بيان الإشكال الوارد عليه ، وعدم الاتجاه على اللغة التي تثبت ياء المنقوص غير المعرف بـ « أل » ، وغير المضاف في حالتي الرفع والجر ، والتي نعتها بالضعيفة ، الأمر الذي يوحي بوهن هذا الإشكال ، وعدم الاتجاه.

• وقد نسب هذا القول - أيضاً - للخليل^(٣) ، وقد استوضح ذلك من قول سيبويه السابق ، كما اختاره ابن عصفور^(٤) ، والأصفهاني^(٥) ، وابن يعيش^(٦).

هذا ، وقد استدلل أصحاب هذا القول لصحته بأنه : لما كان جمعاً ، والجمع أثقل من الواحد ، وأنه الجمع الأكبر الذي تنتهي الجموع إليه ، فزاده ذلك ثقلًا ، ثم وقعت الياء في آخره ، وهي ثقيلة فلما اجتمعت فيه هذه الأشياء خففوها بحذف يائه ، فلما حذفت الياء

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

(٢) الكتاب ٣ / ٣١٠ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣١٠ ، معاني الزجاج ٣٧٤ / ٢ ، شرح المفصل ٦٣ / ١ ، شرح الكافية للرضي ١٣٥ / ١ .

(٤) شرح الجمل ٢ / ٢٢١ .

(٥) شرح اللمع ٢ / ٧٠٢ .

(٦) شرح المفصل ١ / ٦٣ .

نقص الاسم عن مثال « مفاعل » فدخله التنوين عوضاً عنها ^(١).

- واستدلوا لحذف الياء - أيضاً - بأنها تحذف في مواضع لا تبلغ أن تكون في الثقل مثل هذا ، كقوله - تعالى - : ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾ ^(٢) ، و ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ ^(٣) ، و ﴿ يَوْمَ النَّادِ ﴾ ^(٤) ، فاكتمى في جميع هذا بالكسرة من الياء ، وهو كثير جداً ، فلما كان الاكتفاء بالكسرة جائزاً مستحسنًا في هذه الأسماء الآحاد ، والآحاد أخف من الجموع ، كان باب « جوار » جديرًا بأن يلزم الحذف ؛ لثقله ، كما أن الياء تحذف من الفعل - أيضاً - في موضع الرفع حذفًا ، كالمطرّد ، كقوله - تعالى - : ﴿ مَا كُنَّا نَبْعِغِ ﴾ ^(٥) ، و ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ ^(٦) ، فهذا يدل على إطراد حذف الياء ^(٧).

الثاني : التنوين عوض عن الحركة :

إذ الأصل : « جوارِي » سكنت الياء استثقلاً للضمة عليها ، فبقيت « جواري » ، ثم دخل التنوين عوضاً عن الحركة ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء .

• ونسبه الكيشي للمبرد ، قال : « وثالثهما : وهو قول المبرد : « إن حركة الياء حذفت للتخفيف ، وعوض عنها التنوين ، فحذف الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، والاسم لا ينصرف لبقاء الحركة بنائبها المستلزم بقاء الياء تقديرًا ، وتعويض الحرف عن الحركة من الضعيف » ^(٨) .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٣ / ١ ، الإرشاد ٤٢٨ ، التصريح ٣١٩ / ٢ .

(٢) سورة الرعد من الآية رقم (٩) ، والآية بتمامها : ﴿ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾ .

(٣) سورة القمر من الآية رقم (٦) ، والآية بتمامها : ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ ﴾ .

(٤) سورة غافر من الآية رقم (٣٢) ، والآية بتمامها : ﴿ وَيَقُومُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ النَّادِ ﴾ .

(٥) سورة الكهف من الآية رقم (٦٤) ، والآية بتمامها : ﴿ قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْعِغُ فَأَرْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾ .

(٦) سورة الفجر الآية رقم (٤) .

(٧) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٥ ، الخزانة ٢٤٢ / ١ ، ٢٤٣ .

(٨) الإرشاد ٤٣٠ .

• كما نسب لسيبويه^(١) ، والزجاج^(٢) ، والزجاجي^(٣) ، وقال به الأخفش^(٤) ، واختاره مكّي بن أبي طالب^(٥) .

- وعورض هذا القول بأمور :

أولاً : أن كثيراً من الحركات تحذف ثم لا يعورض عنه التنوين ، دليل ذلك قولهم : « يغزو ، ويرمي » ؛ إذ قد حذفت الحركة فيها ، ولم يُبدَل منها التنوين ، فكذلك ههنا .

- ورد : بأن « يغزو ، ويرمي » فعلان ، والأفعال لا يدخلها التنوين .

- وأجيب : بأن الأفعال إنما يمتنع فيها تنوين التمكين ، وهو الدال على الخفة ، فأما غير ذلك من التنوين فإنه يدخلها دليل ذلك قول الشاعر :

وَقُولِي : إِنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ^(٦) .

وتنوين « جوار ، وغواش » إنما هو عوض عن الحركة ، فلا تمتنع منه الأفعال كما لا تمتنع من تنوين الترتم^(٧) .

- ويرى البحث تناقض هذا الاعتراض ، وذاك الجواب ؛ إذ ينص الجواب على أن من التنوين ما يبدل من الحركة ، مع أن الاعتراض قد قرر قبل أن التنوين لا يبدل من الحركة .

ثانياً : أن التنوين حرف فينبغي أن يكون عوضاً عن حرف ؛ لأنه لم يثبت عوض الحرف من الحركة^(٨) .

(١) معاني الزجاج ٣٧٤ / ٢ .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٥ ، شرح اللمع للأصفهاني ٧٠٢ / ٢ ، شرح المفصل ٦٣ / ١ ، التصريح ٣٢٠ / ٢ .

(٣) التبصرة ٥٧٠ / ٢ ، الإيضاح لابن الحاجب ١٤١ / ١ ، شرح الكافية للرضي ١٣٥ / ١ .

(٤) معاني الأخفش ٣٢٥ / ٢ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢٩١ / ١ .

(٦) البيت من الوافر لجريير في شرح ديوانه ٨٩ ، النوادر ١٢٧ ، الكتاب ٢٠٥ / ٤ ، الخصائص ١٧٢ / ١ ، ٩٨ / ٢ ، سر

الصناعة ٤٧١ / ٢ ، شرح المفصل ٦٤ / ١ ، رصف المباني ٢٩ ، التصريح ٢٧ / ١ ، الخزانة ٦٩ / ١ .

الشاهد : دخول تنوين الترتم الأفعال .

(٧) شرح اللمع للأصفهاني ٧٠٣ / ٢ ، شرح المفصل ٦٤ / ١ ، التصريح ٣٢٠ / ٢ .

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٢ / ٢ .

ثالثاً : أنه يلزم منه التعويض عن الحركة في نحو : « موسى ، وعيسى » ، بل إن التعويض هنا أولى ؛ لأن حركته لا تظهر بحال ، واللازم متنف ، فالملزوم كذلك ^(١).

الثالث : التنوين للصرف :

• وذلك أن الياء حذفت تخفيفاً ، فلما سقطت جيء بتنوين التمكين ؛ لزوال صيغة الجمع ، وهي المانع من الصرف ؛ إذ قد صار « جوار » ك « كلام ، وسلام » .

• ونسب لسيبويه ^(٢) ، والأخفش ^(٣) ، والزجاج ^(٤) ، واختاره الجرجاني ^(٥).

• قال الكيشي : « فأحدها : أن الياء حذفت للتخفيف ودلالة الكسر عليها ، فلما سقطت الياء جيء بتنوين التمكين ؛ لزوال صيغة الجمع المانع من الصرف فبقي « جوار » مثل « كلام » ، وهو اختيار الجرجاني ، ويشكل بثبات الكسر الدال على وجود الياء تقديرًا ، فإنه لو لم يقدر لضم الراء في الرفع » ^(٦).

• وضعف هذا القول بأن : « الياء المحذوفة في حكم الثابتة بدليل كسر الراء في : « جاءني جوار » ، وكسر الراء حكم لفظي كالمنع من الصرف ، فاعتبار أحدهما دون الآخر تحكم ، وكل ما حذف لإعلال موجب فهو بمنزلة الباقي .

- كما أن الياء لو لم تكن مقدرة لكان آخر ما بقي حرف إعراب ، واللازم باطل ، فالملزوم مثله ^(٧).

* مما سبق : أ- يتضح للبحث عدم اختيار الكيشي أيًا من الأقوال السابقة ؛ ذلك أنه يرى أن هذا الاسم ونحوه مصروف أصلاً ، وقد لزم من صرفه الإعلال فحذفت الياء قبل لحوق

(١) التصريح ٢ / ٣٢٠ .

(٢) توجيه اللمع ٤٢٦ .

(٣) التصريح ٢ / ٣٢٠ .

(٤) شرح الكافية للرضي ١ / ١٣٤ .

(٥) المقتصد ٢ / ١٠٢٩ .

(٦) الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٢٨ .

(٧) شرح الكافية للرضي ١ / ١٣٤ ، الإرشاد ٤٢٩ ، التصريح ٢ / ٣٢٠ .

منع الصرف فبقي منصرفاً ، دل على ذلك :

أولاً : إيراده الإشكالات على جميع الأقوال السابقة ، وعدم تصريحه ، أو تلميح به باختيار أي منها .

ثانياً : قوله بَعْدَ : « الأصل صرف الاسم ، ولزوم من الصرف الإعلال ، فحذفت الياء قبل لحوق منع الصرف ، فبقي منصرفاً ، وهذا أقرب » ^(١) .

ب- كما يخلص إلى تأييد قول الخليل وسيبويه ؛ ذلك أن حذف الياء معهود في آخر الاسم والفعل ، كما أن عوضية التنوين معهودة - أيضاً - ولا يمكن أن يكون التنوين عوضاً من الحركة ؛ لأنه يصار إلى نتيجة واحدة في الحالتين وهي : المنع من الصرف على كل حال ، وأما القول بأن التنوين للصرف فقاعدة : « المحذوف في قوة الوجود » كقيلة برده ، فالأولى حينئذ أن يصار إلى ما عهد مثله وهو حذف الياء رأساً للتخفيف ، وكون التنوين عوض عنها .

ج- لذا فإني لا أوافق الكيشي في اختياره .

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٣٠ .

القول في « أحمر » ونحوه إذا نكر بعد التسمية^(١)

* الأصل في الاسم أن يكون معرباً منصرفاً ، وإنما يخرج عن أصله شبهه بالفعل ، أو الحرف ، فإن شابه الحرف ، بني بلا معارض ، وإن شابه الفعل ، منع من الصرف .

• والأسباب المانعة للصرف تسعة : العملية ، والتأنيث ، ووزن الفعل ، والوصف ، والعدل ، والجمع ، والتركيب ، والعجمة ، والألف والنون .

• فهذه التسعة متى اجتمع منها سببان في اسم ، أو واحد يقوم مقام سببين ، امتنع من الصرف ، فلم يدخله تنوين ولا جر ، فيكون في موضع الجر مفتوحاً^(٢) .

• وما اجتمع فيه علتان : « أفعل » الوصفي الذي مؤنثه « فعلاء » ، اجتمع فيه الوصف ، ووزن الفعل ، يقال : « مررت برجل أحمر » ، فيمنع « أحمر » من الصرف (الجر ، والتنوين) .

• فإذا أنكر « أحمر » ، ونحوه بعد التسمية ، تردد على مائدة النحويين بين الصرف وعدمه ؛ إذ قد اختلفوا فيه على أقوال ، بيانها كالآتي :

أولاً : منع صرفه ، للوصفية ووزن الفعل :

• ذلك أنه في الأصل ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، فإذا سمي به ، زالت الوصفية ، ومنع للعلمية ووزن الفعل ، فإذا نكر بعد ، رجع إلى حالته الأصلية ؛ إذ كان وصفاً .

• وهو اختيار الكيشي قال : « وأما حكاية نحو : « أحمر » بعد التنكير فسيبويه لا يصرفه ؛

(١) تنظر المسألة في الكتاب ٣/ ١٩٨ ، المقتضب ٣/ ٣١٢ ، علل النحو ٤٥٨ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ١١ ، المقتصد ٢/ ٩٧٩ ، أسرار العربية ٣١٠ ، شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٩٠٨ ، اللباب ١/ ٥١٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٠ ، شرح ابن عصفور ٢/ ٢١٤ ، شرح الكافية للرضي ١/ ١١٤ ، الارتشاف ٢/ ٨٨٧ ، توضيح المقاصد ٣/ ١٢٢٣ ، الهمع ١/ ١٢٩ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٤ .

لأن كون الاسم وصفًا في الأصل كاف في اقتضاء الأحكام اللفظية بدليل جمعه على « حمر » لا « أحامر » كـ « أحامد » ، ودخول اللام فيه حال العلمية وامتناع صرف نحو « أدهم » ، فاجتمع فيه الوصفية والوزن كما قيل في العلم^(١).

والأخفش يصرفه ؛ لأن العلمية رفعت الوصفية ، وعند التنكير لا تعود فإن المراد إذن شخص مسمى بـ « أحمر » ؛ ولأنه اتفق على منع صرف « أفضل » إذا سمي به وصرفه إذا نكر^(٢).

وجواب الأول : أن المؤثر الوصفية الأصلية لا معنى الوصفية لعدم انصراف نحو : « أرقم » وفاقًا مع زوال معنى الوصفية .

وعن الثاني : أن « أفضل » بغير « من » ليس وصفًا فليس محل النزاع ، ومعها إذ نكر لا ينصرف وفاقًا ، فهو دليل عليهم^(٣).

* فالنص يعرض للقولين وأدلتها مبيّنًا اختيار الكيشي القول بمنع « أحمر » ونحوه من الصرف عند التنكير ؛ إذ قد بدا هذا واضحًا من رده وإجابته عن قول الأخفش وأدلته .

• هذا ، وقد نسب الكيشي القول بالمنع لسيبويه ، وتلك نسبة صحيحة ؛ إذ قد قال سيبويه : « وإذا سميت رجلًا بفعل في أوله زائدة ، لم تصرفه ، نحو : « يزيد ، ويشكر ، وتغلب ، ويعمر » ، وهذا النحو أخرى ألا تصرفه (.....) وجميع ما ذكرناه في هذا الباب ينصرف في النكرة ، فإذا قلت : فما بالك تصرف « يزيد » في النكرة ، وإنما منعك من صرف « أحمر » في النكرة ، وهو اسم أنه ضارع الفعل ؛ فـ « أحمر » إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسمًا ، فإذا كان اسمًا ثم جعلته نكرة ، فإنما صيرته إلى حاله إذا كان صفة »^(٤).

(١) الكتاب ٣/ ١٩٨ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ١١ ، المقتصد ٢/ ٩٧٩ ، شرح ابن خروف ٢/ ٩٠٧ ، شرح الكافية للرضي ١/ ١١٤ ، الهمع ١/ ١٢٩ .

(٢) المقتضب ٣/ ٣١٢ ، علل النحو ٤٥٨ ، المقتصد ٢/ ٩٧٩ ، شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٩٠٨ ، شرح المفصل ١/ ٧٠ (٣) الإرشاد ٤٣٤ .

(٤) الكتاب ٣/ ١٩٨ .

• وقد عزي - أيضًا - هذا القول إلى الخليل ^(١)، وقال به واختاره جمهور النحويين ، ومنهم المازني ^(٢)، والزجاج ^(٣)، والجرجاني ^(٤)، والأنباري ^(٥)، وابن خروف ^(٦)، وابن الحاجب ^(٧)، وابن عصفور ^(٨)، والرضي ^(٩)، وأبو حيان ^(١٠)، والمرادي ^(١١)، وابن هشام ^(١٢)، والفاكهي ^(١٣).

- واحتجوا لصحته بأمور هي :

١- ما حكاه أبو زيد الأنصاري عن العرب من قولهم : « أعرف منهم عشرين أحرَّ » غير مصروف ^(١٤).

٢- إجماع العرب على منع « أسود ، و أرقم » للحية ، و « أدهم » للقيد من الصرف ، ولا مانع إلا الصفة الأصلية ووزن الفعل ^(١٥).

٣- أن « أحر » ونحوه صفة في الأصل مستعار التسمية ، فهو في أول أحواله ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، فإذا سمي به ، زالت الوصفية ، وحلت محلها العلمية ؛ لا متناع اجتماعهما ، فإذا نكر بعد التسمية ، زالت العلمية العارضة ، ورجعت الوصفية

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ١١ .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ١١ ، المقتصد ٢ / ٩٨٠ ، شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٩٠٨ .

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ١١ .

(٤) المقتصد ٢ / ٩٨٠ .

(٥) أسرار العربية ٣١٠ ، ٣١١ .

(٦) شرح الجمل ٢ / ٩٠٨ .

(٧) آمالي ابن الحاجب ٣ / ١٦ .

(٨) شرح الجمل ٢ / ٢١٤ .

(٩) شرح الكافية ١ / ١١٤ .

(١٠) الارتشاف ٢ / ٨٨٨ .

(١١) توضيح المقاصد ٣ / ١٢٢٣ .

(١٢) أوضح المسالك ٤ / ١٢٤ .

(١٣) كشف النقاب عن مخدرات الإعراب ٥٢ .

(١٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢١٤ ، الارتشاف ٢ / ٨٨٨ .

(١٥) أسرار العربية ٣١٠ ، الإرشاد ٤٣٤ ، الهمع ١ / ١٢٩ .

الأصلية ، فمنع حيثئذ من الصرف للوصفية ووزن الفعل .

ـ ويدل على أن الأصل معتبر أنه لو وصف بـ « أربع » ، ف قيل : « مررت بنسوة أربع » لم يمنع من الصرف بإجماع النحويين وإن اجتمعت فيه الوصفية ووزن الفعل ؛ لأن الصفة هنا عارضة ، فاعتبر الأصل وهو العدد ، ولم يخرج به نقله إلى الوصفية عن حكمه الذي كان عليه ، فكذلك « أحمر »^(١) .

• قال أبو الحسن الوراق : « فحجة سيبويه : أن « أفعل » قبل أن سمي به اسم ، وإن كان صفة ، وقد كان حال التنكير غير منصرف ، فإذا سميت به فحكم الصفة لم يرتفع عنه ، وتصير التسمية به كالعارية ، فإذا نكر عاد إلى موضع قد كان لا ينصرف فيه ، والدليل على صحة ذلك إجماع النحويين على قولهم : « مررت بنسوة أربع » ، فيصرفون « أربعاً » ؛ لأنه اسم استعمل وصفاً ، ولو راعوا فيه حكم الوصف ، لم ينصرف في هذه الحال ؛ لأنه على وزن الفعل وهو صفة ، فلما تقوى حكم الاسم بأن استعملوه صفة ، وكذلك أنه وإن استعمل اسماً فحكم الصفة باق ، فلذلك انصرف »^(٢) .

ـ وقد عورض هذا القول بأنه لو جاز اعتبار الوصف الأصلي هنا ، لكان باب « خاتم » غير منصرف للعلمية الحالية ، والوصف الأصلي .

• وأجيب عن ذلك بأن : هذا قياس مع الفارق ؛ ذلك أن الوصفية الأصلية لو اعتبرت في باب « خاتم » ، للزم اجتماع متضادين في حكم واحد ، وهو منع الصرف ؛ إذ العلمية والوصفية لا يجتمعان ، وبيان ذلك أن العلم موضوع للاختصاص بشيء بعينه لا يتجاوزه ، والصفة موضوعة لشيء لا اختصاص فيه ، وبين العموم والخصوص تناف .

فضلاً عن أن الوصفية الأصلية إنما أثرت في « باب أحمر » ؛ لوجودها مع علة أخرى ، وهي وزن الفعل ، لا مع العلمية كما في باب « خاتم »^(٣) .

(١) الكتاب ٣ / ١٩٨ ، علل النحو ٤٥٨ ، المقتصد ٢ / ٩٧٩ ، شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٩٠٨ ، اللباب ١ / ٥١٢ .

(٢) علل النحو ٤٥٨ .

(٣) المقتصد ٢ / ٩٧٩ ، شرح الكافية للرضي ١ / ١١٤ ، الإرشاد ٤٣٥ .

ثانيًا : صرفه ؛ لزوال الصفة عنه بعد التسمية ، فالزائل لا يعود عند التنكير :

• ذلك أن منعه من الصرف قبل أن يسمى به إنما كان للوصفية ووزن الفعل ، فإذا سمي به فارق الصفة ، وصار منعه للعلمية ووزن الفعل ، فإذا نكر زال التعريف ، وبقيت فيه علة واحدة ، وهي وزن الفعل ، فوجب أن ينصرف لذلك ، فيقال : « مررت بأحمر يا هذا ، وأحمر آخر » ، كما يقال : « مررت بأحمد وأحمد آخر »^(١).

• ذهب إليه الأخفش^(٢) - في أحد قوليهِ - وتابعه عليه الجرمي^(٣) ، والمبرد^(٤) ، وابن يعيش^(٥).

• قال المبرد بعد حكايته القول الأول القاضي بامتناع الصرف : « هذا قول النحويين ، ولست أراه كما قالوا ، أرى أنه إذا سُمِّيَ بـ « أحمر » ، وما أشبهه ، ثم نكر أن ينصرف ؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة ؛ لأنه نعت ، فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت ، فصار بمنزلة « أفعل » الذي لا يكون نعتًا ، وهذا قول أبي الحسن الأخفش ، ولا أراه يجوز في القياس غيره »^(٦).

- هذا ، وقد استدلل الأخفش ، ومن تابعه لهذا القول بأمرين :

أحدهما : زوال الوصفية بالعلمية ، والعلمية بالتنكير ، وبقاء علة واحدة لا تقوى على منعه من الصرف .

- وأجيب عن ذلك بأن : المؤثر الوصفية الأصلية ؛ لعدم انصراف نحو « أرقم ، وأسود ،

(١) المقتضب ٣/٣١٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ١١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٤ ، الهمع ١/١٢٩ .
(٢) تنظر نسبة هذا القول للأخفش في المقتضب ٣/٣١٢ ، علل النحو ٤٥٨ ، المقتصد ٢/٩٧٩ ، شرح الجمل لابن خروف ٢/٩٠٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٤ ، شرح الكافية للرضي ١/١١٤ ، التصريح ٢/٣٢٣ ، الهمع ١/١٢٩ .

(٣) المسائل البصريات ١/٣٢٢ .

(٤) المقتضب ٣/٣١٢ .

(٥) شرح المفصل ١/٧٠ .

(٦) المقتضب ٣/٣١٢ .

وأدهم « وفاقاً ، مع زوال معنى الوصفية .

الثاني : الاتفاق إلى منع صرف « أفضل » إذا سمي به ، وصرفه إذا نكر .

- وضعف بأن : « أفضل » بغير « من » ليس وصفاً ، فليس محل النزاع ، ومعها إذا نكر لا ينصرف وفاقاً ، فهو إذن دليل على الأخفش ومن تابعه ؛ لا اعتبار معنى الوصف في « أفضل من » حيثئذ^(١) .

- وقد رد هذا القول بأمور منها :

١- إجماع العرب على منعه من الصرف ، ورود السماع بذلك ، حيث حكاية أبي زيد قول العرب : « أعرف منهم عشرين أحمر » .

٢- أن زوال الصفة إنما كان لمانع ، فإذا زال المانع رجعت الصفة^(٢) .

٣- ما روي من أن المازني سأل الأخفش ، عن علة صرف « أربع » في نحو : « مررت بنسوة أربع » ، فأجاب : « بأنه إنما صرف ؛ لأنه في الأصل اسم للعدد ، والوصف عارض ، فلم يعتد به » .

فقال له المازني : « هلا اعتبرت أصل « أحمر » ، فلم يأت الأخفش بجواب مقنع »^(٣) .

- ولعل هذا كان دافعاً له في العدول عن هذا القول ، حكى ابن خروف عنه أنه قال : « وما كان من « أفعل » صفة فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، نحو : « آدم ، وأحمر » ، وإنما يكون معرفة إذا سميت به رجلاً ، ولم ينصرف في المعرفة ولا النكرة » .

• فهذا النص صريح في أن الأخفش يقول بمنع « أحمر » من الصرف إذا نكر .

- وقد قرر ابن خروف وجزم بأن من نسب للأخفش القول بصرف « أحمر » ونحوه فقد

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ١١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٠ / ١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢١٤ ، شرح

الكافية للرضي ١١٤ / ١ ، الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٣٤ ، الجمع ١٢٩ / ١ .

(٢) المقتصد ٢ / ٩٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢١٤ .

(٣) المقتصد ٢ / ٩٨٠ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٩٠٩ ، الإرشاد ٤٣٥ .

أخطأ ، وخالف الصواب ، ونسب له ما لا يقول به ^(١) .

• وتابع ابن خروف الشلوين ^(٢) ، ولكن ابن مالك قرر أن ذلك كان قوله أولاً على حسب المشهور ، ولكنه رجع عنه بعد مدة قال : « وخالفه (يعني سيويه) الأخفش مدة ثم وافقه في كتابه « الأوسط » ، وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذكر موافقته أولى ؛ لأنها آخر قوليه » ^(٣) .

ثالثاً : المنع من الصرف عند اعتبار معنى الوصف الأصلي حال التسمية ، والصرف عند عدم اعتبار ذلك :

• حكى عن الفراء ، وابن الأنباري ^(٤) .

• وبيان ذلك أنه إذا سمي مثلاً بـ « أحمر » رجل فيه حمرة ، وقصد ذلك ، ثم نكر ، فإنه يمتنع من الصرف ؛ لمشابهة حال التنكير حال الوصفية في وجود الوصف المشتق منه ، وهو « الحمرة » فكأن الوصفية باقية بعد التنكير .

• وإن لم يعتبر في وضع العلم الوصف الأصلي ، كأن سمي بـ « أحمر » : « أشقر ، أو أسود » ، لم يعتبر - أيضاً - بعد التنكير ، فيستحق الصرف ؛ لخلوص الاسم ، وزوال معنى الوصفية ^(٥) .

- وَرَدَّ بما رد به قول الأخفش .

رابعاً : جواز الأمرين : الصرف وعدمه :

• نسب للفارسي ^(٦) ، فالصرف نظراً إلى زوال الوصفية بالعلمية ، والعلمية بالتنكير ،

(١) شرح ابن خروف ٩٠٩/٢ .

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٨٢/٣ ، ٩٨٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٩٨/٢ .

(٤) الارتشاف ٨٨٨/٢ ، توضيح المقاصد ١٢٢٣/٣ ، الجمع ١٢٩/١ .

(٥) توضيح المقاصد ١٢٢٣/٣ ، الجمع ١٢٩/١ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢١٤/٢ ، توضيح المقاصد ١٢٢٤/٣ ، الجمع ١٢٩/١ .

وعدمه نظرًا إلى الوصفية الأصلية ووزن الفعل .

واستدل لصحة هذا القول بأن : العرب إذا سمت بالصفة حكمت لها بحكم الأسماء تارة ، وبحكم الصفات أخرى ، قال الشاعر :

أَتَانِي وَعِيدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا^(١)

ف « أحوص » : صفة سمي بها ، فحكم لها الشاعر بحكم الصفات فجمعها على « حوص » ، فقال : « وعيد الحوص » ، وحكم لها بحكم الأسماء فجمعها على « أحاوص »^(٢) .

• وفي نسبة هذا القول للفارسي نظر ؛ إذ بالرجوع إلى متن الإيضاح وجدته يقول : « ولو سميت رجلاً » أجمع ، ثم نكرته ، صرفته ، ولو سميت بـ « أحمر » ، ثم نكرته ، لم ينصرف »^(٣) .

- فهذا منه صريح في القول بعدم الصرف .

• الأمر الذي جعل البحث يعود ويؤكد على أن النحو العربي بحاجة إلى مراجعة أصوله من مدوناته الأولى ، ومن مصنفات علمائه مباشرة عند وجودهما ، والبحث والتنقيب في بطون أمهات المؤلفات على النحو الذي قرره البحث قبل .

* هذا ، وبعد بسط الأقوال الواردة في تلك المسألة يرى البحث أن ما ذهب إليه الكيشي وجههور البصريين من اعتبار « أفعل » الوصفي الذي مؤنثه « فعلاء » المسمى به ممنوعاً من الصرف عند التنكير أولى بالقبول والموافقة ؛ لإجماع العرب عليه ، وورود السماع به ، ولأنه إذا نكر بعد التسمية أشبه أصله قبل التسمية ؛ إذ إنه نكرة ، كما كان وقت أن كان صفة ، وشبه العلة علة ، فضلاً عن أن زوال الصفة إنما كان لمانع ، فإذا زال المانع رجعت الصفة .

(١) البيت من الطويل للأعشى وهو في ديوانه ١٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢١٤ ، وتذكرة النحاة ٦٣١ ، شرح الكافية للرضي ١ / ١٠٦ ، والخزانة ١ / ١٨٣ . والشاهد : موضح بأعلى .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢١٤ .

(٣) الإيضاح ٩ / ٢٢٩ .

فعل الأمر بين البناء والإعراب^(١)

* اتفق العلماء على بناء الماضي من الأفعال ، كما اتفقوا على إعراب المضارع ما لم تباشره نون التوكيد أو نون النسوة^(٢) ، لكنهم في إعراب الأمر وبنائه ، وبنيته على أقوال :

الأول : فعل الأمر صيغة مستقلة ، ليست متقطعة من المضارع ، وهو مبني على السكون :

• وهو اختيار الكيشي قال : « وأما الأمر بغير حرف المضارعة فمذهب البصريين : أنه موقوف بالأصل ، والكوفيون : على أنه مجزوم بلام مقدرة ؛ لظهورها في نحو : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾^(٣) »^(٤).

• وقال : « مذهب الفراء أن أصل : « اضرب » : « لتضرب » ، ثم حذف اللام ، والتاء ، فأدخل همزة الوصل للتوصل إلى اللفظ بالساكن ، ، والذي يقطع ببطلان قول الفراء : « اكرم زيداً » وأمثاله ؛ فإن الأصل لو كان « لتكرم » وحذف التاء والجازم لكان همزة « اكرم » مكسورة »^(٥).

• فالكيشي يعرض في النص الأول قول البصريين ، والكوفيين ، ويبين في الثاني القول الكوفي ناسباً إياه للفراء ، قاطعاً ببطلانه مستدلاً على ذلك بعدم كسر همزة « اكرم » ونحوه ؛ إذ لو كان أصله « لتكرم » وحذفت اللام والتاء ، وأتى بالهمزة توصلاً للساكن ، لوافقت

(١) تنظر المسألة في الكتاب ١٧/١ ، معاني الفراء ٤٦٩/١ ، معاني الأخفش ٣٧٥/١ ، المقتضب ٣/٢ ، الأصول ١٤٥/٢ ، شرح القوائد السبع الطوال ٣٨ ، اللامات للزجاجي ٩١ ، شرح الكتاب للسيرافي ٩٢/١ ، سر الصناعة ٣٩١/١ ، مشكل إعراب القرآن ٧٠/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٥٤/٢ ، شرح اللمع للأصفهاني ٦٣٦/٢ ، الإنصاف ٥٢٤/٢ ، أسرار العربية ٣١٨ ، الباب ١٧/٢ ، التبيين ١٧٦ ، توجيه اللمع لابن الخباز ٧٠٠ ، شرح المفصل ٥٩/٧ ، شرح التسهيل ٣٧٩/٣ ، البسيط ٢٢٤/١ ، الإقليد للجندي ١٥٢٤/٣ ، التصريح ٥١/١ .

(٢) توجيه اللمع ٧٠ ، أوضح المسالك ٣٥/١ ، ٣٦ .

(٣) سورة يونس من الآية رقم (٥٨) ، والآية بتمامها : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ .

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٣٩ .

(٥) السابق ٤٦٠ .

الهمزة في حركتها ثالثة ، فدل بذلك على اختياره قول سيبويه ^(١) ، وجهور البصريين ^(٢) .

• قال سيبويه : « والوقف قولهم : « اضرب » في الأمر ، لم يحركوها ؛ لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة ، فبعدت من المضارعة بُعدَ « كم ، وإذ » من المتمكنة ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه « افعل » » ^(٣) .

وقد استدل البصريون لذلك بما يلي :

أولاً : أن الأصل في الفعل البناء ، وإنما أعرب لمشابهته الاسم ، فالإعراب إذن عارض فيه بحق تلك المشابهة ، وهذه المشابهة تتحقق بحرف المضارعة فقط ، فإذا فقدت فقدت ، فبقي على أصله البنائي ^(٤) .

• ويرى البحث أن دليل البصريين هذا يحتاج إلى مراجعة ؛ ذلك أنه مبني على أصل بصري ، يقضي بأن الإعراب أصل في الأسماء ، وأن البناء أصل في الأفعال ، والكوفيون لا يقولون بذلك ؛ لأن الإعراب عندهم أصل في الأسماء والأفعال ، فكان عليهم ألا يجعلوا محل الخلاف دليلاً .

ثانياً : أن « نزال » وبابه مبني لقيامه مقام الأمر ، فلو كان معرباً لم يبين ما قام مقامه ^(٥) .

- وعارض الكوفيون ذلك بأن « نزال » ونحوه ، إنما بني لتضمنه معنى لام الأمر ، وليس لتضمنه معنى فعل الأمر ، وذلك كتضمن « أين » معنى حرف الاستفهام ^(٦) .

ثالثاً : أن الجزم لا يكون إلا بعامل ، وليس في الأمر عامل جازم ، ذكره الأصفهاني ،

(١) الكتاب ١/ ١٧ .

(٢) الكتاب ١/ ١٧ ، الأصول ٢/ ١٤٥ ، الإنصاف ٢/ ٥٢٤ ، الباب ٢/ ١٧ ، التبيين ١٧٦ ، شرح المفصل ٧/ ٥٩ ، ٦٠ ، شرح التسهيل ٣/ ٣٧٩ ، البسيط ١/ ٢٢٤ ، التصريح ١/ ٥١ .

(٣) الكتاب ١/ ١٧ .

(٤) شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦٣٦ ، الإنصاف ٢/ ٥٣٤ ، الباب ٢/ ١٧ ، وتنظر أوجه مشابهة الفعل للاسم في شرح الكتاب للسيرا في ١/ ٧٣ وما بعدها .

(٥) الإنصاف ٢/ ٥٣٥ ، الباب ٢/ ١٧ .

(٦) الإنصاف ٢/ ٥٣٤ .

وافترض الاعتراض عليه ، وأورد الإجابة عليه فقال : « فإن احتجوا بحذف لام الأمر ، وأنها هي الجازمة ، فلذلك منهم غير مستقيم ؛ لأن عوامل الأفعال باتفاق أضعف من عوامل الأسماء ، وأضعف إعراب للأسماء الخفض ، والجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ، فلما كان إضمار الخافض في السماء غير جائز ، كان إضمار الجازم ممتنع بطريق الأولى ^(١) .

- وعارض الكوفيون ذلك - أيضًا - بما أثبت البصريون من إضمار « رب » بعد « الواو ، والفاء ، وبل » ، وبما ثبت من عمل « إن » مضمرة بعد الأجوبة الثمانية .

- كما عارضوه بما ثبت مسموعًا من حذف اللام في فصيح الكلام ، نحو قول الشاعر :

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسُكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا ^(٢)

وقد أجاب البصريون عن ذلك بما يلي :

١- أما عن عمل « رب » مضمرة ، فإن في « الفاء ، والواو ، وبل » عوضًا ودليلاً على المحذوف ، فصار المحذوف كالثابت ^(٣) .

٢- وأما عن عمل « إن » مضمرة بعد الأجوبة المذكورة فإن ما ذكر - أيضًا - دليل وعوض عن المحذوف ، ومن المعلوم أن الفعل لا يعمل فيه الإضمار إلا بعوض من العامل ^(٤) .

(١) شرح اللمع للأصفهاني ٦٣٧/٢ ، وينظر : اللامات ٩١ ، الباب ١٩/٢ ، وقد وافق الفارسي الكوفيين في جواز حذف لام الأمر ، وينظر كتاب الشعر ٥٢/١ .

(٢) البيت من الوافر ينسب للأعشى ، ولأبي طالب عم النبي - صلى الله عليه وسلم - ولحسان بن ثابت وقيل : « إنه لبعض فضلاء العجم » وهو في شرح السيرافي ٩٢/١ ، الإنصاف ٥٣٠/٢ ، أسرار العربية ٣١٩ ، التبيين ١٧٨ ، الباب ١٨/٢ ، شرح المفصل ٦٠/١ ، شرح التسهيل ٣٧٩/٣ ، البسيط ٢٢٤/١ ، الجنى الداني ١١٣ ، التصريح ٥١/١ ، اللغة : التبال : أصله الوبال ، وهو الشدة والضيق . الشاهد : حذف لام الأمر ، والتقدير « لتفد » .

(٣) الإقليد ١٥٢٤/٣ .

(٤) الإنصاف ٥٤٨/٢ ، المقتضب ٣/٢ .

٣- أما عن البيت فقد أنكره المبرد ، بل أنكر حذف اللام نهائياً ^(١) ، كما حكم عليه الأخفش ^(٢) ، وابن جني ^(٣) بالقبح ، وجعله بعضهم خاصاً بالضرورة ^(٤) ، وخرجه بعضهم على أنه خبر أريد به الدعاء ^(٥) .

- كما أن بين الموضعين فرقاً ، فعند إضمار « أن » حرف المضارعة موجود ، وهو علة المشابهة للاسم المفضية إلى الإعراب ، أما ما قالوه فحرف المضارعة فيه محذوف ^(٦) .

رابعاً : أن الإعراب معنى زائد على الكلمة فلا ينبغي أن يثبت إلا إذا دل على معنى ، وفعل الأمر لا يحتمل معاني يفرق الإعراب بينها ^(٧) .

الثاني : فعل الأمر معرب مجزوم ، وصيغته متقطعة من المضارع ، فالأصل في « افعل » : « لتفعل » .

• نُسِبَ للكوفيين عامة ^(٨) ، ونسبه الأصفهاني للكسائي والفراء ^(٩) ، والكيثي للفراء ^(١٠) فقط ، والشيخ خالد للأخفش ^(١١) .

• يقول الفراء : مفصلاً القول في بناء « لتفعل » : « وهو البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به ، أو لم تواجهه ، إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور مواجهه ؛ لكثرة الأمر

(١) السطابق ٢ / ١٣٠ .

(٢) المعاني ١ / ٣٧٥ .

(٣) سر الصناعة ١ / ٣٩١ .

(٤) كسيبويه في الكتاب ٨ / ٢ ، والزجاجي في اللامات ٩١ ، وحكي المازني في ذلك عن الفراء ، الإنصاف ٢ / ٥٤٧ .

(٥) كالأنباري في الإنصاف ٢ / ٥٤٥ ، والعكبري في اللباب ٢ / ١٩ ، والتبيين ١٨٠ .

(٦) الإنصاف ٢ / ٥٤٨ .

(٧) التبيين ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٨) الإنصاف ٢ / ٥٢٤ ، شرح المفصل ٧ / ٥٩ ، ٦٠ ، الإرشاد ٤٣٩ ، التصريح ١ / ٥١ .

(٩) شرح اللمع ٢ / ٦٣٦ .

(١٠) الإرشاد ٤٦٠ .

(١١) التصريح ١ / ٥١ .

خاصة في كلامهم ، فحذفوا اللام ، كما حذفوا التاء من الفعل ^(١).

• وقال أبو بكر الأنباري عن فعل الأمر « سيري » : « وموضع « سيري » جزم بتأويل لام ساقطة ؛ كأنه قال : « لتسيري » ، وعلامة الجزم منها سقوط النون ؛ لأن الأصل « سيرين » » ^(٢).

- وفيما سبق من نصوص رد قاطع على أحد الباحثين المحدثين ^(٣) ، الذي حاول جاهداً أن ينفي هذا القول عن الكوفيين ، وادعى أن تلك النسبة من صنع صاحب الإنصاف ، وأن النحويين تلقفوا ذلك من بعده ، فواضح أن ذلك تحكم منه لا دليل عليه ، وهو منقوض بما نقل سلفاً من نصوص كوفية قاطعة بتلك النسبة .

- كما أنه منقوض - أيضاً - بنقل تلك النسبة عن الزجاجي ^(٤) ، ومكي ابن أبي طالب ^(٥) ، وهما سابقان على صاحب الإنصاف .

أدلتهم :

١ - أنه يقال في المعتل : « اغز ، وارم ، واخش » فتحذف « الواو ، والياء ، والألف » ، وهذه الحروف إنما تحذف للجزم ، لا للوقف ^(٦).

ورد بأن هذه الأحرف إنما حذفت للبناء ، لا للإعراب والجزم ، حملاً للفعل المعتل على الصحيح ؛ وذلك أنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح ، وفعل الأمر الصحيح ، كقولهم : « لم يفعل ، وافعل » وإن كان أحدهما مجزوماً ، والآخر ساكناً سوى بينهما في الفعل المعتل ،

(١) معاني الفراء ٤٦٩ / ١ .

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٨ .

(٣) هو الدكتور / المختار أحمد ديرة صاحب كتاب : دراسة في النحو الكوفي ، ينظر ص ٣٨٢ وما بعدها .

(٤) اللامات ٩١ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ٧٠ / ١ .

(٦) شرح اللمع للأصفهاني ٦٣٦ / ٢ ، الإنصاف ٥٢٨ / ٢ ، شرح المفصل ٦٠ / ٧ ، التصريح ٥١ / ١ .

وإنما وجب حذفها في الجزم ؛ لأن هذه الأحرف وهي « الألف ، والواو ، والياء » جرت مجرى الحركات/ لأنها تشبهها ، ومركبة منها في قول بعضهم ، والحركات مأخوذة منها في قول آخرين ، وعلى كلا القولين فقد وجدت المشابهة بينهما ، وكما أن الحركات تحذف للجزم ، فكذلك هذه الأحرف ، فلما وجب حذف هذه الأحرف من المعتل ، للجزم ، فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء ؛ حملاً للمعتل على الصحيح ؛ لأن الصحيح هو الأصل ، والمعتل فرع عليه ؛ فحذفت حملاً للفرع على الأصل^(١).

ثانياً : أن الأمر معني ، وحقه أن يؤدي بالحرف وأن يكون معرباً مجزوماً ؛ لأنه أخو النهي ، والنهي ولم يدل عليه إلا بالحرف ، وهو معرب مجزوم ، وحمل الشيء على ضده جائز كحمله على نظيره ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمراً لا خبراً خارج عن مقصوده^(٢).

• ويمكن أن يرد هذا الدليل بأنه غير حتمي ، يدلنا على ذلك أن الإشارة - أيضاً - معني ، وكان حقها أن تؤدي بالحرف ، ولكن الواقع اللغوي يغير ذلك ، فقد دُلَّ عليها بالاسم ؛ لذا بني هذا الاسم لتضمنه معنى حرفٍ كان من المفروض أن يوضع للإشارة ، فغير بعيد أن يكون فعل الأمر مبني ؛ لتضمنه معنى الحرف الذي قد وضع - بالفعل - لهذا المعنى ، وهو « لام الأمر » .

فضلاً عن أن حمل فعل الأمر على فعل النهي في الإعراب غير مناسب فإن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب مشابته للاسم ، فاستحق الإعراب ، فكان معرباً ، أما فعل الأمر فليس كذلك ، فكان باقياً على أصله في البناء^(٣).

ثالثاً : أن الأصل في الأمر المواجه أن يكون باللام ، وقد جاء هذا الأصل في الفصيح قال - تعالى - : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ ، في قراءة من قرأ بالتاء^(٤) ، وقال رسول الله - صلى الله

(١) الإنصاف ٢/ ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، الباب ٢/ ٢٠ .

(٢) الإنصاف ٢/ ٥٢٨ .

(٣) الإنصاف ٢/ ٥٤٢ .

(٤) هي قراءة النبي - صلى الله عليه وسلم - وعثمان بن عفان ، وأبي ، وأنس ، وابن عباس ، والحسن ، والكسائي ، وأبي

عليه وسلم - : « ولتزره ولو بشوكة » ^(١) ، إلا أنه لما كثر استعماله في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب ، استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال ، فحذفوها مع حرف المضارعة ؛ طلباً للخفة ^(٢) .

وما استدلوأ به من مجيء الأمر للمواجه على الأصل الذي قالوه ، قليل لا يمكن أن يجعل أصلاً يقاس عليه ، وإن أدى نفس المعنى ، ولعل علته ترجع إلى أنه لغة لبعض العرب كما نص على ذلك بعض العلماء ^(٣) .

- كما أن في المسألة نصاً كوفياً لا يسع البحث تركه أو اغفاله ، وهو قول الفراء : « وكان الكسائي يعيب قولهم : « فلتفرحوا » ؛ لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً » ^(٤) . فكيف يستدلون بما هو عيب عندهم !!؟

• أضف إلى ذلك أن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة ، فما دام حرف المضارعة ثابتاً كانت العلة ثابتة ، وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المعارضة كان حكماً ثابتاً ، ولهذا أعرب قوله - تعالى - : « فبذلك فلتفرحوا » ، وما أشبهه ، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف ، وإذا حذف حرف المضارعة - وهو علة وجود الإعراب - فقد زالت العلة ، وإذا زالت العلة زال حكمها ، فوجب ألا يكون فعل الأمر معرباً ^(٥) .

رجاء ، وابن هرمز ، وابن سيرين ، وابن عامر ، والحسن ، وأبي جعفر المدني ، وقتادة وغيرهم ينظر : المحتسب ٣١٣/١ ، تحاف فضلاء البشر ٣١٥ ، ٣١٦ .

(١) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ ، ورواه أحمد في مسنده بلفظ : « زره ولو لم تجد إلا شوكة » ٢٨/١٣ ، ورواه أبو داود بلفظ « وازروه ولو بشوكة » السنن ٢٩٨/١ ، ورواه النسائي في سننه بلفظ : « وزره عليك » ٧٠/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى بلفظ « وزره » (٢/٢٤٠) .

(٢) أسرار العربية ٣١٨ ، الإنصاف ٥٢٨/٢ ، شرح المفصل ٥٩/٧ ، ٦٠ .

(٣) كآبي حيان في النكت الحسان ١٥٠ ، والجندي في الإقليد ٥٢٣/٣ .

(٤) معاني الفراء ٤٦٩/١ ، ٤٧٠ .

(٥) الإنصاف ٥١٤/٢ ، الباب ١٩/٢ .

• ثم إنه لو قدر أن الأصل ما قالوا ، إلا أنه قد تضمن معنى لام الأمر ، وقد أقروه ، وإذا تضمن معنى لام الأمر فقد تضمن معنى الحرف ، وإذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً .

• فضلاً عن أن الجزم لا يكون إلا بعامل ، وليس في الأمر عامل جازم ، وتقديره ممتنع ؛ لعدم صحة ظهوره مع هذه الصيغة ، فلا يقال : « لا ذهب » ، ولأن الجازم أضعف من الجار ، والجار لا يبقى عمله بعد حذفه ، فالجازم أولى ^(١) .

• إذن فقصر هذا الأمر على السماع ، وعدم جعله أصلاً يقاس عليه أجدر وأولى ؛ خاصة وأن معنى الأمر مستفاد دون تقدير ما سبق ، بالإضافة إلى أنه يستدعي حذف العامل ، وحرف المضارعة ، وتغيير الصيغة ، وكل ذلك مخالف للأصل ، ولا سماع يدل عليه .

الثالث : أن القياس في الأمر « لتفعل » ، ثم لما كثر استعماله استثقلت اللام ، فحذفت مع حرف المضارعة ، واجتلبت همزة الوصل ؛ إذ كان ثانيه ساكناً ، فبني على هذه الصورة ؛ لتضمنه معنى لام الأمر ، وربما استعمل على الأصل .

• وهو قول ابن الشجري ^(٢) ، أراد أن يجمع فيه بين القول البصري والكوفي .

* مما سبق عرضه يخلص البحث إلى أن اتحاد دلالة فعل الأمر للمواجه ، والفعل المضارع للمخاطب المقترن باللام بصيغته المسموعة هو الذي حدا بالكوفيين إلى هذا القول ، غير أن الراجح أن كليهما صيغة مستقلة بنفسها ؛ فذلك ثراء للغة ، ولا داعي لما قاله الكوفيون من الحذف ، والتقدير ، وغير ذلك ؛ إذ أنه كله خلاف الأصل .

كما أن لزوم تلك الصيغة حالة واحدة ، وهي السكون ، ترجح القول ببنائه .

• لذا فإني أوافق الكيشي في اختياره القول البصري .

(١) شرح اللمع للأصفهاني ٦٣٧/٢ ، الإنصاف ٥٤١/٢ ، ٥٤٢ ، اللباب ١٩/٢ .

(٢) آمالي ابن الشجري ٣٥٤/٢ وما بعدها .

الفصل السادس

التراكيب

- المسألة الأولى : تقديم خبر « مازال » وأخواتها عليه .
- المسألة الثانية : تقديم خبر « ليس » عليها .
- المسألة الثالثة : العطف على محل اسم « إِنَّ ، لَكِنَّ » قبل مجئ الخبر .
- المسألة الرابعة : اعمال المصدر المحلى بـ « أَل » .
- المسألة الخامسة : اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى .
- المسألة السادسة : تقدير التمييز على عامله .
- المسألة السابعة : تقدير الاسم « ليس ، ولا يكون » فى الاستثناء .
- المسألة الثامنة : إضافة الموصوف إلى صفته .
- المسألة التاسعة : توكيد النكرة .

تقديم خبر « ما زال » وأخواتها عليها^(١)

* اتفق النحويون على أن أخبار « ما زال » وأخواتها يجوز تقديمها على أسماؤها ؛ لأنه لما كانت أخبارها مشبهة بالمفعول ، وأسماءها مشبهة بالفاعل ، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل ، فكذلك ما كان مشبهًا به^(٢).

• أما تقديم أخبارها عليها نفسها فقد اختلف النحويون فيه على قولين :

أولهما : عدم جواز التقديم :

• وقد أشار الكيشي إلى ذلك فقال : « ويجوز تقدم أخبارها على أسماؤها لجواز تقدم المفعول على الفاعل ، وأما على الأفعال أنفسها ففيه تفصيل : وهو أن ما كان أوله « ما » لا يجوز تقديمها عليها ؛ لأنها إما نفي أو مصدرية ، ولا يتقدم عليها ما في حيزهما ، وذهب الكوفيون سوى الفراء إلى جواز التقدم على « ما » النافية^(٣) ؛ لزوال النفي ؛ ولأنه يجوز في « لن يزال ، ولا يزال ، ولم يزل » ، فليجز في « ما زال » بالقياس^(٤).

* فالكيشي يعرض أقوال النحويين في ذلك ، تاركًا نسبة الأول منها ، معتمدًا في ذلك على شهرته ، واعتبار أصليته ، وتمييزه عند ذكر ضده منسوبًا ، الأمر الذي يوحى باختياره إياه ، ورجاحته عنده .

(١) تنظر المسألة في علل النحو للوراق ٢٥٥ ، اللمع لابن جني ٨٧ ، إصلاح الخلل ١٢٨ ، الإنصاف ١/١٥٥ ، أسرار العربية ١٣٩ ، التبصرة ١/١٨٧ ، شرح ابن خروف ١/٤١٨ ، التبيين ٣٠٢ ، اللباب ١/١٦٨ ، شرح المفصل ٧/١١٤ ، الإيضاح في شرح المفصل ٨٧/٢ ، توجيه اللمع ١٣٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٨ ، شرح التسهيل ١/٣٣٣ ، شرح الكافية الشافية ١/١٧١ ، البسيط ٢/٦٧٥ ، شرح الكافية للرضي ٤/٢٠٠ ، التصريح ١/٢٤٥ ، الهمع ١/٤٣٠ ، حاشية الصبان ١/٣٦٨ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٨ ، شرح التسهيل ١/٣٣٢ ، الارتشاف ٣/١١٧٠ ، التصريح ١/٢٤٤ .

(٣) الإنصاف ١/١٥٥ ، التبيين ٣٠٢ ، شرح المفصل ٧/١١٤ ، الارتشاف ٣/١١٧٠ ، التصريح ١/٢٤٥ ، الهمع ١/٤٣٠ .

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٥٣ .

• فوافق - كعاداته - جمهور البصريين ^(١) ، والفراء من الكوفيين ^(٢) ، وأبو البركات الأنباري ^(٣) ، والصيمري ^(٤) ، وابن الحاجب ^(٥) ، وابن عصفور ^(٦) ، وابن مالك ^(٧) ، وابن أبي الربيع ^(٨) .

هذا ، وقد احتج أصحاب هذا المذهب لذلك بما يلي :

١ - أن « ما » للنفي ، والنفي له صدر الكلام كالاستفهام ، فكما أن الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك النفي ^(٩) .

٢ - أن الموجب للنفي حرف ، والحروف لا يتقدم ما دخل في حكمها عليها ؛ لضعفها ^(١٠) .

والثاني : جواز التقديم :

• وهو قول الكوفيين سوى الفراء ^(١١) ، فقد روي عن الكسائي ^(١٢) ، والأخفش ^(١٣) ،

(١) الإنصاف ١ / ١٥٥ ، أسرار العربية ١٣٩ ، التبيين ٣٠٢ ، الباب ١ / ١٦٨ ، شرح المفصل ٧ / ١١٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٩٦ ، البسيط ٢ / ٦٧٥ ، الارتشاف ٣ / ١١٧٠ ، التصريح ١ / ٢٤٥ ، الهمع ١ / ٤٣٠ .

(٢) الإنصاف ١ / ١٥٥ ، شرح المفصل ٧ / ١١٤ ، الارتشاف ٣ / ١١٧٠ ، التصريح ١ / ٢٤٥ ، الهمع ١ / ٤٣٠ .

(٣) الإنصاف ١ / ١٥٩ ، أسرار العربية ١٣٩ .

(٤) التبصرة ١ / ١٨٧ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٨٧ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٩٦ .

(٧) شرح التسهيل ١ / ٣٣٣ .

(٨) البسيط ٢ / ٦٧٥ .

(٩) الإنصاف ١ / ١٥٩ ، التبيين ٣٠٢ ، شرح المفصل ٧ / ١١٤ ، شرح التسهيل ١ / ٣٣٣ ، البسيط ٢ / ٦٧٥ ، التصريح ١ / ٢٤٥ .

(١٠) علل النحو ٢٥٥ بتصرف .

(١١) الإنصاف ١ / ١٥٥ ، التبيين ٣٠٢ ، شرح المفصل ٧ / ١١٤ ، توجيه اللمع ١٣٩ ، الإرشاد ١٥٣ ، الارتشاف ٣ / ١١٧٠ ، التصريح ١ / ٢٤٥ ، الهمع ١ / ٤٣٠ .

(١٢) إصلاح الخلل ١٢٨ ، الارتشاف ٣ / ١١٧٠ .

(١٣) شرح الجمل لابن خروف ١ / ٤١٨ ، الارتشاف ٣ / ١١٧٠ .

وإليه ذهب ابن كيسان^(١)، وقال به النحاس^(٢)، وهو ظاهر كلام ابن جني^(٣)، واختيار ابن خروف^(٤).

واحتجوا لذلك بأمور هي :

أولاً: أن « ما » لا تستحق التصدير، قياساً على أخواتها من حروف النفي .

- وقد أجاب العكبري عن ذلك بأن « لا ، ولن ، ولم » ليست أصلاً في باب النفي فجاز تقديم الخبر عليها ، بخلاف « ما » فإنها أصل النفي ، وأم الباب ، والنفي بها أكد ، ومن ثم استحق الصدارة^(٥).

ثانياً : أن حرف النفي قد تنزل من هذه الأفعال منزلة الجزء من الكلمة ، فكأنه قد صار حرفاً من حروفها ، فلا مانع إذن من تقديم المعمول .

- ورده ابن عصفور بأن العرب إنما تلحظ لفظ « ما » لا معناها في معنى التقديم ، ألا ترى أنه يقال : « ما ضربت غير زيد » ، ولا يقال : « غير زيد ما ضربت » ، وإن كان « الضرب » في حق « زيد » موجباً^(٦).

ثالثاً : أن العامل إنما هو الفعل ، وليس « ما »^(٧).

رابعاً : أن « ما » للنفي ، و « زال » فيها معنى النفي ، ومعلوم أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً ، فهي إذن منفية في اللفظ ، موجبة في المعنى ، وكما أن الفعل الموجب يجوز تقديم معموله عليه فكذلك هذه الأفعال .

(١) الإنصاف ١/ ١٥٥ ، الباب ١/ ١٦٨ ، شرح التسهيل ١/ ٣٣٣ ، الارتشاف ٣/ ١١٧٠ . التصريح ١/ ٢٤٥ .

(٢) إصلاح الخلل ١٢٨ ، الارتشاف ٣/ ١١٧٠ .

(٣) ينظر : اللمع ٨٧ .

(٤) شرح الجمل لابن خروف ١/ ٤١٨ .

(٥) الإنصاف ١/ ١٥٥ ، أسرار العربية ١٣٩ ، التبيين ٣٠٧ ، شرح المفصل ٧/ ١١٤ ، شرح التسهيل ١/ ٣٣٣ ، التصريح

١/ ٢٤٥ ، الهمع ١/ ٤٣٠ ، حاشية الصبان ١/ ٣٦٨ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٦ .

(٧) إصلاح الخلل ١٢٨ ، ١٢٩ .

• والدليل على ذلك عدم جواز دخول « إلا » على خبر « ما زال » وأخواتها ، فلم يقال : « ما زال زيد إلا قائماً » كما لم يقال : « كان زيد إلا قائماً » .

- بالإضافة إلى عدم جواز الفصل بين « ما » وهذه الأفعال فلا يقال : « ما عالمًا زال زيد » ، في حين أنه يجوز « ما عالمًا كان زيد » ، فدل ذلك على أن « زال » وأخواتها صارت مع حرف النفي كالشيء الواحد^(١) .

- وقد انتقض هذا الدليل بالآتي :

١- أما أنها منفية لفظًا ، موجبة معنى فقد دفعه أبو البركات الأنباري بقوله : « هذا حجة عليكم ، فإننا كما أجمعنا على أن « ما زال » ليست بنفي للفعل أجمعنا على أن « ما » للنفي ، ثم لو لم تكن « ما » للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجابًا ، فالكلام إيجاب و « ما » نفي ، بدليل أننا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان الكلام إيجابًا ، وإذا كانت للنفي فينبغي أن لا يتقدم ما هو متعلق بها بعدها عليها ؛ لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام »^(٢) .

٢- وأما عدم جواز دخول « إلا » على خبرها ؛ لكون الكلام إيجابًا فقد رده ابن الوراق بأن شأن الاستثناء أن يبطل حكم النفي فمثلاً قولهم : « ما كان زيد قائماً » نفي للقيام ، فإذا قيل : « ما كان زيد إلا قائماً » ، صار الكلام على إثبات القيام فيكون كقولهم : « كان زيد قائماً » ، وكذلك الحال مع « زال » وأخواتها ، فلو جاز الاستثناء بعدها لصار التقدير : « زال زيد قائماً » في نحو : « ما زال زيد إلا قائماً » ، فيزول عنها النفي ، وذلك مناقض لما وضعت له ؛ لأنها لا تستعمل إلا بحرف النفي ؛ ولهذا لم يجز الاستثناء بعدها^(٣) .

(١) الإنصاف ١/ ١٥٥ ، أسرار العربية ١٣٩ ، التبيين ٣٠٣ ، البسيط ٢/ ٦٧٥ ، التصريح ١/ ٢٤٥ ، حاشية الصبان ١/ ٣٦٨ .

(٢) الإنصاف ١/ ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٣) علل النحو للوراق ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

• فضلاً عن أن ذلك لا يخرج « ما » نفسها عما ثبت لها من التصدير ، اعتباراً بأصل الوضع^(١).

٣ - أيضاً - أمر امتناع الفصل بين « ما » ، و « زال » رده ابن أبي الربيع قائلاً : « وأما قولهم : « أنك لا تقول « ما عالماً زال زيد » ، وتقول : « ما عالماً كان زيد » فهذا - أيضاً - لا يوجب تقدم خبر « ما زال » عليها ؛ لأنها لم تزل عن النفي ، وإذا كانت « ما » للنفي فهي حرف صدر ، ففارقت « ما كان » وغيرها ؛ لأنها لما كانت لا تستعمل إلا بحرف النفي ، كرهوا الفصل بين حرف النفي وبينها »^(٢).

* مما سبق يتضح للبحث ما يلي :

أولاً : أن الخلاف في هذه المسألة مبني على خلاف آخر ، وهو : أمر استحقاق « ما » النافية التصدير .

• فالبصريون يقولون باستحقاقها التصدير ، ومن ثم منعوا تقديم خبر « ما زال » وأخواتها عليها .

• والكوفيون يقولون بعدم استحقاقها التصدير ، قياساً على أخواتها من حروف النفي ، وعلى هذا أجازوا تقديم خبر « ما زال » وأخواتها عليها .

ثانياً : ضعف قياس الكوفيين ، ووهن أدلتهم ؛ لعدم ورود ما يخالف قول البصريين عن العرب ؛ ولذا فإن اختيار الكيشي قول البصريين ، اختيار راجح أوافقه فيه .

(١) التصريح ١/ ٢٤٥ بتصرف .

(٢) البسيط ٢/ ٦٧٥ .

تقديم خبر « ليس » عليها^(١)

* اتفق النحويون - أيضًا - على جواز تقديم خبر « ليس » على اسمها ، تشبيهاً له بالمفعول ، على نحو تقدمه مع « كان ، و زال » وأخواتها ، واختلفوا في تقدمه عليها نفسها ، وهذا الخلاف مبني على خلافهم في كونها فعلاً أم حرفاً ، كاختلافهم في تقدم خبر « ما زال » وأخواتها عليها ، حيث الخلاف - أيضًا - في استحقاق « ما » النافية التصدير من عدمه^(٢) .

• وقد اتضح خلاف النحويين في « ما زال » وأخواتها قبل ، والآن سيتضح أمر « ليس » وخبرها ، فهناك بيان بأقوال النحويين في ذلك :

أولاً : جواز تقدمه :

• يقول الكيشي : « وأما « ليس » فمن جعله حرفاً منع تقدم خبره عليه^(٣) ، والجاعلوه فعلاً : فمنهم من جوزه قياساً ، ومنهم من منع ؛ لأنه جامد قوي الشبه بالحرف^(٤) ،^(٥) » .

* فالكيشي يعرض الأقوال هنا - أيضًا - دون نسبة ، معتمداً على نسبته القول بالفعلية والحرفية قبل عند حديثه عن ذلك^(٦) ، محترزاً عن الخلط والخطأ النسبي الحاصل في هذا

(١) تنظر المسألة في الأصول ٩٠ / ١ ، المسائل الحليات ٢٨٠ علل النحو ٢٥٣ ، اللمع ٨٧ ، المقتصد ٤٠٩ / ١ ، إصلاح الخلل ١٢٩ ، الإنصاف ١٦٠ / ١ ، أسرار العربية ١٤٠ ، التبصرة ١٨٧ / ١ ، ١٨٨ ، شرح ابن خروف ٤١٨ / ١ ، التبيين ٣١٥ ، الباب ١٦٩ / ١ ، شرح المفصل ١١٤ / ٧ ، شرح ابن عصفور ٣٩٥ / ١ ، شرح التسهيل ٣٣٣ / ١ ، البسيط ٦٧٨ / ٢ ، الارتشاف ١١٧١ / ٣ ، ائتلاف النصرة ١٢٣ ، التصريح ٢٤٥ / ١ ، الهمع ٤٢٩ / ١ ، حاشية الصبان ٣٧٠ / ١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٨ / ١ ، شرح التسهيل ٣٣٣ / ١ ، الارتشاف ١١٧١ / ٣ ، التصريح ٢٤٥ / ١ ، الهمع ٤٢٩ / ١ .

(٣) يقصد الفارسي وموافقيه من الكوفيين ينظر البحث ص ٣٧٠ وينظر - أيضًا - الإنصاف ١٦٠ / ١ ، أسرار العربية ١٤٠ ، التبيين ٣١٥ ، شرح المفصل ١١٤ / ٧ ، التصريح ٢٤٥ / ١ ، الهمع ٤٢٩ / ١ ، حاشية الصبان ٣٧٠ / ١ .

(٤) ينظر لاستيضاح ذلك الإنصاف ١٦٠ / ١ ، التبيين ٣١٥ ، شرح المفصل ١١٤ / ٧ ، شرح التسهيل ٣٣٣ / ١ ، الارتشاف ١١٧١ / ٣ ، ائتلاف النصرة ١٢٣ ، التصريح ٢٤٥ / ١ ، الهمع ٤٢٩ / ١ ، حاشية الصبان ٣٧٠ / ١ .

(٥) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٥٣ .

(٦) السابق ص ١٥٠ .

الأمر - على ما سيوضحه البحث بُعد - ، ولم يصرح الكيشي باختيار أي منها - أيضًا - ؛
لوضوح ذلك من خلال اختياره القول بالفعلية الصرفية قبل دون اعتبار أي شبه حرفي أو
غيره .

• فوافق - أيضًا - الجمهور البصري^(١) ، والفراء من الكوفيين^(٢) ، والأخفش^(٣) ،
والسيرافي^(٤) ، والفارسي^(٥) ، والوراق^(٦) ، وابن جني^(٧) ، وابن برهان^(٨) ، والزنجشري^(٩) ،
والصيمري^(١٠) ، والعكبري^(١١) ، وابن معط^(١٢) ، والشلوبين^(١٣) ، وابن عصفور^(١٤) ،
وابن أبي الربيع^(١٥) .

• هذا ، وقد نسب هذا القول لسيبويه^(١٦) ، وتلك نسبة فيها نظر ؛ إذ بمراجعة الكتاب
اتضح للبحث أن سيبويه لم يتعرض لهذه المسألة أصلاً لا بالجواز ولا بالمنع ، يؤكد ذلك قول
الجرجاني : « وليس لصاحب الكتاب ... في ذلك نص »^(١٧) .

(١) المسائل الحلييات ٢٨٠ ، الإنصاف ١ / ١٦٠ ، أسرار العربية ١٤٠ ، التبيين ٣١٥ ، اللباب ١ / ١٦٩ ، شرح المفصل
١١٤ / ٧ ، شرح التسهيل ١ / ٣٣٣ ، الارتشاف ٣ / ١١٧١ ، ائتلاف النصرة ١٢٣ ، التصريح ١ / ٢٤٥ ، الهمع
٤٢٩ / ١ ، حاشية الصبان ١ / ٣٧٠ .

(٢) شرح المفصل ٧ / ١١٤ ، الارتشاف ٣ / ١١٧١ ، التصريح ١ / ٢٤٥ .

(٣) المسائل الحلييات ٢٨٠ .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٢ / ٣٦٣ ، وينظر - أيضًا - الارتشاف ٣ / ١١٧١ ، التصريح ١ / ٢٤٥ .

(٥) المسائل الحلييات ٢٨٠ ، ٢٨١ ، شرح المفصل ٧ / ١١٤ .

(٦) علل النحو ٢٥٣ .

(٧) اللمع ٨٧ .

(٨) شرح التسهيل ١ / ٣٣٣ ، الارتشاف ٣ / ١١٧١ ، التصريح ١ / ٢٤٥ ، الهمع ١ / ٤٢٩ .

(٩) المفصل ٢٦٩ .

(١٠) التبصرة ١ / ١٨٧ ، ١٨٨ .

(١١) التبيين ٣٢٠ ، ٣٢١ .

(١٢) الفصول الخمسون ١٨١ .

(١٣) الارتشاف ٣ / ١١٧١ ، الهمع ١ / ٤٢٩ .

(١٤) شرح الجمل ١ / ٣٩٥ .

(١٥) البسيط ٢ / ٦٧٨ .

(١٦) علل النحو ٢٥٣ ، إصلاح الخلل ١٢٩ ، شرح المفصل ٧ / ١١٤ ، شرح التسهيل ١ / ٣٣٣ .

(١٧) المقتصد ١ / ٤٠٩ .

وقول الأنباري : « وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص »^(١) .

وقد استدل أصحاب هذا المذهب لصحته بما يلي :

أولاً : مخالفة « ليس » لـ « ما » حيث إنه يجوز تقديم خبر « ليس » على اسمها في نحو : « ليس قائماً زيد » ، ولا يجوز ذلك مع « ما » ، فلما خالفها « ليس » بتقديم خبرها على اسمها استحقت - أيضاً - أن تخالفها بجواز تقديم خبرها عليها^(٢) .

ثانياً : أن الأصل في العمل إنما هو الأفعال و « ليس » فعل في نفسها ، تعمل في جميع الأسماء : المعرفة والنكرة ، المضمرة والمظهرة ، وتمتاز عن الأفعال الجامدة « نعم وبئس ، وفعل التعجب ، وعسى » ، ف « نعم وبئس » لا يعملان في المعارف والأعلام ، و « فعل التعجب » يجري مجرى الأسماء لتصغيره ، فابتعد بذلك عن الأفعال ، وهو مع هذا لا يتصل به ضمير الفاعل ، وإنما يضممر فيه ، كما لا تلحقه تاء التانيث ، و « عسى » لا تعمل في جميع الأسماء ؛ لأن معمولها لا يكون إلا « أن » والفعل نحو : « عسى زيد أن يقوم » ، و « أن » موصولة ، وما في حيز الصلة لا يتقدم على ما يعمل فيه ، فلما نقصت هذه الأفعال رتبة عن « ليس » جاز أن تخالفها « ليس » بجواز تقديم خبرها عليها^(٣) .

ثالثاً : أنه قد ورد تقدم معمول خبرها عليها كما في قوله - تعالى - : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^(٤) ، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ؛ لأنه لا يجوز أن يقع المعمول حيث لا يقع العامل ؛ لأن رتبة العامل في الأصل قبل المعمول^(٥) .

(١) الإنصاف ١/ ١٦٠ .

(٢) الإنصاف ١/ ١٦١ ، أسرار العربية ١٤٠ .

(٣) علل النحو للوراق ٢٥٣ ٢٥٤ ، شرح التسهيل ١/ ٣٣٤ ، حاشية الصبان ١/ ٣٧٠ .

(٤) سورة هود من الآية رقم (٨) ، والآية بتمامها : ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا مَحْسُوسَةٌ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ يَسْفَهَوْا ﴾ .

(٥) المسائل الحلييات ٢٨١ ، الإنصاف ١/ ١٦٢ ، ١٦٣ ، التبيين ٣١٦ : ٣١٨ ، شرح المفصل ٧/ ١١٤ ، شرح التسهيل ٣٣٦/ ١ ، الهمع ١/ ٤٢٩ .

وقد ردت تلك الأدلة على النحو التالي :

١- أما القول بأن « ليس » لما خالفت « ما » بتقديم خبرها على اسمها خالفتها - أيضًا - بتقديم خبرها عليها فقد دُفِعَ بأن « ليس » لما أخذت شبهًا من « كان » ، وهو اشتراكهما في الفعلية ، وشبهًا من « ما » حيث كانت للنفي ، صارت لها منزلة بين المنزلتين استحققت بها تقديم خبرها على اسمها ؛ لترتفع عن « ما » درجة ؛ لأنها أقوى منها بالفعلية ، واستحققت بها - أيضًا - عدم جواز تقديم خبرها عليها ؛ لتنحط عن « كان » درجة ؛ لضعفها عنها بعدم التصرف ^(١).

٢- وأما القول بأن الأصل في العمل إنما هو الفعل ، و « ليس » فعل يعمل في الأسماء جميعها : المعرفة والنكرة ، والظاهرة والمضمرة ، فقد أجاب عنه الأنباري بأن هذا يدل على جواز إعمالها ؛ لأنها فعل ، والأصل في الأفعال أن تعمل ، ولا يدل على جواز تقديم معمولها ؛ لأن تقديم المعمول يقتضي تصرف الفعل في نفسه ، و « ليس » فعل غير متصرف ، فلا يجوز تقديم معموله عليه ^(٢).

٣- وأما أمر الأفضلية فقد رده ابن مالك بما يلي :

أ- أن فعلية « نعم ، وبئس » أظهر من فعلية « ليس » ؛ وذلك لأن معنى « نعم ، وبئس » يستقل باسم واحد ، فمعنى « نعم الرجل » : « مدح الرجل ، أو كمل الرجل » ، إلا أن الرجل مبهم ، والمراد تعيين الممدوح ، فاحتيج إلى مخصوص بعد الفاعل ، والمخصوص بالمدح إنما يطلبه الفاعل لا « نعم » ؛ لأنها غير عاملة فيه بإجماع ، وذلك بخلاف « ليس » فإن خبرها معمول لها ؛ إذ معناها لا يستقل إلا بجزأين ، فكانت أشبه بالحروف ، وكانت « نعم ، وبئس » أشبه بالأفعال .

كما أن « نعم ، وبئس » يقومان مقام فعل صريح ، ويقوم الفعل الصريح مقامهما ،

(١) المقتصد ١/٤٠٩ ، الإنصاف ١/١٦٤ ، أسرار العربية ١٤٠ ، ١٤١ ، شرح التسهيل ١/٣٣٦ .

(٢) الإنصاف ١/١٦٣ .

و « ليس » لا تقوم إلا مقام الحرف ، ولا يقوم مقامها إلا الحرف .

« فضلاً عن أن » نعم ، وبئس ، وليس « تشترك جميعها في مفارقة الأصل ؛ لأن أصل الثلاثة « فَعِل » ، لكن « ليس » فارقت أصلها فراقاً لازماً على وجه عدم به النظر في الأفعال ، وثبت به شبه الحرف ، و « نعم ، وبئس » بخلاف ذلك ، فأصلهما مستعمل ، ولم يعدم النظر بما فعل بهما في الأفعال ، ولا ثبت به شبه الحرف ؛ لأن الذي فعل بهما من كسر الفاء ، وسكون العين مطرد في كل فعل ثانية حرف حلق .

ب- أن « فعل التعجب » راجح على « ليس » من أربعة أوجه :

الأول : تمكنه في الفعلية لفظاً ومعنى ؛ لأنه على وزن « أفعل » ، وهمزته معدية ك « أكرم » وغيره من الأفعال المعدة بالهمزة ، وهو مع ذلك متضمن لحروف مصدر ، ودال على معناه ، و « ليس » بخلاف ذلك .

الثاني : أن « فعل التعجب » تلزمه نون الوقاية مع ياء المتكلم ، و « ليس » بخلاف ذلك .

الثالث : أن لفعل التعجب صيغتين : إحداهما : كصيغة الماضي ، والأخرى : كصيغة الأمر ، وذلك ضرب من التصرف ، و « ليس » بخلاف ذلك .

الرابع : أن « فعل التعجب » يعمل في الظروف والحال والتمييز ، بخلاف « ليس » ، فإنها لا تعمل إلا في جزأي الإسناد (المبتدأ والخبر) .

ج- أن « عسى » تشارك « ليس » في إعمالها في الأسماء جميعها : النكرة والمعرفة ، والظاهرة والمضمرة ، بل إنها تفوقها بأشياء منها : أن فعليتها مجمع عليها ، ومنها أن « ليس » معتلة العين ، و « عسى » معتلة اللام ، وهي جارية على ما يجب لنظائرها من اعتلال بالقلب نحو : « رمى » ، وليست « ليس » كذلك ؛ لأنها لا تعل اعتلال « هاب ، وباع » .

- فضلاً عن أن « عسى » قد حظيت بقدر من التصرف ، فأجيز فتح عينها وكسرها فقليل :

« عسيت ، وعسيت » ، كما بنى منها فعل التعجب نحو : « ما أعساه بكذا ، وأعس به »

وجاء منها المصدر فقالوا : « هو عسى بكذا ، والعسى أن تفعل » وهذا كله موجب لأفضليتها على « ليس » ، فلو قدم خبر « ليس » مع كون هذه الأفعال لا يقدم عليها شيء مما يتعلق بها ، لكان ذلك تفضيلاً للأضعف على الأقوى ، فوجب ألا يصار إليه ^(١).

٤- وأما قول الله - تعالى - : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ فقد أجيب عنه بأنه لا حجة لهم فيه ؛

أ- لأن « يوم » مرفوع بالابتداء ، وبني لإضافته إلى الجملة .

ب- أو أن « يوم » منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله : « ليس مصروفاً عنهم » ، والتقدير : « يعرفون أو يلزمهم العذاب يوم يأتيهم » .

ج- أو أن معمول الخبر هنا ظرف ، والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها ^(٢).

ورده ابن أبي الربيع بأن القياس البقاء على الأصل ، ولا يدعي الاتساع إلا بدليل ، ولا دليل هنا ^(٣).

د- كما أجاب ابن مالك بأن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل ، نحو : « أما زيداً فاضرب ، وعمرًا لا تن ، وحقك لن أضيع » فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد « أما » تقديم الفعل ، ولا من تقدم معمولي المجزوم والمنصوب على « لا ، ولن » تقديمه عليهما ؛ كذلك لا يلزم من تقديم معمول خبر « ليس » عليها تقديم الخبر ^(٤).

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٤ : ٣٣٦ بتصرف .

(٢) الإنصاف ١/ ١٦٣ ، التبيين ٣١٦ ، ٣١٧ ، الباب ١/ ١٦٩ ، شرح التسهيل ١/ ٣٣٦ ، التصريح ١/ ٢٤٥ ، حاشية الصبان ١/ ٣٧١ .

(٣) البسيط ١/ ٦٧٨ .

(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٣٦ بتصرف .

ثانيًا : عدم جواز التقديم :

• وهو قول جمهور الكوفيين ^(١)، والمبرد ^(٢)، والزجاج ^(٣)، وابن السراج ^(٤)، واختيار الجرجاني ^(٥)، وأبو البركات الأنباري ^(٦)، وابن مالك ^(٧)، وابن هشام ^(٨)، والزيدي ^(٩)، والصبان ^(١٠).

• وهو ظاهر كلام أبي حيان قال : « وأما « ليس » فمنع من تقديم خبرها عليها الكوفيون، والمبرد، ورجحه المتأخرون، فأجاز ذلك الجمهور، ونسبه بعضهم إلى سيبويه، وما أظن العرب فاهت بمثل : « قائمًا لست »، ولا « قائمين لسنا »، ولا « خارجين لسنا » » ^(١١).

- هذا، وقد عزى ابن خروف هذا القول لسيبويه ^(١٢)، وليس كذلك لما تقدم .

- كما نسبه ابن مالك، وأبو حيان للفراسي ^(١٣)، فذكر أنه مذهبه في الحليات، وتلك نسبة فيها نظر، لأن كلام الفراسي في الحليات يقضي بغير ذلك قال : « والدليل على جواز

(١) المسائل الحليات ٢٨٠، الإنصاف ١/ ١٦٠، أسرار العربية ١٤٠، التبيين ٣١٥، شرح المفصل ٧/ ١١٤، شرح التسهيل ١/ ٣٣٣، الارتشاف ٣/ ١١٧١، ائتلاف النصر ١٢٣، التصريح ١/ ٢٤٥، الهمع ١/ ٤٢٩، حاشية الصبان ١/ ٣٧٠.

(٢) المقتضب ٤/ ١٩٠، وينظر - أيضًا - الارتشاف ٣/ ١١٧١، التصريح ١/ ٢٤٥، الهمع ١/ ٤٢٩، حاشية الصبان ١/ ٣٧٠.

(٣) الارتشاف ٣/ ١١٧١، التصريح ١/ ٢٤٥، الهمع ١/ ٤٢٩.

(٤) الأصول ١/ ٨٩، ٩٠، وينظر - أيضًا - جميع المراجع الواردة في هامش (٣).

(٥) المقتصد ١/ ٤٠٩.

(٦) الإنصاف ١/ ١٦٣، أسرار العربية ١٤٠.

(٧) شرح التسهيل ١/ ٣٣٣.

(٨) شرح قطر الندى ١٨٣.

(٩) ائتلاف النصر ١٢٣.

(١٠) حاشية الصبان ١/ ٣٧٠.

(١١) النكت الحسان ٧١.

(١٢) شرح الجمل لابن خروف ١/ ٤١٨.

(١٣) شرح التسهيل ١/ ٣٣٣، الارتشاف ٣/ ١١٧١ وينظر - أيضًا - التصريح ١/ ٢٤٥، الهمع ١/ ٤٢٩.

تقديمه أن العوامل في المبتدأ وخبره على ضربين : فعل ، ومشبه بالفعل ، ووجدنا ما لم يكن فعلاً وكان مشبهاً به لا يجوز تقديم خبره على اسمه ، ووجدنا الفعل قد جاز فيه هذا الذي امتنع في المشبه به من تقديم الخبر ، كما جاز عليه ، فلما وجدنا « ليس » قد جاز فيه ما امتنع في غيره من تقديم الخبر ، كما جاز ذلك في الفعل ، وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها ، فكما جاز « ليس قائماً زيد » بلا خلاف ، كذلك جاز « قائماً ليس زيد » كما جاز « قائماً كنت » لما جاز « كان قائماً زيد » ، ولما لم يحز تقديم أخبار « إن » وأخواتها على أسمائها ، كذلك لم يحز تقديمها عليها ، ويؤكد ذلك قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ، ألا ترى أن المعنى « لا يصرف عنهم يوم يأتيهم » ، فإذا كان هذا الظاهر ، كان « يوم » معمول الخبر ، والمعمول إنما يقع حيث يجوز وقوع العامل ^(١) .

• فهذا النص يدل دلالة واضحة على إجازة الفارسي تقديم خبر « ليس » عليها ، ليس هذا فحسب ، بل ويستدل لصحته بالقياس والسماع ، موجهاً لهما بما يؤكد ذلك ويقرره ، وإني لأعجب من أمر الفارسي ؛ إذ قد جزم قبل بحرفية « ليس » ، وعدّها هنا مما يشبه الفعل ، ثم يجوز تقديم خبرها عليها مع ذلك ، ومعلوم أن الحروف والمشبّهات لا يتقدم عليها معمولها ؛ لضعفها ، ويبدو أن نسبة هذا القول إليه إنما جاءت من ذلك ، حيث القول بالحرفية ، وعدّها بمنزلة « ما » .

- وقد احتج الكوفيون ومن تبعهم لذلك بعدة أمور :

١- كون « ليس » فعلاً جامداً لا يتصرف في نفسه ، فكذلك لا يتصرف في غيره ، ولا يجري مجرى المتصرف في التقديم ، قياساً على أشباهه نحو : « نعم ، وبئس ، وفعل التعجب ، وعسى » ؛ فأخبارها لا تتقدم عليها باتفاق ، فكذلك هي .

٢- مؤاخاتها لـ « ما » في النفي ، وكما أن « ما » لا يتقدم عليها خبرها ، فكذلك « ليس » ^(٢) .

(١) المسائل الحليّات : ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٢) أسرار العربية ١٤٠ ، شرح التسهيل ١/ ٣٣٣ ، اتّلاف النصرة ١٢٣ ، حاشية الصبان ١/ ٣٧٠ بتصرف .

٣- عدم سماع التقديم^(١).

٤- نقصانها عن « كان » وأخواتها ؛ وذلك أن بعض النحويين يغلب عليها الحرفية ، ويحتج بأن بعضهم ألغاهما عن العمل فقال : « ليس زيد قائم » ، وبأن بعض العرب أدخل عليها ياء المتكلم من غير نون الوقاية فقال : « عليه رجلا ليسى » ، ولو كانت فعلاً حقيقةً لقال : « ليسني » ، وبأن ضمير المتكلم والمخاطب إذا اتصل بها لا يكسر أولها ، وليس كذلك « باع » ؛ لأنهم يقولون فيه : « بَعْتُ » ، ولا يقولون : « لِسْتُ » ، فكل هذا يدل على انحطاطها رتبة عن « كان » وأخواتها ، فينبغي أن لا يجوز تقديم خبرها عليها .

٥- أن الخبر معها مجحود ، فكيف يتقدم على الفعل الذي جحدته^(٢).

وأقول : إن القول بحرفية « ليس » محل خلاف بين العلماء ، ومحل الخلاف ينبغي ألا يجعل دليلاً ، فضلاً عن أن القول بحرفيتها يصطدم بموانع لفظية - أيضاً - كاتصال ضمائر الرفع ، وتاء التانيث بها ، وتحملها للضمير ، وعملها عمل « كان » ، وغير ذلك من دلائل فعليتها ، وقد سبق توجيه البحث لأدلة القائلين بالحرفية^(٣) ، الأمر الذي حدا به إلى ترجيح قول القائلين بالفعلية .

* من العرض السابق يتضح للبحث ما يلي :

أولاً : الخطأ والخلط في نسبة الأقوال ، بناء على الخلاف في فعلية « ليس » وحرفيتها ؛ وعدم تعرض الكيشي لذلك .

ثانياً : عدم سماع التقديم .

ثالثاً : نقصان « ليس » عن « كان » وأخواتها درجة بجمودها ، ومشابهتها الحرف لا كونها حرفاً عند البعض ، ولكونها حرفاً عند البعض الآخر .

(١) النكت الحسان ٧١ .

(٢) الإنصاف ١/ ١٦٣ ، التبيين ٣٢١ بتصرف .

(٣) ينظر البحث ص ٧٣

رابعًا : وهن أدلة الفريقين على جواز التقديم ومنعه ، لوجود ما يرد ويدفع كلٍ منها .

• ولكن مراعاة لعدم السماع ، وأمر الجمود والمشابهة الحرفية فإن البحث يرى جعلها في منزلة بين المنزلتين ، حيث جواز تقديم خبرها على اسمها ؛ دلالة على ارتفاعها عن « ما » درجة بفعاليتها ، وعدم جواز تقديم خبرها عليها ؛ دلالة على نقصانها جمودًا ومشابهة حرفية ، واعتدادًا بعدم السماع ، الأمر الذي يحدو بالبحث إلى موافقة الكوفيين ، والبصريين القائلين بذلك ، ومن ثم مخالفة الكيشي ، والجمهور البصري ، وتابعيهم من الكوفيين لما تقدم .

العطف على محل اسم « إِنَّ ، وَلَكِنْ » قبل مجيء الخبر^(١)

* اتفق النحويون على جواز العطف على أسماء « إِنَّ » وأخواتها بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده ؛ حملاً على لفظ الاسم .

• كما اتفقوا على عدم جواز العطف على محل أسماء هذه الأحرف بالرفع مع غير « إِنَّ ، أَنْ ، وَلَكِنْ » مما يغير معنى الجملة ، وعلى جوازه مع « إِنَّ ، وَأَنْ ، وَلَكِنْ » ؛ لأن التوكيد والاستدراك لا ينافيان الحكم الجزمي فلا يغيران معنى الجملة بخلاف أن يصير الحكم متمنى ، أو مترجى ، أو على طريق التشبيه والتمثيل^(٢) .

• ولكنهم اختلفوا أيكون ذلك قبل مجيء الخبر أو بعده أم ماذا ؟

• هذا ما سيبينه البحث فيما يلي من خلال معالجة أقوال النحويين في ذلك :

أولاً : عدم جواز العطف على محل اسم « إِنَّ ، وَلَكِنْ » قبل تمام الخبر :

• وهو اختيار الكيشي قال : « ولا يجوز العطف على محل الابتداء قبل الخبر فلا تقول : « إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمَان » ؛ لثلا يرتفع الخبر بعاملين « إِنَّ » والابتداء ، والفراء يجوز ذلك إذا لم يتبين إعراب الاسم ، كقولك : « إِنَّ هَذَا وَزَيْد قَائِمَان »^(٣)^(٤) .

* فالكيشي يُصَدِّرُ نصه بالحكم الامتناعي ، مشيراً من طرف خفي إلى كونه من المسلمات ، موضحاً علته ودليله ، ثم يعرج على قول الفراء ، مبيناً بذلك العرض اختياره

(١) تنظر المسألة في الكتاب ١٥٥/٢ ، معاني الفراء ٣١٠/١ ، المقتضب ١١١/٤ ، علل النحو ٣٤١ ، المقتصد ٤٤٨/١ ، الإنصاف ١٨٥/١ ، شرح ابن خروف ٤٥٨/١ ، التبيين ٣٤٣ ، التبيان في إعراب القرآن ٤٥١/١ ، شرح المفصل ٦٨/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٩/١ ، المقرب ١٧٣ ، شرح التسهيل ٤٣٢/١ ، شرح الكافية للرضي ٣٧١/٤ ، تخلص الشواهد ٣٧٣ ، التصريح ٣٢٢/١ ، حاشية الصبان ٤٤٦/١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/١ ، شرح التسهيل ٤٣٢/١ ، التصريح ٣٢٢/١ ، حاشية الصبان ٤٤٦/١ .

(٣) تنظر نسبة هذا القول للفراء في معاني الفراء ٣١٠/١ ، الإنصاف ١٨٦/١ ، التبيين ٣٤٢ ، شرح المفصل ٦٨/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/١ ، التصريح ٣٢٣/١ ، حاشية الصبان ٤٤٨/١ .

(٤) الارشاد إلى علم الإعراب ١٧١ .

القول الامتناعي .

• وهو مذهب سيويه ^(١) ، وجمهور البصريين ^(٢) ، ومنهم : الوراق ^(٣) ، والجرجاني ^(٤) ، والأنباري ^(٥) ، وابن خروف ^(٦) ، والعكبري ^(٧) ، وابن يعيش ^(٨) ، وابن الحاجب ^(٩) ، وابن عصفور ^(١٠) ، وابن مالك ^(١١) ، والرضي ^(١٢) .

• قال سيويه : « واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : ... « إنك وزيد ذاهبان » ؛ وذلك أن معناه معنى الابتداء .. ، وأما قول الله - عز وجل : ﴿ والصابئون ﴾ ، فعلى التقديم والتأخير ، كأنه ابتداء على قوله : ﴿ والصابئون ﴾ بعد ما مضى الخبر ^(١٣) .

- دليلهم :

- وقد منع البصريون ذلك ؛ لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد مع عملهما عملاً واحداً ؛ لأن الناسخ عامل في الخبر ، والمعطوف مبتدأ ، وهو - أيضاً - عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان يعملان عملاً واحداً ، وذلك محال ممتنع ^(١٤) .

(١) الكتاب ١٥٥ / ٢ .

(٢) علل النحو ٢٤٣ ، المقتصد ٤٤٨ / ١ ، الإنصاف ١٨٥ / ١ ، التبيين ٣٤٢ ، شرح المفصل ٦٨ / ٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨ / ١ ، شرح التسهيل ٤٣٢ / ١ ، شرح الكافية ٣٧١ / ٤ .

(٣) علل النحو ٢٤٣ .

(٤) المقتصد ٤٤٨ / ١ .

(٥) الإنصاف ١٨٧ / ١ .

(٦) شرح الجمل ٤٥٨ / ١ .

(٧) التبيين ٣٤٤ .

(٨) شرح المفصل ٦٨ / ٨ .

(٩) شرح الكافية ٣٥٥ / ٤ .

(١٠) شرح الجمل ٤٥٩ / ١ .

(١١) شرح التسهيل ٤٣٣ / ١ .

(١٢) شرح الكافية للرضي ٣٧١ / ٤ .

(١٣) الكتاب ١٥٥ / ٢ .

(١٤) علل النحو ٢٤٣ ، المقتصد ٤٤٨ / ١ ، الإنصاف ١٨٧ / ١ ، التبيين ٣٤٢ ، شرح المفصل ٦٨ / ٨ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٥٨ / ١ ، شرح التسهيل ٤٣٢ / ١ ، تخلص الشواهد ٣٧٣ ، التصريح ٣٢٢ / ١ ، حاشية الصبان ٤٤٦ / ١ .

• قال ابن يعيش : « ولأنه حمل على التأويل ، ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه » ^(١).

ثانيًا : جواز العطف على موضع الاسم قبل مجيء الخبر مطلقًا ، نحو : « إن زيدًا وعمرو قائمان » :

• وإليه ذهب الأخفش ^(٢) ، والكسائي ^(٣).

- واستدلوا لذلك بالسمع والقياس :

- أما السماع فمنه :

- قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ^(٤).

- وقوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ ^(٥). في قراءة من قرأ برفع « ملائكته » ^(٦).

- وما جاء عن العرب من قولهم : « إنك وزيد ذاهبان » ^(٧).

- أما القياس : فأمرين :

أحدهما : أن المعطوف على اسم « إن ، ولكن » يجوز دفعه إذا تأخر ، فكذلك إذا تقدم ؛ لأن المعنى فيهما واحد .

(١) شرح المفصل ٦٨ / ٨ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٨٥ / ١ .

(٣) جميع المراجع الواردة في هامش (١) .

(٤) سورة المائدة الآية رقم (٦٩) .

(٥) سورة الأحزاب من الآية رقم (٥٦) ، والآية بتمامها : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ .

(٦) قرأ بها عبد الوارث عن أبي عمرو ، ينظر مختصر شواذ القرآن لابن خالوية ١٢١ .

(٧) الكتاب ١٥٥ / ٢ ، علل النحو ٢٤٣ ، الإنصاف ١٨٦ / ١ .

والثاني : أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع « لا » ، نحو : « لا رجل وامرأة أفضل منك » ، فكذلك « إن » ؛ لأنها بمنزلتها ، وإن كانت « إن » للإثبات ، و « لا » للنفي ؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، ولأن « إن » لا تعمل في الخبر ؛ لضعفها ، وإنما يرتفع بها كان يرتفع به قبل دخولها ، وإذا كان الخبر يرتفع بها كان يرتفع به قبل دخولها ، فلا مجال إذن لاجتماع عاملين على معمول واحد ، وصح العطف إذن قبل تمام الخبر^(١).

- وقد وردت تلك الأدلة ، وأولت وخرجت على النحو التالي :

١- السماع :

• قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى ﴾ أجيب عنه بوجه :

١- أن « الصابئون » مرفوع بالابتداء ، وهو منوي به التأخير ، والخبر المذكور « فلا خوف عليهم » خبر « إن » والتقدير : « إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون » ، والصابئون والنصارى كذلك ، وهو قول سيويه ، وجمهور البصريين^(٢).

وقد ضعف ابن عصفور هذا الوجه ؛ لما فيه من الفصل بين اسم « إن » وخبرها^(٣) ، وابن هشام لما فيه من تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها^(٤).

٢- أن الخبر المذكور خبر لقوله - تعالى - : « والصابئون » ، وخبر « إن » محذوف ، وهو قول ابن عصفور ، وابن مالك .

• قال ابن عصفور : « وهذا الوجه حسن جداً ؛ لأنه ليس فيه أكثر من حذف خبر « إن »

(١) علل النحو ٢٤٤ ، المقتصد ٤٤٨/١ ، الإنصاف ١٨٦/١ ، التبيين ٣٤٤ ، شرح المفصل ٦٩/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/١ ، التصريح ٣٢٢/١ ، حاشية الصبان ٤٤٧/١ .

(٢) الكتاب ١٥٥/٢ ، الإنصاف ١٨٧/١ ، التبيين ٣٤٣ ، شرح المفصل ٦٧/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٩/١ ، شرح التسهيل ٤٣٢/١ ، التصريح ٣٢٢/١ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٩/١ .

(٤) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ٣٧٣ .

لفهم المعنى ^(١).

• وقال ابن مالك : « وأسهل من التقديم والتأخير تقديم الخبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده ، كأنه قال : « إن الذين آمنوا فرحون ، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون » فإن حذف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب قبل دخول « إن » ^(٢) .

٣- أن « الصابئون » معطوف على الضمير في « هادوا » ، نقله الأنباري ، ورده بأن العطف على المضمرة المرفوعة قبيح ^(٣).

- وكما قرر البحث قبل فإن محل الخلاف لا يصح أن يجعل دليلاً أو ردّاً .

- كذلك نقله العكبري ورده بأمرين :

أحدهما : أنه يوجب كون الصابئين هوداً ، وليس كذلك .

الثاني : أن الضمير لم يؤكد ^(٤).

٤- أن « إن » بمعنى « نعم » الجوابية ، لا عمل لها ، فما بعدها في موضع رفع ، و « الصابئون » معطوف على محله .

- وثبوت « إن » بمعنى « نعم » محل خلاف بين النحويين ، وعلى فرض ثبوته ، فإنها تحتاج إلى كلام يتقدمها ، فلا تكون ابتدائية .

٥- أن خبر « الصابئون » محذوف من غير أن ينوي به التأخير .

وضعف بلزوم الحذف والفصل .

٦- أن « الصابئون » في موضع نصب ، إلا أنه جاء على لغة بني الحارث بن كعب .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٩ .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٤٣١ .

(٣) الإنصاف ١/ ١٩٠ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٥٧ .

ورده الأنباري بأن ذلك لم يحك عنهم في الجمع ، وإنما حكي في التثنية ^(١).

٧- أن « الصابئون » معطوف على الصلة بحذف الصدر ، والتقدير : « الذين هم الصابئون » ^(٢).

٨- أن « الواو » اعتراضية ، و « الصابئون » مبتدأ خبره محذوف ؛ لسد خبر « إن » مسده ، والجملة اعتراضية بين اسم « إن » وخبرها ، وهو قول الرضى ^(٣).

- قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ خرج على أن خبر « إن » محذوف ، و « ملائكته » مبتدأ خبره « يصلون » ، والتقدير : « إن الله يصلي » ، فالخبر الثاني أغنى عن الأول .

- أما قول العرب : « إنك وزيد ذاهبان » فقد غلطه سيبويه ^(٤).

- وخرجه ابن مالك على أن أصله : « إنك أنت وزيد ذاهبان » ، ف « أنت » مبتدأ ، و « زيد » معطوف ، و « ذاهبان » خبر المبتدأ ، والجملة خبر « إن » ، وحذف المتبوع ، وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بالإجماع ، فالقول به راجح ^(٥).

٢- القياس :

أ- أما ما ذهبوا إليه من جواز رفع المعطوف على اسم « إن » إذا تقدم حملاً عليه إذا تأخر ؛ لأن المعنى فيهما واحد ، فقد رده ابن عصفور بأن في ذلك حمل على المعنى ، والحمل على المعنى لا يتصور قبل حصوله ، ف « إن زيذاً » من قولهم : « إن زيذاً وعمرو قائمان » لا معنى له حتى يعطف عليه ^(٦).

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ١/ ٣٠٠، ٣٠١.

(٢) روح المعاني للألوسي ٤/ ٢٩٥.

(٣) شرح الكافية للرضي ٤/ ٣٧١، ٣٧٢.

(٤) الكتاب ٢/ ١٥٥.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٣٢، ٤٣٣.

(٦) شرح جل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٥٩.

ب- وما ذهبوا إليه من حمل « إن » على « لا » في العطف على الموضع قبل تمام الخبر ، رده أبو البركات الأنباري ، والعكبري بأمرين :

الأول : أن « لا » تعمل في الاسم دون الخبر ، فيكون المعطوف كالمستأنف ، بخلاف « إن » .

الثاني : أن « لا » واسمها ركبا فجعلها كالشيء الواحد ، فهما في موضع رفع ، فيحمل المعطوف على موضعهما ، كما تحمل الصفة على ذلك ، فلم يجتمع إذن عاملان في الخبر ، بخلاف « إن » فإنها لا تتركب مع الاسم بعدها ، فيجتمع عاملان ، وذلك لا يجوز ، فالفرق بين ^(١) .

ج- وأما جزمهم بعدم عمل « إن » في الخبر ، وارتفاعه بما كان يرتفع به قبل فباطل بما قرره البصريون من عمل « إن » في الخبر ؛ لقوتها ؛ إذ قد شابهت الفعل في مجيئها على وزنه ، وبنائها على الفتح كالفعل الماضي ، وطلبها للاسم طلبه له ، ودخول نون الوقاية عليها ، وتضمنها معناه ^(٢) .

ثالثاً : جواز العطف على موضع الاسم قبل مجيء الخبر بشرط خفاء إعراب الاسم بكونه مبنياً أو معرباً مقدر الإعراب ، نحو : « إنك وزيد ذاهبان » ؛ ليسهل بذلك مخالفة لفظ المعطوف للمعطوف عليه .

• وهو مذهب الفراء ^(٣) .

- وقد استدلل لقوله هذا بما استدلل به الكسائي لمذهبه من سماع وقياس دون الاستدلال بقوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ ؛ إذ لفظ الجلالة ظاهر

(١) الإنصاف ١/ ١٩٤ ، ١٩٥ ، التبيين ٣٤٦ بتصرف .

(٢) الأصول ١/ ٢٣٠ ، معاني الحروف للرماني ١٠٩ ، الصاحبي ١٧٥ ، أسرار العربية ١٤٨ ، شرح التسهيل ١/ ٣٩٠ ، البديع ج ١ ٢/ ٥٣٤ ، الصفوة الصفية ج ٢ ق ١/ ٥٥ ، ٥٦ بتصرف .

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠ ، ٣١١ ، وينظر - أيضاً - علل النحو ٣٤٣ ، المقتصد ١/ ٤٤٨ ، الإنصاف ١/ ١٨٦ ، التبيين ٣٤٣ ، شرح المفصل ٨/ ٦٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٨ ، شرح التسهيل ١/ ٤٣٢ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ٣٧٠ ، ٣٧١ ، التصريح ١/ ٣٢٢ ، حاشية الصبان ١/ ٤٤٨ .

الإعراب .

وقد مضى بيان تلك الأدلة ، وتأويلها وتخريجها ، والرد عليها .

وإني لأعجب من أمر الفراء هذا ؛ إذ إنه حينما أراد التوسط بين المذهبين ، أتى بما يخاله العقل بعيداً منكراً ، فليس المانع من جواز العطف ، مخالفة لفظ المعطوف للمعطوف عليه حتى يشترط خفاء الإعراب ، لتسهيل تلك المخالفة ، وإنما المانع عدم جواز اجتماع عاملين على معمول واحد ، وعملهما فيه عملاً واحداً ، وقد مر بيانه ، فضلاً عن عدم تمام المعنى قبل مجيء الخبر ، والمعطوف محمول على المعنى التأكيدى المؤول ، ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه .

* ولهذا ، ولما مر جميعه يرى البحث أن اختيار الكيشي قول سيبويه ، وجمهور البصريين اختيار راجح يوافقه فيه .

إعمال المصدر المحلى بـ « أل »^(١)

* العامل من المصادر هو ما قدر بـ « أن » والفعل ، أو « ما » والفعل ، وهو في العمل على ثلاثة أحوال :

- المنون : نحو قوله - تعالى - : ﴿ أَوْ اطَّعِمُوا فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾^(٢).

- المضاف إما إلى الفاعل نحو قوله - تعالى - : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾^(٣) ، وإما إلى المفعول نحو قوله - تعالى - : ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴾^(٤).

- المحلى بـ « أل » نحو : « الشَّتْمُ بَكْرٌ خَالِدًا قَبِيحٌ »^(٥).

- وعمل المحلى بـ « أل » ليس محل اتفاق بين العلماء ، فهم فيه على أقوال :

الأول : الجواز مطلقاً :

• وهو اختيار الكيشي بالطريق السكوتي قال : « ومثال الثالث^(٦) : « الشَّتْمُ بَكْرٌ خَالِدًا

(١) تنظر المسألة في : الكتاب ١/ ١٩٢ ، معاني الفراء ١/ ٢٩٣ ، المقتضب ١/ ١٥٢ ، الأصول ١/ ١٣٧ ، الإيضاح للفارسي ١٤٥ ، البيان شرح اللمع ٦٠٦ ، شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٧٦٩ ، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٣٦ ، التبصرة ١/ ٢٣٩ ، الباب ١/ ٤٥٠ ، شرح المفصل ٧/ ٦٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١ ، شرح التسهيل ٢/ ٤٤٣ ، الصفوة الصفية ج ٢/ ١٥٤ ، شرح الكافية للرضي ٣/ ٤٧٩ ، الارتشاف ٥/ ٢٢٦١ ، أوضح المسالك ٣/ ١٨٣ ، المساعد ٢/ ٢٣٤ ، التصريح ٢/ ٥ ، الهمع ٣/ ٥٩ ، شرح القصر للفاكهي ٢/ ١٩٥ .

(٢) سورة البلد الآية رقم (١٤) .

(٣) سورة الحج من الآية رقم (٤٠) والآية بتمامها : ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ هُدًى مَتَّ صَوَامِعُ وَبَيْعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ .

(٤) سورة النور من الآية رقم (٣٧) والآية بتمامها : ﴿ رَجَالٌ لَا تُلْهِيمُ تَجَارَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴾ .

(٥) التبصرة ١/ ٢٣٩ وما بعدها ، شرح المقدمة النحوية ٣٥٨ وما بعدها .

(٦) يعني النوع الثالث من المصادر العاملة عمل الأفعال فقد عقد الباب للحديث عن ذلك .

قبيح » ، قال :

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَحَالُ الْفَرَارُ يُرَاحِي الْأَجَلَ^(١)

ويمحتمل أن يكون التقدير : « في أعدائه » ، فحذف الجار وتعدى المصدر بنفسه ، وقال :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ وَلَمْ أَتُكَلِّ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا^(٢).

فنصب « مسمعا » بالضرب ، ويروي : « لحقت » بدل « كررت » ، فلا استدلال إذن

به^(٣).

وقال الفارسي : « ولم أعلم شيئا من المصادر بالألف واللام ، معملا في التنزيل »^(٤) ، وهو

معلوم ، قال - تعالى - : ﴿ لَا تُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾^(٥) .

* فالكيشي يسوق هذا النص ضمن حديثه عن المصادر العاملة عمل أفعالها ، مبينا حكم

النوع الثالث منها ، وهو المحلي بـ « أل » ، حيث الجواز ، وورود السماع ، مضعفاً تخريج

النصب في البيت الأول على نزع الخافض ، ولم يغفل قضية إعمال هذا النوع في القرآن

الكريم ، فأورد قول الفارسي دافعا له بقوله : « وهو معلوم ، قال - تعالى - : ﴿ لَا تُحِبُّ اللَّهُ

(١) البيت من المتقارب ، لم أقف على نسبه ، وهو في الكتاب ١/ ١٩٢ ، التبصرة ١/ ٢٤٠ ، شرح اللمع لابن برهان ٥٩٩/ ٢ ، شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٧٦٩ ، الباب ١/ ٤٥٠ ، شرح المفصل ٦/ ٦٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢ ، شرح التسهيل ٢/ ٤٤٤ ، التصريح ٢/ ٦ ، شرح ابن عقيل ٣/ ٩٥ ، الهمع ٣/ ٥٩ ، الخزانة ٨/ ١٢٧ . الدرر ٢/ ٣٠٥ . اللغة : النكاية : القتل والجرح . والشاهد : نصب « أعداء » بـ « النكاية » وهو مصدر محلي بـ « أل » .

(٢) البيت من الطويل ، ينسب للمرار الأسدي ، ولمالك بن زغبة الباهلي ، وهو في الكتاب ١/ ١٩٢ ، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٣٦ ، الباب ١/ ٤٥٠ ، شرح المفصل ٦/ ٦٤ ، توجيه اللمع ٥١٩ ، شرح التسهيل ٢/ ٤٤٣ ، شرح ابن عقيل ٣/ ٩٧ ، الهمع ٣/ ٥٩ ، الخزانة ٨/ ١٢٧ ، الدرر ٢/ ٣٠٦ ، اللغة : المغيرة : الخليل تخرج للإغارة . الكل : أقعد . الشاهد : موضح بالنص .

(٣) لأنه حيثئذ يكون « مسمع » منصوبا به على رأي الكوفيين في التنازع .

(٤) الإيضاح ١٤٥ .

(٥) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٩٥ ، ١٩٦ .

الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ^(١)^(٢) .

• فوافق بذلك سيويه ؛ إذ قال في « باب من المصادر ما جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه » : وتقول « عجبت من الضرب زيّدا » ، كما قلت : « عجبت من الضارب زيّدا » يكون بالألف واللام بمنزلة التنوين^(٣) .

• وقد نقل بعضهم هذا القول عن الفراء^(٤) ، ولعل في حديثه عن قوله - تعالى - : ﴿ لَا تُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ ﴾ .

ما يؤيد ذلك قال : « وإن شئت جعلت « من » رفعًا إذا قلت .. « ظلم » فيكون المعنى : « لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا المظلوم » ..^(٥) .

- فظاهر نصه رفع « من » على أنها فاعل لـ « الجهر » ، وهذا صريح في موافقته قول سيويه .

- وقد استُبدِلَ لذلك بالسمع ومنه :

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَغْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ

فنصب « أعداءه » بـ « النكايه » ، وهو مصدر محلى بـ « أل » .

- وبعضهم ينصبه على نزع الخافض ، نسبه الأصفهاني لأبي على الفارسي^(٦) ، كما نسب

(١) سورة النساء من الآية رقم (١٤٨) ، والآية بتمامها : ﴿ لَا تُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾ .

(٢) الإرشاد ١٩٦ .

(٣) الكتاب ١/ ١٩٢ .

(٤) كابن الأصبع ينظر الارتشاف ٥/ ٢٢٦١ .

(٥) معاني الفراء ١/ ٢٩٣ .

(٦) شرح اللمع ٢/ ٧٦٩ .

للسيرافي^(١).

- وقيل : « هو منصوب بمصدر منكور منون محذوف تقديره : « ضعيف النكاية نكاية أعداءه »^(٢) ، ونسب للمبرد^(٣) .

ومنه قول الشاعر - أيضًا - :

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعًا^(٤)

فنصب « مسمعا » بـ « الضرب » ، وهو مصدر مقترن بـ « أل » .

- وقيل : « هو منصوب بـ « كررت » ، وحرف الجر محذوف » ، ورد بأن المصدر أقرب ، وهو متعد بنفسه .

- وقيل - أيضًا - : « يروى « لحقت » فهو الناصب ؛ لأن الفعل وإن تقدم فهو أقوى من المصدر ، ولا سيما مع الألف واللام »^(٥) .

وأما قضية إعمال المصدر المحلى بـ « أل » في القرآن الكريم ، وقول الفارسي السابق ، فقد أجازها بعض العلماء ، وعارضوا الفارسي بما عارضه به الكيشي^(٦) ، وقد أشار الأصفهاني إلى أن الفارسي نفسه قد رجع عن ذلك في الحجة ، وبالفعل فقد جاء في الحجة عند حديثه عن قول الله - تعالى - : ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ﴾^(٧) : « إن جعلت الظرف من صلة المصدر جاز أن تنصبه نصب المفعول به ، كقولك : « الوزن الدراهم حق » ، ويكون

(١) الخزانة ١٢٧/٨ .

(٢) شرح التسهيل ٤٤٤/٢ ، شرح الكافية للرضي ٤٧٩/٣ .

(٣) شرح المفصل ٦٤/٦ .

(٤) سبق تخريجه وبيان شاهده ينظر ص ٦٩ من هذا البحث .

(٥) الباب ١/٤٥١ .

(٦) ينظر شرح اللمع للأصفهاني ٧٦٩/٢ ، الباب ١/٤٥٠ ، شرح المفصل ٦٤/٦ ، الهمع ٥٩/٣ .

(٧) سورة الأعراف من الآية رقم (٨) ، والآية بتمامها : ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ .

« الحق » على هذا خبر المبتدأ ^(١) .

• فهذا منه صريح في جواز إعمال المصدر المقترن بـ « أل » .

الثاني منع إعماله مطلقاً ، والنصب بعده بفعل مضمير يفسره المذكور :

• وينسب للكوفيين ^(٢) ، والبغداديين ^(٣) ، والمبرد ^(٤) ، وابن السراج ^(٥) .

• ونسبة هذا القول للمبرد ، وابن السراج أمر فيه نظر ؛ - فقد جاء في المقتضب ما يناقض

ذلك ، يقول المبرد عن قول الشاعر : عن الضرب مسمماً : « أراد : « عن ضرب مسمع » ، فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة فعمل على الفعل » ^(٦) .

- وقال ابن السراج في الأصول : « وتدخل الألف واللام على هذا فتقول : « عجت من الضرب زيداً بكر » لا يجوز أن تخفض « زيداً » من أجل الألف واللام ؛ لأنها لا يجتمعان ، والإضافة كالنون والتنوين ، وقال قوم : « إذا قلت : « أردت الضرب زيداً » ، إنما تنصبه بإضمار فعل ؛ لأن الضرب لا ينصب ، وهو عندي حسن » ^(٧) .

• فنص ابن السراج يدل على استحسانه إضمار الفعل ، لا منع العمل مطلقاً ؛ فقد أجاز العمل بدليل تمثيله أول كلامه بقوله : « عجت من الضرب زيداً بكر » .

• وقد اختار هذا القول ابن عصفور في المقرب ؛ حيث قال : « وإذا كان معرفاً بالألف واللام فالأحسن ألا يعمل .. » ^(٨) .

• وخالف هذا الاختيار في شرح الجمل قال : « المصدر المعرف بالألف واللام فحكمه

(١) الحجة ٢١ / ١ .

(٢) الارتشاف ٥ / ٢٢٦١ ، التصريح ٦ / ٢ ، الهمع ٣ / ٥٨ .

(٣) الارتشاف ٥ / ٢٢٦١ ، الهمع ٣ / ٥٩ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٣ / ٤٧١ ، الخزانة ٨ / ١٢٧ .

(٥) الارتشاف ٥ / ٢٢٦١ ، توضيح المقاصد ٢ / ٨٤٠ ، المساعد ٢ / ٢٣٤ .

(٦) المقتضب ١ / ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٧) الأصول ١ / ١٣٧ .

(٨) المقرب ١٩٦ .

حكم المصدر المنون يرفع الفاعل ، وينصب المفعول ، فتقول : « يعجبني الضرب زيد عمرًا »^(١) ، ثم خطأ من ينكر عمله ، وضعف قوله .

- هذا ، وقد احتج المانعون بأن : المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل ، والفعل نكرة ، فلما عرف زال شبهه بالفعل ، فلم يعمل^(٢) .

- وهو ضعيف لأمرين :

أحدهما : أنه لو كان دخول « أل » على المصدر يمنع عمله عمل فعله ، لوجب على هذا ألا يعمل المنون ، ولا المضاف ؛ لأن التنوين والإضافة لا يدخلان الأفعال^(٣) .

والآخر : ما سمع من إعمال المصدر المقترن بـ « أل » خاصة تلك المواضع التي لا يصلح فيها تقدير فعل ، كقول الشاعر :

تَلُومُ امْرَأًا فِي عُنْفُونٍ شَبَابِهِ وَلِلتَّرِكِ أَشْيَاعَ الضَّلَالَةِ حِينُ^(٤)
وقوله :

فَأِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيَّدِينَا إِلَيْهِ نَوَازِعُ^(٥)

الثالث : جواز إعمال المصدر المقترن بـ « أل » لكن على استقبح :

• وهو قول أبي على الفارسي ، قال في الإيضاح : « قولك : « أعجبني الضرب زيد عمرًا ، والشتم بكر خالدًا ، وهو قبيح »^(٦) .

(١) شرح الجمل ٢/ ٢١ ، ٢٢ .

(٢) السابق نفس الصفحة .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢ ، الخزانة ٨/ ١٢٧ ، الدرر ٢/ ٣١٩ .

(٤) البيت من الطويل لكثير عزة ، وهو في الديوان ٣٢٧ ، شرح التسهيل ٢/ ٤٤٤ ، شرح عمدة الحفاظ ٢/ ٦٩٧ . اللغة : عنفوان : شدة . أشياع : أنصار وأتباع . الشاهد : إعمال المصدر « الترك » وهو محلى بـ « أل » مع عدم جواز تقدير ناصب آخر .

(٥) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله ، ولم أقف على نسبه ، وهو في سر الصناعة ٢/ ٨٠١ ، شرح التسهيل ٢/ ٤٤٤ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٣ ، شرح ابن عقيل ٣/ ٩٦ ، الدرر ٢/ ٣٠٥ ، ويروى : « شوارع » مكان « نوازع » . اللغة : التائبين : مدح الميت . نوازع : ممتدة . الشاهد : إعمال المصدر « التائبين » ، وهو محلى بـ « أل » .

(٦) الإيضاح ١٤٥ ، ينظر - أيضًا - الارتشاف ٥/ ٢٢٦١ ، التصريح ٢/ ٦ ، الهمع ٣/ ٦٠ .

• ونقل أنه مذهب كافة البصريين^(١) ، وذلك منقوض بما سبق نقله .

واحتج لذلك :

بأن المصدر هنا معرفة من جهة لا ينوي بها الانفصال ، ولم يتصل باسم يقوم مقام الفاعل كاتصال المضاف فهو مباين للفعل بخلاف المضاف الذي له نظير يشبه به مما ينوي بإضافته الانفصال نحو : « ضاربٌ زيد »^(٢) .

الرابع : التفصيل بين أن يعاقب الضمير « أل » فيجوز إعماله ، وألا يعاقب فلا يجوز :

• وهو مذهب ابن الطراوة^(٣) ، وأبو بكر بن طلحة^(٤) ، ووافقهم أبو حيان^(٥) .

فيجيزون نحو : « إنك والضرب خالداً المسيء » ، ولا يجيزون نحو : « عجبت من الضرب زيد عمرًا » .

• ويضعف قولهم قول الشاعر :

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسِيءِ إِلَهُهُ وَلِللَّزْكِ بَعْضُ الصَّالِحِينَ فَقِيرًا^(٦) .

• حيث عمل المصدر « الرزق » ، وهو غير معاقب للضمير .

الخامس : جواز إعماله لكن على ضعف في القياس ، وقلة في الاستعمال :

• وهو اختيار الأكثرين كالشريف عمر الكوفي^(٧) ، والعكبري^(٨) ، وابن مالك^(٩) ،

(١) المساعد ٢/ ٢٣٥ .

(٢) شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ١٣٦ .

(٣) الارتشاف ٥/ ٢٢٦١ ، التصريح ٦/ ٢ ، الهمع ٦٠/ ٣ ، وابن الطراوة هو : سليمان بن محمد عبد الله السبائي المالقي أبو الحسين بن الطراوة ، عالم مصنف ، له آراء في النحو تفرد بها ، صنف الترشيح في النحو ، والمقدمات على كتاب سيبويه (ت ٥٢٨هـ) البغية ١/ ٦٠٢ ، الأعلام ٣/ ١٣٢ .

(٤) الارتشاف ٥/ ٢٢٦١ ، التصريح ٦/ ٢ ، الهمع ٦٠/ ٣ .

(٥) الارتشاف ٥/ ٢٢٦١ .

(٦) البيت من الطويل ، لم ينسب لقائل معين ، وهو في : المساعد ٢/ ٢٣٦ ، شرح ابن عقيل ٣/ ٩٦ ، شرح قطر الندى ٢٦٩ ، التصريح ٦/ ٢ ، شرح القطر للفاكهي ٢/ ١٩٥ ، الشاهد : موضح بأعلى .

(٧) البيان شرح اللمع ٦٠٦ .

(٨) اللباب ١/ ٤٥٠ .

(٩) شرح التسهيل ٢/ ٤٤٣ ، ٤٤٤ .

وابن هشام^(١) ، وابن القيم^(٢) ، والشيخ خالد الأزهرى^(٣) ، والأشموني^(٤) .

- وأدلتهم على ذلك :

١- أن المصدر إنما يعمل لمضارعة الفعل ، والفعل لا يقبل التعريف^(٥) .

٢- أن تقدير المصدر بـ « أن » والفعل يمنع من دخول اللام عليه ؛ لأنها حرف ، ولام التعريف لا تدخل على الحرف^(٦) .

وأقول :

أما أن المصدر يعمل حملاً على الفعل ، فذلك مشهور ، أما اشتراطهم المضارعة اللفظية بينهما فذلك محل نظر ؛ لأنها إن اعتبرت في المحلى بـ « أل » وقل عمله ، فلا بد إذن أن تعتبر - أيضاً - في المنون والمضاف ويقل عملهما ؛ لأن الفعل لا ينون ولا يضاف .

- بيد أن الظاهر من مذهب العرب في إعمالهم المصدر أنهم يكتفون بالشبه المعنوي بينهما ، ألا وهو دلالة كل منهما على الحدث .

= وهذا المذهب - كما يبدو - هو مذهب أبي على الفارسي السابق مع اختلاف في اللفظ ؛ ذلك أن العامل إن كان عمله ضعيفاً في القياس قليلاً في الاستعمال ، فإنه مما لا شك فيه مستقبح .

* من العرض السابق يخلص البحث إلى ترجيح قول سيبويه ؛ لأنه مؤيد بالمسموع عن العرب ، فضلاً عن موافقة هذا النوع من المصادر لنظيره في الاختصاص بشيء ليس من

(١) أوضح المسالك ٣ / ١٨٣ .

(٢) شرح الألفية لابن القيم ١ / ٥٢١ ، وابن القيم هو : إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية برهان الدين ، عالم مصنف ، من أئمة النحو ، واللغة والفقه والحديث من مصنفاته : شرح الألفية وغيرها (٧٦٥ هـ) كشف الظنون ١ / ١٥٣ .

(٣) التصريح ٥ / ٢ .

(٤) حاشية الصبان مع شرح الأشموني ٢ / ٤٢٩ .

(٥) البيان شرح اللمع ٦٠٦ ، شرح القطر للفاكهي ٢ / ١٩٥ .

(٦) المرجل ٣٤٥ ، الصفوة الصفية ج ٢ ق ١ / ١٥٤ .

خواص الأفعال ، وقد أجازوا إعمالها ، فكذاك هو ، وإلا منع إعمال الكل .
• لذا ، فإن اختيار الكيشي صحيح أوفاقه فيه . والله أعلم .

(١) إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي

* اسم الفاعل من الأوصاف العاملة عمل فعلها ، وهو في ذلك إما أن يكون مقرونًا بـ « أل » ، أو مجردًا منها ، فإن كان مقرونًا بها عمل مطلقًا خلافًا لبعضهم ، وإن كان مجردًا عنها فقد اشترطوا عمله شرطين :

أحدهما : أن يعتمد على نفي ، أو استفهام ، أو مخبر عنه أو موصوف .
والآخر : كونه للحال أو الاستقبال ^(٢) .

• فإن كان بمعنى الماضي فقد اختلف النحويون في إعماله على قولين :
الأول : منع إعماله .

• وهو اختيار الكيشي قال : « ويعمل عمل مضارعه إذا كان للحال أو الاستقبال فقط ؛ لتجتمع المناسبة اللفظية والمعنوية بينهما ، وعن الكوفية : إعماله ماضيًا بدليل قوله - تعالى - : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ ^(٣) ، نصب المعطوف على « الليل » بـ « جاعل » ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَكَلَبُهُمْ بِسِطٍّ ذِرَاعِيَهُ بِالْوَصِيدِ ﴾ ^(٤) ، نصب « ذراعيه » بـ « باسط » ، وهما ماضيان ^(٥) .

(١) تنظر المسألة في الكتاب ١٧/١ ، المتنضب ١٥٤/٤ ، الأصول ١٢٥/١ ، المقتصد ٥١٢/١ ، التبصرة ٢١٦/١ ، شرح اللمع للأصفهاني ٥٣٢/٢ ، الباب ٤٣٧/١ ، البديع ج ١ م ٢/٥٠٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١ ، شرح التسهيل ٤٠٢/٢ ، البسيط ١٠١٣/٢ ، شرح الكافية للرضي ٤٧٨/٣ ، الصفوة الصفية ج ٢ ق ١/١٣٠ ، الارتشاف ٢٢٧٢/٥ ، المساعد ١٩٧/٢ ، التصريح ١٢/٢ ، الهمع ٧٠/٣ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٤٥٩/١ ، أوضح المسالك ١٩٤/٣ .

(٣) سورة الأنعام من الآية رقم (٩٦) ، والآية بتمامها : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ .

(٤) سورة الكهف من الآية رقم (١٨) ، والآية بتمامها : ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلَبُهُمْ بِسِطٍّ ذِرَاعِيَهُ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُغْبًا ﴾ .

(٥) ينظر قول الكوفيين في المقتصد ٥١٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١ ، شرح التسهيل ٤٠٢/٢ ، التصريح ١٢/٢ ، الهمع ٧٠/٣ .

والجواب : عن الأول : أنه منصوب بفعل مضمر يدل عليه « جاعل » .

وعن الثاني : أنه حكاية حال ماضية ^(١) .

* فالنص يعرض للقولين : البصري ، والكوفي ، وحجة كل ، مبنياً اختيار الكيشي البصري ، وتضعيفه الكوفي ، حيث الإجابة عن الأدلة ، والتخريج الموافق للبصري .

• فوافق سيبويه ^(٢) ، والجمهور ^(٣) ، قال سيبويه : « فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبته ؛ لأنه إنما أجرى مجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب ، فكل واحد منهما داخل على صاحبه » ^(٤) .

- هذا ، وقد استدل القائلون بذلك بأن الفعل إنما أعرب لمشابهة الفاعل ، والفاعل لا يشبه الماضي ، ولا الماضي يشبهه ، فلم يحمل عليه في العمل ، كما لم يحمل الماضي على الاسم في الإعراب ، فإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال شابه المضارع بجريانه عليه في حركاته وسكناته ، فجاز إعماله كما جاز إعراب المضارع ، فتشاكلا وتناسبا لفظاً ومعنى ^(٥) .

الثاني : جواز إعماله :

• وينسب للكوفيين ^(٦) ، والكسائي ^(٧) ، وهشام ^(٨) ، وابن مضاء ^(٩) ، وهو ظاهر كلام مجد الدين بن الأثير ، قال في البديع عن قول الله - عز وجل - « وجاعل الليل سكناً » :

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٩٧ .

(٢) ينظر الكتاب ١٧ / ١ .

(٣) المقتضب ٤ / ١٥٤ ، الأصول ١ / ١٢٥ ، التبصرة ١ / ٢١٦ ، الارتشاف ٥ / ٢٢٧١ .

(٤) الكتاب ١٧ / ١ .

(٥) شرح اللمع للأصفهاني ٢ / ٥٣٢ ، الباب ١ / ٤٣٨ ، شرح المفصل ٦ / ٧٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٦١ ، شرح التسهيل ٢ / ٤٠٢ ، الإرشاد ١٩٧ ، التصريح ٢ / ١٢ ، الهمع ٣ / ٧٠ بتصرف .

(٦) الباب ١ / ٤٣٧ ، الإرشاد ١٩٧ .

(٧) معاني الكسائي ١٨٥ ، المقتصد ١ / ٥١٢ ، شرح المفصل ٦ / ٧٧ ، شرح التسهيل ٢ / ٤٠٢ ، التصريح ٢ / ١٢ ، الهمع ٣ / ٧٠ .

(٨) المساعد ٢ / ١٩٧ ، الهمع ٣ / ٧٠ .

(٩) الارتشاف ٥ / ٢٢٧٢ ، التصريح ٢ / ١٢ .

تقديره - والله أعلم - أنه لما قال : « وجاعل الليل » ، قيل : « ما جعله » ؟ قيل : « جعله سكناً والشمس والقمر حسباً » ، ولقد استغنى الكوفي عن هذا التقدير والتعسف ^(١) .

أدلة الكوفيين :

- استدل الكوفيون على قولهم بالقياس والسماع :

• أما القياس : فكونه بمعنى الفعل مطلقاً ، فالشبه المعنوي كافٍ كعلة للعمل ، وإن زال الشبه اللفظي ^(٢) .

• وأما السماع : فمنه :

١- قوله - تعالى - : ﴿ وَكَلَبُهُمْ بِسِطٍّ ذِرَاعِيَهُ بِالْوَصِيدِ ﴾ .

٢- و : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ ^(٣) .

٣- ما حكاه الكسائي عن العرب من قولهم : « هذا مار يزيد أمس » ، فأعملوه في الجار والمجرور ^(٤) .

٤- ما روى من قولهم : « هذا معطي زيد درهماً أمس » ؛ إذ لا ناصب لـ « الدراهم » إلا الاسم ^(٥) .

- وقد رد المانعون تلك الأدلة على النحو التالي :

- أما القياس : فمردود باعتقاد العرب للشبهين معاً المعنوي واللفظي ، فاسم الفاعل

(١) البديع ج ١ / ٢ / ٥٠٦ بتصرف .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٦١ ، الجمع ٣ / ٧٠ .

(٣) سورة الأنعام من الآية رقم (٩٦) ، والآية بتمامها : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٦١ ، شرح المفصل ٦ / ٧٧ .

(٥) اللباب ١ / ٤٣٨ .

بمعنى الحال والاستقبال جار على الفعل في الحركات والسكنات ^(١) .

- ورد بأن اسم المفعول والأمثلة ليست جارية على الفعل ، وقد عملت عمله .

- وأجيب بأن اسم المفعول أجري مجرى اسم الفاعل ، والأمثلة عملت ؛ لوقوعها موقعه

- أيضًا - ^(٢) .

• - أيضًا - للكسائي ومن وافقه الاعتراض بأن : العرب تضع « يضرب » موضع

« ضرب » ، فتقول : « يضرب عمرو زيدًا » تريد : « ضرب عمرو زيدًا » .

قال ابن أبي الربيع : « قلت : وهذا أقوى حجة يحتج بها الكسائي ، إلا أنها معترضة بأن

الشيء إذا وضع موضع الشيء فإنه خروج عن الأصل ، واتساع في كلام العرب ، فلا يدعي

ذلك حتى ينطق به ، وإذا قلت : « هذا ضارب زيدًا أمس » فالذي يسبق إلى الخاطر أنه في

معنى « هذا ضرب زيدًا أمس » ، ولا يسبق الخاطر إلى « يضرب » الموضوع موضع

« ضرب » .. ، على أنه جاء مثل : « هذا ضارب زيدًا أمس » في كلام العرب ، فيكون ما

ذكرته وجهه ^(٣) .

- وأما السماع : فمؤول كما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ وَكَلَّبُهُمْ بِسِطٍّ ذِرَاعِيَهُ بِالْوَصِيدِ ﴾ ، خرج على أنه حكاية حال

ماضية ^(٤) ، ودليل ذلك الواو في « وكلبهم » ؛ إذ يحسن أن يقال : « جاء زيد وأبوه

يضحك » ، ولا يحسن : « وأبوه ضحك » ، ولذا قال - سبحانه - : « وَنُقَلِّبُهُمْ بِالْمُضَارِعِ

الدال على الحال ، ولم يقل : « وقلبناهم » بالماضي ^(٥) .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦١ ، شرح التسهيل ٢/ ٤٠٢ ، البسيط ٢/ ١٠١٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٢ .

(٣) البسيط ٢/ ١٠١٣ .

(٤) شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٣٢ ، اللباب ١/ ٤٣٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٢ ، الإرشاد ١٩٧ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٢ ، التصريح ٢/ ١٢ .

- ونُظِرَ بقوله - تعالى - : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ ^(١) ، فالإشارة لا تكون إلا بحاضر لكنه قدر حضورهما ؛ إذ كل ماض لا بد أن يكون حالاً ثم يصير ماضياً ، فنحكي حاله وتقدر موجودة كما كانت ، وهذا كثير في كلام العرب ^(٢) .

٢- أما قوله - تعالى - : « وجاعل الليل سكناً » فله تخرجات عدة ، منها :

أولاً : أنه ضرورة ؛ إذ لم تمكن إضافة اسم الفاعل إلى المفعول الثاني ؛ لإضافته إلى الأول ، فاكتمى في الأعمال بما في اسم الفاعل الماضي من معنى الفعل ، وهو قول السيرافي ، قال : « ولا يجوز الأعمال من دون مثل هذه الضرورة » ^(٣) .

- ووافقه ابن يعيش وزاد : أن الفعل الماضي فيه بعض المضارعة ، ولذلك بنى على حركة ، فكما ميز الفعل الماضي بتلك المضارعة بأن بنى على حركة ، كذلك أعمل الاسم الذي في معناه .. فكما أعطوا الفعل الماضي حظاً بالشبه ، وهو بناؤه على حركة ، كذلك أعطوا الاسم الذي في معناه حظاً من العمل ^(٤) .

ثانياً : أنه حكاية حال ؛ لأنه - سبحانه - في كل يوم يفلق الإصباح ويجعل الليل سكناً ^(٥) .

- والراجع هنا : أن اسم الفاعل بمعنى الماضي بدليل قراءة الكوفيين « وجعل » ^(٦) ،

(١) سورة القصص من الآية رقم (١٥) ، والآية بتمامها : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغْنَتْهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ ﴾ .

(٢) المقتصد ١/ ٥١٢ ، اللباب ١/ ٤٣٨ ، البسيط ٢/ ١٠١٢ .

(٣) الصفوة الصفية ج ٢ / ١٣٠ ، شرح الكافية للرضي ٣/ ٤٧٨ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٧ بتصرف .

(٥) اللباب ١/ ٤٣٨ بتصرف .

(٦) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب القيسي ١/ ٤٤١ .

وإذا كانت الآية تقرأ بقراءتين إحداهما محتملة ، والأخرى ليس فيها احتمال ، فيرجع في المحتمل إلى ما نص عليه في غير المحتمل^(١) .

ثالثاً : أنه منصوب بفعل مضمر يدل عليه « جاعل »^(٢) .

- وأما ما حكاه الكسائي من قول العرب ؛ فإنما أعمل فيه اسم الفاعل في الظرف والمجرور ، والظرف والمجرور يعمل فيهما معاني الأفعال بخلاف المفعول^(٣) .

- وأما ما روى من قولهم : « هذا معطى زيد درهماً أمس » فأكثر النحويين على أنه ينتصب بإضمار فعل تقديره : « هذا معطى زيد أعطاه درهماً » ، أو أنه ضرورة - كما مر في قوله - تعالى - : « وجاعل الليل سكناً » ، وهو ما رجحه ابن يعيش^(٤) .

• هذا ، وقد استدل ابن مالك على إبطال هذا المذهب بأن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب ، فحمل عليه في العمل ، ولم يحمل الفعل الماضي على اسم الفاعل في الإعراب ، فلم يحمل اسم الفاعل عليه في العمل^(٥) .

فنسبة الإعراب للاسم والفعل بنسبة العمل للفعل والاسم فيجب أن يستوجب الاسم العمل بما استوجب به الفعل الإعراب^(٦) .

- كما استدل ابن عقيل على بطلان ذلك بقول الشاعر :

لَيْنٌ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي خِيَانَةً مَبْلَغُكَ الْوَاشِي أَغْشُ وَأَكْذَبُ^(٧)

قال : « ف » مبلغك « بمعنى الماضي ، و « الواشي » صفته ، ولو أعمل « مبلغ » لم يتعرف

(١) البسيط ١٠١٣/٢ .

(٢) اللباب ٤٣٨/١ ، الإرشاد ١٩٧ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٢/١ .

(٤) شرح المفصل ٧٧/٦ بتصرف .

(٥) شرح التسهيل ٤٠٣/٢ .

(٦) البسيط ١٠١٧/٢ .

(٧) البيت من الطويل للنابغة في ديوانه ص ٦٧٢ ، المساعد ١٩٧/٢ .

بل كان نكرة ^(١).

- فقَصْدُ ابن عقيل - والله أعلم - أن اسم الفاعل حال عمله يكون نكرة ؛ لأنه في عمله على حد الفعل ، والفعل في تأويل النكرة ، وهو في هذا البيت معرفة ، ودليل ذلك نعتة بالمعرفة ، فدل على أنه غير عامل .

* مما سبق يمكن للبحث أن يفرق في عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي بين حالتين : بين إن كان متعدياً لمفعول واحد ، وقد اتضح فيه ضعف مذهب الكوفيين ، والكسائي في إعماله ، فالأولى إضافته ، وتخريج ما ورد منه على حكاية الحال ، وهي كثيرة في اللغة ، وبين المتعدي لمفعولين ؛ لامتناع إضافته إلى المفعولين دفعة واحدة ، فيضاف إلى الأول لما سبق بيانه ، وينصب الثاني على الأصل ؛ لامتناع الإضافة .

لذا فاختار الكيشي عدم الإعمال في المسألة الأولى اختيار راجح أوافقه فيه .

تقديم التمييز على عامله^(١)

* اتفق النحويون في تمييز المفرد نحو : « عشرون درهماً » على أنه لا يجوز تأخير العامل فيه عن المميز ، فلا يجوز : « درهماً عشرون » ، أما إذا كان العامل فيه فعلاً فإما أن يكون جامداً أو متصرفاً ، فإذا كان جامداً ، امتنع التقديم – أيضاً – فلا يقال : « ما رجلاً أحسن زيداً » ، ولا « رجلاً أحسن يزيد »^(٢) .

• أما إذا كان عامل التمييز فعلاً متصرفاً ، فقد اختلف النحويون في تقديم التمييز عليه على قولين :

الأول : منع تقديم التمييز على عامله المتصرف :

• وهو اختيار الكيشي قال : « وسيبويه لم يجوز تقدم المميز على عامله ؛ لأنه في الحقيقة فاعل ، وأجازه الأخفش ، ونسب للمازني ، فيما كان العامل متصرفاً تشبيهاً بالحال^(٣) ، وأنشد :

أَنْهَجُرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ^(٤)

(١) تنظر المسألة في الكتاب ١/ ٢٠٥ ، معاني الفراء ١/ ٧٩ ، المقتضب ٣/ ٣٦ ، المقتصد ٢/ ٦٩٦ ، شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٤٧٧ ، الإنصاف ٢/ ٨٣٢ ، أسرار العربية ١٩٧ ، شرح ابن خروف ٢/ ١٠٠٣ ، اللباب ١/ ٣٠١ ، التبيين ٣٩٨ ، شرح المفصل ٢/ ٧٤ ، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٥٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٩١ ، شرح التسهيل ٢/ ٣٠٢ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٩ ، شرح الكافية للرضي ٢/ ١٠٧ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ٢/ ٥١٠ ، الارتشاف ٤/ ١٦٣٤ ، أوضح المسالك ٢/ ٣٢٤ ، المساعد ٢/ ٦٦ ، التصريح ١/ ٦٢٨ ، الهمع ٢/ ٣٤٣ .

(٢) الصفوة الصفية ج ١ ق ٢/ ٥١٠ ، همع الهوامع ٢/ ٣٤٤ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٣٠٢ ، الارتشاف ٤/ ١٦٣٤ ، المساعد ٢/ ٦٦ ، التصريح ١/ ٦٢٨ ، الهمع ٢/ ٣٤٣ .

(٤) البيت من الطويل ، وينسب للمخيل السعدي ، وأعشى همدان ، والمجنون ، ويروي « ليلي » بدل « سلمى » ، و« للفراق » بدل « بالفراق » و« وما كان » بدل « ما كاد » و« يطيب » بالياء مكان « تطيب » بالتاء ينظر في المقتضب ٣/ ٣٧ ، الأصول ١/ ٢٢٤ ، المقتصد ٢/ ٦٩٣ ، الإنصاف ٢/ ٨٢٩ ، أسرار العربية ١٩٧ ، التبيين ٣٩٦ ، اللباب ١/ ٣٠١ ، شرح المفصل ٢/ ٧٤ ، شرح ابن عصفور ٢/ ٢٩١ ، شرح التسهيل ٢/ ٣٠٣ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٩ ، شرح الألفية لابن عقيل ٢/ ٢٩٣ ، البهجة المرضية ٢٩٧ : الشاهد : تقديم التمييز « نفساً » على الفعل المتصرف « تطيب » .

قال أبو إسحاق : « الرواية : « وما كاد نفسي » »^(١).

* فالكيشي يعرض لقول المانعين ، والمجيزين ، مبيّنًا دليل الأول القياسي ، والثاني القياسي و السماعي ، رادًا له دافعًا لرواية المستشهد بها بأخرى تخرجه من باب التمييز .

• هذا ، وقد نسب القول بذلك لسيبويه^(٢) ، وأكثر البصريين ، والكوفيين^(٣) ، قال سيبويه :

« ولا يقدم المفعول فيه فتقول : « ماءً امتلأت » كما لا يقدم المفعول فيه في الضفة المشبهة ، ولا في هذه الأسماء ؛ لأنها ليست كالفاعل »^(٤).

- وقال الفراء : « قولك : « ضقت به زرعًا » .. فالفعل للذرع ؛ لأنك تقول : « ضاق ذرعي به » ، فلما جعلت « الضيق » مسندًا إليك فقلت : « ضقت » جاء « الذرع » مفسرًا ؛ لأن الضيق فيه .. ، ولذلك لا يجوز تقديمه فلا يقال : « رأيه سفه زيد » ، كما لا يجوز : « دارًا أنت أوسعهم »^(٥).

واستدلوا لذلك بما يلي :

أولاً : ما ذكره العكبري من أن المانع من التقديم حالة تصرف العامل هو القياس عليه حال جموده ، فقولهم : « نفسًا طاب زيد » غير جائز قياسًا على قولهم : « عندي عشرون درهمًا » ، فهما وإن اختلفا في التصرف ، فإنهما يشتركان في كون كل واحد منهما مميّز منسوب إلى عامل ، وإذا اشترك الشيئان في وصف خاص ، كفي ذلك للإلحاق ، ولم يكن الفرق قاطعًا للإلحاق^(٦).

(١) الإرشاد ٢٤٥ .

(٢) شرح التسهيل ٣٠٢/٢ ، الارتشاف ١٦٣٤/٤ .

(٣) الأصول ٢٢٣/١ ، الإنصاف ٨٢٨/٢ ، الارتشاف ١٦٣٤/٤ ، المجمع ٣٤٣/٢ .

(٤) الكتاب ٢٠٥/١ .

(٥) معاني الفراء ٧٩/١ بتصرف .

(٦) التبيين ٣٩٤ بتصرف .

وأقول : إن اشتراك كلا التمييزين في النسبة للعامل لا يمكن أن يكون على كل حال سبباً يبيح قياس أحدهما على الآخر في تقديم التمييز على عامله ، ولو صح هذا القياس لصح تقديم مفعول فعل التعجب عليه ، قياساً على : « محمداً ضرب على » ؛ وذلك لاشتراكهما في النسبة إلى العامل ، مع اختلاف العاملين تصرفاً وجموداً ، لكن ذلك لا يجوز ، يقول أبو حيان : « ولا يجوز تقديم شيء من معمول « أفعل » التعجب على الفعل ولا على « ما » ^(١) .

ثانياً : أن تمييز هذه الأفعال فاعل في الحقيقة ، وذلك أنه إذا قيل : « تصببت عرقاً » فالفاعل هو « العرق » في المعنى ، ولكنه نقل إلى الشخص ، فلما كان فاعلاً في المعنى ، وكان الفاعل في الأصل لا يجوز تقديمه ، كذلك - أيضاً - لا يجوز أن يقدم المميز ؛ إذا كان فاعلاً حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ^(٢) .

وأقول : تلك - أيضاً - علة غير كافية ؛ لأنها لا تنطبق على كل صور المسألة ، يقول النيلي : « إن هذا الفرق ينهض فرقاً فيما إذا كان التمييز عن نسبة الفعل إلى الفاعل ، فأما إذا كان التمييز عن وقوع الفعل إلى المفعول نحو قوله - تعالى - : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ^(٣) ، فلا ينهض فرقاً لجواز تقديم المفعول وامتناع تقديم الفاعل ؛ لأنه إذا أضيف إلى ما انتصب عنه كان مفعولاً ، والمفعول يتقدم على الفعل » ^(٤) ، ولو مثل النيلي بمثال تقدم فيه التمييز المحول عن المفعول على عامله المتصرف لكان الرد أوقع في النفس ، ويبدو أنه صرف المهمة عن ذلك ؛ لعدم الاختلاف في جواز المفعول على فعله .

- كما رد ابن مالك تلك العلة - أيضاً - بأشياء منها :

١ - أن أصالة فاعلية التمييز المذكور كأصالة فاعلية الحال ، نحو : « جاء راكباً رجل » ،

(١) الارتشاف ٢٠٧٣ / ٤ .

(٢) المقتصد ٦٩٥ / ٢ ، التبصرة ٣١٩ / ١ ، أسرار العربية ١٩٦ ، اللباب ٣٠١ / ١ ، التبيين ٣٩٥ ، شرح المفصل ٧٤ / ٢ .

(٣) سورة القمر من الآية رقم (١٢) ، والآية بتمامها : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدِيرٍ ﴾ .

(٤) الصفوة الصفية ج ١ ق ٢ / ٥١٢ .

فإنه أصله : « جاء راكب » على الاستغناء بالصفة ، و « جاء رجل راكب » على عدم الاستغناء ، والصفة والموصوف شيء واحد في المعنى ، فقدم « راكب » ونصب بمقتضى الحالية ، ولم يمنع ذلك تقديمه على « جاء » مع أنه يزال عن إعرابه الأصلي ، وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف ، وكما تنوسي الأصل في الحال ، تنوسي الأصل في التمييز ^(١) .

وأقول : أما أن الموصوف والصفة كالشيء الواحد ، وأنه يجوز حذف أحدهما والاستغناء عنه بالآخر فذلك لا مشاحة فيه ، أما قياس الصورتين كما فصله ابن مالك فيفتقر إلى الدقة ؛ لأن بين الصورتين فرقاً ، فقولنا : « جاء رجل راكب » « الرجل » فيه هو الفاعل لفظاً ومعنى ، والركوب قيد فيه ، أما قولنا : « تصبب زيد عرقاً » فإن « زيد » هو الفاعل اللفظي ، أما الحقيقي فهو « العرق » ؛ إذ الأصل : « تصبب عرق زيد » ^(٢) .

٢- أنه لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة ، لصح اعتبارها في فضله جعلت عمدة ، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقدم على رافعه ، ما كان يجوز له قبل النيابة ، والأمر بخلاف ذلك ؛ لأن حكم النائب فيه حكم المنوب عنه ، ولا يعتبر حاله التي انتقل عنها التمييز المذكور .

٣- أن اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك في نحو : « أعطيت زيداً درهماً » ، فإن « زيداً » في الأصل فاعل ، وبعد جعله مفعولاً لم يعتبر ما كان له من منع التقديم ، بل أجز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل ، فكذلك ينبغي أن يفعل بالتمييز المذكور ^(٣) .

ثالثاً : أن الأصل في عامل التمييز أن يكون وصفاً لما انتصب عنه مطلقاً ، فالأصل في : « منوان سمناً » : « سمن منوان » ، وفي : « طاب نفساً » : « له نفس طيبة » ؛ لأن الفعل وصف الفاعل في الحقيقة ، فلما تجوز فيه بالنقل للمبالغة والتشويق ، امتنع أن يتجوز فيه

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٤ .

(٢) المقتصد ٢/ ٦٩٥ ، أسرار العربية ٢٩٨ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٣ .

بالتقديم لكرهه الجمع بين مجازين^(١)؛ إذ الاتساع بعد الاتساع مرفوض .

رابعاً : أن تقديم التمييز يخرج به عن حقيقته ؛ إذ حقيقة التمييز أن يميز ما أشكل ، وهو في المعنى تفسير ، والتفسير لا يكون إلا لمفسر ، والمفسر في المعنى أن يكون مقدماً على التفسير ، وإلا لم يكن تفسيراً له ، وفي تقديم التمييز إخراج له عن ذلك فوجب تأخيره^(٢) .

خامساً : أن التمييز كالنعت في الإيضاح ، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه^(٣) .

- ورد بأنه لو كان كذلك لم يجز توسطه كما لم يجز توسط النعت^(٤) .

الثاني : جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف :

• ونسب للكسائي^(٥) ، والأخفش^(٦) ، والمازني^(٧) ، والمبرد^(٨) ، والجرمي^(٩) ، والكوفيين^(١٠) ، واختياره ابن مالك^(١١) ، وأبو حيان^(١٢) .

• قال المبرد : « اعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقدمه ؛ لتصرف الفعل فقلت : « تفقأت شحماً ، وتصبيت عرقاً » فإن شئت قدمت فقلت : « شحماً تفقأت ، وعرقاً تصبيت »^(١٣) » .

(١) الصفوة الصفية ج ١ ق ٢ / ٥١٢ .

(٢) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٥٦ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ٢ / ٥١٢ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٩٢ ، التصريح ١ / ٦٢٢ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٩٢ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٣٠٢ ، الارتشاف ٤ / ١٦٣٤ ، المساعد ٢ / ٦٦ ، التصريح ١ / ٦٢٨ ، الهمع ٢ / ٣٤٣ .

(٦) الإرشاد ٢٤٥ .

(٧) أسرار العربية ١٩٦ ، اللباب ١ / ٣٠١ ، شرح المفصل ٢ / ٧٤ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٠٢ ، الهمع ٢ / ٤٣ .

(٨) المقتصد ٢ / ٦٩٤ ، أسرار العربية ١٩٦ ، شرح المفصل ٢ / ٧٤ ، الارتشاف ٤ / ١٦٣٤ ، التصريح ١ / ٦٢٨ .

(٩) الارتشاف ٤ / ١٦٣٤ ، الهمع ٢ / ٣٤٣ .

(١٠) اللباب ١ / ٣٠١ ، التبيين ٣٩٤ ، شرح المفصل ٢ / ٧٤ .

(١١) شرح التسهيل ٢ / ٣٠٢ .

(١٢) الارتشاف ٤ / ١٦٣٥ .

(١٣) المقتضب ٣ / ٣٦ بتصرف .

- واستدلوا لذلك بالقياس والسماع :

- أما القياس : فلأمرين :

أحدهما : أن العامل بتصرفه قد قوى في نفسه ، فينبغي أن يتصرف في معموله بجواز التقديم كالمفعول ^(١) .

- ورُدَّ بأن القياس على المفعول لا يصح ؛ لأن معنى المفعولية لا يختلف بالتقديم والتأخير ، ولأن الفعل هناك متعدٍ ، بخلاف التمييز ، فإن الفعل غير ذلك ، والفاعلية قد تغير معناها ، وانتقل إلى غيرها ^(٢) .

والآخر : أنه فضلة كالحال وسائر الفضلات ، وجميعها يجوز تقديمها على عاملها ، فكذلك هو .

- ولا حجة في ذلك ؛ لأنهم لا يقولون بجواز تقديم الحال على عاملها ، ولا يعتقدون صحة ذلك ، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يقولون به ، ولا يعتقدون صحته ؟!! ^(٣) .

- فضلاً : عن فساد هذا القياس ؛ لأن الحال الاسم الثاني فيه الأول ، والتمييز قد يكون الأول وغير الأول ، ألا ترى أن قولك : « هو أحسن منك ثوباً » فـ « الثوب » غير الأول ، وإن كان في « طاب زيد نفساً » ، « النفس » هو الأول ، فلما كان كذلك كان أضعف من الحال ، ولا يجوز فيه ما جاز في الحال ؛ لضعف هذا ، وقوة ذاك .

- أضف إلى ذلك أن الفعل مع الحال قد استوفى فاعله لفظاً ومعنى ، وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه ، أما مع التمييز فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ، ولم يستوفه من جهة المعنى ^(٤) .

(١) الإنصاف ٢/ ٨٣٠ ، التبيين ٣٩٦ ، شرح الكافية للرضي ١٠٧/ ٢ .

(٢) التبيين ٣٩٨ .

(٣) الإنصاف ٢/ ٨٣٢ ، التبيين ٣٩٨ ، شرح المفصل ٧٤/ ٢ .

(٤) شرح اللمع للأصفهاني ٤٧٧/ ٢ ، شرح المفصل ٧٤/ ٢ .

- وأما السماع :

فقد ورد التقديم كثيرًا في الفصحح المروي عن العرب نحو قول الشاعر :

أَتَهْجُرُ لَيْلِي لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهُـ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ^(١)

وقول الآخر :

وَلَسْتُ إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ وَلَا بَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ^(٢)

وقول الآخر :

ضَيِّعْتَ عَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشْيَا رَأْسِي اشْتَعَلَا^(٣)

وقول الآخر :

أَنْفَسًا تَطِيبُ يَنْبِلُ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا^(٤)

- وقد أول المانعون تلك الأبيات بما يلي :

١ - قوله : « وما كان نفسًا بالفراق تطيب » :

أ- أن الرواية : « وما كان نفسي » ، وبذلك يخرج البيت من باب التمييز ؛ إذ يكون « نفسي » اسم « كان »^(٥) .

(١) سبق تخريجه ص ٣٧٥.

(٢) البيت من الطويل ، نسبه محقق شرح الكافية لابن جماعة لأبي الهول الحميري ص ٥٦٨ ، وقد وجدت في أمالي ابن الشجري بيتًا ينسب لأبي الهول يقول فيه : لئن كانت الدنيا أنا لتك ثروة فأصبحت فيها بعد عسر أخايسر . تنظر الأمالي ١٠ / ١ ، ومن مظان هذا البيت شرح التسهيل ٣٠٣ / ٢ ، شرح الكافية الشافية ٣٤٩ / ١ ، شرح الألفية للمكناسي ١٢٦ / ٢ ، الشاهد : تقديم التمييز « ذرعًا » على عامله المتصرف « أضيق » .

(٣) البيت من البسيط لم ينسب لقائل معين ، وهو في شرح التسهيل ٣٠٣ / ٢ ، المغني ٤٦٢ / ٢ ، أوضح المسالك ٣٢٤ / ٢ ، المساعد ٦٦ / ٢ ، شرح الألفية لابن عقيل ٢٩٤ / ٢ ، شرح الألفية للمكناسي ١٢٥ / ٢ ، الشاهد : تقديم التمييز « شيبًا » على عامله المتصرف « اشتعلا » .

(٤) البيت من المتقارب وينسب لرجل من طيء ، وهو في : شرح التسهيل ٣٠٣ / ٢ ، أوضح المسالك ٣٢٥ / ٢ ، المغني ٤٦٣ / ٢ ، التصريح ٢٩٨ / ١ . اللغة : داعي المنون : الموت ، الشاهد : تقديم التمييز « أنفسا » على عامله المتصرف « تطيب » .

(٥) اللباب ٣٠٢ / ١ .

وأقول : الاستشهاد بتلك الرواية لا يقطع برجحان قول المانعين ؛ لأن الرواية تقابل بالرواية ، أضف إلى ذلك اعتراف المانعين أنفسهم بصحة الرواية الأولى بنصب « نفساً » ، بل والنص على أنها الأشهر ، يقول ابن خروف : « ولا حجة في رواية أبي إسحاق ؛ لصحة الرواية الثانية ، وهي أشهر » ^(١) ، وقال الفارقي ^(٢) : « وهذا عند أكثر أصحابنا شاذ مع صحة الرواية » ^(٣) .

ب- أنه على رواية « وما كاد نفساً بالفراق تطيب » يحتمل أن يكون في « كاد » ضمير الحبيب في قوله : « أتهجر ليلي بالفراق حبيبها » ، فكأنه قال : « وما كاد حبيبها نفساً يطيب بالفراق » ، فجعل « النفس » فاعل « كاد » بمنزلة أن يقال : « ما كاد نفس حبيبها يطيب بالفراق » .

- ويقوي هذا الوجه قوله : « وما كاد نفسي بالفراق تطيب ؛ لأن « النفس » هو حبيبها ، ذكره عبد القاهر الجرجاني ^(٤) .

- وتأويل الجرجاني يحتاج لبعض المراجعة ، فالتقدير الأول : « وما كاد حبيبها نفساً يطيب بالفراق » لا يحل الإشكال القائم ، فإن التمييز فيه مقدم على العامل .

- والتكلف واضح في هذا التأويل ، فقد ذكر أول كلامه أنه يحتمل أن يكون في « كاد » ضمير الحبيب ، ثم عاد وجعل في تقديره الثاني اسم « كاد » هو « النفس » مضافاً لـ « الحبيب » على تأويل أن « النفس » هو « الحبيب » فالتعسف واضح كما نرى .

- أضف إلى ذلك أن تأويله : « وما كاد نفس حبيبها » يحتاج إلى تأويل « النفس » للمذكر ، بدليل « يطيب » ، إلا أن يقول : « إنها اكتسبت التذكير من المضاف إليه على حد

(١) شرح الجمل لابن خروف ١٠٠٣/٢ .

(٢) الفارقي هو : سعيد بن سعيد الفارقي أبو القاسم النحوي ، أديب فاضل عارف بالعربية ، قرأ على الربيعي ، وسمع من ابن خالويه ، من مصنفاته : تفسير المسائل المشككة أول المقتضب ، وتقسييمات العوامل (ت ٣٩١ هـ) ، البغية ٥٨٤/١ .

(٣) تفسير المسائل المشككة ١٣٩ .

(٤) المقتصد ٦٩٦/٢ .

قول الله - عز وجل - : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(١).

ج- أن في « كان » ضمير الحبيب ، و « نفسًا » خبر لـ « كان » ، وجملة « تطيب » صفة لـ « النفس » ، كأنه قال : « وما كان حبيبها نفسًا بالفراق »^(٢).

د- أن « نفسًا » خبر لـ « كان » - أيضًا - لكن على حذف مضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه أي : « وما كان الحبيب ذا نفس طيبة بالفراق »^(٣).

س- أن « نفسًا » منصوب بفعل محذوف تقديره : « أعني نفسًا » ، أي أنها مفعول لا تمييز ، وعلى هذا فلا شاهد فيه ، أو أنه مدلول عليه لمذكور فيكون التقدير : « أتطيب نفسًا تطيب بالفراق »^(٤).

ص- أنه من ضرورة الشعر ، فلا يحتج به على الإعراب في الاختيار^(٥).

٢- قوله : « ولست إذا ذرعًا أضيق » .

يقول ابن هشام ردًا على ابن مالك في استشهاده به : « هذا سهو ؛ لأن « المرء » مرفوع بفعل محذوف يفسر المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف »^(٦).

قلت : وما ذكره ابن هشام لا يتوجه على مذهب الكوفيين^(٧) ، والأخفش^(٨) ؛ لأنهم لا يميزون دخول « إذا » على الجملة الاسمية .

(١) سورة الأعراف من الآية رقم (٥٦) ، والآية بتمامها : ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا

إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٩٢ .

(٣) شرح الجمل لابن خروف ٢/ ١٠٠٣ .

(٤) الإنصاف ٢/ ٨٣١ ، أسرار العربية ١٩٧ ، التبيين ٣٩٧ ، التصريح ١/ ٦٢٣ .

(٥) اللباب ١/ ٣٠٢ ، التبيين ٣٩٧ .

(٦) المغني ٢/ ٤٦٢ بتصرف .

(٧) التصريح ١/ ٧٠١ .

(٨) معاني الأخفش ٢/ ٤٠٢ .

٣- قوله : « وشيئاً رأسي اشتعلا » ، وقوله : « أنفساً تطيب » :

• جعلوهما من الضرورات ^(١) .

* من العرض السابق لآراء النحويين واستشهاداتهم يجدر بالبحث أن يفرق في المسألة بين أمرين :

الأول : حكم تقديم التمييز على عامله المتصرف ، وهو محول عن المفعول .

الثاني : حكم تقديم التمييز على عامله المتصرف ، وهو محول عن الفاعل .

• أما الأول : فلم يتحدث عنه أحد - كما يبدو - ولعل السبب في ذلك هو اتفاقهم على جواز تقديم المفعول على الفعل ، وقد تحول يجعله تمييزاً من فضلة إلى فضلة ، فأصله وما آل إليه لا يبعد به كثيراً في الأحكام .

• وأما الثاني : فكان ينبغي أن يكون الحكم فيه تابعاً لأصله بمنع تقديمه على عامله ؛ إذ كان في الأصل فاعلاً ^(٢) ، وذلك كمنعهم « أدهم » حالة الاسم من الصرف ؛ لأصالة الوصفية فيه مع عروض الاسم ، لكن هذا القياس منقوض بسماع صحيح فصيح عن العرب قُدم فيه التمييز ، وهو محول عن الفاعل على عامله المتصرف ، ولست مع التأويلات التي أوّلها المانعون ؛ إذ تفوح من جميعها رائحة التكلف والتمحل ؛ لإثبات ما ذهبوا إليه ، فلعله في ذلك الحكم قد تنوسي في التمييز أصله ، وصار في جميع أحكامه كسائر الفضلات في جواز التقديم ، ولو مثل المجيزون بمثال واحد غير منظوم لاكتمل رأيهم ، وخرجوا به عن دائرة الضرورة .

(١) المغني ٢/ ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، حاشية يس على شرح القطر للفاكهي ١٤٠/ ٢ .

(٢) هذا على الراي الراجح فالكوفيون يجيزون تقديم الفاعل على الفعل ينظر : شرح الألفية لابن عقيل ٧٧/ ٢ .

ولأن ذلك لم يحدث أجد رأي ابن هشام الذي قال به في التوضيح^(١) ، تابعاً في ذلك لابن مالك^(٢) ، هو أسلم الأقوال ، فتقديم التمييز على عامله المتصرف جائز مسموع لكنه قليل .

• لذا ، فإنني لا أتفق مع الكيشي في اختياره رأي سيبويه الذي يمنع التقديم مطلقاً .

(١) أوضح المسالك ٢ / ٣٢٤ .

(٢) مما تجدر الإشارة إليه أن ابن مالك وابن هشام قد ترددا في قولهما ، فقد جعل ابن مالك التقديم قليل فقال : « والفعل ذو التصريف نزرًا سبقًا » ، في حين أنه قد أجازَه مطلقاً قال : « وإن كان فعلاً متصرفاً نحو : « طاب زيد نفساً » لم يميز عند سيبويه التقديم ، وجاز عند الكسائي والمازني والمبرد ويقولهم أقول ، شرح التسهيل ٢ / ٣٠٢ ، وكذلك ابن هشام جعل التقديم قليلاً في التوضيح - كما سبق - ثم عاد في المغنى ٢ / ٤٦٢ ومنعه مطلقاً .

تقدير الاسم بعد « ليس ، ولا يكون » في الاستثناء^(١)

* « ليس ، ولا يكون » فعلان جريا مجرى « إلا » في الاستثناء ، وما بعدهما منصوب على أنه خبر لهما ، واسمهما مضمير ملتزم إضماره ؛ لأنه لو ظهر لأقيا (أعنى أي من الفعلين واسمه) مقام « إلا » التي هي حرف ، فلم يجوز وهي حرف أن يقوم مقامها شيئا ، كما أنهم قصدوا ألا يليها إلا ما يلي « إلا » ؛ لأنها أصل أدوات الاستثناء ، و « إلا » يليها المنصوب ، كما أن هذه الأفعال لما نابت عن الحرف لم تتصرف كما أن الحرف لا يتصرف ، فلو ظهر الضمير لكان ذلك تصرفاً ؛ ولذا فإن هذا الضمير لا يظهر إلا على جهة التمثيل^(٢) .

• وأما عن عود الضمير فالعلماء في ذلك على ثلاثة أقوال :

الأول : أنه عائد على البعض المفهوم من كله السابق ، والتقدير : « ليس بعضهم ، ولا يكون بعضهم » .

• وهو اختيار الكيشي قال : « ومنه المستثنى بـ « ليس ، ولا يكون ، وما خلا ، وما عدا » في قولك : « رأيت القوم ليس زيداً » ، وكذا البواقي ، وفاعل هذه الأفعال مضمير ، قال البصريون : « هو بعضهم » أي : « ليس بعضهم زيداً » ، وقال المبرد : « هو فعلهم » أي : « ليس فعلهم فعل زيد » فحذف المضاف ، وفيه زيادة إضمار^(٣) ،^(٤) .

* فالكيشي يعرض لأدوات الاستثناء ، جاعلاً منها الأفعال المذكورة ، مبيناً لزوم أسماؤها

(١) تنظر المسألة في الكتاب ٣٤٧/٢ ، المقتضب ٤٢٨/٤ ، الأصول ٢٨٧/١ ، المقتصد ٧١٤/٢ ، شرح اللمع للأصفهاني ٥٠٠/٢ ، البيان شرح اللمع ٢٣٣ ، شرح اللمع للواسطي ٨٤ ، أسرار العربية ٢١٣ ، اللباب ٣٠٧/١ ، شرح التسهيل ٢٣٠/٢ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ٢/٥٣٨ ، الارتشاف ١٥٣٨/٣ ، المساعد ٥٨٨/١ ، التصريح ٥٦١/١ ، الهمع ٢٨١/٢ ، حاشية الصبان ٢٤٠/٢ .

(٢) البيان شرح اللمع ٢٣٣ ، شرح اللمع للواسطي ٨٤ ، شرح الكافية الشافية ٣٢٤/١ .

(٣) لم أجد أحداً غير الكيشي نسب ذلك للمبرد ، وسيأتي في صلب البحث الحديث عن تلك النسبة ، وبيان توثيقها .

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٥٨ .

الإضمار ، ذاكراً قول البصريين في تقديره ، ناسباً للمبرد قولاً آخر مخالفاً ، دافعاً له بزيادة الإضمار والتكلف .

• ونسبة الكيشي القول الأول للجمهور البصري نسبة صحيحة فقد قال سيبويه : « هذا باب « لا يكون ، وليس » ، وما أشبههما » فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضماراً ، وعلى هذا وقع فيهما معنى الاستثناء ، كما أنه لا يقع معنى النهي في « حسبك » إلا أن يكون مبتدأ ، وذلك قولك : « ما أتاني القوم ليس زيداً ، وأتوني لا يكون زيداً ، وما أتاني أحد لا يكون زيداً » ، كأنه حين قال : « أتوني » صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين « زيد » حتى كأنه قال : « بعضهم زيد » فكأنه قال : « ليس بعضهم زيد » ، وترك إظهار « بعض » ، استغناء ، كما ترك الإظهار في : « لات حين » ... » ^(١) .

وابن السراج : « فما جاء من الأفعال في موضع الاستثناء وهي : « لا يكون ، وليس ، وعدا ، وخلا » فإذا جاءت وفيها معنى الاستثناء ففيها إضمار ، وذلك قولك : « أتاني القوم ليس زيداً ، وأتوني لا يكون عمرأ » كأنه قال : « ليس بعضهم زيداً » ، وترك « بعضاً » استغناء بعلم المخاطب » ^(٢) .

واستدلوا لذلك بأمور أهمها :

أولاً : أن البعض ينتظم من الواحد فما فوقه ، وهو مذكر في اللفظ فوجب أن يصار إليه ^(٣) .

ثانياً : أنه لو كان عائداً على ما تقدم دون البعض ، لكان يجب أن يقال : « أتاني القوم

(١) الكتاب ٢/ ٣٤٧ ، وينظر - أيضاً - في نسبة ذلك لجمهور البصريين المقتضب ٤/ ٤٢٨ ، الأصول ١/ ٢٨٧ ، التبصرة

١/ ٣٨٤ ، أسرار العربية ٢١٣ ، اللباب ١/ ٣٠٧ ، شرح التسهيل ٢/ ٢٣٠ ، الهمع ٢/ ٢٨١ .

(٢) الأصول ١/ ٢٨٧ .

(٣) الاستغناء في الاستثناء ٣١ ، التصريح ١/ ٥٦١ ، الهمع ٢/ ٢٨١ .

ليسوا زيدًا ، وأتتني النساء لسن هنذا ، فلما قيل : « ليس ، ولا يكون » من غير الضمير ، علم أن التقدير ما ذكر ^(١) .

ثالثًا : أنه إذا قيل : « قام القوم » ، حصل في خلد المخاطب أن بعض القائمين « زيد » ، فإذا قيل : « ليس زيدًا » ، يريد : « ليس بعضهم زيدًا » ، زال ما توهمه المخاطب ^(٢) .

الثاني : أنه عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، فإذا قلت : « ليس زيدًا » ، فالمعنى « ليس هو » أي : « ليس فعلهم فعل زيد » ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

• ونسب للفراء ^(٣) ، والكوفيين ^(٤) ، والمبرد ^(٥) ، بيد أن نص المبرد في المقتضب صريح في بيان مخالفته ذلك ، قال : « وذلك قولك : جاءني القوم لا يكون زيدًا ، وجاءني القوم ليس زيدًا » كأنه قال : « ليس بعضهم ولا يكون بعضهم » .. ^(٦) .

• فهذا منه صريح في موافقته مذهب الجمهور .

- هذا ، وقد اعترض هذا التقدير بأمرين :

أحدهما : أن هذا التقدير لا يؤدي المقصود من الاستثناء ، وهو إخراج زيد « من القوم » ، والحكم عليه بعدم القيام في نحو قولهم : « قام القوم ليس زيدًا » ^(٧) .

- ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأنه غير لازم ، فنفي الشخص يدل على انتفاء الحكم ، ونفي الحكم يدل على إخراج الشخص من هذا الحكم ؛ إذ كلاهما ملازم للآخر ، فنفي أحدهما كاف لنفي الآخر .

(١) المقتصد ٢/٧١٤ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ٢/٥٣٨ .

(٢) الكتاب ٢/٣٤٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٥ .

(٣) المقتصد ٢/٧١٤ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ٢/٥٣٨ .

(٤) شرح اللمع للأصفهاني ٢/٥٠٠ ، الارتشاف ٣/١٥٣٨ ، التصريح ١/٥٦١ ، اللمع ٢/٢٨١ .

(٥) الإرشاد ٢٥٨ .

(٦) المقتضب ٤/٤٢٨ .

(٧) نقله الصبان عن الدماميني تنظر : حاشية الصبان ٢/٢٤٠ .

والآخر : أن هذا التقدير غير مطرد ؛ لأنه قد لا يكون هناك فعل نحو : القوم إخوتك ليس زيدًا ^(١) .

- وأجيب عن هذا الاعتراض بأنهم إنما خصوا الفعل بالذكر ؛ لأنهم إنما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيهًا على كيفية التخريج ، فإذا لم يكن هناك فعل ملفوظ به تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير ، ففي نحو قولهم : « القوم إخوتك ليس زيدًا » ، فالتقدير : « ليس انتسابهم انتساب زيد » ^(٢) .

الثالث : أنه عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، فإذا قلت : « قام القوم ليس زيدًا » كان التقدير « ليس هو » : « أي القائم » .

• ونسب لسيبويه ^(٣) ، ونصه السابق يعارض ما نسب إليه هنا .

وهذا التقدير معارض بما عورض به المذهب السابق .

* من العرض السابق يخلص البحث إلى أن الآراء الثلاثة فيها تكلف التقدير ، وإن كان أبعدها قول الكوفيين ؛ لكثرة المحذوفات فيه .

• لذا فإن اختيار الكيشي القول البصري اختيار صحيح أوافقه فيه . والله أعلم .

(١) المساعد ٥٨٨/١ .

(٢) حاشية الصبان (٢/٢٤٠) ، حاشية يس على التصريح ٣٦٣/١ .

(٣) الارتشاف ١٥٣٨/٣ ، التصريح ٥٦/١ .

إضافة الموصوف إلى صفته^(١)

* الاسمان الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين : إما أن يكون في أحدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف ، والاسم والمسمى ، والعام والخاص ، أو لا يكون .

• والأول على ضربين : إما أن يجوز إضافة أحدهما إلى الآخر اتفاقاً ، كالمسمى إلى الاسم ، والعام إلى الخاص ، أو تجوز على خلاف كالصفة والموصوف^(٢) .

• ويعرض البحث هنا لخلاف النحويين في إضافة الموصوف إلى الصفة ؛ إذ لهم في ذلك قولان :

الأول : منع إضافة الموصوف إلى صفته :

• وهو اختيار الكيشي قال : « يمتنع إضافة الموصوف إلى صفته عند البصريين ، واستدلوا بأنها إضافة الشيء إلى نفسه ، .. وبأن الصفة تستحق إعراب الموصوف بالتبعية ، وبأن الصفة متضمنة للموصوف أي ضميره ، فلو أضيف إليها لزم إضافة الموصوف إلى نفسه ضمناً ، واستدل الكوفية^(٣) بقولهم : « دار الآخرة ، وصلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وجانب الغربي ، وبقلة الحمقاء » .

وأجيب عنها بأن الأسماء الثانية فيها صفات لموصوفات محذوفة ، وهي المضاف إليها ،

(١) تنظر المسألة في معاني الفراء ٥٥ / ٢ ، معاني الأخفش ٤٩٣ / ٢ ، الأصول ٨ / ٢ ، كتاب الشعر ٢٩ / ١ ، المقتصد ٨٩٤ / ٢ ، شرح اللمع لابن برهان ١٩٨ / ١ ، شرح الفصيح ٣٨٥ / ٢ ، المفصل ٩١ ، شرح اللمع للأصفهاني ٥٣٨ / ٢ ، البيان شرح اللمع ٢٧٩ ، الإنصاف ٤٣٦ / ٢ ، شرح ابن خروف ٦٧٧ / ٢ ، الباب ١ / ٣٩١ ، شرح المفصل ١٠ / ٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٩ / ٢ ، المقرب ٢٨٧ ، شرح التسهيل ٩٥ / ٣ ، شرح الكافية للرضي ٢٦٧ / ٢ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ٢ / ٧٠٠ ، الارتشاف ١٨٠٦ / ٤ ، توضيح المقاصد ٢٤٥ / ٢ ، المساعد ٣٣٣ / ٢ ، التصريح ٦٩٠ / ١ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٦٧ / ٢ .

(٣) شرح اللمع للأصفهاني ٥٣٨ / ٢ ، الإنصاف ٤٣٦ / ٢ ، ٤٣٧ ، التصريح ٦٩١ / ١ .

وهي : « الحياة ، والساعة ، والوقت ، والمكان ، والحبة » ، أو شبهها ^(١) .

* فالنص يأصل الخلاف وينسبه ، ويعرض الأدلة والحجج ، ويخرج ويأول ما يتعارض منها مع القول المختار مبيناً بذلك اختياره قول البصريين ^(٢) القاضي بمنع ذلك ، وعدم إجازته .

وأدلتهم على ذلك ما يلي :

أولاً : أن الموصوف والصفة كالشيء الواحد ، فإذا قلت : « جاءني زيد الظريف » ، لم يكن « الظريف » غير « زيد » ، فكما لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه نحو أن يقال : « زيد زيد » ، كذلك لا تجوز إضافته الموصوف إلى صفته ؛ ذلك أن الإضافة يطلب منها التعريف والتخصص ، والشيء لا يُعرَّف بنفسه ^(٣) ؛ لأنه لو كانت « نفسه » تعرفه لما احتاج أبداً أن يعرف بغيرها ؛ لأن « نفسه » في حالي تعريفها وتنكيرها واحدة وموجودة ، غير مفتقدة ، ولو كانت نفسه هي المعرفة له - أيضاً - لما احتاج إلى إضافته إليها ؛ لأنه ليس فيها إلا ما فيه ، فكان يلزم الاكتفاء به عن إضافته إليها ، فلم يأت عنهم نحو : « هذا غلامه » ، ومررت بصاحبه » ، والمظهر هو المضمَر المضاف إليه ، هذا مع فساده في المعنى ؛ لأن الإنسان لا يكون أخاً لنفسه ، ولا صاحبها ^(٤) .

• وأقول : قولهم : « إن الصفة والموصوف شيء واحد » ، ليس على إطلاقه ، فالصفة قيد في الموصوف بمعنى أنه يوجد في الموصوف غيرها ، والإنسان لا يكون متعددًا فلعلهم بنوا هذا الحكم على أنه يجوز حذف أحدهما وقيام الآخر مقامه .

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٢) الأصول ٨/٢ ، المقتصد ٨٩٤/٢ ، الإنصاف ٤٣٦/٢ ، الباب ٣٩١/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٩/٢ ،

الارتشاف ١٨٠٦/٤ ، التصريح ٦٩٠/١ .

(٣) المقتصد ٨٩٤/٢ ، الباب ٣٩١/١ ، التصريح ٦٩٠/١ .

(٤) الخصائص ٣٣٤/٣ .

ثانيًا : يقول الفارسي : « ومما يدل على رفضهم إضافة الشيء إلى نفسه أنهم لما قالوا : « مررت بهم ثلاثتهم أو أربعتهم » ، فتركوا الجمع للكثرة ، وأضافوا « الثلاثي » ونحوها إليه ، ولم يجوز ذلك في الثنية ؛ لأن الثنية في الضمير ولا يجوز أن يراد به أكثر من الاثنين ، فيحصل فيه إضافة الشيء إلى نفسه ، فلم يقولوا : « مررت بهما اثنيهما ولا مررت به واحده ... »^(١) .

• ودليل الفارسي هذا مبني على السابق غير أنه يمكن القول بأن امتناعهم أن يقولوا : « مررت بهما اثنيهما ، أو مررت به واحده » ليس لما قال ، وإنما للإستغناء عن ذلك بـ « كلاهما » ، و « وحده » ، وليس غريبًا على الواحد والاثنين أن يختلف حكمهما عن باقي الأعداد فذلك معلوم مشهور .

ثالثًا : أن الصفة تستحق إعراب الموصوف بالتبعية ، فلو أضيف الموصوف إليها لكان لا يخلو من أن يعمل فيها المضاف ، أو العامل فيه ، أو كلاهما ، وغير جائز أن يعمل فيها المجموع ؛ لإمكان اختلاف تأثيرهما ، ولا أحدهما ؛ لكونه ترجيح من غير مرجح ؛ لاقتضاء كل منهما العمل فيها ، فلما امتنع العمل امتنعت الإضافة^(٢) .

• وأقول : إن الاحتجاج بذلك احتجاج بجانب للصواب ؛ ذلك أنه إذا وقعت إضافة الموصوف إلى الصفة ، فما دخل العامل في الموصوف حينئذ ، فالأسلوب قد انتقل بجميع أحكامه من باب النعت إلى باب الإضافة ، والعامل في المضاف إليه حينئذ هو المضاف أو الحرف المحذوف على ما هو معهود من خلاف النحويين في عامل الجر في المضاف إليه^(٣) .

الثاني : جواز إضافة الموصوف إلى صفته بشرط اختلاف اللفظين :

• ونسب للكسائي^(٤) ، والكوفيين^(٥) ، وبعض البصريين^(٦) .

(١) كتاب الشعر ١ / ١٢٩ .

(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٣٤ ، شرح الكافية لابن جمعة ١ / ٢٧٦ بتصرف .

(٣) ينظر الخلاف في الإرشاد ٣٠٤ ، المساعد ٢ / ٣٢٩ ، شرح ابن عقيل ٣ / ٤٣ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٤٧ .

(٥) اللباب ١ / ٣٩١ ، الإرشاد ٣٣٤ ، التصريح ١ / ٦٩١ .

(٦) المساعد ٢ / ٣٣٣ .

• وبه أخذ الفراء فقال : « وقوله : « ولدار الآخرة » ، أضيفت « الدار » إلى « الآخرة » ، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله : « إن هذا هو حق اليقين » ، و« الحق » هو : « اليقين » ، ومثله : « أتيتك بارحة الأولى ، وعام الأول ، وليلة الأولى ، ويوم الخميس » ، وجميع الأيام تضاف إلى نفسها ؛ لاختلاف لفظها » ^(١) .

• ووافقهم ابن برهان ^(٢) ، وابن الطراوة ^(٣) ، والزنجشري في شرح الفصيح ^(٤) ، مع أنه خالفهم في الفصل ^(٥) ، وابن طاهر ^(٦) . وابن خروف ^(٧) .

- واحتجوا لقولهم بالقياس والسماع :

• أما القياس :

فلأن الصفة عندهم كالجنس ، والموصوف بعضه ، وإضافة البعض إلى الجنس جائزة ، فكذلك الموصوف إلى صفته ، فالخضراء مثلاً جنس لكل أنثى موصوفة بالخضرة ، وهكذا ^(٨) .

أو لأن الصفة لما كانت دالة على معنى زائد على الذات ، وهو الحدث كانت مغايرة للموصوف ، وعلى هذا فلا تمنع الإضافة ؛ لحصول التغاير ^(٩) .

• وأما السماع :

- فنحو قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ هَذَا هُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ ^(١٠) . « فاليقين » في المعنى نعت :

(١) معاني الفراء ٥٥ / ٢ .

(٢) شرح اللمع لابن برهان ١٩٨ / ١ .

(٣) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٣٧٦ / ٢ .

(٤) شرح الفصيح للزنجشري ٣٨٥ / ٢ ، ٣٨٦ .

(٥) الفصل ٩١ .

(٦) الارتشاف ١٨٠٦ / ٤ .

(٧) شرح الجمل لابن خروف ٦٧٧ / ٢ .

(٨) الارتشاف ١٨٠٦ / ٤ ، توضيح المقاصد ٢٤٥ / ٢ .

(٩) شرح الكافية لابن جمعة ٢٧٦ / ١ .

(١٠) سورة الواقعة الآية رقم (٩٥) .

« للحق » .

- وقوله - تعالى - : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ ^(١) ، و « الآخرة » في المعنى نعت : « للدار »
بدليل في موطن آخر : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ ^(٢) .

- وقوله - تعالى - : ﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾ ^(٣) ، « فالجانب » في المعنى هو :
« الغربي » .

وقوله - جل وعز - : ﴿ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ ^(٤) ، و « الحب » في المعنى هو « الحصيد » .
وما سمع عن العرب من قولهم : « صلاة الأولى ومسجد الجامع » ^(٥) .

- وقد أول المانعون كل ما استدل به المجيزون على حذف موصوف ، هو المضاف إليه ،
واختلفت تقديراتهم في التأويل على النحو التالي :

- قوله : « حق اليقين » تقديره : « حق الأمر اليقين » ، أو « حق الخبر اليقين » ، أو « حق
العلم اليقين » ^(٦) .

- قوله : « دار الآخرة » : تقديره : « دار الساعة الآخرة » ^(٧) ، أو « الحال الآخرة » ؛ لأن

(١) سورة يوسف من الآية رقم (١٠٩) ، والآية بتمامها : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ ۚ أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ۚ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾
(٢) سورة الأعراف من الآية رقم (١٦٩) ، والآية بتمامها : ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا
الَّذِي يَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا
الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ ۚ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ .

(٣) سورة القصص من الآية رقم (٤٤) ، والآية بتمامها : ﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ
الشَّاهِدِينَ ﴾ .

(٤) سورة ق من الآية رقم (٩) ، والآية بتمامها : ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْرَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ .

(٥) تنظر الاستدلالات في الإنصاف ٢/ ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، التصريح ١/ ٦٩١ .

(٦) معاني الأخفش ٢/ ٥٣٤ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ٢٨٦ ، الإنصاف ٢/ ٤٣٨ .

(٧) المقتصد ٢/ ٨٩٥ ، شرح اللمع للواسطي ٩٦ ، اللباب ١/ ٣٩٢ .

للناس حالين حال في الدنيا ، وحال في الآخرة ^(١) ، أو « دار الحياة الآخرة » ، أو « النشأة الآخرة » أو « الإقامة الآخرة » ^(٢) .

- قوله : « جانب الغربي » تقديره « الجانب الغربي » ^(٣) ، أو « المكان الغربي » ، أو « الجبل الغربي » ^(٤) .

- قوله : « حب الحصيد » : تقديره : « حب النبت الحصيد » ^(٥) ، أو « حب الزرع الحصيد » ^(٦) .

- قولهم : « صلاة الأولى » : تقديره : « صلاة الساعة الأولى » ^(٧) .

- أما قولهم : « مسجد الجامع » تقديره : « مسجد اليوم الجامع » ^(٨) ، أو « الموضع الجامع » ^(٩) ، أو « الوقت الجامع » ^(١٠) .

- هذا ، وقد جعل ابن مالك ما سبق مقصوداً على ما سمع قال : « جعل الأول من هذا النوع منعوتاً ، والثاني نعتاً مطرد كقولهم للحنطة : « الحبة السمراء » .. والإضافة غير مطردة ؛ لأنها مقصورة على السماع ، واعتبار المطرد أولى من اعتبار غير المطرد » ^(١١) .

- وأجاز الرضي الاستدلال بما سبق من شواهد دون تقدير ، غير أنه ذهب بها مذهباً آخر

(١) معاني الزجاج ٣/ ١٣١ ، ١٣٢ ، مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩٤ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٩ .

(٣) المقرب ٢٨٧ .

(٤) شرح المفصل ٣/ ١٠ ، شرح الكافية لابن جمعة ١/ ٢٧٦ ، الإرشاد ٣٣٥ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٨٢ .

(٦) الإنصاف ٢/ ٤٣٨ ، اللباب ١/ ٣٩٢ .

(٧) الأصول ٢/ ٨ ، البيان شرح اللمع ٢٦٩ ، الهمع ٢/ ٥٠٨ .

(٨) الأصول ٢/ ٨ ، المقتصد ٢/ ٨٩٥ ، البيان شرح اللمع ٢٦٩ .

(٩) الإنصاف ٢/ ٤٣٨ .

(١٠) شرح المفصل ٣/ ١٠ ، الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٣٥ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ٢/ ٧٠٠ .

(١١) شرح التسهيل ٣/ ٩٥ ، بتصرف بالحذف .

غير مذهب الكوفيين ، وهو أن تجعل من باب « طور سيناء » ، وذلك بأن يجعل الجامع ، مسجداً مخصوصاً ، و« الغربي » جانباً مخصوصاً ، و« الأولى » صلاة مخصوصة ، فهي من باب الصفات الغالبة ، ثم يضاف « المسجد ، والجانب ، والصلاة ، والبقلة » المحتملة إلى هذه المختصة لفائدة التخصيص ، فتكون « صلاة الأولى » كـ « صلاة الوتيرة » ، و« بقلة الحمقاء » كـ « بقلة الكزبرة » ، و« جانب الغربي » كـ « جانب اليمين »^(١) ، ولهذا الرأي من الوجاهة مالا يخفى .

* من العرض السابق يخلص البحث إلى أن تقديرات البصريين لا تعدو إلا أن تكون تكلفاً يمكن التحرز عنه ، إما بما ذهب إليه الكوفيون من إضافة الموصوف إلى الصفة ، مؤيدين في رأيهم بأن الموصوف يخصص بصفته حال الوصف ، فما المانع أن يخصص بها حال الإضافة ، بل هو بها حال الإضافة أخص ؛ لاجتماع الوجهين أصلاً وحالاً ، وإما بما ذهب إليه الرضي .

* لذا فإن اختيار الكيشي عدم جواز إضافة الموصوف إلى الصفة واللجوء للتقدير اختيار مرجوح لا أوافقه فيه . والله أعلم .

(١) توكيد النكرة

* الأسماء في التوكيد المعنوي على قسمين : قسم لا خلاف في تأكيده وهو المعارف ^(٢).

وقسم آخر وقع فيه الخلاف وهو النكرة ، فللعلماء فيه ثلاثة أقوال :

الأول : منع توكيد النكرة توكيداً معنوياً مطلقاً :

• ونسب للبصريين ^(٣) ، واختاره الكيشي فقال : « ولا تؤكد النكرات عند البصريين ؛ لأن حاجة النكرة إلى التعريف أمس من حاجتها إلى التأكيد ؛ لأن الشيء ما لم يتعين فتقديره لغو ، ولأن مدلول النكرة الشيوخ ، ومدلول التأكيد التخصيص فيتناقضان ، فإن ألفاظ التأكيد معارف ؛ لإضافتها إلى ضمير المؤكد ، « وأجمع » لولا تعرفه لما أكد به المعرفة ؛ لعدم فائدة التأكيد إذن ، وجوزه الكوفيون : في النكرة المحدودة ^(٤) ، لقربها من المعرفة ^(٥).

* فالكيشي يبين قول البصريين في توكيد النكرات توكيداً معنوياً ، مردفاً ذلك بالأدلة والحجج المانعة لذلك ، موجهاً إياها ، ذاكراً قول الكوفيين عرضاً بعدد ، مشيراً بذلك من طرف خفي إلى عدم اختياره هذا القول .

قال سيبويه في سياق حديثه عن استعمال الضمائر « أنت ، وأنا ، ونحن » وصفاً : « واعلم أن هذه الحروف لا تكون وصفاً للمظهر ؛ كراهية أن يصفوا المظهر بالمضممر ، كما كرهوا أن

(١) تنظر المسألة في الكتاب ٣٨٦/٢ ، ٣٩٦/٢ ، الأصول ٢٣/٢ ، شرح اللمع للأصفهاني ٥٥٨/٢ ، الإنصاف ٤٥١/٢ ، أسرار العربية ٢٩٠ ، التبصرة ١٦٣/١ ، شرح الجمل لابن خروف ٣٤٠/١ ، الباب ٣٩٥/١ ، البديع ج ١ ٣٣٥/٢ ، شرح المفصل ٤٤/٣ ، المقرب ٣١٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٢/٢ ، شرح التسهيل ١٥٧/٣ ، شرح الكافية للرضي ٣٩٢/٢ ، البسيط ٣٧٧/١ ، الارتشاف ١٩٥٣/٤ ، المساعد ٣٩٢/٢ ، التصريح ١٣٨/٢ ، الهمع ١٧٠/٣ ، حاشية الصبان ١١٢/٣ .

(٢) تنظر أحكام ذلك في : المقتصد ٨٩٦/٢ ، التبصرة ١٦٣/١ ، الصفوة الصفية ج ١ ٧١٩/٢ .

(٣) الأصول ٢٣/٢ ، الإنصاف ٤٥١/٢ ، شرح التسهيل ١٥٨/٣ ، التصريح ١٣٨/٢ ، الهمع ١٧٠/٣ .

(٤) الإنصاف ٤٥١/٢ ، الباب ٣٩٥/١ ، شرح المفصل ٤٤/٣ ، الهمع ١٧٠/٣ .

(٥) الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٦١ .

يكون « أجمعون ، ونفسه » معطوفاً على النكرة في قولهم : « مررت برجل نفسه ، ومررت بقوم أجمعين ... »^(١).

وقد علل البصريون ذلك بأمور هي :

١ - أنه إنما جاز تأكيد المعرفة دون النكرة ؛ لأن النكرة لم تثبت لها عين فتؤكد ، فحاجة النكرة إلى التعريف أمس من حاجتها إلى التأكيد ؛ لأن الشيء ما لم يتعين فتقريره لغو ؛ ولذا جاز توكيدها توكيداً لفظياً ؛ لأنه أمر راجع إلى اللفظ ، وتمكينه في ذهن المخاطب وسمعه ؛ خوفاً من توهم المجاز ، أو توهم غفلة عن استماعه^(٢).

ثانياً : أن التوكيد كالوصف ، وألفاظه معارف ، والنكرة لا توصف بالمعرفة ؛ إذ أنها تدل على الشيوع والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، فكل واحد منهما ضد صاحبه ، فلا يصلح أن يكون مؤكداً له ، ولو جوز ذلك لصار الشائع مخصصاً ، فهذا ليس بتأكيد ، بل هو ضد ما وضع له ، إذ يستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعاً مخصوصاً في حال واحدة^(٣).

ثالثاً : أن تأكيد النكرة يشتمل على ضرب من التناقض ؛ ذلك أن الغرض من التأكيد بيان أن إسناد الفعل إلى تلك البقعة التي استبعد المخاطب استناده إليها واقع ، وفي ذلك تصريح من المتكلم بأن ذلك المؤكد معهود لدى المخاطب ، وتنكيره تصريح منه بأنه غير معهود ، وذلك ضرب من التناقض^(٤).

رابعاً : أن المؤكد هو المؤكد في المعنى ، والشيء الواحد لا يكون معرفة نكرة في حكم واحد ، وكلامهما واحد^(٥).

(١) الكتاب ٢ / ٣٨٦ ، ٣٩٦ .

(٢) شرح اللمع للأصفهاني ٢ / ٥٥٨ ، الإنصاف ٢ / ٤٥٥ ، اللباب ١ / ٣٩٥ ، شرح المفصل ٣ / ٤٤ ، الإرشاد ٣٦١ .

(٣) شرح اللمع للأصفهاني ٢ / ٥٥٨ ، الإنصاف ٢ / ٤٥٥ ، أسرار العربية ٢٩٠ ، شرح المفصل ٣ / ٤٤ ، البسيط ١ / ٣٧٧ .

(٤) التخمير ٢ / ٨٤ .

(٥) البسيط ١ / ٣٧٤ ، الصفوة الصفية ج ١ / ٢ / ٧٣٤ .

الثاني : جواز تأكيد النكرة بشرط أن تكون محدودة :

• ونسب الكوفيين ^(١) ، والأخفش ^(٢) ، وقال به ابن خروف ^(٣) ، ورجحه ابن مالك ^(٤) ، وهو الظاهر من كلام الرضى ^(٥) ، واختاره ابن الناظم ^(٦) ، والشيخ خالد الأزهرى ^(٧) ، والسيوطي ^(٨) .

واستدلوا لقولهم بالقياس والسمع :

• أما القياس فاستدلوا بالآتي :

أولاً : أن النكرة إن كانت محدودة كانت مشابهة للمعرفة ، من حيث إنها معلومة ممتازة من غيرها ^(٩) .

ثانياً : أن تأكيد النكرة فيه فائدة ، وذلك أن قول القائل : « صمت شهراً » محتمل أربعة أمور :

١- أن يريد الظاهر ، وهو جميع الشهر .

٢- أن يريد أكثر الشهر ، وعبر عنه باسم الجميع .

٣- أن يريد يوماً أو يومين .

٤- أن يكون أراد الاستثناء فنسي .

(١) الإنصاف ٢/ ٤٥١ ، أسرار العربية ٢٩٠ ، اللباب ١/ ٣٩٥ ، شرح المفصل ٣/ ٤٤ ، شرح التسهيل ٣/ ١٥٨ ، شرح

الكافية الشافية ١/ ٥٢٦ ، البسيط ١/ ٣٧٧ ، الارتشاف ٤/ ١٩٥٣ ، الهمع ٣/ ١٧٠ .

(٢) الارتشاف ٤/ ١٩٥٣ ، الهمع ٣/ ١٧٠ .

(٣) شرح ابن خروف ١/ ٣٤٠ .

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٥٧ ، شرح الكافية ١/ ٥٢٦ .

(٥) شرح الكافية للرضى ٢/ ٣٩٢ .

(٦) شرح الألفية ٣٦٠ .

(٧) التصريح ٢/ ١٣٨ .

(٨) الهمع ٣/ ١٧٠ .

(٩) البديع ج ١/ ٢٣٥ .

فإذا ذكر لفظ « كله » تعين المراد ، وامتنعت الاحتمالات ^(١).

- وأما السماع : فقد استدلوا لمذهبهم بالنظم والنثر ، ومن ذلك :

قول الشاعر :

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرِعٍ وَإِصْبَعُ ^(٢)

وقول الآخر :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا ^(٣)

وقول الآخر :

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ يَا لَيْتَ عِدَّةٍ حَوْلٍ كُلُّهُ رَجَبُ ^(٤)

وقول آخر :

إِنَّا إِذَا خُطَافُنَا تَقَعَّقَعَا قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا ^(٥)

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٦ .

(٢) البيت من الرجز ينسب لحميد بن الأرقط ، وهو في الكتاب ٤/ ٢٢٦ ، شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٥٨ ، اللباب ٣٩٦/ ١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٣ ، الارتشاف ٤/ ١٩٥٣ ، تذكرة النحاة ٢٨٠ ، اللغة : فرع : وصف للقوس ومعناه غير مشقوقة . والشاهد : تأكيد النكرة « فرع » بـ « أجمع » .

(٣) البيت من الرجز مجهول القائل ، وهو في شرح ابن خروف ١/ ٣٤١ ، البديع ج ٢١/ ٣٣٥ ، المقرب ٣١٨ ، شرح التسهيل ٣/ ١٥٧ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٦ ، شرح ابن الناظم ٣٦٠ ، الهمع ٣/ ١٧٠ ، الخزانة ٥/ ١٦٨ ، حاشية الصبان ٣/ ١١٢ . اللغة : الذلفاء : من الذلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة ، وسميت به المرأة . والشاهد : تأكيد النكرة « حولًا » بـ « أكتع » .

(٤) البيت من البسيط لعبد الله بن مسلم الهذلي ، وهو في : شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩١٠ ، الإنصاف ٢/ ٤٥١ ، أسرار العربية ٢٩٠ ، شرح المفصل ٣/ ٤٤ ، شرح ابن الناظم ٣٦١ ، شرح شذور الذهب ٤٢٩ ، التصريح ٢/ ١٣٨ ، حاشية الصبان ٣/ ١١٣ ، ويروي « رجبًا » . اللغة : شاقه : أعجبه وأثار شوقه ، والشاهد : تأكيد النكرة « حول » بـ « كله » .

(٥) البيت من الرجز مجهول القائل ، في الإنصاف ٢/ ٤٥٤ ، أسرار العربية ٢٩١ ، اللباب ١/ ٣٩٦ ، شرح المفصل ٣/ ٤٤ ، شرح التسهيل ٣/ ١٥٧ ، شرح ابن الناظم ٣٦١ ، الصفوة الصفية ج ١/ ٢٧٣ ، الإرشاد ٣٦١ ، المساعد ٢/ ٣٨٨ ، الهمع ٣/ ١٧٠ ، حاشية الصبان ٣/ ١١٤ ، اللغة : تقعقا : تحرك وسمع له صوت ، صرت : صوتت ، البكرة : ما يستقي عليها الماء من البئر ، الشاهد : تأكيد النكرة « يومًا » بـ « أجمعا » .

وقول آخر :

إِذَا الْقَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفْدًا يَوْمًا جَدِيدًا كُلُّهُ مُطْرَدًا^(١)

- وما جاء عن العرب من قولهم : « قبضت درهمًا كله ، وصمت شهرًا كله »^(٢)

- وفي الحديث : « مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ شَهْرًا كُلُّهُ إِلَّا رَمَضَان »^(٣).

وقد أول البصريون تلك الأدلة على النحو التالي :

- قوله : « حَوْلًا أَكْتَعَا » حمل مرة على الضرورة ، ومرة على الشذوذ ، وأخرى على البدل ، وقيل : « قائله غير معروف ، والبيت مجهول ، فلا يجوز الاحتجاج به »^(٤).

- قوله : « حول كله رجب » قيل : « الرواية الصحيحة : « يا ليت عدة حولي » وهما معرفتان ، وجعله بعضهم شاذًا »^(٥).

- قوله : « البكرة يومًا أجمعًا » قيل : « هو شاذًا ، وقيل : « إن » أجمع » هنا بمعنى « جميع » ، وهو نكرة وصف بها اليوم »^(٦).

- قوله : « يومًا جديدًا كله مطردًا » قيل : « يحتمل أن يكون « كله » توكيدًا للمضمر في « جديد » ، والمضمرات لا تكون إلا معارف ، وكان هذا أولى به ؛ لأنه أقرب إليه من « يوم » ، وعلى ذلك فالإنشاد بالرفع »^(٧).

قوله : « وهي فرع أجمع » يقول الأصفهاني : « أجمع » تأكيد للضمير في « فرع ».....^(٨)

(١) البيت من الرجز مجهول القائل ، وهو في الإنصاف ٢/ ٤٥٢ ، أسرار العربية ٢٩١ ، اللباب ١/ ٣٩٦ ، شرح المفصل ٣/ ٤٥ ، اللسان « طرد » ، اللغة : القعود : البكر من الإبل ، حقد : أسرع ، مطرد : طويل ، الشاهد : توكيد النكرة « يوم » بـ « كله » .

(٢) البسيط ١/ ٣٧٧ .

(٣) الحديث رواه مسلم عن عائشة في كتاب الصيام (٢/ ٨١٠) ، والنسائي في سننه كتابه الصيام (٤/ ١٥٢) .

(٤) الإنصاف ٢/ ٤٥٦ ، المقرب ٣١٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٥) الإنصاف ٢/ ٤٥٥ ، شرح المفصل ٣/ ٤٥ .

(٦) اللباب ١/ ٣٩٧ ، الصفوة الصفية ج ١ ق ٢/ ٧٣٥ .

(٧) الإنصاف ٢/ ٤٥٥ ، أسرار العربية ٢٩٢ ، اللباب ١/ ٣٩٥ .

(٨) شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٥٨ ، اللباب ١/ ٣٩٧ .

أما الحديث فقد خرج ابن هشام على الشذوذ^(١).

الثالث : جواز تأكيد النكرة مطلقاً ، سواء كانت محدودة أم غير محدودة ، أفادت أم لم

تفد :

• ونسب لبعض الكوفيين^(٢).

• وهو قول ضعيف ؛ فقد اختلف النحويون في حكم النكرة إن كانت محدودة إجازة ومنعاً ، فالأولى أن يمنع توكيدها إن كانت غير محدودة ؛ لذا لم يحفل من نقل هذا الرأي بمناقشته .

* من العرض السابق يخلص البحث إلى ضعف القول الثالث ، كما يخلص إلى قوة رأي الكوفيين والأخفش الذي يبيح تأكيد النكرة المحدودة للفائدة ، والاعتداد بالسماع عن العرب ، ولا يضعف أدلتهم ما أولها به المانعون ، فالتأويل بالضرورة يرد ما جاء مؤيداً له في سعة الكلام في الحديث وأقوال العرب ، كما أن استخدام « أكتع » في باب البدل من الأقوال التي لا يمكن الاعتماد عليها ، بالإضافة إلى اعتراف صاحبه بشذوذه ، كما أن اعتماد جهل القائل كدليل رد لأي بيت منقول^(٣) ، يفتح باب شر عظيم على كثير من شواهد العربية فلا يعد دليلاً ؛ استناداً إلى الثقة التامة فيمن نقله ، كما أن اختلاف الرواية لا يعد دليلاً ؛ لأن الرواية تقابل بالرواية .

• ولجميع ما سبق فإن البحث يؤيد قول الكوفيين والأخفش ؛ اعتداداً بالسماع والفائدة ، ولا يوافق الكيشي في اختياره قول البصريين الذي يمنع ذلك .

(١) شرح شذور الذهب ٤٢٩ .

(٢) الارتشاف ٤/ ١٩٥٣ ، المساعد ٢/ ٣٩٢ ، التصريح ٢/ ١٣٨ ، الهمع ٣/ ١٧٠ .

(٣) استند إليه الأنباري في رد قول الشاعر : « قد صرت البكرة يوماً أجمعا » ينظر الإنصاف ٢/ ٤٥٥ ، أسرار العربية